

البنك المركزي العُماني
تعزیز وازدهار متواصل



التقرير السنوي



حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه-

مجلس المحافظين



صاحب السمو السيد تيمور بن أسعد بن طارق آل سعيد
رئيس مجلس المحافظين



سعادة الشيخ عبدالله بن
سالم السالمي
عضو



سعادة عبدالله بن سالم
الحارثي
عضو



معالي د. سعيد بن محمد الصقري
نائب رئيس مجلس المحافظين



أحمد بن محمد بن عبدالله
العبري
عضو



الشيخ محمد بن سعد
بهوان المخيني
عضو



مقبول بن علي بن سلطان اللواتي
عضو

تقديم

ساعدت استجابة الحكومة المُنسقة بشأن التدابير المُتخذة خلال فترة تفشي جائحة كورونا على تعافي الاقتصاد العُماني وخروجه من الأزمة بشكل أكثر قوة ومتانة. ولقد حققت حكومة السلطنة الرشيدة، بقيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - نجاحاً ملموساً في برنامجها الوطني لتحسين غالبية المواطنين والمقيمين، فضلاً عن تبني إجراءات حكيمة بشأن ترشيد الإنفاق الحكومي، وإدارة القطاع الخارجي بشكل فعال خلال عام ٢٠٢١م. كما ساهم البنك المركزي العُماني في عملية تيسير سياسته النقدية من خلال تنفيذ حزمة إجراءات تحفيزية لدعم الاقتصاد الوطني، والحفاظ على سعر الصرف الثابت واستدامة الاستقرار المالي. وعلى ضوء ما تقدم، يورد هذا التقرير بياناً تفصيلياً للتطورات في القطاع الحقيقي للسلطنة والقطاع الخارجي والقطاع المالي والمالية العامة خلال عام ٢٠٢١م، مع استشراف لآفاق التطورات على المدى القريب.

أدت تداعيات كوفيد-١٩ واسعة الانتشار في التسبب بأزمة صحية عالمية وتعطيل كبير للأنشطة الاقتصادية والتأثير على حياة الأفراد عموماً خلال عام ٢٠٢٠م. وبدأت معظم البلدان في مختلف أنحاء العالم خلال عام ٢٠٢١م بتنظيم جهودها للتغلب على هذه التحديات وشرعت في تدشين برامج التحسين الخاصة بها لتوسيع رُقعة المناعة المجتمعية ضمن مجتمعاتها. وعلى وجه مماثل، بذلت الجهات المختصة في السلطنة جهوداً منسقة لإدارة تداعيات الجائحة بشكل فعال وتحسين أكبر شريحة ممكنة من السكان. ونتيجة لذلك، كانت الموجة اللاحقة من العدوى أقل حدة وتأثيراً. وكما أسلفنا الذكر في التقرير السابق، بدأت السلطنة في الخروج من هذه الأزمة برفع القيود المتعلقة بفيروس كوفيد-١٩ والسماح للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية باستئناف أعمالها تدريجياً والعودة إلى وضعها الطبيعي. ولقد أصبحت اليوم أساسيات الاقتصاد الكلي للسلطنة أقوى بكثير في ظل تأكيد معظم وكالات التصنيف على صلابته ومرونة اقتصاد السلطنة والصورة التي أظهرها بعد الخروج من الأزمة.

وكنتيجة طبيعية لانتعاش الأنشطة الاقتصادية بعد فترة الانكماش خلال الفترة الماضية، نما الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للاقتصاد العُماني بنسبة ١٦,١% في عام ٢٠٢١م مع تسجيل القطاع النفطي نمواً بنسبة ٣٨,٥% على خلفية التحول الملحوظ في الأسعار العالمية للنفط الخام. ومع تيسير القيود المرتبطة بالجائحة وارتباط القطاعات الأخرى بالقطاع النفطي، سجلت الأنشطة غير النفطية ارتفاعاً بنسبة ٨,٤% خلال عام ٢٠٢١م. ومن جانب آخر ظل معدل التضخم خلال عام ٢٠٢١م ضمن مستوى معتدل، على الرغم من بعض الارتفاعات التي شهدتها الأسعار بنهاية العام، الأمر الذي خفف على الأفراد بعضاً من الضغوطات وعزز من ظروف استدامة الانتعاش في الأنشطة الاقتصادية. وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع معدل التضخم على مستوى العالم شكّل تحدياً خطيراً لصناع السياسات الأمر الذي حد من قدرة الجهات المعنية على اتباع سياسات نقدية تيسيرية أو اتخاذ موقف داعم تجاه المالية العامة. عليه، قد يكون معدل التضخم المنخفض في السلطنة عاملاً حيوياً للسماح بتوظيف الحيز المتاح للسياسة المالية في سبيل دعم الأنشطة الاقتصادية.

ورافق انتعاش الأنشطة الاقتصادية خلال عام ٢٠٢١م تحسناً ملموساً في وضع المالية العامة والمركز الخارجي، حيث تقلص عجز المالية العامة وعجز الحساب الجاري إلى ٣,٧% و ٥,٩% من إجمالي الناتج المحلي على التوالي. وتماشياً مع مستهدفات ضبط أوضاع المالية العامة، خفضت الحكومة من معدل الإنفاق الجاري على الوزارات المدنية والدفاع والأمن القومي مع زيادة الإنفاق الاستثماري الذي من شأنه أن يساهم في الدفع بالقدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني. واتسم القطاع الخارجي بالمرونة خلال عام ٢٠٢١م مدفوعاً باستمرار تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الكبير في الصادرات. وحافظ القطاع المالي على قوته ودعمه للتعافي الاقتصادي خلال عام ٢٠٢١م، إذ ارتفع عرض النقد بنسبة ٤,٦% خلال العام على خلفية نمو الائتمان بنسبة ٤,٤% ونمو الودائع بنسبة ٦,٠%. وظل القطاع المصرفي يتمتع بمستوى رسملة جيد حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال ١٩,٤% بنهاية عام ٢٠٢١م، كما تجاوزت نسبة السيولة للبنوك الحد الأدنى المطلوب بشكل كبير.

ومع رفع جميع القيود المتعلقة بفيروس كورونا -، يتهيأ للاقتصاد العُماني لتحقيق انتعاش ملموس في الأنشطة الاقتصادية. ويشير معدل التضخم المنخفض نسبياً والحيز المالي الناتج عن ارتفاع أسعار النفط إلى توفر إمكانية اتخاذ تدابير نقدية ومالية داعمة. ومع ذلك، فإن الانتعاش المستدام للأنشطة الاقتصادية يتطلب مواصلة التركيز على ضبط أوضاع المالية العامة وتحديد أولويات الإنفاق. ولعل الحيز المالي الناتج عن التوقعات الإيجابية لأسعار النفط يمكن توظيفه لتقليل نسبة الديون المرتفعة التكلفة وتطوير البنية الأساسية. وعلاوة على ذلك، يعمل البنك المركزي العُماني على إطار السياسة النقدية وإدارة السيولة بهدف تسهيل الإدارة النشطة للسيولة من قبل البنوك وتحسين آليات انتقال أثر السياسة النقدية.

واتخذت السلطنة مبادرات استباقية في سوق العمل لمعالجة موضوع توظيف المواطنين العُمانيين، وضمان تلبية مختلف متطلبات قطاعات الاقتصاد من القوى العاملة. ولضمان نمو مستوى الإنتاجية في الاقتصاد، ينبغي العمل على مزيداً من الإجراءات التي تركز على دعم الجهود لبناء المهارات والقدرات التنافسية للمواطنين العُمانيين من أجل سد فجوة المهارات. ويظهر موضوع الأمن الغذائي كمصدر قلق عالمي مع ارتفاع تكلفة الأسمدة والتطورات الجيوسياسية. وعلى الرغم من أن السلطنة تمتلك احتياطات كافية، إلا أنها بحاجة إلى مراقبة الأوضاع العامة لتجنب أي آثار غير مباشرة على نظامها المالي.

وأود أن أختتم بياني بالتعبير عن تقديري الصادق للدعم غير المشروط الذي قدمته الحكومة الرشيدة والبنوك التجارية والمؤسسات المالية وغيرها من المؤسسات خلال مرحلة تنفيذ السياسات التحفيزية فضلاً عن الدعم الذي تلقاه البنك المركزي العُماني لضمان أداءه لأدواره ومسؤولياته خلال الفترة الأخيرة بالشكل الواجب. كما أنني أشكر الإدارة التنفيذية وموظفي البنك على جهودهم المتفانية والتزامهم تجاه العمل الذي ضمن الأداء الفاعل والكفاءة لاختصاصات البنك المركزي العُماني.

الصفحة ١٠

تقييم الوضع الحالي والآفاق
الاقتصادية الكلية

الصفحة ٢٠

الإنتاج والتشغيل والأسعار

الصفحة ٥٠

المالية العامة



الصفحة ٦٨

النقود والبنوك والمؤسسات
المالية



الصفحة ١٠٢

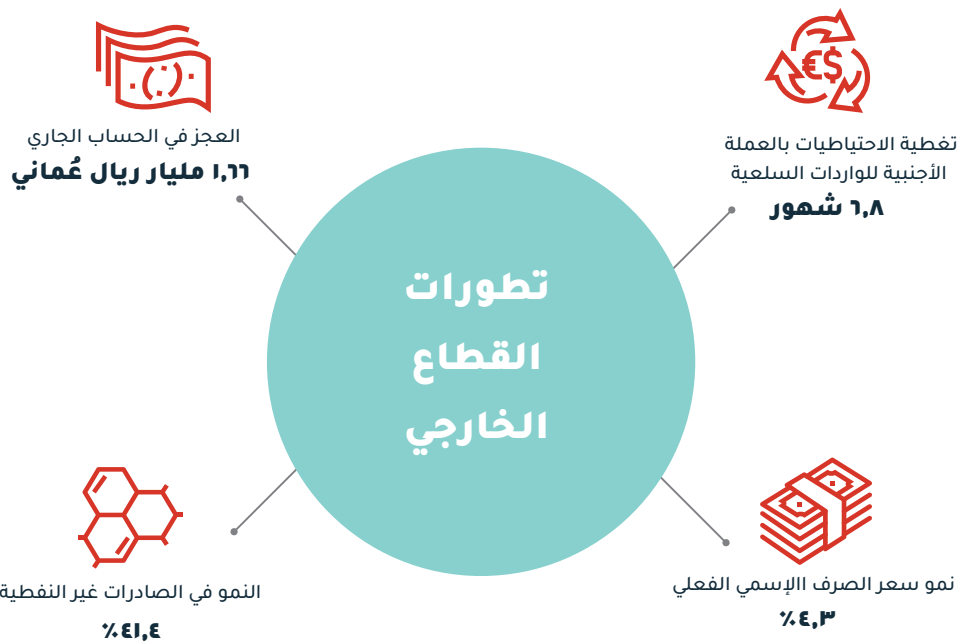
تطورات القطاع الخارجي



الصفحة ١٣٤

الملحق الإحصائي

لمحة عن أهم المؤشرات الاقتصادية في عام ٢٠٢١م



لمحة عن أهم المؤشرات الاقتصادية في عام ٢٠٢١م



تقييم الوضع الحالي والآفاق الاقتصادية الكلية







النفط الخام في انتعاش الأنشطة الاقتصادية. وعليه، أظهر الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو صحي، في حين ظل معدل التضخم ضمن مستويات معتدلة. وأظهرت كل من أرصدة المالية العامة والحساب الجاري تحسناً ملحوظاً خلال العام. وعلى خلفية ذلك، يستعرض هذا الفصل التطورات الاقتصادية في السلطنة خلال عام ٢٠٢١م والنظرة المستقبلية لعام ٢٠٢٢م.

التطورات العالمية خلال عام ٢٠٢١م

شهد عام ٢٠٢١م انتعاشاً في النشاط الاقتصادي العالمي بعد فترة الانكماش الناتجة عن تداعيات الجائحة في العام الذي سبقه. ولقد أدى دعم السياسات على نطاق واسع من جانب الجهات النقدية والمالية إلى جانب برنامج التحصين الوطني إلى تحسين آلية إدارة جائحة كوفيد-١٩ مما ساعد اقتصادات الدول على التعامل مع الزيادة التي حدثت في عدد الإصابات خلال النصف الأول من عام ٢٠٢١م. وأشار تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أبريل ٢٠٢٢ الصادر عن صندوق النقد الدولي إلى وصول معدل النمو الاقتصادي العالمي لعام ٢٠٢١م عند ٦,١ بالمائة مقارنة بانكماش بلغ ٣,١ في المائة خلال عام ٢٠٢٠م. وسجلت الاقتصادات المتقدمة نمواً بنسبة ٥,٢ بالمائة بينما شهدت الاقتصادات الناشئة والنامية نمواً بنسبة ٦,٨ في المائة في عام ٢٠٢١م. كما

استمرت جائحة كورونا في التأثير على الظروف الاقتصادية العالمية خلال عام ٢٠٢١م. وفي الوقت الذي بدأ فيه الاقتصاد العالمي بالتعافي التدريجي على خلفية دعم السياسات المحلية على نطاق واسع وإدارة برنامج التحصين الوطني وتراكم المعرفة المجتمعية للتعيش السليم مع الوباء، ضربت سلالة متحورة جديدة من فيروس كوفيد-١٩ عدداً من البلدان في مختلف أنحاء العالم خلال النصف الأول من عام ٢٠٢١م، مما أجبر حكومات الدول على إعادة فرض الإغلاقات وتدابير التباعد الاجتماعي. ونتج عن هذه الموجة الجديدة خسائر بشرية فادحة أكثر عن سابقتها، مما أدى إلى تأثر الآفاق الاقتصادية سلباً مرة أخرى مع تصاعد حالات عدم اليقين. وعلى الرغم من ذلك، فقد كان التأثير الاقتصادي للارتفاع المفاجئ في عدد الإصابات في عام ٢٠٢١م طفيفاً نسبياً حيث كانت القيود المفروضة أقل حدة وسط تبني أسلوب «التعايش مع الجائحة». وارتفعت أسعار النفط الخام العالمية خلال عام ٢٠٢١م مما قدم شيئاً من الدعم للدول المصدرة للنفط. ومع ذلك أصبح موضوع التضخم مصدر قلق عالمي خلال النصف الثاني من العام مما أدى إلى تغيير وجهات نظر البنوك المركزية الرئيسية بشأن موقف السياسة النقدية للمضي قدماً.

واستطاعت سلطنة عُمان من الدفع ببرنامج التحصين الوطني على نطاق واسع مما مقدّ للسلطنة إدارة تداعيات الموجة الثانية بشكل أكثر فاعلية. كما ساعد ارتفاع أسعار

انعكس تأثير الانتعاش في الأنشطة الاقتصادية العالمية في حجم التجارة العالمية للسلع والخدمات التي زادت بنسبة ١٠,١ في المائة في عام ٢٠٢١م مقارنة بانكماش بنسبة ٧,٩ في المائة في العام الذي سبقه.

وعلى الرغم من أن الانتعاش في الأنشطة الاقتصادية والتجارية حمل في طياته نوعاً من الانفراج لصُناع السياسات، إلا أن الزيادة الحادة في معدل التضخم في العديد من البلدان أصبحت عاملاً مُقلقاً لمعظم البنوك المركزية. إذ شهدت الاقتصادات المتقدمة زيادة في معدل التضخم بنسبة ٣,١ في المائة في عام ٢٠٢١م من ٠,٧ في المائة في عام ٢٠٢٠م، بينما ارتفع معدل التضخم في الأسواق الناشئة والبلدان النامية إلى ٥,٩ في المائة مقارنة مع ٥,٢ في المائة في عام ٢٠٢٠م. وتُعزى ضغوط التضخم بشكل أساسي إلى اضطرابات سلاسل التوريد وزيادة أسعار السلع الأساسية. وفي الواقع، خَفَضَ صندوق النقد الدولي في تحديث تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر يوليو ٢٠٢٢م من توقعات النمو العالمي لعام ٢٠٢٢م بمقدار ٠,٤ نقطة مئوية ليصل إلى ٣,٢ في المائة. كما تم تعديل توقعات معدل التضخم بالزيادة ليصل إلى ٦,٦ في المائة في الدول المتقدمة و٩,٥ في المائة في الأسواق الناشئة والبلدان النامية. ويتوقع تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (تحديث يوليو ٢٠٢٢م) ارتفاع أسعار النفط بنسبة ٥,٤ في المائة في عام ٢٠٢٢م بالإضافة إلى الزيادة الحاصلة في عام ٢٠٢١م بنسبة ٦٧,٣ في المائة، مما يعكس تأثير الانتعاش الاقتصادي وتباطؤ نسبي في وتيرة الزيادة في الإنتاج. وتوقع صندوق النقد الدولي أن يرتفع متوسط سعر النفط (متوسط أسعار خام برنت البريطاني، خام الفاتح، وخام غرب تكساس الوسيط)، استناداً إلى أسواق العقود الآجلة، إلى ١٠٣,٩ دولاراً للبرميل في عام ٢٠٢٢م من ٦٩,١ دولاراً للبرميل في عام ٢٠٢١م.

التطورات المحلية خلال عام ٢٠٢١م

على غرار الظروف العالمية، استمرت جائحة كوفيد ١٩- في التأثير على الظروف الاقتصادية في السلطنة في عام ٢٠٢١م، على الرغم من أن حجم التأثير لم يكن بذلك القدر المسجل خلال عام ٢٠٢٠م. ولقد ساعد كلا من برنامج التحصين الوطني الشامل والدروس المستفادة من ضرورة التعايش مع الوباء في التعامل بصورة فاعلة مع الموجة الثانية من الإصابات خلال النصف الأول من عام ٢٠٢١م. وظل معدل الوفيات في البلاد أقل من المتوسط العالمي. ومع ذلك، قررت السلطنة إعادة فرض تدابير التباعد الاجتماعي وقيود التنقل لاحتواء العدوى إلى

مستويات يمكن السيطرة عليها. وبصرف النظر عن تأثير هذه القيود، فقد أثرت البيئة الاقتصادية العالمية أيضاً على مستوى انتعاش الأنشطة الاقتصادية في السلطنة. وبالإضافة إلى عودة ظهور إصابات لفيروس كوفيد ١٩- واجهت السلطنة أيضاً كارثة طبيعية خلال عام ٢٠٢١م حيث ضرب إعصار شاهين سواحل المحافظات الشمالية الغربية. وتسبب الإعصار في خسائر في الأرواح البشرية والممتلكات والبنية التحتية. وعملت حكومة السلطنة وشعبها يداً بيد لضمان إغاثة المتضررين من الإعصار عن طريق توزيع المعونات والمستلزمات الأساسية وتوفير المساكن المؤقتة لهم.

ولقد ساند البنك المركزي العُماني مبادرات الحكومة من أجل ضمان توفير دعم السياسات اللازم للشركات والأفراد في السلطنة. ولا تزال تركز استجابة الحكومة على شقين أساسيين وهما: التخفيف من تداعيات الجائحة على المجتمع العُماني، وتوفير مستويات سيولة كافية لدعم استئناف الأنشطة التجارية والحفاظ على عملية التعافي ضمن المسار المنظور. ولقد أبقى البنك المركزي العُماني على معدل سياسته النقدية دون تغيير عند ٥,٠ في المائة بعد تخفيضه في مارس من عام ٢٠٢٠م. وتم تمديد العديد من الإجراءات التي تم الإعلان عنها كجزء من الحزمة التحفيزية في عام ٢٠٢٠م حتى عام ٢٠٢١م، بالإضافة إلى السماح للبنوك بقبول طلبات تأجيل سداد القروض دون أي تأثير على تصنيف مخاطر هذه القروض. وعلاوة على ذلك، قام البنك المركزي العُماني بصياغة استراتيجية لوقف العمل بالإجراءات التحفيزية وأعلن عن مبادرات تتضمن طويلاً الأجل للتحديات التي سببها الوباء. ومن بين هذه المبادرات الإعلان عن خطة إعادة هيكلة للقروض التي تأثرت بالجائحة وتحتاج إلى فترة سماح أطول من غيرها.

وشهدت الأنشطة الاقتصادية في السلطنة انتعاشاً في عام ٢٠٢١م حيث أظهر الناتج المحلي الإجمالي الاسمي نمواً بنسبة ١٦,١ في المائة بالقيمة الاسمية مقارنة بانكماش بلغ ١٦,٠ في المائة في العام الذي سبقه. وفي الوقت الذي كان فيه التوسع في الأنشطة الاقتصادية ذو قاعدة عريضة، كانت الزيادة في الأنشطة النفطية أكثر وضوحاً حيث أظهر إجمالي الناتج المحلي للقطاع النفطي نمواً بنسبة ٣٨,٥ في المائة بينما ارتفع إجمالي الناتج المحلي للقطاع غير النفطي بنسبة ٨,٤ في المائة خلال عام ٢٠٢١م. وأدى الانتعاش الاقتصادي العالمي خلال عام ٢٠٢١م، وسط تخفيف القيود المرتبطة بالوباء، إلى زيادة الطلب على النفط وارتفاع حاد في أسعار النفط الخام العالمية.

وبلغ متوسط سعر النفط العماني في عام ٢٠٢١م ٦٤,٣ دولارا أمريكيا للبرميل، أي بارتفاع بلغ ٣٩,٧ بالمائة عن العام السابق. كما ارتفع إنتاج النفط خلال العام بنسبة ١,٩ بالمائة مقابل انكماش بنسبة ١,٨ بالمائة في عام ٢٠٢٠م. أما على صعيد القطاع غير النفطي، أظهرت جميع القطاعات الرئيسية نموا إيجابيا خلال عام ٢٠٢١م. وشهدت الأنشطة الصناعية غير النفطية توسعا بنسبة ١٣,٦ في المائة خلال العام ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى انتعاش الناتج الاسمي من التصنيع بنسبة ٤,٨ في المائة.

واستمر كلا من القطاع الزراعي والسمكي في تسجيل نمو تصاعدي ٧,٧ في المائة خلال عام ٢٠٢١م مقارنةً مع معدل نمو بلغ ٨ في المائة خلال العام الذي سبقه. وحقق قطاع الخدمات نموا معتدلا نسبيا بلغ ٦,٥ في المائة مقارنة مع انكماش بنسبة ٩,٣ في المائة في عام ٢٠٢٠م. وضمن قطاع الخدمات، شهدت كلا من «تجارة الجملة والتجزئة» و«النقل والتخزين» قفزة نوعية في الناتج الاسمي تماشيا مع تخفيف القيود المتعلقة بالوباء. ومع ذلك، استمرت خدمات الاتصالات في تسجيل تراجع في عام ٢٠٢١م والذي قد يُعزى إلى انخفاض الطلب على العديد من الخدمات عبر الإنترنت مع استئناف قطاع التعليم والشركات للوضع العادي للعمل من مقر أعمالهم. كما تراجعت حصة الإدارة العامة والدفاع خلال العام مما يعكس جهود ضبط أوضاع المالية العامة التي تبذلها الحكومة. وفي المقابل، شهدت «الخدمات العقارية والمهنية والفنية والإدارية» نموا بنسبة ٩,٥ في المائة خلال العام مقابل انكماش بنسبة ١٨,٣ في المائة في عام ٢٠٢٠م، مما يشير إلى توجه الاقتصاد لاستئناف أنشطته وأعماله كالمعتاد.

وارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (سنة الأساس ٢٠١٨) لسلطنة عُمان بنسبة ٣,٠ في المائة خلال عام ٢٠٢١م مقارنة بانكماش بنسبة ٣,٢ في المائة في عام ٢٠٢٠م. ويرجع تحسن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى النمو الذي شهدته مختلف القطاعات الرئيسية حيث أظهر الناتج من الأنشطة النفطية نموا أعلى نسبياً بلغ ٤,١ في المائة مدعوما بنمو قدره ٩,١ في المائة من إنتاج الغاز الطبيعي. كما سجل كلا من القطاع الزراعي والسمكي نمواً بنسبة ٢,٨ في المائة بالقيمة الحقيقية في عام ٢٠٢١م، بالإضافة إلى نمو بلغ ١٤,٣ في المائة في العام الذي سبقه. وضمن الأنشطة الصناعية غير النفطية شهد بند «التعدين واستغلال المحاجر» و«إمدادات الكهرباء والمياه» نمواً

بنسبة ١,٥ في المائة و ٦,٦ في المائة على التوالي على الرغم من أن الناتج من قطاعي التصنيع والإنشاءات بالقيمة الحقيقية ظل ثابتاً إلى حد كبير بالنظر إلى عام ٢٠٢٠م. وفي قطاع الخدمات، أظهر كل من بند «تجارة الجملة والتجزئة» و «خدمات الفنادق والطعام» و «النقل والتخزين» نمواً قوياً في الناتج الحقيقي خلال عام ٢٠٢١م مما يشير إلى انتعاش الخدمات القائمة على التواصل المباشر، والتي كانت الأكثر تضرراً خلال فترة الجائحة.

كان للقيود الاجتماعية وقيود الحركة التي فرضتها الجائحة آثاراً كبيرة على ظروف العمل في السلطنة. واستمرت تأثيرها في عام ٢٠٢١م على الرغم من انخفاض هذه التأثيرات بشكل كبير في نهاية العام عندما بدأت العمالة الوافدة بالرجوع للسلطنة وبزيادة شهرية منتظمة. ووسط انخفاض فرص العمل بسبب التباطؤ الذي شهدته الأنشطة الاقتصادية، قامت الحكومة بتبني عدد من التدابير لتعزيز المزيد من تعميق فرص العمل في السلطنة. وعكفت الحكومة على تكثيف جهودها لزيادة مهارات العمانيين وفرص توظيفهم في القطاع الخاص، كما واصلت تبني الإصلاحات اللازمة ضمن الجهاز الإداري مع التركيز على زيادة الكفاءة والإنتاجية. وبناءً على ذلك، انخفض معدل التشغيل العام في السلطنة خلال عام ٢٠٢١م بنسبة ٢,٢ في المائة، إذ شهدت نسبة التشغيل في القطاع العام تراجعاً طفيفاً بنحو ١,٠ في المائة خلال العام. في حين تقلصت في القطاع الخاص بحوالي ٢,٨ في المائة. وتجدر الإشارة إلى أن معدل الانكماش في التشغيل ينطبق على العمالة الوافدة فقط بنسبة ٤,٢ في المائة، في حين شهدت فرص العمل التي تم توفيرها للعمانيين زيادة بنسبة ٢,٣ في المائة في عام ٢٠٢١م.

تتأثر الظروف التضخمية في السلطنة إلى حد كبير بالظروف التضخمية العالمية وذلك بالنظر إلى نظام سعر الصرف الثابت والاعتماد الكبير على واردات السلع والخدمات. وبلغ متوسط تضخم أسعار المستهلكين في السلطنة ١,٦ في المائة في عام ٢٠٢١م مقارنة بالتضخم السلي المسجل في عام ٢٠٢٠م والبالغ (-) ٠,٨ في المائة. وجاء الارتفاع في معدل التضخم مدفوعاً بشكل أساسي بضغط التضخم العالمية رغم بقاء ظروف الطلب على المستوى المحلي منخفضة خلال العام. وعلى الرغم من انخفاض مستوى الطلب، تم تعويض تأثير التضخم العالمي على الأسعار المحلية جزئياً من خلال ارتفاع قيمة سعر الصرف الفعلي الاسمي للريال العماني،

وإدارة سلاسل التوريد من خلال الخدمات اللوجستية وتغير منشأ الواردات، فضلا عن التدابير الإدارية الحكومية المتعلقة بأسعار السلع المخزّنة.

ولقد شهدت أسعار النفط الخام انتعاشا ملحوظا خلال عام ٢٠٢١م مقارنة بمستويات الأسعار التي كانت سائدة في العام الذي سبقه. وعلاوة على ذلك، قامت الحكومة بتفعيل ضريبة القيمة المضافة في أبريل من عام ٢٠٢١م، الأمر الذي عزز من إيرادات الحكومة بالسلطنة. وقد أتاحت هذه التطورات للحكومة الحيز المالي للتركيز على الإنفاق الإنتاجي مع الاستمرار في مسار الضبط المالي بموجب الخطة المالية متوسطة المدى. وتبعاً لذلك، ارتفعت الإيرادات الحكومية خلال عام ٢٠٢١م بنسبة ٣١,٧ في المائة مقارنة بالعام الذي سبقه. وعلى الرغم من تخفيف ارتفاع عائدات النفط للآثار الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد العُماني، خفضت الحكومة نفقاتها بنسبة ٣,٩ في المائة في عام ٢٠٢١م عن المستوى الذي شهدته عام ٢٠٢٠م. ونتيجة لذلك، انخفض العجز المالي للحكومة خلال عام ٢٠٢١م بنسبة ٤٥,٤ في المائة عن المستوى المُدرج في الميزانية و٧٢,٣ في المائة عن عام ٢٠٢٠م. ومن حيث النسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي، انخفض عجز المالية العامة في عام ٢٠٢١م بشكل ملحوظ من ١٥,٥ في المائة خلال عام ٢٠٢٠م إلى ٣,٧ في المائة خلال عام ٢٠٢١م. وعلى الرغم من التحسن

الجيد في إجمالي الإيرادات، يشير احتواء تكاليف الإنفاق إلى التزام الحكومة بتحقيق الاستدامة المالية على المدى المتوسط والطويل.

واستنادا لميزانية الحكومة لعام ٢٠٢٢م قُدّر متوسط سعر النفط عند ٥٠ دولارا أمريكيا للبرميل. ومع وجود هذا الافتراض المتحفظ لأسعار النفط الخام، من المتوقع أن يرتفع العجز المالي لعام ٢٠٢٢م بشكل معتدل إلى ١,٦ مليار ريال عُُماني من ١,٢ مليار ريال عُُماني في عام ٢٠٢١م. وعند هذا المستوى، سيشكّل العجز المالي في الميزانية حوالي ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وستواصل الحكومة ترشيد نفقاتها مع زيادة التركيز على المعونات المستهدفة وزيادة تبسيط عمل الجهاز الإداري. وعلاوة على ذلك، من المرجح أن يكون سعر النفط الفعلي في عام ٢٠٢٢م أعلى بكثير مما هو مفترض في الميزانية. وعليه، من المتوقع أن تظهر النتائج المالية في عام ٢٠٢٢م تحسنا كبيرا مقارنة بالتوقعات المدرجة في الميزانية. وفي الواقع، يشير الوضع المالي لعام ٢٠٢٢م، حتى الآن، إلى تسجيله لفائض لهذا العام.

وأدى التحسن في النتائج المالية في عام ٢٠٢١م والتحسين في الناتج المحلي الإجمالي إلى تيسير انخفاض نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي للحكومة إلى ٦٢,٠ في المائة بنهاية عام ٢٠٢١م من ٦٥,٩ في المائة قبل عام. ويُشكّل الدين





مالها خلال عام ٢٠٢١ مما أدى إلى زيادة نسبة كفاية رأس المال إلى ١٩,٤ في المائة بنهاية عام ٢٠٢١ من ١٨,٩ في المائة بنهاية عام ٢٠٢٠. وعلاوة على ذلك، ظلت البنوك تتمتع - بمستويات سيولة كافية بالنظر إلى نسب السيولة المحددة.. وأظهرت المجاميع النقدية نموًا صحيًا خلال عام ٢٠٢١ على الرغم من حدوث بعض التباطؤ خلال العام الذي سبقه. وفي الوقت الذي ارتفع فيه الاحتياطي النقدي (القاعدة النقدية) بنسبة ١٢,٧ في المائة في عام ٢٠٢١، نما عرض النقد - بمعناه الواسع بنسبة ٤,٦ في المائة. ومن بين موارد عرض النقد، كان التوسع في عرض النقد - بمعناه الواسع مدعوماً بالأصول الأجنبية للنظام المصرفي بينما انخفض صافي الأصول المحلية بشكل طفيف خلال عام ٢٠٢١ وسط انخفاض متطلبات الاقتراض للحكومة.

ولقد فرض نظام سعر الصرف الثابت وحرية حركة رؤوس الأموال قيوداً على انتهاج سياسة نقدية مستقلة من قبل البنك المركزي العُماني، إلا أنه يظل للبنك المركزي إمكانية توظيف عدد من الأدوات، بما في ذلك تسهيلات السيولة والمعايير التحوطية، وذلك لتعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي في السلطنة. ولقد تشكلت السياسة النقدية وعمليات إدارة السيولة من قبل البنك المركزي العُماني خلال عام ٢٠٢١ من خلال الحاجة إلى دعم الأنشطة الاقتصادية مع تخفيف القيود المرتبطة بالجائحة وبيئة السياسات العالمية التي تبنت بشكل عام سياسات نقدية تيسيرية.

الخارجي الجزء الأكبر من الدين الحكومي. ومع التوقعات المالية الحالية واحتمال ارتفاع أسعار النفط لفترة طويلة، من المرجح أن تظل متطلبات الاقتراض للحكومة تحت السيطرة مع توقع تسجيل فائض في رصيد المالية العامة للحكومة. وعليه، من المرجح أن تشهد نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي مزيداً من الانخفاض في السنوات القادمة. إلا أنه من المهم متابعة تبني مسار ضبط أوضاع المالية العامة لضمان الاستغلال الرشيد للموارد الوطنية وتحقيق الاستدامة طويلة الأجل للمالية العامة.

وأظهر القطاع المصرفي في السلطنة مستوى متميزاً من الصلابة والمرونة خلال فترة الجائحة عندما تعرّض النظام المالي والمصرفي العالمي لضغوط شديدة جراء تداعيات تفشي الجائحة. ويلعب النظام المصرفي دوراً حيوياً في الاقتصاد عن طريق تقديمه لخدمات الوساطة المالية وتوفير وسائل التوفير لمختلف شرائح المجتمع. وأظهر النظام المصرفي في السلطنة خلال عام ٢٠٢١ تحسناً في الأداء حيث ارتفع إجمالي أصول القطاع المصرفي بنسبة ٧,٦ في المائة ليصل إلى ٣٨,٥ مليار ريال عماني في نهاية عام ٢٠٢١. كما ارتفع الائتمان المصرفي بنسبة ٤,٤ في المائة في عام ٢٠٢١ ليصل إلى ٢٧,٨ مليار ريال عماني، في حين أظهر إجمالي الودائع نمواً بنسبة ٦,٠ في المائة على مدار العام. وقامت البنوك بتحسين مركز رأس

وبالنظر إلى هذه التطورات فضلا عن الأوضاع التضخمية عند مستويات محدودة، أبقى البنك المركزي العماني على معدل سياسته دون تغيير عند ٥.٠ في المائة في عام ٢٠٢١م - بُناءً على المستوى الذي تم تحديده في مارس ٢٠٢٠م.

ولقد انخفض سعر الفائدة بين البنوك المحلية لليلة واحدة إلى ٣.٦٩ في المائة في ديسمبر ٢٠٢١م من ٧.٠٠ في المائة في ديسمبر ٢٠٢٠م. ويُعزى هذا الانخفاض في أسعار سوق المال في عام ٢٠٢١م إلى ظروف السيولة المُيسّرة المدعومة من قبل البنك المركزي العماني. ومع ذلك، لم تترجم السياسة النقدية المُيسّرة وتخفيض أسعار الفائدة من قبل البنك المركزي العماني إلى انخفاض أسعار الفائدة على الإقراض بالريال العماني من قبل البنوك، حيث ظل انتقال السياسة ضعيفا نسبيا وكانت البنوك تتجنب المخاطرة نظرا لحالات عدم اليقين المرتبطة بانتشار الجائحة. على الرغم من تحسن الطلب على الائتمان خلال العام، إلا أن معدل نمو الإجمالي للائتمان ظل أقل من معدل نمو الودائع مما أدى إلى انخفاض هامشي في المتوسط المرجح لمعدل الودائع من ١,٩٦٦ في المائة في ديسمبر ٢٠٢٠م إلى ١,١٩١ في المائة في ديسمبر ٢٠٢١م. ومع ذلك، أظهر المتوسط المرجح لمعدلات الإقراض زيادة هامشية خلال العام.

وظلت الأسواق المالية داعمة للأنشطة الاقتصادية مع ارتفاع أسعار الأسهم خلال عام ٢٠٢١م. إذ شهد مؤشر بورصة مسقط للأوراق المالية ٣٠ ارتفاعا بنسبة ١٢,٩ في المائة خلال العام وسط تحسن مستويات الثقة، كما ارتفع مؤشر بورصة مسقط للأوراق المالية المتوافق مع الشريعة بنسبة ١,٦ في المائة. وأصدرت الحكومة دفعيتين من سندات التنمية الحكومية بأجل استحقاق تتراوح

من ثلاث إلى سبع سنوات. وبلغت قيمة سندات التنمية الحكومية المستحقة ٣,١٠٠ مليون ريال عماني بنهاية عام ٢٠٢١م، من بينها ١,٧٤٥ مليون ريال عماني استحوذت عليها البنوك التجارية والمتخصصة.

وأظهر عجز الحساب الجاري تحسنا ملحوظا في عام ٢٠٢١م، حيث سجلت الصادرات من السلع نموا قويا لكل من الصادرات النفطية وغير النفطية على الرغم من أن عمليات إعادة التصدير شهدت بعض الانكماش خلال العام. كما ارتفعت واردات السلع خلال العام ولكن بوتيرة أقل مقارنة بالصادرات، مما أدى إلى زيادة كبيرة في فائض الميزان التجاري. ولقد شهد العجز في حساب الخدمات زيادة بشكل معتدل خلال العام بسبب ارتفاع المدفوعات تجاه خدمات النقل مع تخفيف قيود السفر وزيادة تكلفة الشحن. كما اتسع العجز في حساب الدخل الأولي خلال عام ٢٠٢١م، مما يعكس الزيادة في إعادة تحويل الأرباح من قبل المستثمرين الأجانب (المباشر) إلى بلدانهم وارتفاع مدفوعات الفائدة. وتراجعت التدفقات الخارجة ضمن حساب الدخل الثانوي خلال عام ٢٠٢١م بسبب انخفاض تحويلات العمالة الوافدة. ونتيجة لهذه التطورات، تقلص الدولار الكندي إلى ١,٦٤٩ مليون ريال عماني في عام ٢٠٢١م من ٤,٧٣٢ مليون ريال عماني في عام ٢٠٢٠م. وانخفض صافي التدفقات الداخلة ضمن الحسابات المالية إلى ١,٩٨٣ مليون ريال عماني في عام ٢٠٢١م من ٤,٨٣٥ مليون ريال عماني في عام ٢٠٢٠م، مما يعكس انخفاض الاحتياجات التمويلية للحكومة وتراكم الأصول ضمن استثمارات أخرى. وعليه، كان الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في عام ٢٠٢١م إيجابيا، مما أدى إلى تراكم الأصول الاحتياطية بمبلغ ١,١٨٨ مليون ريال عماني خلال العام.





الآفاق الاقتصادية الكلية لعام ٢٠٢٢م

التجارة الدولية، التي تعافت في عام ٢٠٢١م من الركود الناجم عن تفشي الوباء، نموا صحيا خلال عام ٢٠٢٢م.

من المؤمل أن يؤدي إزالة القيود المرتبطة بالوباء واحتمال ارتفاع أسعار النفط الخام إلى رسم توقعات اقتصادية كلية متفائلة للاقتصاد العماني لعام ٢٠٢٢م. وتشهد الأنشطة الاقتصادية في السلطنة حاليا انتعاشا جيدا حيث تجاوز الإنتاج الحقيقي المستويات المسجلة قبل الجائحة في عام ٢٠٢١م. وتجدر الإشارة إلى أن التعافي قد شمل نطاقا واسعا من القطاعات باستثناء قطاع الإنشاءات الذي أظهر بدوره بعض العلامات التي تشير إلى شيء من التحسن بنهاية عام ٢٠٢١م. ولقد تبنت الحكومة عدد من المبادرات ذات الأهمية لتحسين ظروف سوق العمل، وأعلنت عن عدد من المشاريع التي يمتد تنفيذها على المدى المتوسط ضمن قطاعات السياحة والبنية التحتية والعقار والطاقة.

مع احتواء جائحة كورونا نسبيا، تستند التوقعات الاقتصادية العالمية لعام ٢٠٢٢م إلى حد كبير على معدلات التضخم المرتفعة، والتشديد النقدي من قبل جميع البنوك المركزية الرئيسية، فضلا عن التطورات الجيوسياسية، والتوترات التي قد تشهدها سلسلة التوريد. ولقد رافق الانتعاش الاقتصادي في معظم الاقتصادات المتقدمة زيادة سريعة في التضخم مما يستدعي تغيير الموقف النقدي ورفع معدلات السياسة النقدية الأمر الذي قد يؤدي إلى حدوث تأثير سلبي على الأنشطة الاقتصادية بحلول نهاية عام ٢٠٢٢م أو بحلول النصف الأول من عام ٢٠٢٣م. ومع ذلك، من المتوقع أن يظل الاقتصاد العالمي في وضع توسعي عموماً خلال عام ٢٠٢٢م، إذ يتوقع صندوق النقد الدولي أن يسجل الاقتصاد العالمي نموا بنسبة ٣,٢ في المائة في عام ٢٠٢٢م، مع وتيرة نمو مماثلة تقريبا لما هو متوقع على المدى المتوسط. كما يتوقع أن تشهد





المدى القريب والمتوسط. وعلاوة على ذلك، سيعمل استمرار ارتفاع أسعار النفط إلى تحسن النتائج المالية لعام ٢٠٢٢م، مع توقع توفر الفائض المالي تماشياً مع التزام الحكومة بتدابير الضبط المالي. كما قد تولّد هذه العوامل مجتمعة حيّزا ماليا للحكومة لتركيز الإنفاق في المجالات الإنتاجية ودعم الأنشطة الاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يستفيد القطاع الخارجي من الطلب المتزايد على الصادرات العُمانية النفطية وغير النفطية الأمر الذي يشير إلى توقعات إيجابية وانتعاش مستدام للأنشطة خلال عام ٢٠٢٢م.

وبدأت وزارة الإسكان والتخطيط العمراني العمل في مشروع «المدن الذكية» كجزء من الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية (ONSS) التي تم إطلاقها في مارس ٢٠٢١م. وبالإضافة إلى مساهمة هذه الاستراتيجية في تحقيق الأهداف المرجوة بموجب رؤية ٢٠٤٠م، سيساهم مشروع المدينة الذكية في الدفع بالأنشطة الاقتصادية وتوفير فرص العمل للعُمانيين على المدى القصير والمتوسط.

كما تركز السلطنة ضمن مسيرة التنويع الاقتصادي على الدفع بالعديد من المشاريع الأخرى في قطاعات النقل والطاقة الخضراء والضيافة التي ستعمل بدورها إلى تحقيق أثر إيجابي قوي على التوقعات الاقتصادية على



الإنتاج والتشغيل والأسعار







مثل التطورات الجيوسياسية وتوترات سلاسل التوريد وأسعار السلع الدولية.

ساهم ت الحملة الوطنية للتحصين الناجحة وإجراءات التشغيل التي تم تبسيطها خلال فترة تفشي الوباء في السلطنة إلى حسن إدارة الموجة الثانية من الجائحة في النصف الأول من عام ٢٠٢١م، وذلك بأقل تأثير ممكن على الأنشطة الاقتصادية. وكنتيجة طبيعية لذلك، سجل الاقتصاد العماني نموا قويا خلال عام ٢٠٢١م حيث شهدت الأنشطة النفطية وغير النفطية نمواً إيجابياً بالقيمة الحقيقية. وجاء النمو في إنتاج القطاع النفطي مدعوماً بارتفاع إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي، حيث سجل الأخير زيادة كبيرة في الإنتاج خلال العام. ومن جانب آخر، جاء التوسع في القطاع غير النفطي على نطاق واسع مع مساهمة كبيرة من قطاع الخدمات و «أنشطة الزراعة وصيد الأسماك» في حين كان النمو الحقيقي للأنشطة الصناعية معتدلاً نسبياً. وضمن القطاع الصناعي، سجلت إمدادات الكهرباء والمياه نمواً أعلى في عام ٢٠٢١م بينما ظل ناتج الأنشطة الصناعية غير النفطية على نطاق واسع عند مستوى عام ٢٠٢٠م. وضمن قطاع الخدمات، سجلت بنود «تجارة الجملة والتجزئة» و «النقل والتخزين» و «خدمات الفنادق والمطاعم» معدلات نمو ملحوظة خلال

أظهر الاقتصاد العماني تحسناً كبيراً من حيث جميع مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية في عام ٢٠٢١م. وساهمت الجهود المُنسقة بين مختلف الجهات الحكومية لإدارة جائحة كوفيد-١٩ وبرنامج التحصين الوطني الشامل في رفع جميع القيود المتعلقة بالجائحة منذ بداية عام ٢٠٢٢م. ولقد كان لارتفاع إجمالي الإصابات خلال النصف الأول من عام ٢٠٢١م تأثيراً ضعيفاً نسبياً على الأنشطة الاقتصادية. عليه، شهدت السلطنة انتعاشاً في أنشطتها الاقتصادية في عام ٢٠٢١م بعد تسجيلها لتراجع ملحوظ خلال العام الذي سبقه. وأدت القفزة التي شهدتها أسعار النفط الدولية إلى إيجاد حيزٍ مالي كافٍ للحكومة لضخ المصروفات الإنتاجية والاجتماعية مع الاستمرار في مسار ضبط أوضاع المالية العامة وتخفيض الديون. وضمن هذا السياق، ظلت الظروف التضخمية ضمن مستويات معتدلة في السلطنة على الرغم من ارتفاعها إلى حد ما بنهاية عام ٢٠٢١م وبداية عام ٢٠٢٢م. وشهد القطاع الخارجي تحسناً ملحوظاً خلال العام حيث تجاوزت الزيادة في قيمة الصادرات الزيادة في الواردات. ولقد كانت الزيادة في حجم الصادرات مدفوعة بالصادرات النفطية وغير النفطية. وعموماً، يتسم الاقتصاد العماني في الوقت الحالي بتوقعات اقتصادية كلية مواتية على الرغم من بعض المخاطر المحتملة والمرتبطة بالظروف العالمية

العام. وتُظهر تركيبة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي تحسناً في حصة قطاع الخدمات، في حين انخفضت حصة القطاع الصناعي غير النفطي بشكل هامشي في عام ٢٠٢١م. وعلى الرغم من الحيز المالي الناتج عن ارتفاع أسعار النفط الخام، استمرت الحكومة في تركيز جهودها على ضبط الأوضاع المالية مع تحديد أولويات الإنفاق. وتم المحافظة على النفقات الجارية عند المستوى المحدد في ميزانية عام ٢٠٢١م بينما تم تعزيز الإنفاق الاستثماري بما يتماشى مع أهداف النمو على المدى الطويل. ومع بدء انحسار الجائحة وانتهاء العمل بعدد من المبادرات التي اتخذتها الحكومة ضمن قطاعات مختلفة بما في ذلك سوق العمل، من المتوقع أن يحافظ الاقتصاد العُماني على تعافيه على نحو مستدام. وعلى ضوء ذلك، يقدم هذا الفصل عرضاً وافياً للتطورات في الإنتاج والتشغيل والأسعار في السلطنة خلال عام ٢٠٢١م.

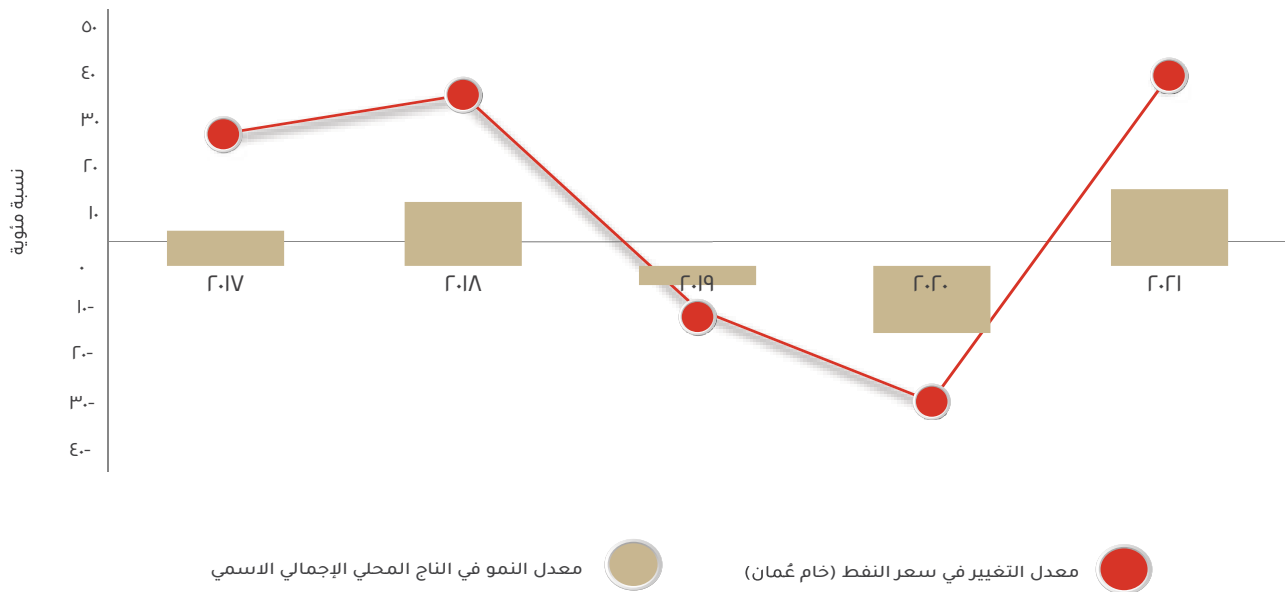
الإنتاج

أظهر الاقتصاد العُماني نمواً بنسبة ١٦,٢ في المائة بالقيمة الاسمية خلال عام ٢٠٢١م مقابل التراجع الذي شهده بنسبة ١٣,٨ في المائة خلال عام ٢٠٢٠م (شكل ٢,١ وجدول ٢,١). ويُعزى

هذا النمو إلى كل من القطاع النفطي وغير النفطي اللذين أظهرتا معدلات نمو بلغت ٣٣,١ في المائة و٨,٤ في المائة على التوالي. ويرجع نمو قطاع النفط والغاز بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسعار النفط بنسبة ٦٣,٥ في المائة، في حين كانت الزيادة في إنتاج النفط معتدلة نسبياً حيث بلغت ٨,٢ في المائة خلال العام. ونتيجةً لهذه التطورات، ارتفعت حصة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى ٣٠,٣ في المائة في عام ٢٠٢١م من ٢٦,٥ في المائة في عام ٢٠٢٠م. وضمن القطاع النفطي، جاءت الزيادة الرئيسية في الناتج الاسمي من النفط الخام، بينما زاد إنتاج الغاز الطبيعي بوتيرة معتدلة نسبياً مقارنة بالنفط الخام. كما بلغت مساهمة قطاع المحروقات بنسبة ٧٣,٦ في المائة في الإيرادات الحكومية خلال عام ٢٠٢١م مقابل ٦٨,٢ في المائة في عام ٢٠٢٠م.

وكان النمو الاسمي في القطاع غير النفطي مدفوعاً بشكل أساسي بأنشطة التصنيع والنقل والتخزين وتجارة الجملة والتجزئة و«أنشطة الخدمات العقارية والمهنية والفنية والإدارية». وأظهر قطاع الإنشاءات نمواً معتدلاً بنسبة ٣,٠ في المائة، بينما واصل قطاع خدمات الاتصالات والمعلومات بتسجيل تراجعته بالقيمة الاسمية في عام ٢٠٢١م.

رسم بياني (١-٢): النمو في الناتج المحلي الإجمالي والتغير في أسعار النفط



القطاع النفطي

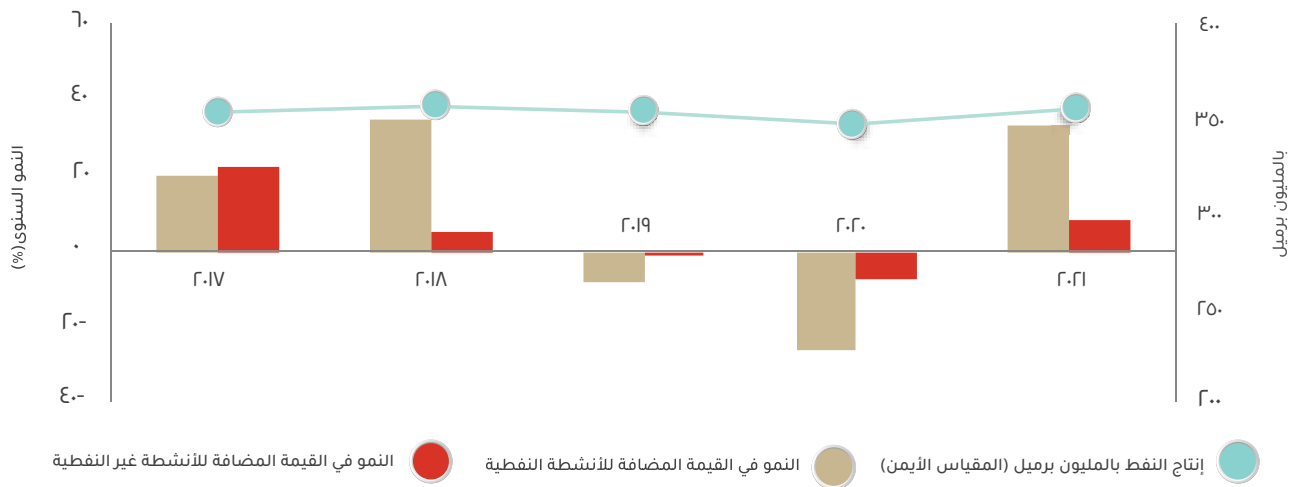
من ارتفاع القيمة الاسمية للقطاع بنسبة ٤,٠ في المائة (الجدول ٢,١٣). وانعكاسا لديناميكيات الأسعار والإنتاج، انخفضت حصة الغاز الطبيعي في الناتج الاسمي من إجمالي القطاع النفطي إلى ١٥,٠ في المائة في عام ٢٠٢١ مقابل ١٩,١ في المائة في عام ٢٠٢٠.

القطاع غير النفطي

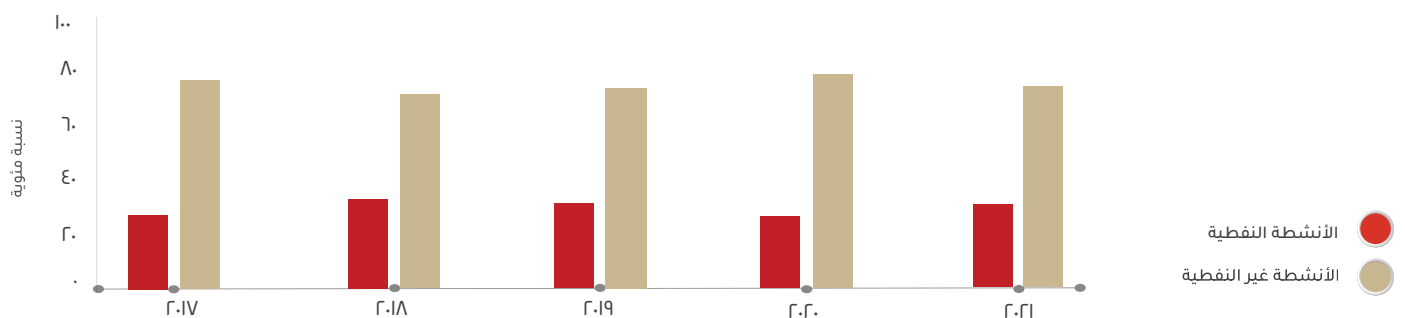
رُفعت القيود المتعلقة بجائحة كورونا في عام ٢٠٢١ إلى حد كبير مما أدى إلى إنعاش الأنشطة الاقتصادية عبر معظم مكونات القطاع غير النفطي خلال العام. كما ساعد تركيز السياسات الحكومية على تنويع الاقتصاد العُماني في تسريع وتيرة التعافي للأنشطة الاقتصادية غير النفطية في عام ٢٠٢١، والتي أظهرت نمواً اسمياً بنسبة ٨,٤ في المائة مقارنة بتراجع بلغ ٧,٨ في المائة في عام ٢٠٢٠. وجاء النمو في الأنشطة غير النفطية على نطاق واسع على الرغم من أن «أنشطة الزراعة وصيد الأسماك» أظهرت انكماشاً طفيفاً بنسبة ٠,٢ في المائة في عام ٢٠٢١. وسجل الناتج الاسمي من الأنشطة الصناعية ارتفاعاً بنسبة ١٤,١ في المائة وأظهر قطاع الخدمات نمواً بنسبة ٦,٧ في

لا يزال القطاع النفطي يمثل قطاعاً حيويًا للاقتصاد العُماني نظراً لمساهمته في الإيرادات الحكومية وارتباطه بالقطاع غير النفطي. إذ سجل الإنتاج الاسمي للقطاع نمواً بنسبة ٣٣,١ في المائة خلال عام ٢٠٢١، مدعوماً بشكل أساسي بارتفاع أسعار النفط الخام، مقارنةً بانكماش بنسبة ٢٦,٣ في المائة في عام ٢٠٢٠ (شكل ٢,٢). وارتفع متوسط سعر النفط بنسبة ٣٩,٧ في المائة خلال عام ٢٠٢١ ليصل إلى متوسط ٦٤,٣ دولاراً أمريكياً للبرميل من ٤٦,٠ دولاراً أمريكياً للبرميل عام ٢٠٢٠، في حين شهد إنتاج النفط زيادة معتدلة بنسبة ٨,٢ في المائة (الجدول ٢,١٠). وانعكاساً للقوة التي شهدتها أسعار النفط والإنتاج الاسمي للأنشطة البترولية، ارتفعت حصة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى ٣٠,٣ في المائة في عام ٢٠٢١ من ٢٦,٥ في المائة في عام ٢٠٢٠ (شكل ٢,٣). وضمن القطاع، ارتفع الناتج الاسمي للنفط الخام بنسبة ٤,٠ في المائة في عام ٢٠٢١ مقارنةً بانكماش بلغ ٢٩,٨ في المائة في العام الذي قبله. وسجل إنتاج الغاز ارتفاعاً بنسبة ٨,٥ في المائة خلال عام ٢٠٢١، على الرغم

رسم بياني (٢-٢): إنتاج النفط والنمو في الأنشطة النفطية والأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي



رسم بياني (٣-٢): حصة الأنشطة النفطية وغير النفطية من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية



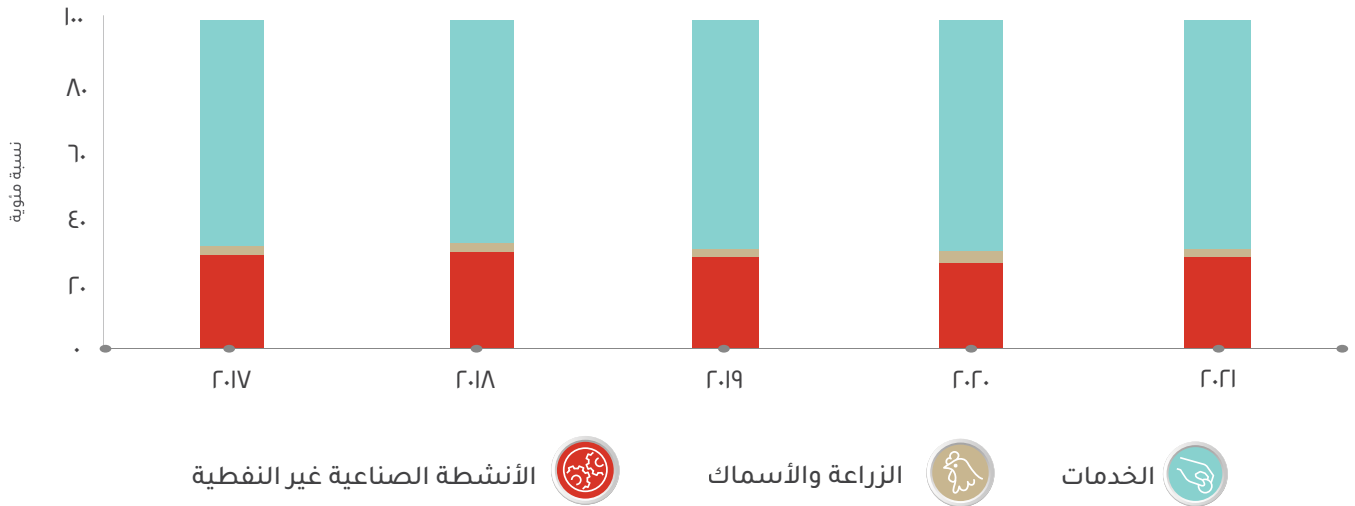
المائة خلال عام ٢٠٢١م. وانعكاساً للنمو الملحوظ الذي شهدته الأنشطة الصناعية، ارتفعت حصة القطاع من الناتج الاسمي غير النفطي إلى ٢٧,٨ في المائة في عام ٢٠٢١م من ٢٦,٤ في المائة في عام ٢٠٢٠م، في حين انخفضت حصة قطاع الخدمات إلى ٦٩,٣ في المائة من ٧٠,٤ في المائة في عام ٢٠٢٠م. كما انخفضت حصة أنشطة الزراعة وصيد الأسماك بشكل هامشي إلى ٢,٩ في المائة في عام ٢٠٢١م من ٣,٢ في المائة في العام الذي سبقه. ونورد في الأقسام التالية مزيداً من التفاصيل حول أداء القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية.

الأنشطة الصناعية غير النفطية

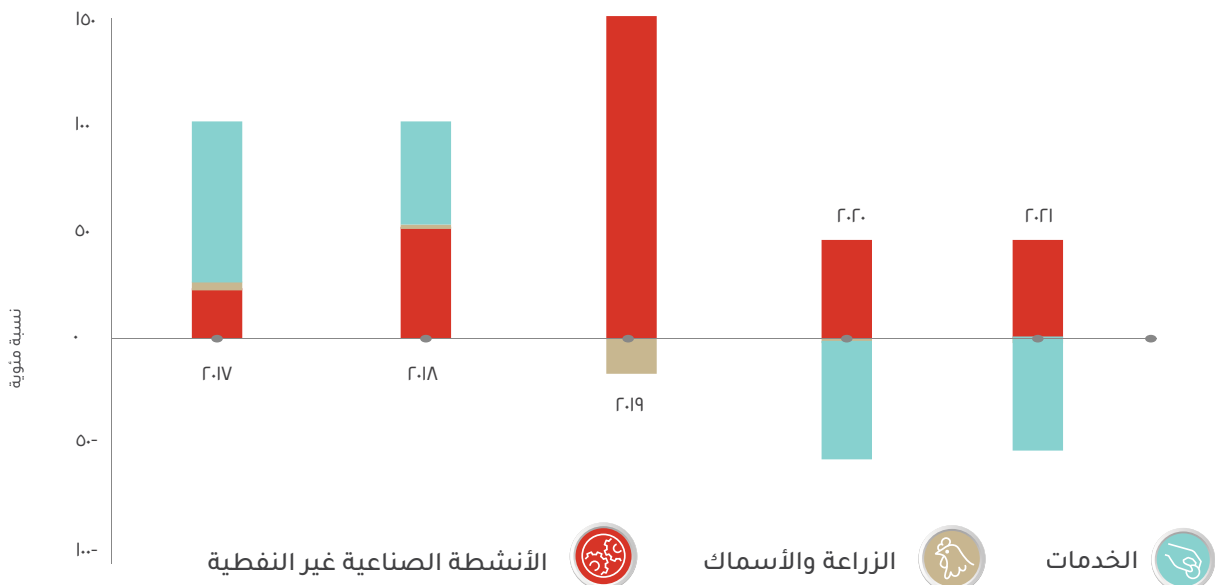
ارتفع الناتج الاسمي من الأنشطة الصناعية بنسبة ١٤,١ في

المائة مقارنة بانكماش بلغ ١٢,٧ في المائة في عام ٢٠٢٠م. وضمن القطاع الصناعي، أظهر قطاع التصنيع نمواً قوياً بنسبة ٢٦,٩ في المائة خلال عام ٢٠٢١م، في ظل انتعاش ملحوظ ضمن بند المواد الكيماوية ومنتجاتها بنسبة ٤١,٥ في المائة مع انخفاض بنسبة ١٧,٢ في المائة في عام ٢٠٢٠م. وتجدر الإشارة إلى أن الإنتاج الصناعي في عام ٢٠٢١م تجاوز المستوى المسجل له قبل الجائحة للعام ٢٠١٩م بنسبة ١٣,٨ في المائة. وضمن ذات السياق، سجل بند التعدين واستغلال المحاجر ارتفاعاً بنسبة ٤,٠ في المائة خلال عام ٢٠٢١م مقارنة بانكماش بلغ ١١,٣ في المائة في العام الذي سبقه. ومع ذلك، أظهرت أنشطة قطاع الإنشاءات زيادة معتدلة بنسبة ٣,٠ في المائة خلال عام ٢٠٢١م مقارنة بتراجعها في عام ٢٠٢٠م بنسبة ١٩,٣ في المائة (شكل ٢,٤ أ و ب).

رسم بياني (٢-١٤): التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (بالأسعار الجارية)



رسم بياني (٢-١٥): المساهمة في التغير في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (بالأسعار الجارية)



الزراعة وصيد الأسماك

تعتبر أنشطة الزراعة وصيد الأسماك من بين المجالات الرئيسية التي تركز عليها خطة التنمية الخمسية العاشرة للاقتصاد العُماني، إذ يمكن للقطاع أن يلعب دوراً مهماً في تقليل اعتماد الدولة على الواردات فضلاً عن المساهمة في الصادرات وجهود التنويع في الاقتصاد الوطني. ويشير الناتج الاسمي إلى تسجيل أنشطة الزراعة وصيد الأسماك لانخفاض هامشي بنسبة ٠,٢ في المائة خلال عام ٢٠٢١م مقابل النمو الذي شهده القطاع خلال عام ٢٠٢٠م بنسبة بلغت ٦,٧ في المائة. وعليه، انخفضت حصة القطاع في إجمالي الناتج المحلي إلى ٢,١ في المائة في عام ٢٠٢١م من ٢,٥ في المائة في العام الذي سبقه.

الخدمات

يعتبر قطاع الخدمات من أهم القطاعات المحركة لبرامج التنويع الاقتصادي. ولقد حددت خطة التنمية الخمسية العاشرة عدداً من أنشطة قطاع الخدمات لأهميتها الاقتصادية والتي تتضمن قطاعات السياحة والخدمات اللوجستية والنقل والاقتصاد القائم على المعرفة. ولقد أثرت الجائحة بشكل كبير على بعض قطاعات الخدمات القائمة على الاتصال المباشر والتي تشهد حالياً تعافياً ملحوظاً. خلال عام ٢٠٢١م، سجل الناتج الاسمي لأنشطة

قطاع الخدمات نموًا بنسبة ٦,٧ في المائة مقارنة مع تراجع بلغ ٦,٤ في المائة في العام الذي سبقه (أي أنه وصل إلى مستوى قريب من مستواه المسجل ما قبل الجائحة). وضمن قطاع الخدمات، شهد بند النقل والتخزين ارتفاعاً بنسبة ١٢,٦ في المائة، في حين سجل بند تجارة الجملة والتجزئة نمواً بنسبة ١١,٥ في المائة، والخدمات العقارية والإدارية بنسبة ٧,٥ في المائة. كما شهدت «خدمات الفنادق والمطاعم» و«الأنشطة المالية والتأمينية» نموًا بنسبة ٢,٥ في المائة و٨,٤ في المائة على التوالي خلال عام ٢٠٢١م. ومن جانب آخر، تراجعت خدمات الاتصال والمعلومات بنسبة ٥,٠ في المائة في عام ٢٠٢١م مما يشير جزئياً إلى انخفاض الطلب على هذه الخدمات مع بدء معظم الطلاب وأصحاب الأعمال بالعودة إلى مدارسهم وأماكن العمل بشكل طبيعي. وظل الناتج الاسمي لبند الإدارة العامة والدفاع ثابتاً على نطاق واسع بالمقارنة مع مستوى العام السابق مما يشير إلى جهود الحكومة نحو تبني إجراءات الضبط المالي.



في المائة في عام ٢٠٢١م بينما انخفض الإنتاج غير النفطي بنسبة ٢,١ في المائة. وضمن الأنشطة المتعلقة بالقطاع النفطي، ارتفع إنتاج النفط الخام بنسبة ٢,٤ في المائة، في حين زاد إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة ١٢,٦ في المائة في عام ٢٠٢١م مقارنة بعام ٢٠٢٠م. وتظهر حصة القطاع النفطي من إجمالي الناتج المحلي زيادة معتدلة بلغت ٣٢,٧ في المائة في عام ٢٠٢١م مقارنة مع ٣٢,٥ في المائة في العام الذي سبقه. وساهم قطاع الخدمات والزراعة وصيد الأسماك في النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى حد كبير. وفي المقابل، أظهرت الأنشطة الصناعية انكماشاً بنسبة ٢,٩ في المائة خلال عام ٢٠٢١م، بينما سجلت أنشطة الزراعة وصيد الأسماك نمواً حقيقياً بنسبة ٩,٠ في المائة خلال عام ٢٠٢١م مقارنة بنسبة نمو بلغت ١٤,٣ في المائة خلال عام ٢٠٢٠م.

فيما يتعلق بالإنتاج الصناعي، شهد انخفاضاً بالقيمة الحقيقية بنسبة ٢,٩ في المائة في عام ٢٠٢١م مقارنة مع وتيرة توسع مماثلة في عام ٢٠٢٠م. وضمن بنود القطاع الصناعي، أظهر بند إمدادات الكهرباء والمياه نمواً بنسبة ١٢,٥ في المائة خلال عام ٢٠٢١م مقارنة بانكماش بلغ ٤,٩ في المائة في عام ٢٠٢٠م. ومن حيث القيمة الحقيقية، شهدت أنشطة الصناعات التحويلية نمواً بنسبة ٤,٥ في المائة، بينما أظهر بند الإنشاءات انكماشاً بنسبة ١١,٨ في المائة خلال عام ٢٠٢١م. وحقق بند التعدين واستغلال المحاجر نمواً بنسبة ١,٤ في المائة خلال عام ٢٠٢١م مقارنة بانخفاض بلغ ٩,١ في المائة خلال العام الذي سبقه.

وسجل الناتج الحقيقي من قطاع الخدمات نمواً بنسبة ٤,٩ في المائة خلال عام ٢٠٢١م رغم تراجعته بنسبة ٨,٦ في المائة خلال عام ٢٠٢٠م. وضمن بنود القطاع، سجلت تجارة الجملة والتجزئة نمواً بنسبة ٧,٧ في المائة، كما شهدت بنود النقل والتخزين و«خدمات الفنادق والمطاعم» والأنشطة العقارية ارتفاعاً بنسبة ٦,٣ في المائة و١١,١ في المائة و٢,٣ في المائة على التوالي. وعلى خلاف ذلك، تراجعت الأنشطة المالية وخدمات التأمين بنسبة ١,٠ في المائة بينما أظهر قطاع الاتصالات انكماشاً بنسبة ٠,٦ في المائة في عام ٢٠٢١م. وارتفع الناتج الحقيقي لخدمات الإدارة

يُذكر في سياق الحديث عن الدول المصدرة للنفط بأن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي هو المؤشر الحقيقي لتحسن القوة الشرائية. ومما يدعم هذا الرأي وجود دول تنسم بنظام سعر الصرف الثابت فضلاً عن اعتمادها بشكل كبير على الواردات، حيث أن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي يعكس سيطرة الموارد القادمة من الخارج. وعلى الرغم من ذلك، يؤمن الكثيرون بأن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة هو مؤشر حقيقي للأنشطة الاقتصادية ضمن أي نظام اقتصادي. علاوة على ذلك، من المرجح أن يكون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في اقتصاد مُصدّر للنفط خالياً من التقلبات الكبيرة التي يمكن أن تسببها أسعار النفط الخام. وعند النظر إلى سياق الاقتصاد العُماني، نرى بأنه مع زيادة مبادرات التنويع في الأنشطة الاقتصادية، أصبح من الأهمية بمكان تحليل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إذ أنه يشكل انعكاساً حقيقياً لصورة الأنشطة الاقتصادية الفعلية وظروف التشغيل في القطاع غير النفطي الذي يشهد توسعاً مستمراً. عليه، نورد في هذا القسم نقاشاً مفصلاً حول الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السلطنة خلال عام ٢٠٢١م.

أظهر إجمالي الناتج المحلي العُماني الحقيقي بالأسعار الثابتة (سنة الأساس ٢٠١٨) نمواً بنسبة ٣,١ في المائة خلال عام ٢٠٢١م ليصل إلى ٣٤,٧ مليار ريال عماني مقارنة بانخفاض بلغ ٣,٤ في المائة خلال عام ٢٠٢٠م (الجدول ٢,٣). مع تسجيل هذه النسبة من النمو، قارب إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعام ٢٠٢١م مستويات ما قبل الجائحة حيث كان أقل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال عام ٢٠١٩م بنسبة هامشية بلغت ٠,٤ في المائة. وكان النمو في الناتج المحلي الإجمالي مدفوعاً بشكل أساسي بالقطاع النفطي الذي حقق نمواً بمقدار ٣,٨ في المائة خلال عام ٢٠٢١م مقارنة بتراجع بلغ ٢,٠ في المائة في عام ٢٠٢٠م. إلى جانب القطاع غير النفطي الذي نما بنسبة ٢,٦ في المائة مقارنة بتراجعته خلال العام الذي سبقه بنسبة ٤,٦. وبالمقارنة مع مستويات ما قبل الجائحة خلال عام ٢٠١٩م، نما الإنتاج النفطي بنسبة ١,٧



العامة والدفاع بنسبة ٦,٤ في المائة مقابل انكماش بلغ ٢٢,٨ في المائة خلال العام الذي سبقه. وتُظهر تركيبة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي تحسنا في حصة قطاع الخدمات لتصل إلى ٦٦,٢ في المائة في عام ٢٠٢١ من ٦٤,٧ في المائة في عام ٢٠٢٠، في حين انخفضت حصة القطاع الصناعي غير النفطي بشكل هامشي ليلبلغ ٣,٤ في المائة في عام ٢٠٢١ مقارنة مع ٣,١ في المائة في عام ٢٠٢٠.

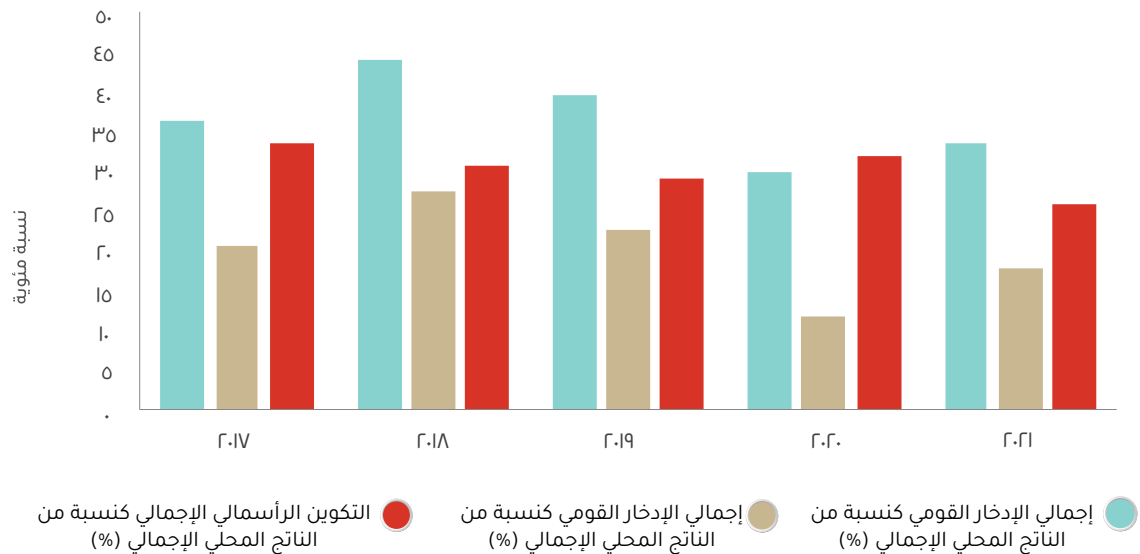
تكوين رأس المال والوفورات المالية

اتسم عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١م بتفشي جائحة كوفيد-١٩ التي أدت إلى تعطيل معظم الأنشطة الاقتصادية بشكل ملحوظ. فخلال عام ٢٠٢٠م، شهدت أسعار النفط انخفاضا حادا، مما أدى إلى ارتفاع العجز المالي واتساع عجز الحساب الجاري بشكل كبير. وإلى جانب هذه التحديات التي تعرض لها الاقتصاد الكلي، اتسم العام بدرجة كبيرة من عدم اليقين استمرت تجلياتها حتى عام ٢٠٢١م. عليه، أُلقت العديد من العوامل كتعطيل الحركة التجارية الذي أعاق سلاسل توريد السلع الرأسمالية، وتباطؤ الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، وتورات سوق العمل والضغطات المالية، بظلالها على الأنشطة الاستثمارية خلال عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١م. وكنتيجة طبيعية لذلك، انخفض إجمالي تكوين رأس المال بنسبة ٦,٠ في المائة خلال عام ٢٠٢٠م و٥,٧ في المائة في عام ٢٠٢١م (الجدول ٢,٤). ويُظهر التحليل المفصل أن الانكماش في أنشطة الاستثمار في عام ٢٠٢١م قد لوحظ في جميع القطاعات، إذ تراجع حجم الاستثمار في بند «البناء والإنشاءات» بنسبة ٥,٣ في المائة بينما

شهدت «الأصول الثابتة غير الملموسة» انخفاضا بنسبة ٧,٥ في المائة خلال العام. وانخفض إجمالي تكوين رأس المال كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠٢١ إلى ٢٥,٦ في المائة مقارنة مع ٣١,٦ في المائة في عام ٢٠٢٠.

ومن جانب آخر، شهدت إجمالي الوفورات المحلية تحسنا كبيرا بنسبة ٣,٥ في المائة خلال عام ٢٠٢١م بعد أن سجلت تراجعاً بنسبة ٣٤,٦ في المائة في عام ٢٠٢٠م حيث أثرت تداعيات الجائحة بشكل كبير على ظروف العمل وأنشطة الأعمال. وأدت الزيادة في إجمالي الوفورات المحلية وانخفاض التحويلات الجارية إلى الخارج إلى نمو كبير في إجمالي الوفورات الوطنية بنسبة ٧٨,٧ في المائة في عام ٢٠٢١م مقابل انخفاض بلغ ٥٥,٤ في المائة في عام ٢٠٢٠م. وتحسّن إجمالي الوفورات المحلية إلى نسبة الناتج المحلي الإجمالي ليلبلغ ٣٣,٥ في المائة في عام ٢٠٢١م مقارنة مع ٢٩,٩ في المائة في العام الذي سبقه، في حين ارتفع إجمالي الوفورات الوطنية إلى إجمالي الناتج المحلي ليصل إلى ١٧,٥ في المائة مقارنة مع ١١,٤ في المائة خلال ذات الفترة (شكل ٢,٥). وانخفض تسريب الوفورات في شكل تحويلات جارية (تحويلات العمال إلى الخارج بشكل رئيسي) بنسبة ٧,٥ في المائة خلال عام ٢٠٢١م، مما يعكس انخفاض العمالة الوافدة في السلطنة خلال العام. وفي المقابل، زاد تدفق الوفورات على حساب صافي الدخل الأولي بنسبة ١٤,٥ في المائة في عام ٢٠٢١م. وظلت الفجوة ما بين الاستثمارات والوفورات مرتفعة مما يستلزم إتاحة المجال لتدفقات رأسمالية خارجية لتمويل الاستثمار المحلي.

رسم بياني (٥-٢): نسب الادخار والاستثمار في السلطنة





التشغيل

تُولي الحكومة أهمية خاصة لتوفير فرص عمل جيدة للعمانيين بما يتماشى مع توجهها الاستراتيجي المتضمن في خطط التنمية الخمسية ورؤية عُمان ٢٠٤٠. وعلى الرغم من أن القطاع النفطي لا يزال الدعامة الأساسية للاقتصاد العُماني، إلا أن حكومة السلطنة تعمل على تبني العديد من المبادرات من أجل تمكين القطاع الخاص من خلال دعم مختلف المشاريع التي تكفل توليد فرص عمل للشباب العُماني إلى جانب تحقيق أهداف السلطنة التنموية.

ولقد ساهم التعافي التدريجي من الجائحة في تحسين وضع سوق العمل في السلطنة، حيث عادت الأنشطة الاقتصادية في القطاع الخاص إلى العمل بصورتها الطبيعية مع استمرار دعم الحكومة للتخفيف من آثار الجائحة على المواطنين. وقد ساهم ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال عام ٢٠٢١م على تسريع وتيرة مبادرات الدعم. وتعكس هذه التطورات بشكل جزئي ارتفاع عدد الموظفين العُمانيين بنسبة ٢,٨ في المائة خلال عام ٢٠٢١م على الرغم من انخفاض إجمالي العاملين بنسبة ٠,٢ في المائة مع تراجع عدد العمالة الوافدة.

ويمكن أن يُعزى الارتفاع في نسبة تشغيل العمانيين جزئياً إلى مبادرات السياسات الجديدة التي تبنتها وزارة العمل والتي تهدف إلى إزالة التشوهات في سوق العمل وزيادة فرص تشغيل المواطنين في القطاع الخاص. ومن

بين هذه السياسات توحيد الحد الأدنى للأجور للمواطنين إلى ٣٢٥ ريال عماني لجميع المؤهلات، وتقديم دعم للأجور قدره ٢٠٠ ريال عماني شهرياً للباحثين عن عمل لأول مرة في القطاع الخاص (بشرط أن يتحمل أصحاب العمل فرق الراتب المتفق عليه) مقابل توفير ١٥,٠٠٠ فرصة عمل لمدة عامين، إلى جانب تسهيل العمل بدوام جزئي. وعلاوة على ذلك، قامت الحكومة بتفعيل صندوق الأمان الوظيفي الذي يتكفل بدفع إعانات شهرية للعمانيين المسرحين من أعمالهم في القطاع الخاص.

القطاع العام

شهدت فرص العمل في القطاع العام انكماشاً طفيفاً في عام ٢٠٢١م بسبب انخفاض عدد العمالة الوافدة. وزاد عدد العاملين من العُمانيين في القطاع العام بنسبة ٠,٦ في المائة بينما انخفض عدد العمالة الوافدة بنسبة ٥,٢ في المائة. ومن منظور آخر، شكّل العُمانيون ٨٩,٤ في المائة من إجمالي الموظفين في القطاع العام خلال عام ٢٠٢١م مقابل ٨٨,٨ في المائة في عام ٢٠٢٠م (الشكل ٢,٦).

وفي إطار جهود تعزيز الإنتاجية والأداء في القطاع العام، أطلقت وزارة العمل نظام «إجادة» الذي يهدف إلى وضع خطة محددة لتقييم أداء الأفراد والأداء المؤسسي لـ ٥٧ جهة حكومية. وتلقى أكثر من ١٤ ألف موظف تدريباً مباشراً على بناء الخطط المهنية التي ستضمن من خلالها الوزارة تبني النظام في مختلف المؤسسات الحكومية.

القطاع الخاص

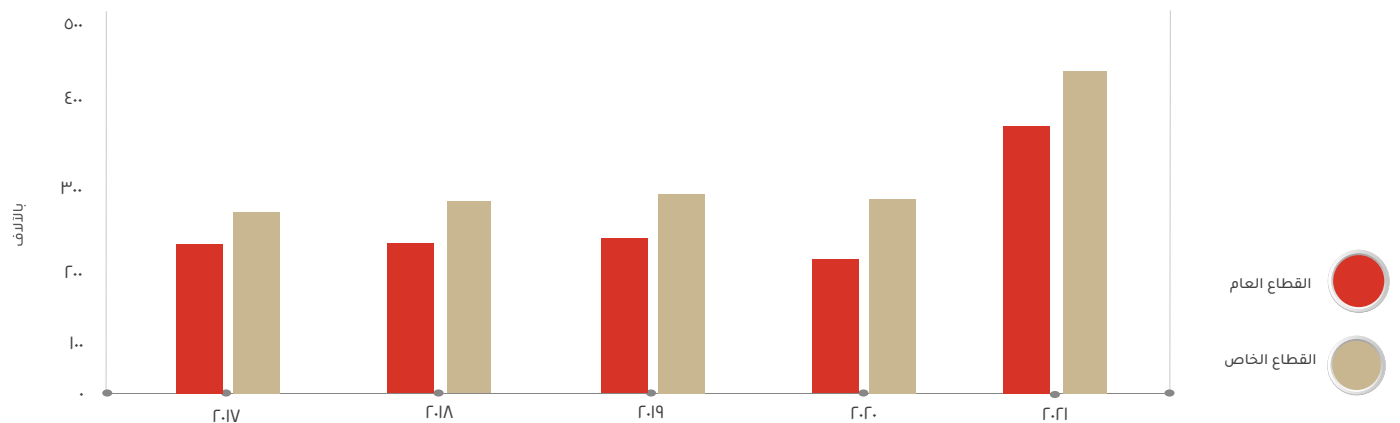
إجمالي التشغيل في القطاع الخاص في عام ٢٠٢١م بنسبة ٣,٨ في المائة بسبب تراجع أعداد العمالة الوافدة بنسبة ١,٨ في المائة (شكل ٢,٧ والجدول ٢,٥). ومن ناحية أخرى، ارتفع إجمالي الكوادر العمالية في القطاع الخاص بنسبة ٤,٧ في المائة خلال عام ٢٠٢١م. ونظرا لانتساع نطاق التعمين على صعيد القطاع الخاص، ارتفعت نسبة العمانيين في وظائف القطاع الخاص إلى ٢٣,٩ في المائة في عام ٢٠٢١م مقارنة مع ٢٢,٨ في المائة في العام الذي سبقه.

وعلاوة على ذلك، تتجه وزارة العمل نحو زيادة تعمين المناصب القيادية في القطاع الخاص. ففي عام ٢٠١٩م، أطلقت وزارة العمل البرنامج الوطني للتطوير القيادي «اعتماد» الذي يخضع بموجبه الموظفون العمانيون ضمن المناصب الإدارية المتوسطة من القطاع الخاص لتدريب قيادي مصمم خصيصا من أجل تمكين الإدارات العمالية بدءًا من المهنين من المؤسسات العامة. وبحلول نهاية عام ٢٠٢١م، استوفى ٢٤٧ متدربا متطلبات البرنامج بنجاح.

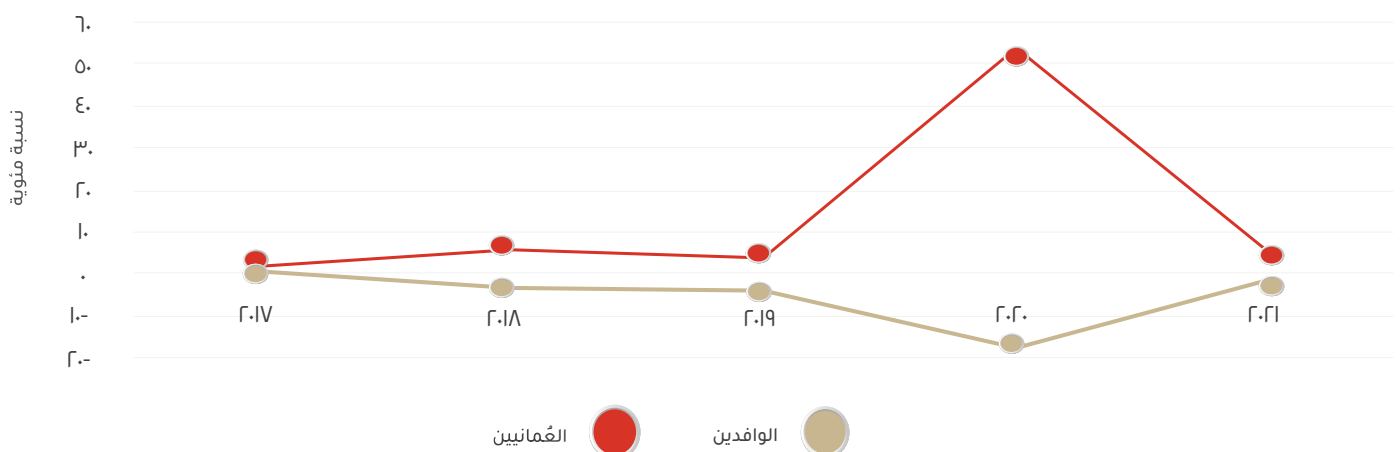
تركز المبادرات الحكومية المرتبطة بتعزيز فرص التشغيل في القطاع الخاص في السلطنة على ثلاثة جوانب رئيسية: سياسات التشغيل التي تشجع على تعمين فرص العمل، وتعزيز تنويع الأنشطة الاقتصادية، وتطوير المهارات وقابلية تشغيل الكوادر العمالية من خلال برامج التدريب والتنمية المهنية. عليه، تهدف المبادرات الحكومية إلى تحقيق أهداف النمو والتشغيل والإنتاجية بما يتماشى مع رؤية عمان ٢٠٤٠ التي تهدف إلى زيادة نسبة العمالة الماهرة من إجمالي العمالة في القطاع الخاص إلى ٨٣ في المائة وحصص القوى العاملة العمالية في إجمالي وظائف القطاع الخاص إلى ٤٠ في المائة.

ولقد أثرت الجائحة بشكل كبير على الأنشطة الاقتصادية في القطاع الخاص بالسلطنة كما هو الحال مع بقية دول العالم. ومع رفع جميع القيود المتعلقة بالوباء، استأنفت معظم الأنشطة الاقتصادية أعمالها الطبيعية كالمعتاد في حين ظلت الأنشطة الأخرى في مرحلة التعافي بحلول نهاية عام ٢٠٢١م. وانعكاسا لهذه التطورات، انخفض

رسم بياني (٦-٢): توظيف العمانيين في القطاع العام والخاص



رسم بياني (٧-٢): النمو في التوظيف في القطاع الخاص



الظروف التضخمية

نسب التضخم في السلطنة في المنطقة السلبية خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١م، ومن ثم اتبعت مساراً تصاعدياً بشكل عام لتصل إلى ٣,٨ في المائة في ديسمبر ٢٠٢١م (على أساس سنوي). وارتفع متوسط التضخم (استناداً إلى مؤشر أسعار المستهلك) من -٠,٩ في المائة في ٢٠٢٠م إلى ١,٥ في المائة في ٢٠٢١م (شكل ٢,٨).

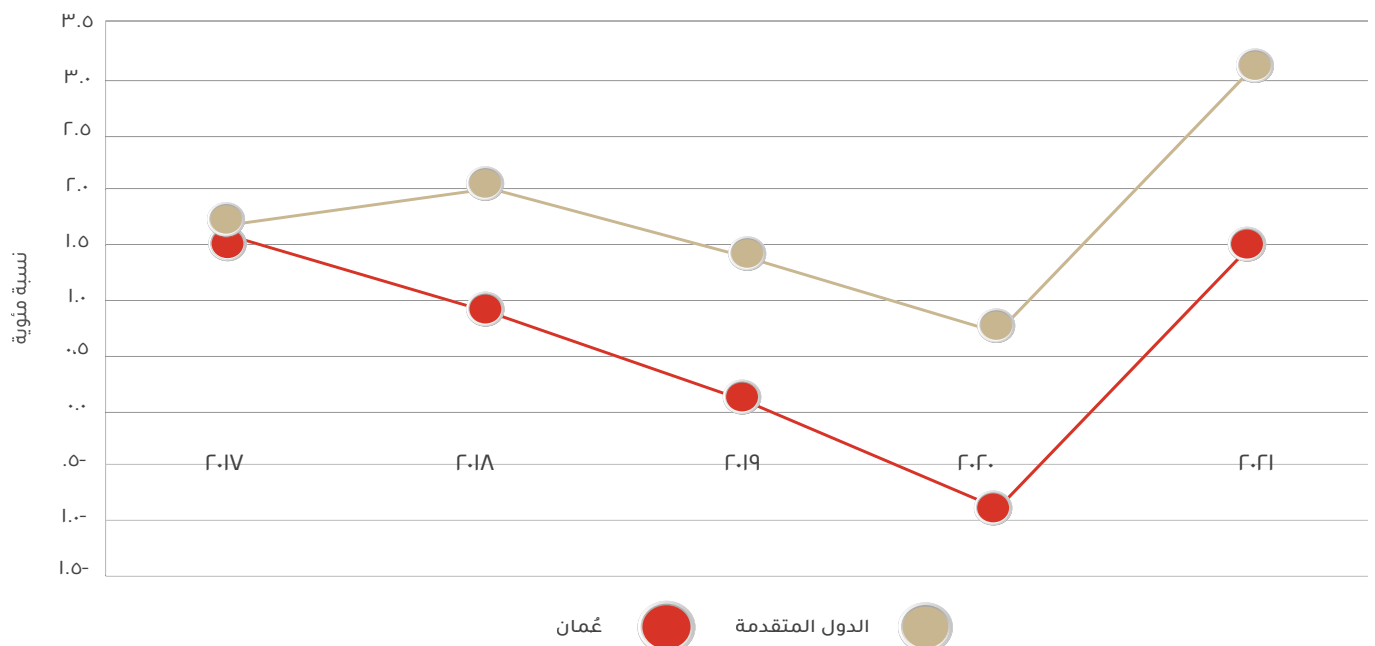
وأظهرت عوامل العرض والطلب اتجاهات متفاوتة خلال عام ٢٠٢١م حيث تم تخفيف القيود المتعلقة بالوباء بشكل أكبر وإن كان بحذر نسبي وسط عودة ظهور العدوى (الجدول ٢,٦). وبالنظر إلى ظروف الطلب المحلي، جاء الانتعاش في نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بنسبة ١٦,٢ في المائة متأثراً إلى حد كبير بأثر الأساس الذي يشير إلى أن الزيادة الحقيقية في الطلب ستكون بالأحرى محدودة مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة. كما قامت الحكومة بتخفيض إنفاقها بنسبة ٣,٩ في المائة نظراً إلى التراجع الحاصل في الإيرادات خلال العامين الماضيين كجزء من التزامها بضبط الوضع المالي. وضمن الظروف النقدية، أظهر نمو الائتمان تحسناً طفيفاً، في حين شهد نمو النقد في معناه الواسع تباطؤاً خلال العام بسبب انكماش النقد لدى جمهور وتباطؤ الودائع لأجل أو شبه النقد (أشكال نقود أقل سيولة). كما ساهمت قناة أسعار الأصول بشكل إيجابي في الظروف التضخمية للسلطنة حيث ارتفعت الأسعار في جميع فئات الأصول تقريباً خلال العام. فعلى سبيل المثال، ارتفع مؤشر بورصة مسقط ٣٠ لأسعار الأسهم بنسبة ١٢,٩ في المائة خلال عام ٢٠٢١م.

أما فيما يتعلق بظروف العرض، ارتفعت الأسعار العالمية للأغذية والمعادن بشكل ملحوظ بنسبة ٢٧,٨ و ٤٦,٨ في المائة على التوالي في عام ٢٠٢١م بالمقارنة مع تغيرات أقل

يتأثر التضخم في السلطنة بتغيرات الأسعار المحلية والعالمية. وعلى الرغم من أن نظام ربط العملة يحد من قدرة البنك المركزي العُماني على تبني سياسة نقدية مستقلة، إلا أن تحقيق استقرار الأسعار يظل أحد الأهداف الرئيسية المناطة للبنك المركزي العُماني لضمان النمو المستدام والمتوازن في الاقتصاد. ونظراً إلى ربط العملة في السلطنة والحساب الرأسمالي المفتوح والاعتماد الكبير على استيراد السلع والخدمات، يظل التضخم المستورد عاملاً مهيمناً ومؤثراً على الظروف التضخمية المحلية. عليه، تميل الظروف التضخمية في السلطنة إلى اتباع اتجاهات التضخم العالمي إلى حد كبير. ومع ذلك، تلعب ظروف الطلب المحلي والسياسات الحكومية المتمثلة في الضرائب والرسوم الإدارية والمعونات وغيرها من التدابير دوراً حيوياً في تشكيل مستويات التضخم على الصعيد المحلي.

ولقد تشكّلت اتجاهات التضخم العالمية في عام ٢٠٢١م بالتماشي مع وتيرة التعافي المتسارع من الجائحة، والضغط الكبير على مستويات الطلب، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، والاضطرابات المستمرة في سلاسل الإمداد، فضلاً عن النقص سوق العمل، وعودة ظهور عدوى متحورات كوفيد-١٩. ففي الوقت الذي ارتفع فيه متوسط التضخم في أسعار التجزئة في الدول المتقدمة بشكل حاد من ٠,٧ في المائة في عام ٢٠٢٠م إلى ٣,١ في المائة في عام ٢٠٢١م، ارتفع متوسط التضخم في اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية من ٥,٢ في المائة في عام ٢٠٢٠م إلى ٥,٩ في المائة في عام ٢٠٢١م (صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، إبريل ٢٠٢٢م). وظلت

رسم بياني (٢-٨): التضخم السنوي في أسعار المستهلكين



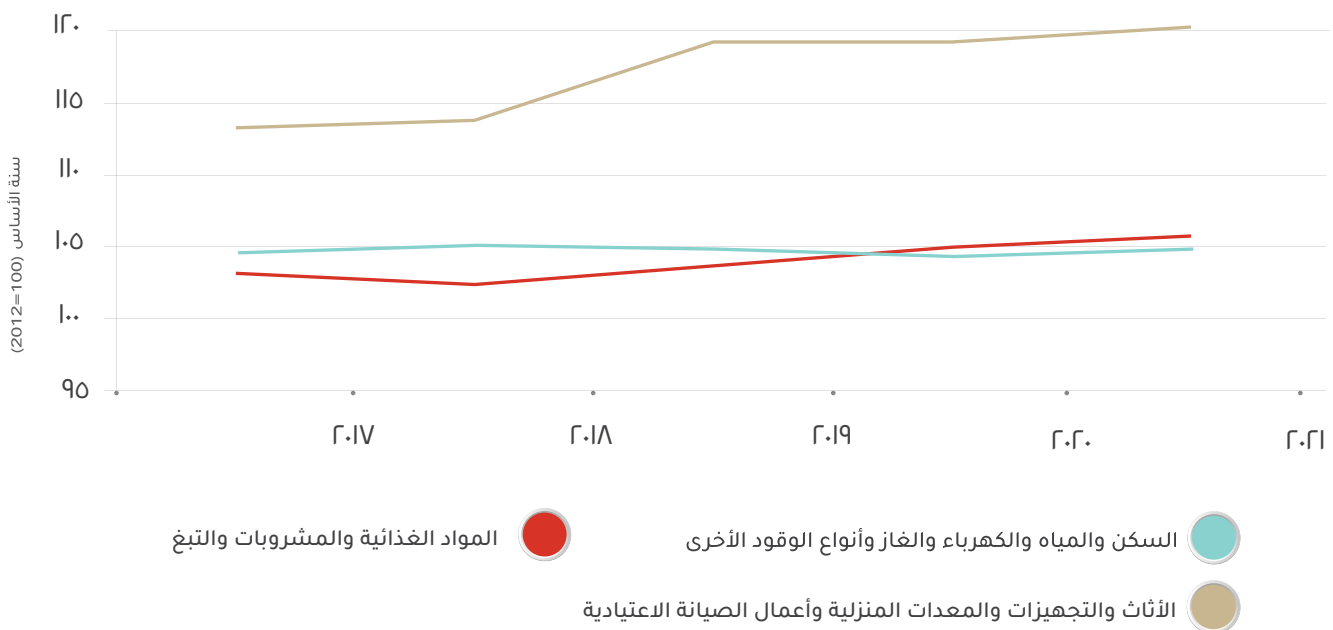
حدة خلال عام ٢٠٢٠م. وبشكل مماثل، ارتفع معدل التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل حاد بنسبة ١٤,٨ في المائة خلال عام ٢٠٢١م. وعلى الرغم من ذلك، تم احتواء تأثيرات الضغوط التضخمية العالمية على المستوى المحلي إلى حد ما من خلال ارتفاع سعر الصرف الاسمي الفعلي للريال العماني الذي ارتفع (على أساس سنوي) بنسبة ٤,٣ في المائة في ديسمبر ٢٠٢١م وسط ارتفاع الدولار الأمريكي. وتجدر الإشارة إلى أن الريال العُماني قد شهد ارتفاعاً على أساس شهري في جميع أشهر عام ٢٠٢١م تقريباً باستثناء أبريل ومايو ويوليو. وانخفض مؤشر سعر الوحدة للواردات، الذي يتضمن تأثير التضخم النسبي وأسعار السلع العالمية والتغيرات في مؤشر سعر الصرف الاسمي الفعلي، بنسبة ٠,٩ في المائة في عام ٢٠٢١م. كما أثرت بعض الإجراءات الإدارية التي تم اتخاذها خلال العام على أوضاع التضخم في السلطنة، حيث بدأت الحكومة بالعمل على ضريبة القيمة المضافة بنسبة ٥ في المائة في أبريل ٢٠٢١م، مع إعفاء عدد من السلع الضرورية، لا سيما المواد الغذائية. كما واصلت الحكومة إجراءات ترشيد الدعم لبعض خدمات الطاقة المقدم للمواطنين. ومن أهم الجوانب الأخرى المرتبطة بدinاميكيات التضخم في السلطنة هو التغيرات التي تطرأ على الخدمات اللوجستية ومصادر الواردات لخفض تكلفة السلع المستوردة. فعلى سبيل المثال، أظهر معدل التضخم في فئة الفواكه والخضروات انخفاضاً خلال عام ٢٠٢١م وهو ما قد يعكس هذه التغيرات في البلدان المصدرة لهذه السلع.

وعموماً، كان لظروف التضخم العالمية تأثيراً مهماً على الأسعار في السلطنة على الرغم من احتواء التأثير من خلال انخفاض الطلب، وارتفاع سعر الصرف الاسمي الفعلي، إلى جانب إدارة سلسلة التوريد من خلال الخدمات اللوجستية والتغيرات التي طرأت على منشأ الواردات، والتدابير الإدارية الحكومية الأخرى (الجدول ٢,٧ و ٢,٨) (المربع ٢,١).

ويشير التحليل من حيث بنود التضخم إلى أن المشروبات غير الكحولية (٥,٢ في المائة) والنقل (٥,١ في المائة) قد شهدت أعلى زيادة في الأسعار خلال عام ٢٠٢١م بسبب العوامل العالمية المرتبطة بالعرض والزيادة الحادة في أسعار النفط الخام (شكل ٢,٩). وجاءت بنود التبغ و«الأسماك والمأكولات البحرية» لتكون من بين البنود التي أظهرت ارتفاعاً في معدلات التضخم. وسجل متوسط معدل التضخم لمعظم البنود الأخرى انخفاضاً حيث أظهرت بعض البنود مثل «الزيت والدهون» والخضروات والاتصالات انخفاضاً في الأسعار.

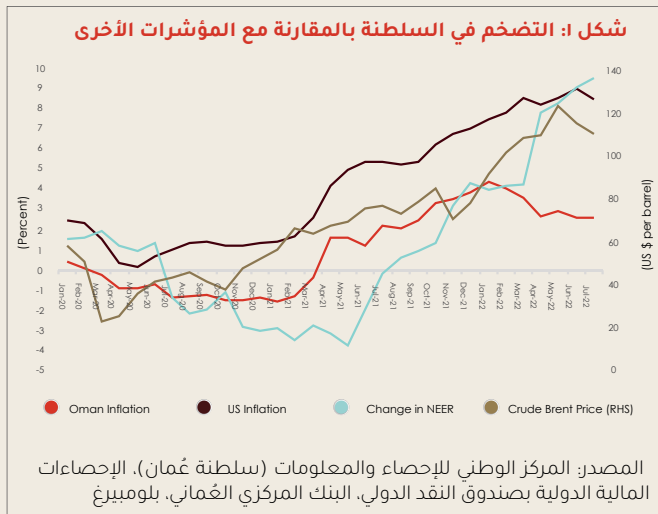
وعلى الرغم من أن معدل تضخم سلع التجزئة ظل معتدلاً، شهد المؤشر العام لأسعار المنتجين زيادة كبيرة بلغت ١٥,٣ في المائة خلال عام ٢٠٢١م، مقارنة بانخفاض حاد بلغ ١٣,٦ في المائة في عام ٢٠٢٠م، مما يعكس نقص الإمدادات وزيادة أسعار مستلزمات الإنتاج. وارتفعت أسعار المنتجات المعدنية والآلات والمعدات بنسبة ٣٤,٠ في المائة في عام ٢٠٢١م، تليها أسعار السلع المنقولة بنسبة ١٧,٧ في المائة، ثم منتجات النفط والغاز بنسبة ١٥,١ في المائة (الجدول ٢,٩).

رسم بياني (٢-٩): الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين في السلطنة وأهم المجموعات التي يتعين مراقبتها اسعارها خلال عام ٢٠٢١م



تأثير التضخم العالمي على سلطنة عُمان

تتمتع السلطنة بدرجة عالية من الانفتاح التجاري (أكثر من ٧٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) وتعتمد إلى حد كبير على الواردات لتلبية الاستهلاك المحلي. عليه، فإن للتضخم العالمي، ولا سيما في بلدان منشأ الواردات، آثارا مباشرة على ظروف التضخم في السلطنة (الرئيسي وباتانيك، ٢٠٠٥). وعلاوة على ذلك، على الرغم من أن الاقتصادات المتقدمة تشكل حوالي ٣٠ في المائة من بلدان المنشأ لواردات السلطنة، إلا أن الظروف التضخمية في هذه البلدان تمتلك تأثيرًا أكبر بشكل عام على ظروف التضخم المحلية مقارنة ببلدان الأسواق الناشئة والدول النامية. وقد يعكس هذا الأمر إجماع بلدان الأسواق الناشئة والدول النامية عن تمرير التضخم إلى المستوردين بسبب الخوف من فقدان تنافسيتها في السوق. ومن الأسباب المحتملة الأخرى قناة سعر الصرف التي قد تقوم بتعويض التأثير التضخمي. ونظرا لارتباط الريال العماني بالدولار الأمريكي، سيؤدي ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مقابل عملات الدول الأخرى إلى ارتفاع قيمة الريال العماني، مما يجعل الواردات من هذه الدول إلى السلطنة أقل تكلفة. ويوضح الشكل أدناه الظروف التضخمية في السلطنة مقابل نظيراتها في الولايات المتحدة إلى جانب سعر الصرف الاسمي الفعلي للريال العماني وتغيرات أسعار النفط العالمية. يظهر الشكل ارتباطا واضحا بين التضخم المحلي في السلطنة والتضخم في الولايات المتحدة وسعر الصرف الاسمي الفعلي.



التطورات العالمية للتضخم

لقد تأثرت ظروف التضخم العالمية بوتيرة متسارعة منذ بداية جائحة كوفيد-١٩ في ديسمبر ٢٠١٩. ولقد أدت الموجة الأولى من الوباء والتدابير التي اتخذتها حكومات الدول لاحتواء انتشاره وتأثير ذلك على الأنشطة الاقتصادية إلى سيادة الظروف الانكماشية في دول العالم. ومع ذلك، في الوقت الذي حاولت فيه الحكومات والبنوك المركزية في جميع أنحاء العالم من إنعاش اقتصاداتها ودعم جهود التعافي الاقتصادي، سجل معدل التضخم مستويات عالية بشكل متسارع، لا سيما وأن استجابة السياسات الاستثنائية سرّعت من عملية التعافي بشكل أسرع بكثير مما كان متوقّعا في البداية. ولقد أجبر هذا الأمر العديد من البنوك المركزية، وخاصة في الاقتصادات المتقدمة، على تغيير موقف سياستها من آلية التيسير التي كانت تراعي بها تأثيرات الجائحة عالميا إلى تقييد وتشديد سياستها النقدية تبعا لتطورات الانتعاش الاقتصادي العالمي. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يصل معدل التضخم في اقتصادات الدول المتقدمة خلال عام ٢٠٢٢م ما نسبته ٦,٦ في المائة بينما سيبلغ مستوى التضخم في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية نحو ٩,٥ في المائة، قبل أن يبدأ في الانخفاض في عام ٢٠٢٣م (صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٢ (أ)).

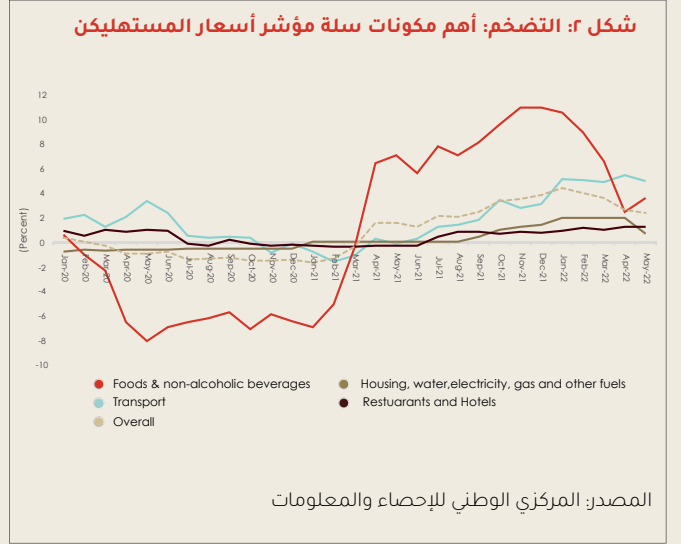
ويُعزى الارتفاع السريع للتضخم إلى مجموعة من العوامل حيث يذكر صندوق النقد الدولي (٢٠٢٢ (ب)) بأن الزيادة في أسعار المواد الغذائية والطاقة تشكل الحصة الأكبر للتضخم في بلدان الأسواق الناشئة والدول النامية، في حين أن العوامل المسببة لزيادة التضخم في الدول المتقدمة تتمثل في السياسات التيسيرية بالإضافة إلى تشديد سوق العمل واضطرابات سلاسل التوريد. كما شدد صندوق النقد الدولي على أن تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على أسعار السلع والطاقة من المرجح أن يكون طويل الأمد وأن التضخم الحالي لن يكون ظاهرة عابرة كما هو مفترض من قبل معظم صنّاع السياسات في بداية الأمر.

المستهلكين، «السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى» بحصة بلغت ٢٦,٥ في المائة. و «المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية» بحصة بلغت ٢٣,٩ بالمائة. وارتفع معدل تضخم «المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية» إلى ٥,٢ في المائة في يناير ٢٠٢٢ واستمر ضمن ذلك النطاق لما بعد ذلك. ويرجع السبب الأساسي في هذا التضخم المرتفع إلى اضطرابات سلاسل التوريد العالمية بالإضافة إلى النقص الذي تسببت به الحرب الروسية الأوكرانية في توافر بعض المواد الغذائية.

العوامل العالمية: تحليل تجريبي

تمت دراسة دور العوامل العالمية في أوضاع التضخم المحلي في سلطنة عمان ضمن نموذج التكامل المشترك باستخدام البيانات الشهرية من ٢٠٠٦م إلى ٢٠٢٢م. وتم أخذ ثلاثة عوامل عالمية رئيسية في الاعتبار لغرض هذه الدراسة وهي التضخم العالمي الذي يمثلته تضخم مؤشر أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة، وسعر الصرف المُقاس بالدولار الأمريكي المؤشر وسعر النفط. وتم الحصول على البيانات من صندوق النقد الدولي والاحتياطي الفيدرالي. واتضح أن جميع المتغيرات تكون متكاملة أو في مرتبة واحدة. وتم استخدام نموذج التكامل المشترك لجوهانسون لتقدير العلاقة طويلة المدى بالإضافة إلى ديناميكيات المدى القصير بما في ذلك آلية تصحيح الخطأ (جوهانسون، ١٩٨٨).

وتشير النتائج الواردة في الجدول ١ أدناه إلى أن معدل التضخم في الولايات المتحدة وسعر صرف الدولار الأمريكي لهما علاقة كبيرة وطويلة المدى بالتضخم في السلطنة. كما أن المرونة طويلة المدى لمؤشر أسعار المستهلكين في سلطنة عُمان فيما يتعلق بمؤشر أسعار المستهلكين الأمريكي تتجاوز قيمتها الواحد مما يشير إلى أنه من المتوقع أن تؤدي زيادة نقطة مئوية واحدة في مؤشر أسعار المستهلكين الأمريكي إلى زيادة بأكثر



مستجدات التضخم في سلطنة عُمان

شهد معدل التضخم في السلطنة اتجاهًا تصاعديًا بعد مارس من عام ٢٠٢١م على خلفية تسجيل معدل تضخم سلبي بلغ (-) ٠,٩ في المائة في عام ٢٠٢٠م. وبلغ معدل التضخم ذروته في إبريل بتسجيله ٤,٤ في المائة في يناير من عام ٢٠٢٢م مما يعكس أثر الأساس^١ والزيادة العالمية في التضخم، ولا سيما في دول الاقتصادات المتقدمة. وبدأ معدل التضخم في السلطنة بالتراجع بعد شهر فبراير من عام ٢٠٢٢م (شكل ٢). ويمكن أن يُعزى هذا الاعتدال إلى تدخل الحكومة في شكل دعم لسعر الوقود، والإعفاء الممنوح لسلع إضافية من ضريبة القيمة المضافة^٢، وكذلك تخفيض الرسوم المفروضة على إصدار وتجديد تصاريح عمل الوافدين. وبلغ معدل التضخم الإجمالي في عام ٢٠٢١م نحو ١,٥ في المائة. في حين بلغ متوسط التضخم في النصف الأول من عام ٢٠٢٢م ما نسبته ٣,٣ في المائة.

ويوضح الشكل ٢ التضخم الشهري على أساس سنوي في المكونات الرئيسية لسلة مؤشر أسعار المستهلكين، حيث كانت المجموعات الرئيسية التي ساهمت في الزيادة الأخيرة في التضخم ما يلي: النقل بحصة بلغت ١٩,٢ في المائة في مؤشر أسعار

^١ يمكن رؤية معدل التضخم من حيث ديناميكيته، وهو الزيادة المتتالية في المؤشر وأثر الأساس الذي يشير إلى التغيرات في المؤشر خلال الفترة المرجعية. ستؤدي التغيرات الحادة في المؤشر خلال الفترة المرجعية - العام السابق بشكل عام - من الناحية الحسابية إلى تغيرات حادة في معدل التضخم على أساس سنوي.

^٢ تم تطبيق ضريبة القيمة المضافة في إبريل من عام ٢٠٢١م.

من نقطة مئوية واحدة في مؤشر أسعار المستهلكين في السلطنة. كما أن ارتفاع قيمة الدولار له تأثير عكسي على مؤشر أسعار المستهلكين في السلطنة، إذ أن زيادة نقطة مئوية واحدة في مؤشر الدولار يؤدي إلى انخفاض بنسبة ٠.٤١ نقطة مئوية في مؤشر أسعار المستهلكين في السلطنة. وأظهرت الأسعار العالمية للنفط الخام إشارة إيجابية، إلا أن المعامل لم يكن ذو دلالة إحصائية، وهو ما يمكن أن يعكس تأثير سياسات الدعم التي اعتمدتها

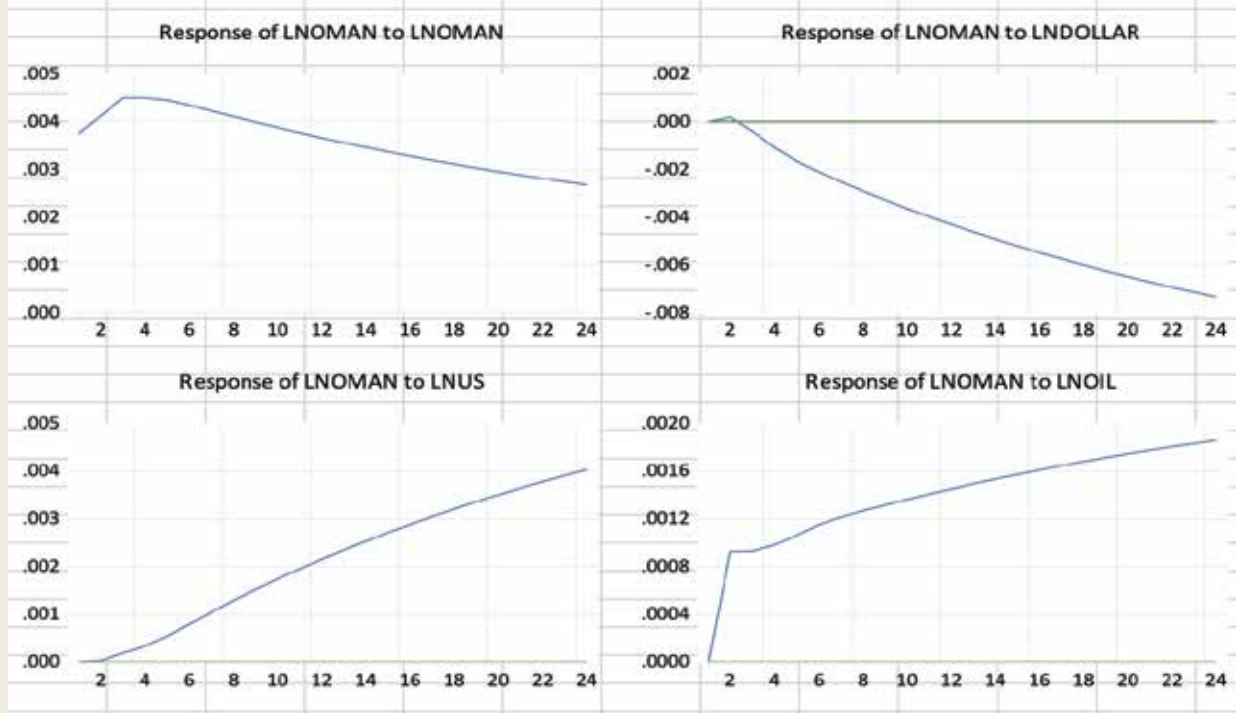
الحكومة عندما تشهد أسعار النفط ارتفاعا حادا. ويشير إلى ديناميكيات المدى القصير من خلال معامل تصحيح الخطأ وهو (-) ٠.٣، مما يشير إلى أن أي انحراف في مؤشر أسعار المستهلكين في السلطنة عن المسار طويل المدى يتم تصحيحه بنسبة ٣٠ في المائة في فترة شهر واحد. ويورد الشكل ٣ دالة الاستجابة لردة فعل مؤشر أسعار المستهلكين العماني للصدمات العالمية.

جدول ١: نتائج التكامل المشترك - الديناميكيات طويلة المدى والقصيرة المدى
الفترة: إبريل ٢٠٠٦م - مايو ٢٠٢٢م (الفجوة الزمنية: ٢)

العلاقة طويلة المدى			
المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	إحصائية -ت
LCPI_US	١.٠٤***	٠.٢٦	٣.٨٧
مؤشر_LNDOLAR	٠.٤١*	٠.٢٨	١.٣٨
سعر_LCRUDE	٠.١٩	٠.٠٧	٠.٢٦
ديناميكيات قصيرة المدى			
تصحيح الخطأ	٠.٣***	٠.٠٠	٥.٢١-
و - سكاردرAdj. R-squared	٠.٣١		
ملاحظة: تشير ***، ** و * إلى مستويات الدلالة الإحصائية عند نسبة ١ في المائة، ٥ في المائة و ١٠ في المائة لمستوى الثقة على التوالي.			



شكل ٣: دوال الاستجابة - الخاصة بمؤشر أسعار المستهلكين العماني مقابل العوامل العالمية



LNOMAN = تغير مؤشر أسعار المستهلكين في سلطنة عُمان

LNWS = تغير مؤشر أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة الأمريكية

LN DOLLAR = تغير مؤشر الدولار الأمريكي

LNOIL = تغير سعر النفط

المراجع

- صندوق النقد الدولي (٢٠٢٢م أ)، تحديثات آفاق الاقتصاد العالمي، يوليو، صندوق النقد الدولي، العاصمة واشنطن.
- صندوق النقد الدولي (٢٠٢٢م ب)، تحديثات آفاق الاقتصاد العالمي، إبريل، صندوق النقد الدولي، العاصمة واشنطن.
- جاهانسن س. (١٩٨٨). التحليل الإحصائي لمنهجيات التكامل المشترك، Journal of Economic Dynamics and Control، الطبعة ١٢، رقم ٣-٢، الصفحة ٢٣١-٢٥٤.
- الرئيسي علي وباتانيك سيتيكانتا (٢٠٠٥). تمرير تغيرات أسعار الصرف إلى الأسعار المحلية في السلطنة، البنك المركزي العماني، ورقة غير دورية رقم ٢٠٠٥-١.



إنتاج النفط والغاز التطورات في أسواق النفط العالمية

ليصل إلى ٦٤,٣ دولارا أمريكيا للبرميل في عام ٢٠٢١م. وتراوح مدى الأسعار من أدنى مستوى له عند ٤٣,٨ دولارا أمريكيا في يناير إلى أعلى مستوى له عند ٨١,٦ دولارا أمريكيا في ديسمبر (الجدول ٢,١٠). وشكلت حصة قطاع النفط والغاز حوالي ٣٢,٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في عام ٢٠٢١م، في حين شكلت عائدات النفط والغاز ما نسبته ٧٣,٦ في المائة من إجمالي الإيرادات الحكومية خلال عام ٢٠٢١م.

أنشطة الإنتاج والاستكشاف للنفط الخام

ارتفع متوسط الإنتاج اليومي للنفط بنسبة ٢,٢ في المائة ليصل إلى ٩٧١,٢ ألف برميل خلال عام ٢٠٢١م، كما ارتفع إجمالي الإنتاج السنوي من النفط ليصل إلى ٣٥٤,٥ مليون برميل (الجدول ٢,١١ والشكل ٢,١٠). وضمن إجمالي الإنتاج، انخفض إنتاج النفط الخام بنسبة ١,٦ في المائة ليصل إلى ٢٧٤,٤ مليون برميل، في حين ارتفع إنتاج المكثفات بنسبة ١٥,٩ في المائة ليلبلغ ٨٠,١ مليون برميل خلال العام. وعلى صعيد الصادرات، بلغت صادرات السلطنة من النفط الخام خلال عام ٢٠٢١م نحو ٢٨٩ مليون برميل، بزيادة بلغت ٠,٧ في المائة عن العام الذي سبقه.

ومنذ بداية تأسيسها في عام ٢٠٢٠م، أكملت شركة تنمية طاقة عُمان بنجاح نقل الحصة المملوكة سابقا للحكومة في مربع الامتياز النفطي ٦، حيث تم نقل ٦٠ في المائة من حصة شركة تنمية نفط عُمان في المربع ٦ والغاز المصاحب، وحصة ١٠ في المائة من الغاز غير المصاحب والمكثفات إلى شركة تنمية طاقة عُمان. كما تقوم شركة تنمية طاقة عُمان بتطوير استراتيجية حوكمة بيئية واجتماعية من خلال استكشاف طرق مختلفة لتقليل انبعاثات الكربون في مربع الامتياز النفطي ٦ وإنشاء مشاريع مستقبلية صديقة للبيئة. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم الشركة بإدارة النفقات الرأسمالية النفطية المتعلقة بعمليات تشغيل الأصول المملوكة لها والموجودة في مربع الامتياز ٦.

تأثر سوق النفط العالمي في عام ٢٠٢١م بشكل كبير بالانتعاش الاقتصادي العالمي بعد بدء انحسار الجائحة في ظل تزايد عدد المحصنين وإنهاء العمل بالقيود المرتبطة به. وبالإضافة إلى ذلك، أسهمت حزم التحفيز الاقتصادي التي قامت مختلف حكومات الدول بإصدارها فضلا عن السياسات النقدية التيسيرية في الدفع بعملية إنعاش الأنشطة الاقتصادية ومستويات الطلب على النفط. ووفقا لتقرير أوبك ٢٠٢١ السنوي، ارتفع الطلب على النفط بنسبة ٥,٧ في المائة من ٩٠,٩٧ مليون برميل في اليوم في عام ٢٠٢٠م إلى ٩٦,٦٥ مليون برميل في اليوم في عام ٢٠٢١م. وفي المقابل، ارتفع المعروض النفطي العالمي بوتيرة معتدلة بنسبة ١,٤٧ في المائة من ٩٣,٦٧ مليون برميل في اليوم في ٢٠٢٠م إلى ٩٥,٥ مليون برميل في اليوم في عام ٢٠٢١م.

إلى جانب زيادة الطلب، ارتفعت أسعار النفط في عام ٢٠٢١م بسبب محددات خاصة بالمعروض مثل قرار أوبك + للحد من الإنتاج طوال عام ٢٠٢١م، واضطرابات سوق العمل وسلاسل التوريد التي أثرت على توسيع الطاقة الإنتاجية في العديد من الدول المنتجة للنفط بما في ذلك الولايات المتحدة. واستنادا إلى بيانات صندوق النقد الدولي، بلغ متوسط سعر النفط في عام ٢٠٢١م (المتوسط البسيط لأسعار خام برنت المملكة المتحدة، ودي الفاتح، وخام غرب تكساس الوسيط) ٦٩,٧ دولارا للبرميل، ومن المتوقع أن يرتفع إلى ٩٨,٢ دولارا للبرميل في عام ٢٠٢٢م (صندوق النقد الدولي، تحديثات آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر ٢٠٢٢). وتجدر الإشارة إلى أن توجهات أسعار النفط تعتمد إلى حد كبير على قرارات منتجي النفط بشأن حجم العرض استجابة للظروف الطارئة حول العالم. ويعتبر التوتر الجيوسياسي بين روسيا وأوكرانيا من التطورات الرئيسية التي ستكون لها تداعيات كبيرة على أسعار النفط العالمية.

اقتصاديات النفط والغاز في السلطنة

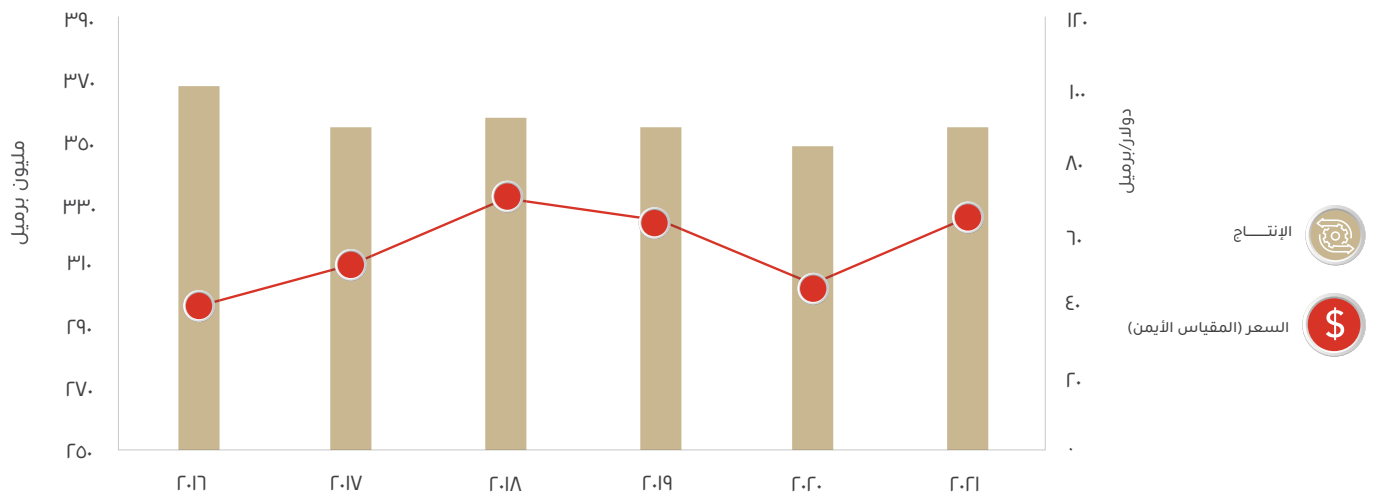
ارتفع متوسط سعر النفط العماني بنسبة ٣٩,٧ في المائة

صادرات النفط

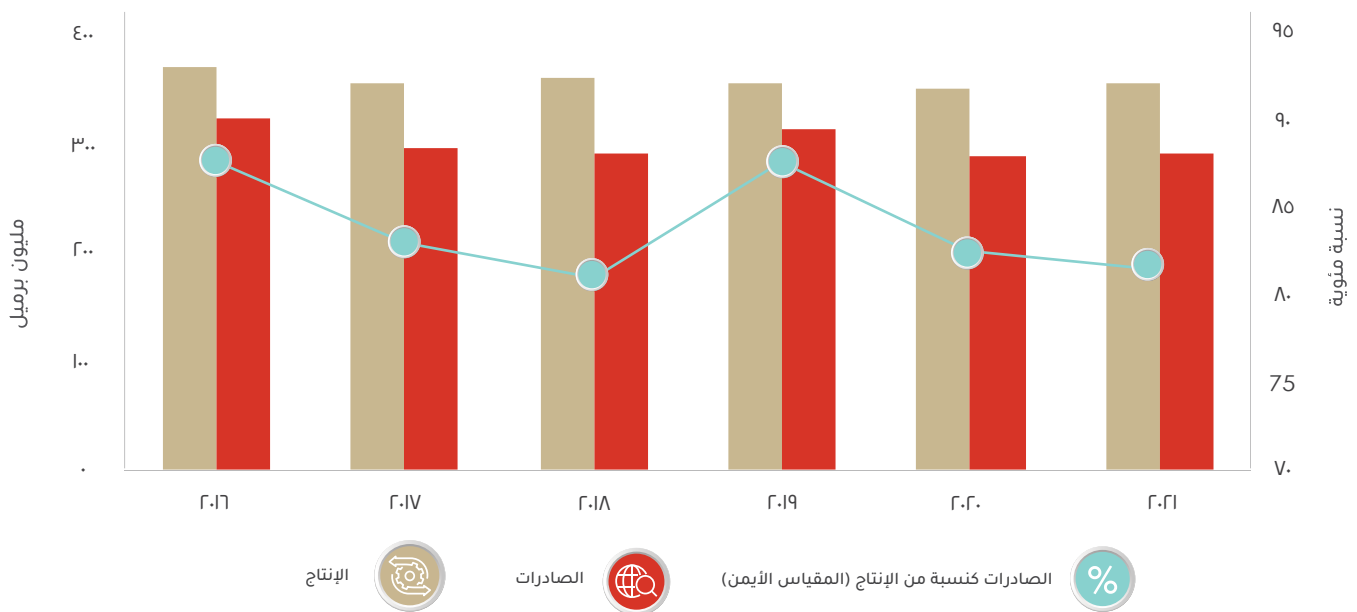
النفط العُماني على الرغم من انخفاض حصتها في عام ٢٠٢١م إلى ٨٣,٨ في المائة مقارنة مع ٨٦,٤ في المائة في عام ٢٠٢٠م (شكل ٢,١٢). واحتلت الهند ثاني أكبر وجهة لصادرات النفط الخام العُماني في عام ٢٠٢١م بحصة بلغت ١٠ في المائة. أي أعلى من حصتها المسجلة في عام ٢٠٢٠م والتي بلغت ٦,٢ في المائة. كما زادت حصة اليابان وكوريا الجنوبية في عام ٢٠٢١م لتبلغ ١,٥ في المائة و٢,٢ في المائة على التوالي، من ١,٤ في المائة و١,٧ في المائة في عام ٢٠٢٠م. وشكلت باقي الدول الحصة المتبقية البالغة ٢,٤ في المائة في عام ٢٠٢١م مقابل ٤,٣ في المائة في عام ٢٠٢٠م.

تراجعت حصة الصادرات النفطية من إجمالي الإنتاج النفطي إلى ٨١,٥ في المائة في عام ٢٠٢١م مقارنة بنسبة بلغت ٨٢,٥ في المائة في عام ٢٠٢٠م و٨٧,٦ في المائة في عام ٢٠١٩م (شكل ٢,١١). ويشير الانخفاض في حصة صادرات النفط من إجمالي الإنتاج إلى زيادة طاقة التكرير في السلطنة مما أدى إلى زيادة صادرات السلطنة من النفط المكرر (بدلاً عن النفط الخام). وسيساهم هذا النوع من الصادرات في الدفع بجهود التنويع الاقتصادي، فضلاً عن تعزيز القيمة المحلية وفرص العمل. أما فيما يتعلق بوجهات التصدير، لا تزال الصين أكبر وجهة لصادرات

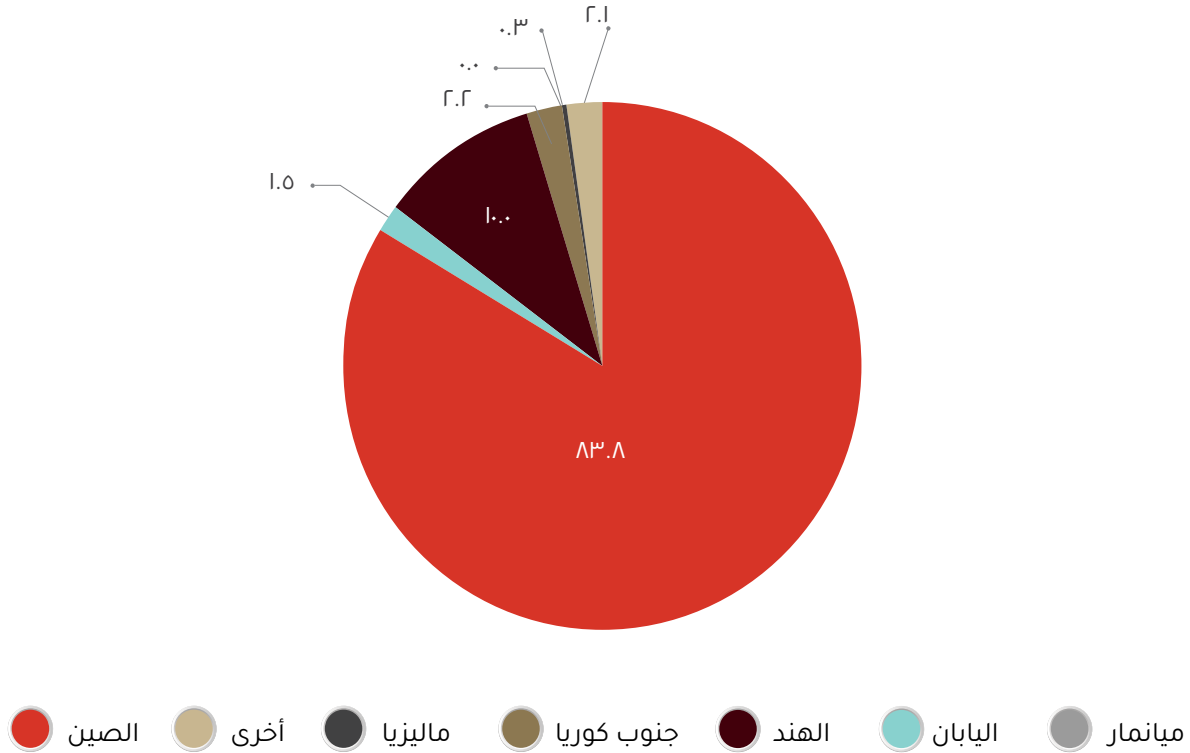
رسم بياني (١-٢): إنتاج وأسعار النفط الخام العُماني



رسم بياني (١١-٢): إنتاج وصادرات النفط الخام العُماني



رسم بياني (٢٠٢١): وجهات صادرات النفط في عام ٢٠٢١م



الغاز الطبيعي

المعالجة، من المتوقع أن يلعب المصنع دورا رئيسيا في تصدير النفط الخام والطلب على الغاز في السلطنة. ومع اكتمال الطاقة التشغيلية للمصنع، سيعمل المشروع على إنتاج خمسة ملايين متر مكعب من الغاز يوميا وحوالي ٢٠ ألف برميل من النفط الخام يوميا، فضلا عن ٢٣٥ طنا من الكبريت يوميا. ويعتبر مشروع جبال خُف ثاني أكبر مشروع لشركة تنمية نفط عمان والأكثر تعقيدا من الناحية الفنية في تاريخ الشركة.

وتم الانتهاء من مجمع لوى للصناعات البلاستيكية التابع لمجموعة أوكيو في ديسمبر ٢٠٢١م، ومن المتوقع أن يساهم بشكل كبير في الجهود الحكومية لتنويع مصادر الدخل. ويقع المشروع في ميناء صحار الصناعي، بتكلفة إجمالية بلغت ٢,٧ مليار ريال عماني. ويمثل هذا المشروع توسعا كبيرا في استثمارات قطاع البتروكيماويات.

وتحظى الطاقة المتجددة والخضراء باهتمام متزايد على مستوى العالم ومن المتوقع أن تصبح عنصرا حيويا في عملية النمو على المدى الطويل. وإدراكا لأهمية القطاع، أنشأت وزارة الطاقة والمعادن التحالف الوطني للهيدروجين يعرف باسم «هاي فلاي» في أغسطس ٢٠٢١م بالشراكة مع ١٣ مؤسسة عامة وخاصة لتسليط الضوء على جهود السلطنة لتعزيز أمن الطاقة الوطني وعمليات إزالة الكربون. ومن الأمثلة الأخرى لمبادرات

سجل إنتاج السلطنة من الغاز الطبيعي زيادة بنسبة ٨,٥ في المائة ليصل إلى ٤٨,٢٣٨ مليون متر مكعب في عام ٢٠٢١م. كما بلغت حصة الغاز المصاحب حوالي ١٩,١ في المائة من إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي في عام ٢٠٢١م مقابل ١٦,٩ في المائة في عام ٢٠٢٠م مع انخفاض متناسب في حصة الغاز غير المصاحب التي بلغت ٨,٩ في المائة من إجمالي الإنتاج في عام ٢٠٢١م مقارنة مع ٨٣,١ في المائة في عام ٢٠٢٠م (الجدول ٢,١٣).

المشاريع الجديدة

يعد تطوير البنية الأساسية عنصر حيوي في عملية التنمية والتنويع التي تهدف إليها رؤية عمان ٢٠٤٠. ويسمح التطوير القائم على إنشاء مشاريع تنموية لتطوير البنية التحتية بتوزيع الموارد بشكل مركز في المناطق المستهدفة. وخلال عام ٢٠٢١م، أحرزت السلطنة تقدما كبيرا في العديد من مشاريع البنية التحتية الرئيسية في قطاع الطاقة، مما يؤكد فعالية الاستراتيجيات الوطنية في استخدام الموارد بكفاءة عالية.

ومن بين المشاريع الضخمة التي تم الانتهاء منها في عام ٢٠٢١م مشروع مصنع النفط والغاز في جبال خُف والذي بدأ عمليات الإنتاج في سبتمبر من عام ٢٠٢١م. ومع بدء تشغيل خط النفط الرئيسي للمصنع وعمليات مرافق

تنمية قطاع الطاقة تشغيل محطة جديدة للطاقة الشمسية في ميناء الفحل التابع لشركة تنمية نفط عمان في عام ٢٠٢١م الذي ساهم في زيادة طاقته الإنتاجية إلى ١٠ ميجاوات. وعلى وجه مماثل، وصل مشروع محطة عبري للطاقة الشمسية إلى مراحل النهائية وفق الإطار الزمني الموضوع والذي يتوقع افتتاح المحطة في يناير من عام ٢٠٢٢م. وسيعزز مشروع عبري للطاقة المتجددة إنتاج الطاقة المتجددة في السلطنة بقدرة ٥٠٠ ميجاوات، لتوليد ما يكفي من الكهرباء لتزويد ٥٠ ألف منزل بالطاقة. وواجه مشروع الأمونيا، الذي يتم بناؤه بجوار مصنع الميثانول في صلالة، بعض التأخير متأثراً بتداعيات الجائحة، إلا أنه أحرز تقدماً كبيراً في عام ٢٠٢١م لتثل نسبة اكتماله إلى ٩٨ بالمائة. وسيستخدم المشروع المخلفات الغنية بالهيدروجين الناتجة عن مصنع الميثانول كمواو وسيطة لإنتاج الأمونيا.

وشهد قطاع الطاقة خلال عام ٢٠٢١م تطورات من حيث الاكتشافات في قطاع النفط والغاز واتفاقيات مشاركة جديدة ساهمت بالدفع باستراتيجية الاستخدام الفعال للموارد الوطنية، حيث أبرمت شركة مجان إنبرجي اتفاقية مشاركة مع وزارة الطاقة والمعادن شركة MEM للتنقيب وتقاسم الإنتاج في منطقة الامتياز رقم ٧١ البالغ مساحتها ٢٨٢ كيلو متراً مربعاً. ولقد أسفرت جهود الاستكشاف التي قام بها عدد من شركات النفط والغاز عن زيادة تقدر بنحو ٤ في المائة في احتياطي النفط العماني مقارنة بمستواها في نهاية عام ٢٠٢٠م، لتصل إلى ما يقرب من ٤٨٧٦ مليون برميل في نهاية عام ٢٠٢١م. وبالنسبة لقطاع الغاز، تم حفر ١٤ بئراً للتنقيب عن الغاز وتقييمها خلال عام ٢٠٢١م وأظهرت بعض الآبار نتائج إيجابية تضاف إلى إجمالي الاحتياطي المتوقعة البالغة ٢٣ تريليون قدم مكعب.

ومن المتوقع أن يبدأ مشروع محطة رأس مركز لتصدير النفط وتخزينه، الذي تنفذه الشركة العمانية للصهاريج، عملياته التشغيلية بحلول الربع الثاني من عام ٢٠٢٢م

بطاقة أولية تبلغ ٢٦,٧ مليون برميل. وبنهاية عام ٢٠٢١م، تم استكمال ٨٠ في المائة من المشروع. وتشترك محطة منح للطاقة الشمسية ١ و ٢ بطاقة إجمالية تبلغ ١٠٠ ميجاوات ومن المتوقع أن تبدأ عملياتها في الربع الرابع من عام ٢٠٢٤م. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن يكون مشروع مصفاة الدقم المشترك جاهزاً بالكامل في الربع الأول من عام ٢٠٢٣م حيث تم استكمال ٨٧ في المائة من المشروع بنهاية عام ٢٠٢١م. وتشغل المصفاة مساحة تقدر بنحو ٩٠ هكتار في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، ومن المتوقع أن تصبح أكبر مصفاة لتكرير النفط في السلطنة بطاقة معالجة يومية تبلغ ٢٣٠ ألف برميل.

ومن بين المشاريع الرئيسية الأخرى الخاصة بتطوير البنية الأساسية في القطاعات الأخرى افتتاح طريق الربع الخالي بطول ٧٢٥ كم الذي يربط السلطنة بالمملكة العربية السعودية، مما سيعزز آفاق التعاون الاقتصادي والاجتماعي الثنائي بين البلدين. وفي قطاع التجزئة، تم افتتاح أكبر مشروع تجاري للبيع بالتجزئة في سلطنة عمان - مول عمان - خلال عام ٢٠٢١م. وضمن جهود دعم قطاع السياحة، أعلنت وزارة التراث والسياحة عن خطة تهدف إلى جذب المزيد من الاستثمارات في القطاع السياحي بقيمة ٣ مليارات ريال عماني بحلول عام ٢٠٢٣م.

وبهدف تعزيز الاستثمار الخاص في الاقتصاد الوطني، أطلقت الحكومة البرنامج الوطني للاستثمار وتنمية الصادرات (نزدهر) في مارس ٢٠٢١م. ويعتبر البرنامج جزءاً من الخطة التنفيذية لرؤية عمان ٢٠٤٠ وسيتم تنفيذه خلال الفترة من (٢٠٢١م-٢٠٢٥م). ويهدف البرنامج إلى تحسين بيئة الأعمال في سلطنة عمان وتحديد ٨ قطاعات رئيسية لتنمية صادرات السلطنة من خلالها وهي التعدين، والتصنيع، والسياحة، والنقل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والأمن الغذائي، والطيران، وقطاع الطاقة.



جدول (١-٢) مؤشرات الإنتاج					
البيان	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١*
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية (مليون ر.ع)	٣١,٠٨٩,٤	٣٥,١٨٤,٠	٣٣,٨٥٩,٤	٢٩,١٨٧,٢	٣٣,٩٠٩,٨
النمو السنوي (%)	٧,٦	١٣,٢	٣,٨-	١٣,٨-	١٦,٢
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة أساس ٢٠١٠م (مليون ر.ع)	٣٤,٧٣٦,٩	٣٥,١٨٤,٠	٣٤,٧٨٦,٩	٣٣,٣١١,٢	٣٤,٦٥٠,٥
النمو السنوي (%)	٠,٣	١,٣	١,١-	٣,٤-	٣,١
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي	٨٩,٥	١٠٠,٠	٩٧,٣	٨٦,٨	٩٧,٩
النمو السنوي (%)	٧,٣	١١,٧	٢,٧-	١٠,٨-	١٢,٧
الحصة من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية**					
١. الأنشطة النفطية	٢٧,٣	٣٢,٥	٣١,٠	٢٦,٥	٣٠,٣
١.١ النفط الخام	٢٣,١	٢٧,٩	٢٦,٣	٢١,٤	٢٥,٨
١.٢ الغاز الطبيعي	٤,٢	٤,٦	٤,٧	٥,١	٤,٥
٢. الأنشطة غير النفطية	٧٦,٣	٧٠,٧	٧٣,١	٧٨,٢	٧٢,٩
١.٢ الزراعة وصيد الأسماك	٢,٠	١,٨	٢,٠	٢,٥	٢,١
٢.٢ الصناعة	٢٢,٣	٢١,٤	٢٠,٤	٢٠,٧	٢٠,٣
٣.٢ الأنشطة الخدمية	٥٢,٠	٤٧,٥	٥٠,٧	٥٥,٠	٥٠,٥
مكونات الناتج المحلي الإجمالي (%)					
أ. الاستهلاك الخاص	٣٩,١	٣٤,٧	٣٧,٤	٤٤,٠	٤٤,٢
ب. الاستهلاك الحكومي	٢٤,٥	٢١,٦	٢٣,١	٢٦,١	٢٢,١
ج. التكوين الرأسمالي (الاستثمار)	٣٣,٣	٣٠,٥	٢٩,٠	٣١,٦	٢٥,٦
د. صافي الصادرات (الصادرات - الواردات) من السلع والخدمات	٣٩,٠	٤٥,٤	٤٥,٢	٤١,٠	٤٨,٦

* أرقام مبدئية

** مجموع أرقام هذه المساهمات لا يساوي ١٠٠٪ نظرا لعدم احتساب بندين، الأول (صافي الضرائب الجمركية على الواردات)، والثاني (خدمات الوساطة المالية المقاسة بطريقة غير مباشرة).

ملاحظة: تم تغيير سنة الأساس لتقدير الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٠١٨ من ٢٠١٠ في وقت سابق.

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٢٢م

جدول (٢-٢)
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية
(مليون ريال عماني)

الأنشطة	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	*٢٠٢٠	*٢٠٢١	نسبة التغير (%) ٢٠٢٠/٢٠١٩	نسبة التغير (%) ٢٠٢١/٢٠٢٠
١- الصناعة (١,١ + ٢,١)	١٥,٤١٨,٦	١٨,٩٦١,٩	١٧,٣٩٦,٧	١٣,٧٦١,١	١٧,٢٣٤,٨	٢٠,٩-	٢٥,٢
١,١ الأنشطة النفطية	٨,٤٨٣,٤	١١,٤٣٥,٠	١٠,٤٨٤,٤	٧,٧٢٧,٥	١٠,٢٨٧,٥	٢٦,٣-	٣٣,١
- النفط الخام	٧,١٩٠,٥	٩,٨٢٠,٥	٨,٨٩٦,٦	٦,٢٤٨,٧	٨,٧٤٩,١	٢٩,٨-	٤٠,٠
- الغاز الطبيعي	١,٢٩٣,٠	١,٦١٤,٥	١,٥٨٧,٨	١,٤٧٨,٨	١,٥٣٨,٤	٦,٩-	٤,٠
٢,١ الأنشطة الصناعية غير النفطية	٦,٩٣٥,٢	٧,٥٢٦,٩	٦,٩١٢,٣	٦,٠٣٣,٦	٦,٨٨٢,٣	١٢,٧-	١٤,١
- التعدين واستغلال المحاجر	٢٧٧,٩	٢٧٥,٤	٢٣٦,٨	٢١٠,١	٢١٨,٥	١١,٣-	٤,٠
- الصناعات التحويلية	٢,٦٤١,١	٣,١٩٨,٦	٢,٧١٨,٧	٢,٤٣٨,٩	٣,٠٩٣,٩	١٠,٣-	٢٦,٩
- امدادات الكهرباء والمياه	٧٧١,٤	٧٩٥,١	٧٥٥,٢	٨٠١,٤	٩٠٩,٧	٦,١	١٣,٥
- الإنشاءات	٣,٢٤٤,٨	٣,٢٥٧,٨	٣,٢٠١,٦	٢,٥٨٣,٢	٢,٦٦٠,٢	١٩,٣-	٣,٠
٢- الزراعة وصيد الأسماك	٦١٧,٠	٦٥٠,٧	٦٧٥,٤	٧٢٠,٧	٧١٩,٢	٦,٧	٠,٢-
٣- الخدمات	١٦,١٧٣,٤	١٦,٧١٤,٨	١٧,١٥٧,٧	١٦,٠٦٠,٠	١٧,١٣٣,٤	٦,٤-	٦,٧
- تجارة الجملة والتجزئة	٢,٨١٤,٨	٢,٩٢٥,٣	٢,٧٩٤,٦	٢,٦٢٧,٢	٢,٩٢٨,٦	٦,٠-	١١,٥
- أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	٥٨٩,٠	٦٤٣,٣	٧١٢,٤	٤٣٤,٠	٥٢٢,٩	٣٩,١-	٢٠,٥
- النقل والتخزين	١,٦٨١,٤	١,٨١٧,٤	١,٨٧٢,٨	١,١٣١,١	١,٢٧٣,٤	٣٩,٦-	١٢,٦
- الاتصالات	٦٠٥,٢	٦١٧,٧	٥٩٩,٢	٥٥٨,٢	٥٣٠,١	٦,٨-	٥,٠-
- الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	١,٨٠١,٤	١,٩٩٥,٠	٢,١١٩,١	٢,٢٧٦,٣	٢,٤٦٧,٧	٧,٤	٨,٤
- الأنشطة العقارية والمهنية والتقنية والخدمات الإدارية	١,٧١٨,١	١,٨٨٠,٩	١,٩٩٥,٣	١,٩٥١,٠	٢,٠٩٦,٧	٢,٢-	٧,٥
- الإدارة العامة والدفاع	٣,٦٤٨,٩	٣,٦٥٧,٣	٣,٦٧١,٤	٣,٤٤١,١	٣,٤٤٢,٤	٦,٣-	٠,٠
- خدمات أخرى	٣,٣١٤,٦	٣,١٧٨,١	٣,٣٩٣,٠	٣,٦٤١,١	٣,٨٧١,٦	٧,٣	٦,٣
٤- إجمالي الأنشطة غير النفطية (٢,١+٣)	٢٣,٧٢٥,٦	٢٤,٨٩٢,٥	٢٤,٧٤٥,٤	٢٢,٨١٤,٣	٢٤,٧٣٤,٩	٧,٨-	٨,٤
٥- ناقصا: خدمات الوساطة المالية المقدرة بطريقة غير مباشرة	٧٦٨,٦	٧٨٣,٩	٨٢٥,١	٨١٣,٧	٨٢٩,٠	١,٤-	١,٩
٦- الناتج المحلي الإجمالي بأسعار المنتجين (٥-٤+١/١)	٣١,٤٤٠,٤	٣٥,٥٤٣,٦	٣٤,٤٠٤,٧	٢٩,٧٢٨,١	٣٤,١٩٣,٤	١٣,٦-	١٥,٠
٧- زائداً: الضرائب ناقص الإعانات على المنتج	٣٥١,١-	٣٥٩,٥-	٥٤٥,٣-	٥٤١,٠-	٢٨٣,٦-	٠,٨	٤٧,٦
٨- الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق (٧+٦)	٣١,٠٨٩,٤	٣٥,١٨٤,٠	٣٣,٨٥٩,٤	٢٩,١٨٧,٢	٣٣,٩٠٩,٨	١٣,٨-	١٦,٢

* ارقام مبدئية

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٢٢م

جدول (٣-٢)
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (سنة الأساس ٢٠١٨)
(مليون ريال عماني)

الأنشطة	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	*٢٠٢٠	*٢٠٢١	نسبة التغير (%) ٢٠٢٠/١٩	نسبة التغير (%) ٢٠٢١/٢٠
١. الصناعة (٢,١+١,١)	١٨,٨٧٥,٢	١٨,٩٦١,٩	١٨,٥٢٣,٨	١٨,٥١٥,٥	١٨٧١,٠	٠,٠	١,١
١,١ الأنشطة النفطية	١١,١٠٦,٩	١١,٤٣٥,٠	١١,١٣٥,٤	١٠,٩١٢,١	١١٣٢٧,٩	٢,٠-	٣,٨
-النفط الخام	٩,٧١٠,٦	٩,٨٢٠,٥	٩,٥١٢,٧	٩,٣٧٥,٢	٩٥٩٦,٧	١,٤-	٢,٤
-الغاز الطبيعي	١,٣٩٦,٢	١,٦١٤,٥	١,٦٢٢,٦	١,٥٣٦,٩	١٧٣١,٣	٥,٣-	١٢,٦
٢,١ الأنشطة الصناعية غير النفطية	٧,٧٦٨,٣	٧,٥٢٦,٩	٧,٣٨٨,٤	٧,٦٠٣,٤	٧٣٨٢,١	٢,٩	٢,٩-
-التعدين واستغلال المحاجر	٢٩٠,٨	٢٧٥,٤	٢٦٣,٤	٢٣٩,٤	٢٤٢,٨	٩,١-	١,٤
-الصناعات التحويلية	٢,٩٥٤,٦	٣,١٩٨,٦	٣,١٧٨,٨	٢,٨١٩,٥	٢٩٤٦,٢	١١,٣-	٤,٥
-إمدادات الكهرباء والمياه	٨٤٦,١	٧٩٥,١	٧٩٣,٨	٧٥٤,٩	٨٤٩,٢	٤,٩-	١٢,٥
- الإنشاءات	٣,٦٧٦,٨	٣,٢٥٧,٨	٣,١٥٢,٤	٣,٧٨٩,٦	٣٣٣٤٣,٩	٢٠,٢	١١,٨-
٢-الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	٥٣٤,٢	٦٥٠,٧	٦٧٨,٤	٧٧٥,٤	٨٤٤,٩	١٤,٣	٩,٠
٣. الخدمات	١٦,٥٥٠,٩	١٦,٧١٤,٨	١٦,٧٧٢,٣	١٥,٣٢٨,١	١٦٠٨٥,٥	٨,٦-	٤,٩
- تجارة الجملة والتجزئة	٣,٠٤٤,٠	٢,٩٢٥,٣	٢,٩٣٦,٧	٢,٦٥١,٣	٢٨٥٤,٦	٩,٧-	٧,٧
- أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	١٠٧,٨	٦٤٣,٣	٧١٥,٦	٥٤٧,٨	٦٠٨,٩	٢٣,٤-	١١,٢
- النقل والتخزين	١,٨٣٦,٤	١,٨١٧,٤	١,٦٦٩,٦	١,٥٥٨,٩	١٦٥٧,٠	٦,٦-	٦,٣
- الاتصالات	٦٦٤,٠	٦١٧,٧	٦١٠,٥	٦٠٠,٢	٥٩٦,٨	١,٧-	٠,٦-
- الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	١,٨٨٥,٦	١,٩٩٥,٠	١,٩٨٧,٩	١,٨٨١,١	١٨٦٢,٤	٥,٤-	١,٠-
- الأنشطة العقارية والمهنية والتقنية والخدمات الإدارية	١,٧٧٨,٨	١,٨٨٠,٩	١,٩٤٨,٤	٢,١٣٢,٧	٢١٨٢,٧	٩,٥	٢,٣
- الإدارة العامة والدفاع	٣,٥٧٩,٨	٣,٦٥٧,٣	٣,٦٧٦,٢	٢,٨٣٨,٦	٣٠١٩,٥	٢٢,٨-	٦,٤
- خدمات أخرى	٣,١٤٤,٥	٣,١٧٨,١	٣,٢٢٧,٤	٣,١١٧,٥	٣٣٠٣,٦	٣,٤-	٦,٠
٤. إجمالي الأنشطة غير النفطية (٣+٢+٢,١)	٢٤,٨٥٣,٤	٢٤,٨٩٢,٥	٢٤,٨٣٩,١	٢٣,٧٠٦,٩	٢٤٣١٢,٥	٤,٦-	٢,٦
٥. ناقصا: خدمات الوساطة المالية المقدرة بطريقة غير مباشرة	٩٠٨,٥	٧٨٣,٩	٨٢٠,١	٧١٦,٠	٦٩٠,٧	١٢,٧-	٣,٥-
٦. الناتج المحلي الإجمالي بأسعار المنتجين (٥-٤+١,١)	٣٥,٠٥١,٧	٣٥,٥٤٣,٦	٣٥,١٥٤,٤	٣٣,٩٠٢,٩	٣٤٩٤٩,٨	٣,٦-	٣,١
٧. زائداً: الضرائب ناقص الإعانات على المنتج	٣١٤,٩-	٣٥٩,٥-	٣٦٧,٥-	٢٩١,٨-	٢٩٩,٢-	٢٠,٦-	٢,٥
٨. الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق (٧+٦)	٣٤٧٣٦,٩	٣٥١٨٤	٣٤٧٨٦,٩	٣٣٦١١,٢	٣٤٦٥٠,٥	٣,٤-	٣,١

* أرقام مبدئية

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٢٢م

جدول (٤-٢) إجمالي التكوين الرأسمالي والادخار (مليون ريال عماني)					
البيان					
٢٠٢١*	٢٠٢٠*	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	
٨,٦٨٧,٥	٩,٢١٥,٧	٩,٨٠٣,٤	١٠,٧٢٨,١	١٠,٣٥٩,٥	(أ) التكوين الرأسمالي الإجمالي بالأسعار الجارية
٦,١٥٩,٣	٦,٥٠٦,٨	٧,٥٢٥,٩	٧,٩٠٤,٧	٨,١٨٣,٢	١. المباني والتشييدات
١,٤١٩,٨	١,٥١٠,٩	١,٠٩٠,٠	١,٦٨٥,٩	١,١٥٩,٧	٢. الآلات والمعدات
١,١٠٨,٤	١,١٩٨,٠	١,١٨٧,٦	١,١٣٧,٥	١,٠٦٦,٦	٣. الأصول غير الملموسة
١,٠٨٨,٧-	١,١٥٤,٠-	٧٠٧,٢-	٤١٦,٥	١٦٢,٢	التغير في المخزون
٢٥,٦	٣١,٦	٢٩,٠	٣٠,٥	٣٣,٣	(ب) التكوين الرأسمالي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
١١,٣٧٥,٣	٨,٧١٤,٤	١٣,٣٣١,٥	١٥,٣٥٣,٧	١١,٢٩٢,٠	(ج) إجمالي الادخار المحلي
٢,٣٠٤,١-	٢,٠١١,٦-	٢,٢٦٨,٧-	١,٩١٨,٩-	١,١٢٣,٨-	(د) صافي الدخل الأولي من العالم الخارجي
٣,١٢١,٢-	٣,٣٧٢,٩-	٣,٥١١,٩-	٣,٨٢٨,٧-	٣,٧٧٤,٠-	(هـ) صافي التحويلات الجارية من الخارج
٥,٩٤٩,٩	٣,٣٢٩,٨	٧,٥٥١,٠	٩,٦٠٦,١	٦,٣٩٤,٢	(و) إجمالي الادخار القومي
٣٣,٥	٢٩,٩	٣٩,٤	٤٣,٦	٣٦,٣	(ز) إجمالي الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
١٧,٥	١١,٤	٢٢,٣	٢٧,٣	٢٠,٦	(ح) إجمالي الادخار القومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)

* ارقام مبدئية
غير مشمولة في التكوين الرأسمالي الإجمالي.
المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٢٢م

جدول (٥-٢) التوزيع القطاعي للتوظيف في السلطنة					
البيان					
٢٠٢١*	٢٠٢٠*	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	
٣٩٢٨٧٢	٣٩٣١٨٤	٢٣٧٣٦٣	٢٣٠٨٩٩	٢٣٢٠٦٣	(أ) موظفو القطاع العام
٣٥١٢٣١	٣٤٩٢٧٢	٢٠٢٨٩٣	١٩٥٤٨١	١٩٥٦٨٠	عماني
٤١٦٤١	٤٣٩١٢	٣٤٤٧٠	٣٥٤١٨	٣٦٣٨٣	وافد
١٧٦٥٧٤٧	١٧٧٠٨١٦	١٩٢٠٤٤٤	١٩٨١٨٤٥	٢٠٣٤٣٧٧	(ب) موظفو القطاع الخاص**
٤٢٢٥٥٥	٤٠٣٤٥٢	٢٦٢٣٣٣	٢٥٢١٣٢	٢٣٨٦٨٨	عماني***
١٣٤٣١٩٢	١٣٦٧٣٦٤	١٦٥٨١١١	١٧٢٩٧١٣	١٧٩٥٦٨٩	وافد

* لا يمكن مقارنة البيانات قبل عام 2020م ببيانات الأعوام التالية بسبب توسع التغطية.
** القطاع الخاص، والأسر، والقطاعات المجتمعية الأخرى.
المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٢٢م

جدول (٦-٢) المصادر الرئيسية للتضخم					
البيان					
٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	نسب مئوية
حالة الطلب					
١٦,٢	١٣,٨-	٣,٨-	١٣,٢	٧,٦	(أ) النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
٣,٩-	٢,٢-	٢,٩-	١,٨	٤,٩-	(ب) الزيادة في الإنفاق الحكومي
التوسع النقدي					
٤,٦	٨,٩	٢,٠	٨,٣	٤,٢	(أ) النمو في عرض النقد بمعناه الواسع M2
٤,٥	٣,٣	٣,١	٦,٤	٦,٤	(ب) النمو في الائتمان
قيود العرض/الصدمات الخارجية					
٢٧,٨	١,٧	٣,١-	١,٢-	٣,٨	(أ) التغير في مؤشر الأسعار العالمية للغذاء 1
٤٦,٨	٣,٥	٣,٧	٦,٦	٢٢,٢	(ب) التغير في مؤشر الأسعار العالمية للمعادن 2
٠,٤	٠,٥-	٠,١-	٠,٥	١,٦	(ج) التغير في أسعار مجموعة (السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى) 3
١٤,٨	١١,١	٧,٥	٩,٧	٦,٤	(د) نسبة التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا 4
٠,٧-	٠,٣-	٢,١	٠,٦-	٠,٢-	(هـ) التغير في سعر الصرف الإسمي الفعلي للريال العماني*
٠,٩-	٢١,٢	١٩,٠-	٨,١	٤٠,٤	(و) التغير في أسعار الواردات 5
٢٤١٧٢-	٢٩٠٧٤٧-	٧١٦٠٢-	٦٥٩٧٦-	٧٧١٠	(ز) الزيادة السنوية في إجمالي العمالة الوافدة لدى القطاع الخاص (بالأرقام المطلقة)

* سعر الصرف الفعلي الإسمي المرجح بالواردات ، علامة ناقص تشير إلى انخفاض القيمة.
المصادر: ٤.٢.١ صندوق النقد الدولي
٣: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (الإيجار في سلة الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في السلطنة).
٥ : بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات الخاصة بقيمة وكمية الواردات.

جدول (٧-٢) الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في السلطنة (٢٠١٢م=١٠٠)						
بند الاستهلاك	الأوزان	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١*	نسبة التغير ٢٠٢٠/١٩ (%)	نسبة التغير ٢٠٢١/٢٠ (%)
١. المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	٢٣,٩٠٣	١٠٣,٦	١٠٤,٩	١٠٥,٧	١,٣	٠,٨
الخبز والحبوب	٣,٠٢٠	٩٩,٤	٩٩,٢	١٠٠,٧	-٠,٢	١,٥
اللحوم	٦,١٠٣	١٠٣,٦	١٠٤,٥	١٠٥,٤	٠,٩	٠,٨
الأسماك والأغذية البحرية	٢,٢٠٨	١٠٣,٢	٩٦,٦	٩٨,٥	-٦,٤	٢,٠
الحليب والجبن والبيض	٢,٨٦٥	١٠١,٥	٩٨,٤	١٠١,٣	-٣,١	٣,٠
الزيوت والدهون	٠,٧١٥	١٠٠,٠	٩٩,٨	١٠١,٩	-٠,٢	٢,١
الفواكه	٢,٨١٥	١٠٦,٧	١١٠,٠	١٠٨,٧	٣,٠	١,٢-
الخضروات	٢,٤٩٣	١٠٢,٢	١٠٨,٠	١٠٥,٥	٥,٧	-٢,٤
السكر والمربي والعسل والشوكولاتة والحلويات	١,١٣٥	١٠٢,٢	١٠٢,٣	١٠٣,٦	٠,٠	١,٣
المواد الغذائية الأخرى	٠,٥٢١	١٠٠,٦	١٠١,١	١٠٢,٤	٠,٥	١,٣
المشروبات الغير الكحولية	٢,٠٢٨	١١٢,٩	١٢١,٨	١٢٨,٠	٧,٩	٥,٢
٢. التبغ	٠,١٢٥	١٩٣,٠	٢٥٤,٠	٢٥٩,٩	٣١,٦	٢,٣
٣. الملابس والأحذية	٥,٩٦١	٩٨,٧	٩٧,٦	٩٧,٨	١,١-	٠,٢
٤. السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى	٢٦,٤٧٧	١٠٤,٧	١٠٤,٢	١٠٤,٦	٠,٥-	٠,٤
٥. الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية للمنازل	٣,٧٨٧	١١٩,٢	١١٩,١	١٢٠,٣	٠,١-	١,٠
٦. الصحة	١,٦١١	١٠٨,٤	١٠٩,١	١٠٩,١	٠,٦	٠,١
٧. النقل	١٩,٦٦٧	١١٤,١	١٠٨,٢	١١٣,٦	-٥,٢	٥,٠
٨. الاتصالات	٥,٦٣٣	٩٥,١	٩٥,٠	٩٤,٩	٠,١-	٠,١-
٩. الثقافة والترفيه	١,١٣٥	٩٨,٩	٩٨,٩	١٠٠,٧	٠,٠	١,٨
١٠. التعليم	١,٣٦٨	١٢٩,٩	١٣٢,١	١٣٣,٨	١,٧	١,٣
١١. المطاعم والفنادق	٦,٠٩٨	١٠٣,٧	١٠٤,١	١٠٤,٣	٠,٤	٠,٢
١٢. السلع والخدمات المتنوعة	٥,١٨٥	١٠٠,٢	٩٩,٣	١٠٢,١	-٠,٨	٢,٨
المؤشر العام للأسعار	١٠٠,٠	١٠٦,٠	١٠٥,١	١٠٦,٧	-٠,٩	١,٥

ملاحظات:

- تم احتساب الأوزان اعتمادا على مسح نفقات ودخل الأسرة. وبأخذ متوسط الأعوام (٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠م).
- تم جمع البيانات من جميع مناطق السلطنة باستثناء محافظتي مسندم والوسطى.
- تم تجميع البيانات اعتمادا على ٢٨٦٨ سلعة وخدمة مسعرة من ١٧٢١ مصدراً مختاراً.
- تم جمع بيانات إيجارات المساكن من عينة مكونة من ١١٥٠ وحدة مؤجرة.

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٢٢م

جدول (٨-٢) الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في مسقط (٢٠١٢م=١٠٠)							
بند الاستهلاك	الأوزان	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	نسبة التغير ٢٠١٩/١٨ (%)	نسبة التغير ٢٠٢٠/١٩ (%)
١. المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	١٦,٨٢٢	١٠٢,٩	١٠٤,٣	١٠٦,٠	١٠٦,٦	١,٦	٠,٥
الخبز والحبوب	٢,١٧٠	٩٨,٥	٩٨,٥	١٠٠,١	١٠١,٣	١,٧	١,١
اللحوم	٣,٩٦٢	١٠١,٠	١٠١,٣	١٠٢,٩	١٠٣,٦	١,٦	٠,٧
الأسماك والأغذية البحرية	١,٢٤٣	١٠٦,٧	١١١,٤	١٠١,٢	١٠٦,١	٩,١-	٤,٩
الحليب والجبن والبيض	٢,٠٥٤	١٠٢,٧	١٠٣,٣	١٠٣,٧	١٠٣,٨	٠,٤	٠,١
الزيوت والدهون	٠,٥١١	١٠٠,٠	٩٩,٧	١٠٠,٥	١٠٠,٦	٠,٧	٠,١
الفواكه	١,٩٠١	١٠٩,٨	١٠٨,٤	١١٣,٦	١١٢,٦	٤,٨	٠,٨-
الخضروات	١,٩٦٢	٩٨,٦	١٠٢,٤	١٠٥,٩	١٠٢,٢	٣,٤	٣,٥-
السكر والمربي والعسل والشوكولاتة والحلويات	٠,٨٩٥	١٠٣,٤	١٠٣,٥	١٠٣,٧	١٠٥,٥	٠,٢	١,٧
المواد الغذائية الأخرى	٠,٤١٥	١٠٥,٥	١٠٦,٠	١٠٦,٥	١٠٧,٣	٠,٥	٠,٧
المشروبات الغير الكحولية	١,٧٠٩	١٠٧,٦	١١٣,٩	١٢١,٣	١٢٤,٤	٦,٥	٢,٥
٢. التبغ	٠,٠٧٨	١٣٣,٩	١٩٢,٧	٢٥١,٦	٢٥٥,٤	٣٠,٦	١,٥
٣. الملابس والأحذية	٥,٣٦٦	٩٦,٥	٩٣,٠	٩٠,٧	٩١,٥	٢,٥-	٠,٩
٤. السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى	٣٤,٧٠٣	١٠٣,٩	١٠٣,٧	١٠٣,٧	١٠٣,٨	٠,١-	٠,١
٥. الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية للمنازل	٤,٠٥٦	١١٨,٧	١١٩,٣	١١٩,٢	١٢٠,٣	٠,١-	٠,٩
٦. الصحة	١,٣٢٩	١٠١,١	١٠٠,٥	١٠٠,٥	١٠٠,٥	٠,٠	٠,٠
٧. النقل	١٩,٢٦٨	١١٣,٧	١١٣,٠	١٠٧,٨	١١٢,٨	٤,٦-	٤,٦
٨. الاتصالات	٥,٣٧٢	٩٥,٠	٩٤,٦	٩٤,٥	٩٤,٥	٠,١-	٠,٠
٩. الثقافة والترفيه	١,٤٧٥	٩٦,٨	٩٨,٤	٩٩,٢	١٠١,٤	٠,٨	٢,٢
١٠. التعليم	١,٨٤٣	١٣٨,٩	١٤١,٨	١٤٥,١	١٤٧,٨	٢,٤	١,٨
١١. المطاعم والفنادق	٤,٧٢١	١٠١,٠	١٠٠,٥	١٠٠,٨	١٠١,٣	٠,٣	٠,٥
١٢. السلع والخدمات المتنوعة	٤,٩٦٧	١٠٢,١	١٠٠,٠	٩٧,٤	٩٩,١	٢,٦-	١,٨
المؤشر العام للأسعار	١٠٠,٠	١٠٥,٦	١٠٥,٥	١٠٤,٦	١٠٦,٠	٠,٨-	١,٣

ملاحظات:

- تم احتساب الأوزان اعتماداً على مسح نفقات ودخل الأسرة، وبأخذ متوسط الأعوام (٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠م)
- تم جمع البيانات من جميع ولايات محافظة مسقط.
- تم جمع البيانات اعتماداً على ٧٩٢٠ سلعة وخدمة مشعرة من ٢٦ مصدراً مختاراً.
- تم جمع بيانات إيجارات المساكن من عينة مكونة من ٦٠ وحدة مؤجرة.

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٢٢م

جدول (٩-٢) الرقم القياسي لأسعار المنتجين (٢٠٠٧=١٠٠)						
البيان	الأوزان	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	نسبة التغير (%) ٢٠٢٠/٢٠١٩
نسبة التغير (%) ٢٠٢١/٢٠٢٠						
منتجات النفط والغاز	٧٩,٥٣٤	١٣٤,٢	١٢٩,٧	١٠٨,٧	١٢٥,١	١٦,٢-
- النفط الخام والغاز الطبيعي	٦٨,٠٠٢	١٣٣,٩	١٢٩,٩	١١٠,٣	١٢٣,٨	١٥,١-
- منتجات النفط المكرر	١١,٥٣٣	١٣٦,٢	١٢٧,٩	٩٨,٩	١٣٢,٩	٢٢,٧-
المنتجات غير النفطية	٢٠,٤٦٦	١٠٣,٤	٩٩,٧	٩٩,٢	١١٤,٨	٠,٥-
١. التعدين، الكهرباء والماء	٤,٩٦٤	٩٨,٨	٩٨,٥	٩٧,٥	٩٨,٦	١,٠-
٢. الصناعة التحويلية	١٥,٥٠٢	١٠٤,٨	١٠٠,١	٩٩,٨	١٢٠,٢	٠,٣-
أ. المنتجات الغذائية، والمشروبات، والمنسوجات	٣,١٠٤	١١٢,٢	١٠٨,٨	١١٢,٢	١٢٤,٥	٣,١
الأسماك، والفواكه، والخضروات، والزيوت	٠,٩٧٤	١٠٠,٣	٩٥,٨	١٠٢,٠	١٢٨,٢	٦,٥
منتجات الألبان	٠,٥٣٨	١٠١,٩	١٠٢,٨	١٠٣,٥	١١١,١	٠,٧
منتجات المخازن ومنتجات غذائية أخرى	١,١١٦	١١١,٩	١١٣,٤	١١٣,١	١١٨,١	٠,٣-
المشروبات	٠,٤٢٠	١٥٢,٦	١٣٣,٩	١٤٣,٨	١٥٠,٨	٧,٤
الملابس الجاهزة والمنسوجات والاحذية	٠,٠٥٦	١١٨,٩	١١٦,٠	١١٨,٩	١٢١,٩	٢,٥
ب. سلع أخرى قابلة للنقل	٧,٢٩٤	١١٤,١	١٠٨,٦	١٠٩,٦	١٢٩,٠	٠,٩
منتجات خشبية وورقية	٠,٤٧٥	١٣١,٦	١٣٢,١	١٣٠,٦	١٣٣,٣	١,١-
منتجات كيميائية	٢,٨٨٩	١١٧,٦	١٠٥,٨	١١٠,٤	١٥٧,٧	٤,٣
أصباغ ومنتجات صيدلية	٠,٦٥٦	١١١,٩	١١٦,٠	١١٢,٥	١١٥,١	٣,٠-
منتجات المطاط والبلاستيك	٠,٧٥١	٩٨,٣	٩٧,١	٩٣,٠	٩٦,٧	٤,٣-
منتجات الزجاج والاسمنت والرخام	٢,١٢	١١٠,٤	١٠٦,٧	١٠٦,٨	١٠٦,٣	٠,١
الأثاث وصناعة المجوهرات، ونفايات حديدية معاد صهرها	٠,٥١١	١١٨,١	١١٧,٥	١١٧,٢	١١٧,٤	٠,٣-
ج. المنتجات المعدنية والماكينات والمعدات	٥,١٠٣	٨٧,٢	٨٢,٦	٧٨,٣	١٠٤,٣	٥,٢-
خامات ومنتجات الحديد والألمنيوم	١,٨٩٧	٩٤,٣	٨٤,٣	٧٧,٩	١١٠,٦	٧,٦-
منتجات مصنوعة من الحديد أو الألمنيوم	٠,٧٥٨	٨١,١	٨٠,٤	٧٧,٩	٨٩,١	٣,٢-
أجهزة تكييف، وتسخين وضخ الماء، وحفر آبار النفط، ومرشحات زيوت السيارات	٠,٢٤٠	١٠٧,٨	١٠٦,٨	١٠٥,٠	١٠٧,٨	١,٧-
أجهزة توزيع وتوصيل الكهرباء واسطوانات واشربة التسجيل	٢,٢٠٨	٨١,٠	٧٩,٣	٧٥,٨	١٠٥,٢	٤,٤-
الرقم القياسي العام	١٠٠,٠	١٢٧,٩	١٢٣,٥	١٠٦,٨	١٢٣,٠	١٣,٦-

ملاحظات:

١. يعتمد الرقم القياسي لأسعار المنتجين على الحصة النسبية لإنتاج مختلف الصناعات في السلطنة، سواء تم بيعها في السوق المحلية أو تم تصديرها لبلدان أخرى. باستخدام بيانات المسح الصناعي لعام ٢٠٠٧م.

٢. تم تجميع البيانات اعتماداً على ٥٦٤ سلعة تدخل السوق المحلي و ٣٢٩ سلعة تصديرية.

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٢٢م

جدول (١٠-٢) أسعار نفط عُمان (دولار أمريكي/برميل)					
الشهر	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
يناير	٤٤,٥٤	٦٠,٧٩	٦٦,٢٨	٦٢,٨١	٤٣,٨٣
فبراير	٥٢,٧٢	٦١,٦٠	٥٧,٣٣	٦٥,٤٩	٥٠,٠٠
مارس	٥٣,٩٣	٦٦,٣٢	٥٩,٣٦	٦٤,٨٩	٥٤,٧٩
إبريل	٥٥,١٢	٦٣,٠١	٦٤,٤٨	٥٤,٦١	٦٠,٨٥
مايو	٥١,٧١	٦٣,٣١	٦٦,٩٨	٣٤,٨٥	٦٤,٤٣
يونيو	٥٢,٨٢	٦٨,٣١	٧١,١٥	٢٣,٦٥	٦٣,١٠
يوليو	٥٠,٥٥	٧٤,٤١	٦٩,٩٩	٣٣,٦٨	٦٦,٤٠
أغسطس	٤٦,٥٢	٧٣,٦١	٦١,٧٢	٤١,٥٨	٧١,٦٦
سبتمبر	٤٧,٦٣	٧٣,١٧	٦٣,٨٧	٤٣,٦٢	٧٢,٧٣
أكتوبر	٥٠,٣٩	٧٢,٦٤	٥٩,٦٨	٤٤,٣٢	٦٩,٣٨
نوفمبر	٥٤,٠٢	٧٨,٧٢	٦١,٨١	٤١,٦٠	٧٢,٧٨
ديسمبر	٥٥,٥٩	٨٠,٢٠	٦٠,٢٦	٤١,١١	٨١,٥٨
متوسط الأسعار (يناير - ديسمبر)	٥١,٣٠	٦٩,٦٧	٦٣,٥٨	٤٦,٠٢	٦٤,٢٩

المصدر: وزارة الطاقة والمعادن والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

جدول (١١-٢) إنتاج وصادرات النفط (مليون برميل)				
السنة	الإنتاج	نسبة التغير(%)	الصادرات	نسبة التغير(%)
٢٠١٧	٣٥٤,٣	٣,٦-	٢٩٤,٢	٨,٦-
٢٠١٨	٣٥٧,١	٠,٨	٢٨٩,٣	١,٧-
٢٠١٩	٣٥٤,٤	٠,٨-	٣١٠,٣	٧,٣
٢٠٢٠	٣٤٧,٩	١,٨-	٢٨٧,٠	٧,٥-
٢٠٢١	٣٥٤,٥	١,٩	٢٨٩,٠	٠,٧

المصدر: وزارة الطاقة والمعادن والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

جدول (١٢-٢) التوزيع الجغرافي لصادرات النفط (مليون برميل)					
الدولة	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
الصين	٢٢٦,٣	٢٤٠,٤	٢٤٣,٣	٢٤٨,١	٢٤٢,٢
اليابان	١٠,٦	١٦,٩	٢٣,٣	٣,٩	٤,٢
الولايات المتحدة الأمريكية	٤,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
كوريا الجنوبية	٨,٨	١,٠	١٠,٥	٥,٠	٦,٥
الهند	٢٨,٢	٢١,٩	١٤,٨	١٧,٨	٢٨,٩
تايلند	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٧	١,٢
سنغافورة	١,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٣	٢,١
أخرى	١٤,١	٨,٦	١٧,٩	١١,٢	٣,٩
المجموع	٢٩٤,٢	٢٨٩,٣	٣١٠,٣	٢٨٧,٠	٢٨٩,٠

المصدر: وزارة الطاقة والمعادن.

جدول (١٣-٢)
إنتاج واستخدامات الغاز الطبيعي
(مليون متر مكعب)

البيان	٢٠٢٠	٢٠٢١*	نسبة التغير (%) ٢٠٢١/٢٠
الإنتاج	٤٤٤٧٧	٤٨٢٣٨	٨,٥
مصاحب	٧,٥٢٧	٩,٢١١	٢٢,٤
غير مصاحب*	٣٦,٩٥٠	٣٩,٠٢٧,٨	٥,٦
الاستخدامات	٤٦,٣٩٦	٥٠,١٩١	٨,٢
أ - محطات توليد الكهرباء	٧,٢٢٧	٧,٨٨٥	٩,١
ب - المناطق الصناعية	١٤٦	٢٢٢	٥٢,١
ج - المشاريع الصناعية	٢٧,٦٥٦	٢٩,٢٤٦	٥,٧
د - حقول النفط	١١,٣٦٧	١٢,٨٣٨	١٢,٩
الواردات	١,٩١٩,٨	١,٩٥٢,٦	١,٧

* أرقام مبدئية
المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، الكتاب الإحصائي السنوي 2022م

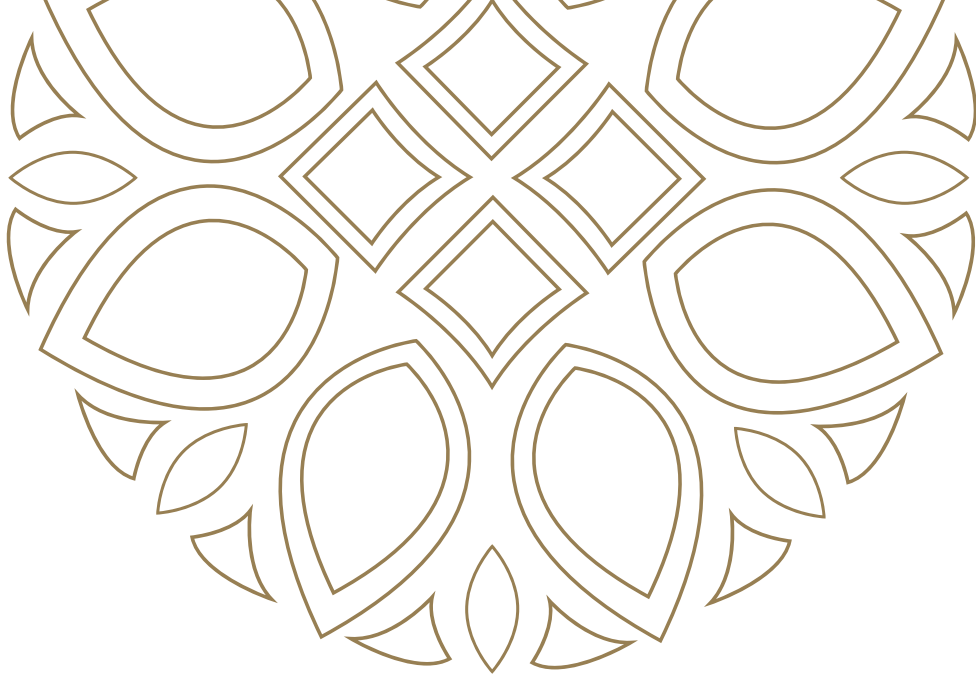
جدول (١٤-٢)
إنتاج السلطنة من المعادن واستغلال المحاجر
(ألف طن متري)

البيان	٢٠٢٠	٢٠٢١	نسبة التغير (%) ٢٠٢١/٢٠
الرخام	١,١٣٠,٥	١,٠٠٥,٥	١١,١-
الحجر الجيري	٧,١٣١,٢	٨,٢٥٢,٩	١٥,٧
الجبس	١١,١٢٠,٢	١٢,٢٩٠,٢	١٠,٥
الملح	١١,٧	١٠,١	١٣,٧-
الكروميت	٤٥٦,٨	٢٦٩,٠	٤١,١-
خام اللاتريت (الحديد)	٧٠٢,٩	٢٧٣,٤	٦١,١-
مواد البناء	٣٤,٧٥٧,٩	٢٣,٣٢٤,١	٣٢,٩-
الصلصال	٩٨٣,٦	٥٨٢,٩	٤٠,٧-
الرمل	٢٦,٧	١٧,٠	٣٦,٣-
المرو (الكوارتز)	٣٤٧,٩	١٩٦,١	٤٣,٦-
النحاس	٠,٠	٠,٠	٠,٠
المنجنيز	١٤,٥	١٥,١	٤,١
الكاولين	٥٨,٣	٣٥,٤	٣٩,٣-
السيليكا	٧,٥	٣,٤	٥٤,٧-

المصدر: وزارة الطاقة والمعادن







الخمسية العاشرة، إذ تركز الميزانية العامة على زيادة مساهمة الإيرادات غير النفطية، والحفاظ على مستويات الإنفاق في الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والإسكان والرعاية الاجتماعية مع إعطاء الأولوية للمشاريع المرتبطة بالقطاعات الإنتاجية ومشروع التحول الرقمي الحكومي، فضلا عن دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. واستنادًا إلى افتراض متحفز لسعر النفط عند ٥٠ دولارًا أمريكيًا للبرميل، تهدف ميزانية عام ٢٠٢٢م إلى خفض العجز المالي بشكل أكبر ليصل إلى ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ووفقا للتوجهات والتوقعات الحالية، من المرجح أن يكون سعر النفط أعلى بكثير مما هو مفترض في الميزانية مما يوفر حيزًا ماليًا إضافيًا للحكومة لتقليل كلاً من الدين العام ومستوى العجز.

تسترشد سياسة المالية العامة للسلطنة في تنفيذ خططها وبرامجها الوطنية بخطة التوازن المالي متوسطة المدى (MTFP) إلى جانب أهداف خطة التنمية الخمسية العاشرة (٢٠٢١-٢٠٢٥) والتي تعتبر أول خطة تنفيذية لرؤية عمان ٢٠٤٠م. واستنادًا إلى ذلك، تتبع حكومة السلطنة خطة عمل واضحة من أجل تعزيز استدامة المالية العامة على المدى الطويل ورفع كفاءة أجهزتها الإدارية. ويجري العمل حالياً على تنفيذ إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة من خلال تعزيز الإيرادات وترشيد الإنفاق وذلك في ظل الزيادة الحادة في أسعار النفط الخام التي شهدتها عام ٢٠٢١م. ومع بدء التطبيق الفعلي لضريبة القيمة المضافة في أبريل من عام ٢٠٢١م، أصبحت السلطنة تتجه نحو استغلال مختلف المصادر المتاحة لتنويع إيراداتها الحكومية الأمر الذي يمهد الطريق لتفعيل ضريبة الدخل الفردي في الوقت المناسب. وتهدف سياسات الإنفاق إلى زيادة تحسين كفاءة الجهاز الحكومي عن طريق مواءمة الهيكل التنظيمي من جانب وتوجيه أشكال الدعم للفئات المستحقة بشكل أفضل من جانب آخر. وقامت حكومة السلطنة خلال عام ٢٠٢١م بالإعلان عن مجموعة من التدابير للتخفيف من الآثار الناجمة عن جائحة كورونا وتأثيرات الإحصار المداري «شاهين» لكل من الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة. وعلى الرغم من التزامات الإنفاق الإضافية التي تكبدتها حكومة السلطنة بسبب الوباء والحالة المدارية الاستثنائية، إلا أن العجز المالي انخفض بشكل كبير خلال عام ٢٠٢١م مقارنة بالعام السابق والتوقعات المدرجة في الميزانية. ولقد تم تخطيط الميزانية العامة للدولة لعام ٢٠٢٢م وفق الأهداف الاجتماعية والإنمائية المنصوص عليها في خطة التنمية

ولقد تقلصت دائرة العجز المالي خلال عام ٢٠٢١م بشكل كبير إلى ١,٢ مليار ريال عماني من ٤,٤ مليار ريال عماني في عام ٢٠٢٠م (شكل ٣,٢). وكنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، انخفض عجز المالية العامة إلى ٣,٧ في المائة في عام ٢٠٢١م من ١٥,٥ في المائة في عام ٢٠٢٠م. ويقدم هذا الفصل بياناً مفصلاً لنتائج المالية العامة في عام ٢٠٢١م وتقديرات الميزانية العامة للدولة للعام ٢٠٢٢م.

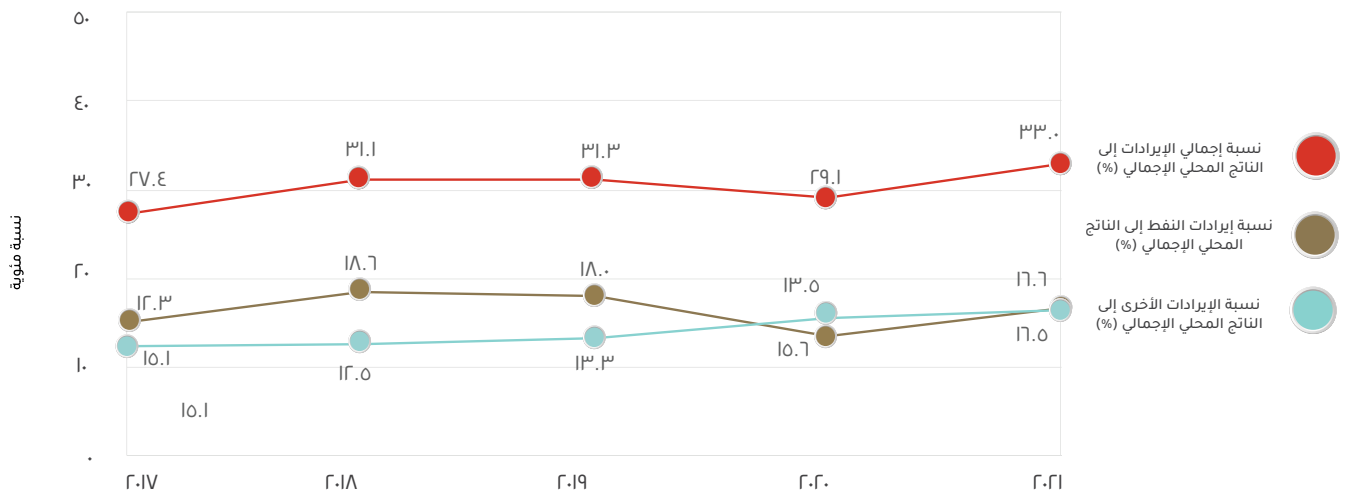
الإيرادات الحكومية

ارتفع إجمالي الإيرادات الحكومية بنسبة ٣١,٧ في المائة إلى ١١,١٩٥ مليون ريال عماني خلال عام ٢٠٢١م مقارنة بانخفاض قدره ١٩,٧ في المائة (٨,٥٣ مليون ريال عماني) في عام ٢٠٢٠م. وجاء التحسن في الإيرادات على خلفية تحسن كل من الإيرادات النفطية وغير النفطية، حيث ارتفع صافي الإيرادات النفطية بنسبة ٤٢,٦ في المائة في عام ٢٠٢١م وشكل أكثر من ٥٠ في المائة من إجمالي الإيرادات، في حين زادت إيرادات الغاز بنسبة ٤١,٣ في المائة وشكلت ٢٣,٥ في المائة من إجمالي الإيرادات. ولا يزال القطاع النفطي المساهم الرئيسي في الإيرادات الحكومية بحصة بلغت ٧٣,٦ في المائة. وعلى صعيد الإيرادات غير النفطية، فقد شهدت نمواً بنسبة ٩,٢ في المائة في عام ٢٠٢١م مقارنة بمعدل نمو بلغ ٤,٥ في المائة في عام ٢٠٢٠م وشكلت ٢٦,٤ في المائة من إجمالي الإيرادات الحكومية. وقد جاء النمو في الإيرادات غير النفطية مدفوعاً بالزيادة الحاصلة في الإيرادات المستجدة الحالية والتي تشمل متحصلات ضريبة القيمة المضافة التي تم العمل بها مؤخراً. وانعكاساً لتأثير ضريبة القيمة المضافة، ارتفعت حصة الإيرادات الجارية الأخرى في إجمالي الإيرادات لتصل إلى ٢٥,٧ في المائة في عام ٢٠٢١م من ٢٤,٥ في المائة في عام ٢٠٢٠م. و٢٢,٠ في المائة في عام ٢٠١٩م.

شهدت أسعار النفط الخام العالمية انتعاشاً ملحوظاً خلال عام ٢٠٢١م مما أدى إلى تعزيز الإيرادات الحكومية وكذلك التوقعات المالية العامة للسلطنة. وتجاوزت الإيرادات الحكومية تقديرات الموازنة بنسبة ٢٩,٦ في المائة وارتفعت إلى ٣٣,٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع ٢٩,١ في المائة في عام ٢٠٢٠م (الجدول ٣,١ والشكل ٣,١). وظلت الإيرادات غير النفطية كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي ثابتة بشكل كبير لتسجل ١١,٩ في المائة في عام ٢٠٢١م إلا أنها شهدت تحسناً من النسبة التي تم تسجيلها خلال عام ٢٠١٨م والبالغة ٩,٦ في المائة. ومع ذلك، انخفضت مساهمة الإيرادات غير النفطية في إجمالي الإيرادات الحكومية إلى ٢٦,٤ في المائة في عام ٢٠٢١م من حوالي ٣١,٨ في المائة في عام ٢٠٢٠م، مما يعكس في المقام الأول انتعاش العائدات النفطية خلال العام.

وفرضت تداعيات جائحة كوفيد-١٩ على الأفراد والأنشطة الاقتصادية بشكل عام وضع تدابير مالية من جانب الحكومة تتناسب ومتطلبات الوضع المستجد. وعليه، تجاوز الإنفاق الحكومي تقديرات الميزانية بنسبة ١٤,١ في المائة بسبب ارتفاع الإنفاق ضمن بنود الإنفاق الأساسية: النفقات الجارية والاستثمارية (الجدول ٣,٢ و٣,٩). وظلت المصروفات الجارية تشكل الحصة الأكبر من إجمالي النفقات الحكومية بنسبة بلغت ٧٥,٦ في المائة، يليه الاستثمار بنسبة ٩,٧ في المائة، والمساهمات والنفقات الأخرى بنسبة ٨,٤ في المائة. وعلى الرغم من بعض الزيادة الذي شهدتها بند الإنفاق عن المستوى المدرج في الميزانية، انخفض إجمالي الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣٦,٦ في المائة في عام ٢٠٢١م من ٤٤,٣ في المائة في عام ٢٠٢٠م (أقل من ٣٩,٠ في المائة المسجلة في الفترة ما قبل الجائحة: ٢٠١٩م).

رسم بياني (١-٣) : نسب الإيرادات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي

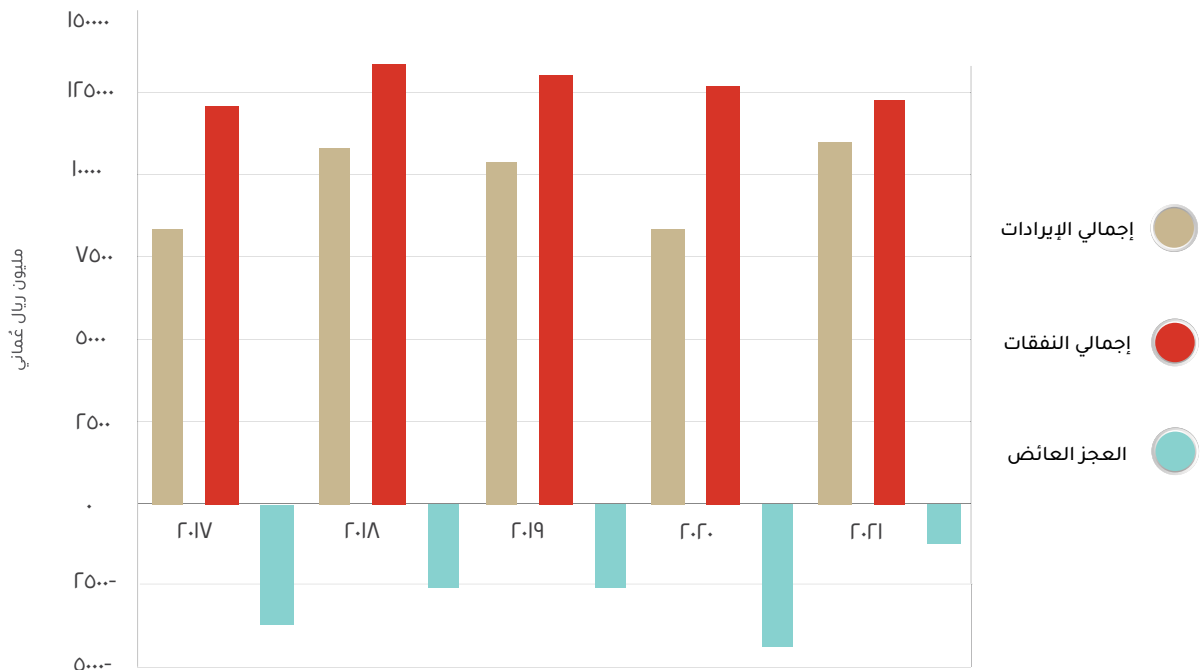


الإيرادات الجارية الأخرى

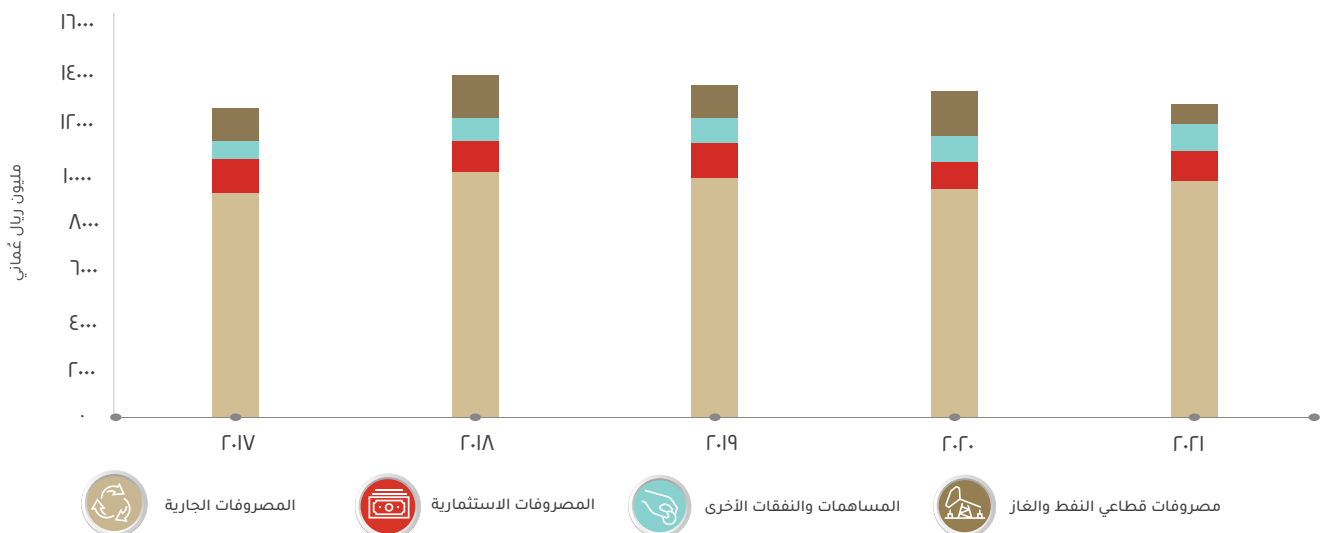
الجمركية نموًا معتدلاً بنسبة ٠,٩ في المائة في عام ٢٠٢١م. وبلغت تحصيلات ضريبة القيمة المضافة خلال عام ٢٠٢١م ما مقداره ٣٠١ مليون ريال عماني. ومن جهة أخرى، سجلت الإيرادات غير الضريبية نموًا بنسبة ٥٥,٥ في المائة في عام ٢٠٢١م، مما أدى إلى زيادة حصتها في الإيرادات الجارية الأخرى بنسبة ٥,٥ نقطة مئوية لتصل إلى ٤٨,١ في المائة. ومن بين البنود الرئيسية التي تُظهر نموًا في الإيرادات غير الضريبية الإيرادات المتأتية من الاستثمارات الحكومية، والفائض من المؤسسات العامة، وإيجارات العقارات الحكومية. ومن جهة أخرى انخفضت إيرادات المياه والمطارات والموانئ وخدمات الاتصالات العامة وإيرادات التعدين خلال العام.

سجلت الإيرادات الجارية الأخرى ارتفاعاً بنسبة ٣٧,٧ في المائة خلال عام ٢٠٢١م مما يعكس تأثير ضريبة القيمة المضافة وكذلك انتعاش الأنشطة الاقتصادية بعد فترة تفشي الجائحة. وبالقائمة المطلقة، ارتفعت الإيرادات الجارية الأخرى في عام ٢٠٢١م بقيمة ٢,٨٧٤ مليون ريال عماني أي أعلى بنحو ٧٨٧ مليون ريال عماني مقارنة بعام ٢٠٢٠م و ٥٤٣ مليون ريال عماني عن عام ٢٠١٩م. وشهدت إيرادات الضرائب والرسوم زيادة بنسبة ٢٤,٥ في المائة وشكلت ما نسبته ١٥,٩ في المائة من إجمالي الإيرادات الجارية الأخرى خلال العام مقارنة بنسبة ٥٧,٥ في المائة في عام ٢٠٢٠م. واستمرت تحصيلات ضرائب الدخل من الشركات والمنشآت مسارها الهبوطي بينما سجلت الرسوم

رسم بياني (٢-٣): العجز/الفائض في المالية العامة



رسم بياني (٣-٣): مكونات الإنفاق العام



تشمل الأجور والرواتب والبدلات)، والتي تشكل الحصة الأكبر ضمن بند مصروفات الوزارات المدنية الجارية، لتصل إلى ٥,٩ في المائة في عام ٢٠٢١م حيث شكلت الرواتب والأجور ما يقرب نصف هذه المصروفات ضمن هذه الفئة (شكل ٣,٥).

وارتفع الإنفاق الجاري على شراء الغاز ونقله بنسبة ٥٥,٨ في المائة مع زيادة حصته ضمن إجمالي المصروفات الجارية إلى ١٢,١ في المائة في عام ٢٠٢١م مقارنة مع ٨,٠ في المائة في العام الذي سبقه. وتُعزى هذه الزيادة في نفقات شراء الغاز بشكل جزئي إلى التغيير الذي طرأ على منهجية شراء الغاز من شركة تنمية نفط عُمان في المربع ٦ بعد إنشاء شركة تنمية طاقة عُمان (EDO).

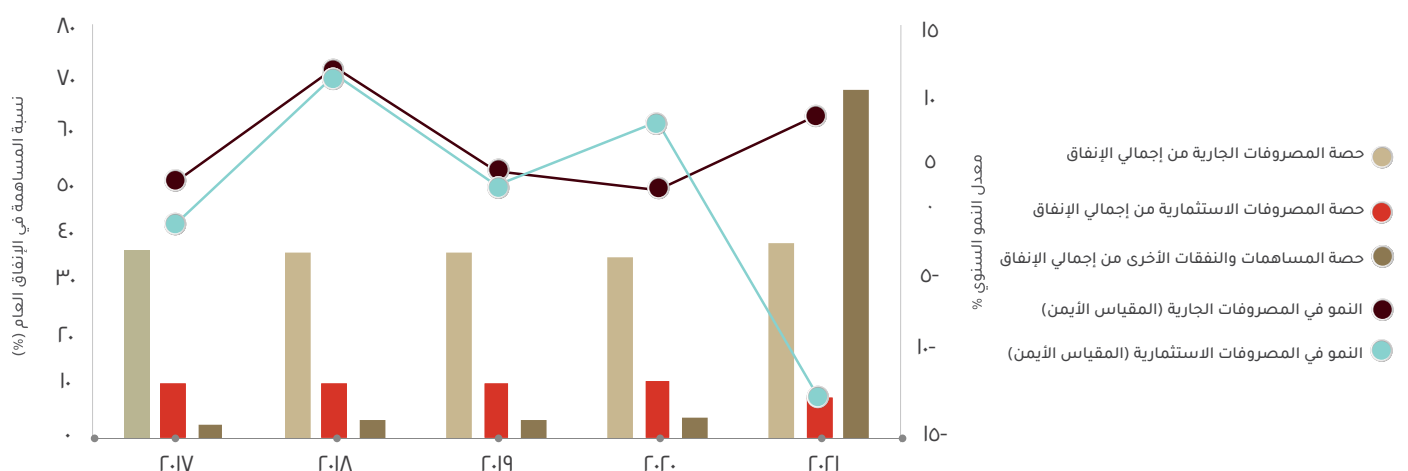
وشهدت مدفوعات الفائدة ارتفاعاً بنسبة ١٨,٢ في المائة خلال عام ٢٠٢١م نظراً للزيادة الملحوظة في الدين العام خلال السنوات القليلة السابقة. وعليه، ارتفعت حصة مدفوعات الفوائد من إجمالي المصروفات الجارية إلى ١١,٢ في المائة مقارنة مع ٩,٩ في المائة في عام ٢٠٢٠م. ولقد شكلت مصروفات الأجور ورواتب التقاعد ومدفوعات الفوائد مجتمعة ٤٦,٢ في المائة من المصروفات الجارية وحوالي ٣٤,٩ في المائة من إجمالي الإنفاق خلال عام ٢٠٢١م.

استمر الإنفاق الحكومي في المسار التنازلي، فقد انخفض الإنفاق الحكومي في عام ٢٠٢١م البالغ ١٢,٤١٨ مليون ريال عماني بنسبة ٣,٩ في المائة عن العام السابق (شكل ٣,٣). ويعزى الانخفاض في الإنفاق الحكومي بشكل أساسي إلى تراجع المصروفات على كلا إنتاج من النفط والغاز، في حين شهدت المصروفات الجارية والاستثمارية ارتفاعاً في عام ٢٠٢١م.

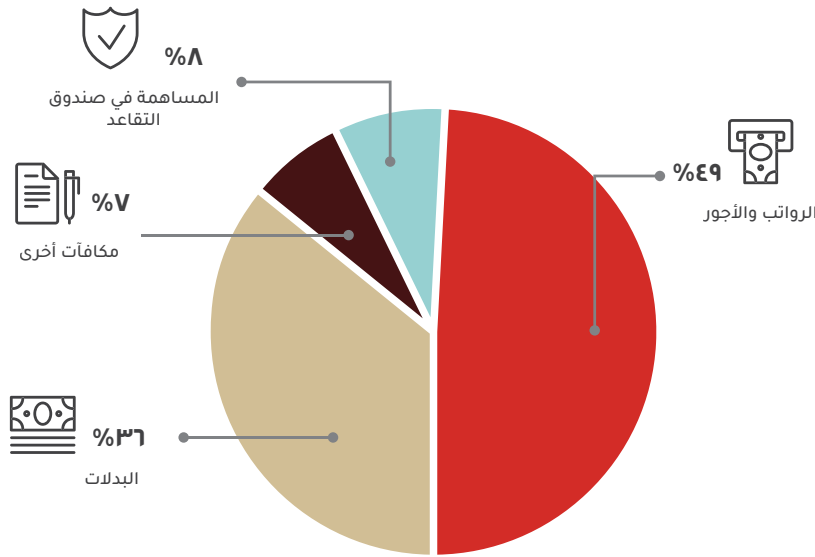
المصروفات الجارية

شهدت المصروفات الجارية ارتفاعاً خلال عام ٢٠٢١م بنسبة ٣,٩ في المائة مقارنة بانكماش بنسبة ٥,٠ في المائة في عام ٢٠٢٠م. وظلت المصروفات الجارية، بحصة بلغت ٧٥,٦ في المائة، تشكل الحصة الأكبر من إجمالي الإنفاق (شكل ٣,٤). ولقد انخفضت المصروفات الجارية على الدفاع والأمن القومي خلال عام ٢٠٢١م بنسبة ١,٧ في المائة مقارنة بانخفاض بلغ ١٥,٦ في المائة خلال العام الذي سبقه. وبالمثل، تم تقليص المصروفات الجارية للوزارات المدنية بنسبة ٣,٦ في المائة مقارنة بمعدل نمو بلغ ٢,١ في المائة في عام ٢٠٢٠م. في الوقت الذي تشكل فيه الحصة الأكبر من إجمالي المصروفات الجارية (٤٧,٠ في المائة)، على الرغم من انخفاضها من ٥,٧ في المائة في العام الذي سبقه. وانخفضت المصروفات المتعلقة بالموظفين (والتي

رسم بياني (٤-٣) : التحول في هيكل الإنفاق العام



رسم بياني (٥-٣) : تفاصيل إجمالي الرواتب والأجور والعلاوات والمكافآت الأخرى في عام ٢٠٢١



المصروفات الاستثمارية

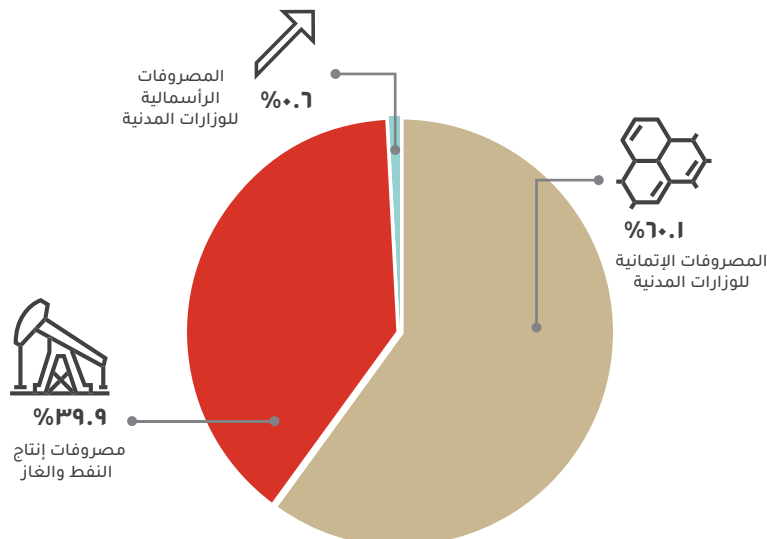
بعد إنشاء شركة تنمية طافة عُمان، تم استقطاع نفقات تنمية مصروفات النفط والغاز من الموازنة العامة. ومع ذلك، ظلت بعض المصروفات جزءًا من الميزانية في عام ٢٠٢١م بسبب عدم البدء في تشغيل الشركة بكامل طاقتها. وارتفعت المصروفات الاستثمارية (صافي استثمارات النفط والغاز) بنسبة ١١,٥ في المائة خلال عام ٢٠٢١م وشكلت حصتها ما نسبته ٩,٧ في المائة من إجمالي الإنفاق. وجاءت الزيادة في المصروفات الاستثمارية مدفوعة بارتفاع المصروفات الإنمائية والرأسمالية للوزارات المدنية بنسبة ١١,٢ في المائة و١٠,٩ في المائة على التوالي (شكل ٣,٦). كما انخفضت مصروفات إنتاج الغاز بنسبة ٥٥,٧ في المائة، مما أدى إلى انخفاض حصة المصروفات الاستثمارية للنفط والغاز من إجمالي الإنفاق

الاستثماري إلى ٣٩,٣ في المائة في عام ٢٠٢١م بالمقارنة مع ٦٢,٠ في المائة في عام ٢٠٢٠م (شكل ٣,٧).

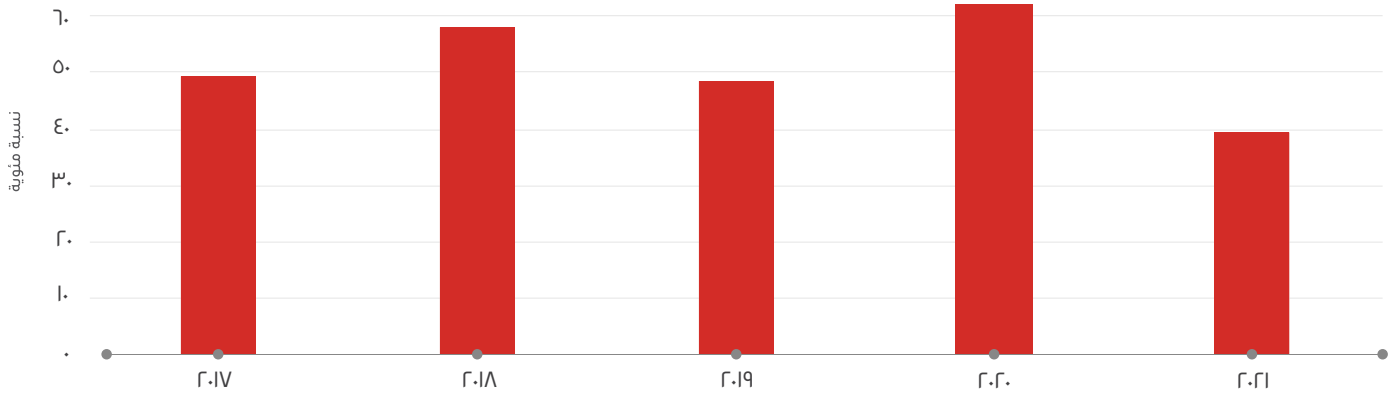
المساهمات الحكومية والنفقات الأخرى

تقلص الإنفاق في بند المساهمات الحكومية والنفقات الأخرى بنسبة ٠,٤ في المائة خلال عام ٢٠٢١م مقارنة بزيادة قدرها ١٠,٨ في المائة في عام ٢٠٢٠م. وأدى الانخفاض النسبي في وتيرة الانكماش في المساهمات الحكومية والنفقات الأخرى مقابل إجمالي الإنفاق إلى زيادة حصتها. إلى ٨,٤ في المائة من إجمالي الإنفاق في عام ٢٠٢١م من ٨,١ في المائة في العام الذي سبقه. وتعزى الزيادة في الإنفاق تحت هذا البند بشكل أساسي إلى دعم قطاعات المياه والصرف الصحي والنفائيات وسداد الديون.

رسم بياني (٦-٣): تفاصيل الإنفاق الاستثماري لعام ٢٠٢١



رسم بياني (٧-٣) : حصة الإنفاق الإستثماري على إنتاج النفط والغاز من إجمالي الإنفاق الإستثماري

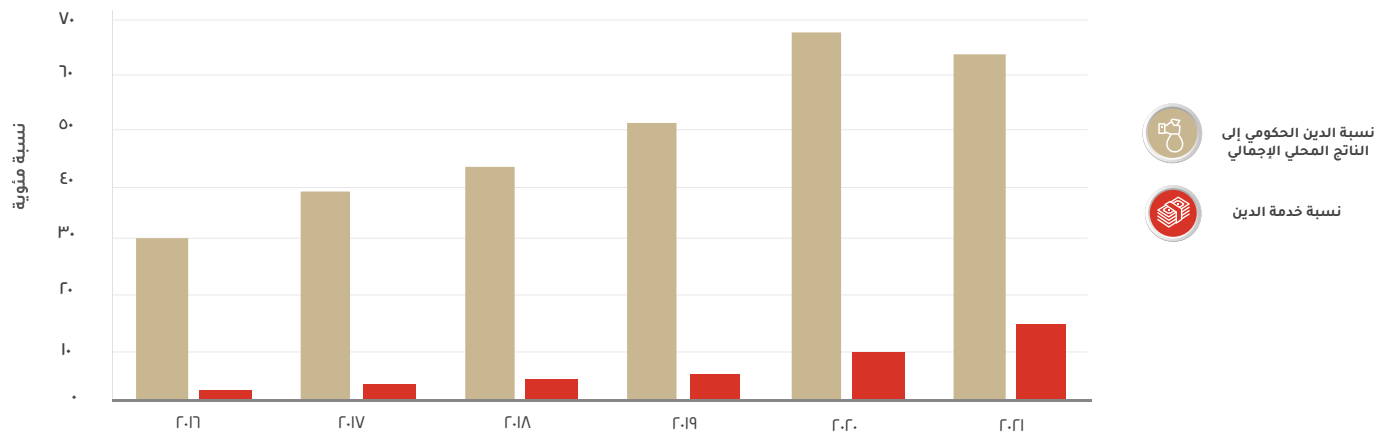


الدين الحكومي

نهاية عام ٢٠٢١م مقارنة مع ٧٨,٤ في المائة قبل عام. وارتفعت نسبة تغطية خدمة الدين، التي تمثل بشكل عام عبء خدمة ديون الدولة بالنظر إلى أرباحها، إلى ١٣,٢ في المائة خلال عام ٢٠٢١م مقارنة مع ٨,١ في المائة في العام السابق (شكل ٣,٨). وغالبًا ما يتم استخدام مؤشر آخر لاستدامة الديون في الأدبيات وهو نسبة مدفوعات الفائدة إلى نسبة حصيللة الإيرادات، التي انخفضت لتسجل ٩,٤ في المائة في عام ٢٠٢١م من ١٠,٥ في المائة في عام ٢٠٢٠م. وعليه، ثمة بعض التحسن في مؤشرات القدرة على تحمل الديون، إلا أنه ينبغي على الحكومة مواصلة تنفيذ استراتيجيتها لضبط أوضاع المالية العامة على النحو المنصوص عليه في خطة التوازن المالي متوسطة المدى.

أدى اتساع دائرة العجز المالي في الأعوام الماضية القليلة إلى زيادة الاقتراض الحكومي. ومع ذلك، فقد انخفض العجز المالي لعام ٢٠٢١م بشكل ملموس مما خفف من حدة الزيادة في الدين العام، حيث انخفضت نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٦١,٣ في المائة في نهاية عام ٢٠٢١م من ٦٧,٩ في المائة في نهاية ديسمبر من عام ٢٠٢٠م (الجدول ٣,٨). ومع ذلك، بلغ رصيد الديون المستحقة ٢٠,٧ مليار ريال عماني في نهاية ديسمبر ٢٠٢١م مقارنة بـ ١٩,٨ مليار ريال عماني في عام ٢٠٢٠م. وتعتمد الحكومة على الاقتراض من الخارج إلى حد كبير لتلبية متطلباتها التمويلية لتجنب أي مزاحمة أو تثبيط للاستثمار الخاص في الاقتصاد الوطني. واستنادًا إلى ذلك، شكّل الدين الخارجي ٧٥ في المائة من إجمالي الدين الحكومي في

رسم بياني (٨-٣) : نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي ونسبة خدمة الدين



أضعف ارتباطها بأسعار النفط بشكل كبير. واتسم هذا الجمود في الغالب بأنه كان تنازليا خلال الفترة ٢٠١٤م-٢٠٢٠م، إلا أن الإنفاق العام أظهر صلابة تصاعدية وجموداً هبوطياً أكثر مرونة خلال الفترة ٢٠١٥م-٢٠٢١م بسبب تدابير الضبط المالي المتخذة.

على صعيد الإيرادات، انخفض متوسط حصة صافي عائدات النفط من إجمالي الإيرادات بنسبة ١٦,٧ في المائة خلال الفترة ٢٠١٥م-٢٠٢١م، مقارنة بالفترة ٢٠٠٨م-٢٠١٤م، نتيجة لانخفاض متوسط سعر النفط بنسبة ٤٠ في المائة، إلى جانب ارتفاع كبير في الإيرادات الجارية للغاز والأنشطة غير النفطية خلال الفترة ٢٠١٥م-٢٠٢١م. وتبعاً لذلك، ارتفع متوسط حصة إيرادات القطاع غير النفطي من ١٧,٧ في المائة إلى ٢٦,٤ في المائة بين الفترتين. ومن ناحية أخرى، أدى تطبيق الضريبة الانتقائية وضريبة القيمة المضافة، إلى جانب الانخفاض الكبير المرتبط بتداعيات الجائحة في إيرادات ضريبة دخل الشركات، إلى هيمنة الضرائب غير المباشرة على الهيكل الضريبي في السلطنة في عام ٢٠٢١م. وفي عام ٢٠٢١م، جاء ٥٧ في المائة من إجمالي الإيرادات الضريبية من ضرائب غير مباشرة، مقارنة بمتوسط بلغ ٣٧,٤ في المائة خلال الفترة ٢٠١٤م-٢٠٢٠م.

ومن ناحية الإنفاق، سجلت النفقات غير النفطية ٨٣,٣ في المائة في المتوسط من إجمالي الإنفاق خلال الفترة ٢٠١٥م-٢٠٢١م، وبلغت هذه الحصة ٨٤,٦ في المائة بنهاية عام ٢٠٢١م، كما استواصلت هذه الحصة في الارتفاع لغاية الانتهاء من تحويل معظم النفقات النفطية إلى شركة تنمية نفط عمان.. ولطالما كان الإنفاق الجاري فئة الإنفاق السائدة مقارنة بالفئات الأخرى، وذلك بمتوسط حصة بلغ ٦٩ في المائة خلال الفترة ٢٠١٥م-٢٠٢١م. وقد ارتفعت هذه الحصة في السنوات الأخيرة، ومن المتوقع أن تصل إلى ٨٤ في المائة في عام ٢٠٢٢م. ويعزى ذلك إلى عدة عوامل ومنها الجمود الهبوطي للمصروفات الجارية، والناتج بشكل رئيسي عن فاتورة الأجور ونقل جزء كبير من المصروفات التنموية إلى جهاز الاستثمار العماني وشركة تنمية طاقة عمان، فضلاً عن ترشيد الدعم وتحديد أولويات الإنفاق التنموي للوزارات المدنية.

ويُظهر تحليل قرارات تخصيص الإنفاق الحكومي منح الحكومة الأولوية لاثنتين من أهم مهامها الحيوية وهما: تزويد المواطنين بالخدمات الاجتماعية الأساسية وضمان الأمن القومي. ولقد شكلت مخصصات الإنفاق الجاري لقطاعي الأمن والخدمات الاجتماعية الأساسية خلال الفترة ٢٠١٥م-٢٠٢٢م، أكثر من نصف إجمالي الإنفاق العام، حيث سحلت الخدمات الاجتماعية الأساسية ثاني أكبر تخصيص للإنفاق الجاري، بعد مصروفات القطاع الأمني، خلال الفترة ٢٠١٥م-٢٠١٩م. ولقد قامت الحكومة بتعديل أولوياتها في عام ٢٠٢٠م

أصبح عجز المالية العامة واحداً من أبرز التحديات التي تواجهها السلطنة منذ عام ٢٠١٥م عندما قفزت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي ليصبح رقم ذو خانتين لأول مرة منذ عام ١٩٩٤م. ونقدم من خلال هذا السرد تقييماً للأداء المالي للسلطنة من منظور تاريخي بهدف استخلاص بعض الدروس التي يمكن الاستفادة منها لتعزيز أطر السياسات الحالية. لقد تم إجراء التقييم بالرجوع إلى بيانات عام ٢٠١٣م، وهو آخر عام كان فيه رصيد المالية العامة قريباً من المستوى المتوازن. ولقد بلغ متوسط عجز المالية العامة الكلي خلال الفترة ٢٠١٥م-٢٠٢٠م نحو ١٢,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع ٠,٦ في المائة فقط خلال الفترة ٢٠١٤م-٢٠١٥م. وفي الواقع، نتج العجز المالي السنوي الذي تحقق خلال الفترة ٢٠١٣م-٢٠١٥م، باستثناء عام ٢٠٠٩م، نتج بسبب مخصصات الصناديق الاحتياطية فحسب. وعليه، منذ عام ٢٠١٣م، سجلت السلطنة عجزاً مالياً فعلياً في عام ٢٠٠٩م وخلال الفترة ٢٠١٤م-٢٠٢١م فقط. وأدى الانخفاض في أسعار النفط الذي بدأ في الربع الرابع من عام ٢٠١٤م، فضلاً عن زيادة الإنفاق، إلى ارتفاع عجز الميزانية إلى ١٥,٣ في المائة في عام ٢٠١٥م والوصول لذروته عند ١٨,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦م، مسجلاً أعلى مستوى له منذ عام ١٩٨٦م. ومع ذلك، انخفض العجز المالي غير النفطي بشكل جوهري منذ عام ٢٠١٥م، لكنه لا يزال مرتفعاً من المنظور العام للاستدامة المالية.

لقد أُلقت الصدمة مزدوجة لكوفيد-١٩ وتراجع أسعار النفط العالمية بظلالها على الوضع المالي للسلطنة خلال عام ٢٠٢٠م، الأمر الذي أدى إلى تعرض كلا من العجز المالي العام والرئيسي لثاني أكبر تراجع سنوي لهما منذ عام ١٩٧١م. وعلى الرغم من ذلك، أدت استجابة الحكومة الفورية لهذه الأزمة مع تبنيها لخطة التوازن المالي متوسطة المدى، فضلاً عن تعافي ٣٥ في المائة في متوسط سعر النفط خلال عام ٢٠٢١م إلى تحسن بنسبة ٧٢ في المائة في رصيد المالية العامة في ٢٠٢١م، والتي تعتبر النسبة الأعلى منذ عام ١٩٧١م. وبالإضافة إلى ذلك، أظهرت الميزانية المعتمدة لعام ٢٠٢٢م التزام الحكومة المستمر لتنفيذ خطة التوازن المالي متوسطة المدى مع التنبؤ بحدوث عجز مالي بنحو ١,٥٥ مليار ريال عماني تبعاً لتقدير متحفظ جداً لسعر النفط (٥٠ دولار أمريكي/ للبرميل). ومع ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر ٢٠٢٢م وتبني نهج الضبط المالي، يتوقع أن تحقق السلطنة فائضاً جيداً بنهاية عام ٢٠٢٢م.

وبالنظر إلى السياق التاريخي، ارتبط رصيد المالية العامة غير النفطي للسلطنة بشكل سلبي مع أسعار النفط. وبدأ هذا الارتباط بالانخفاض مع انتعاش التنويع الاقتصادي وزيادة الضبط المالي. وفي الوقت الذي تكون فيه الإيرادات العامة مرتبطة بشكل طبيعي مع أسعار النفط، إلا أن جمود الإنفاق العام

استجابةً للجائحة، من خلال زيادة المصروفات الجارية على كل من الصحة والتعليم والنظام العام وبعض القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي جعل متوسط ما تم تخصيصه للخدمات الاجتماعية الأساسية الأكبر خلال الفترة ٢٠٢٠م-٢٠٢٢م.

ويكشف تقييم الأداء المالي ومحركاته الرئيسية منذ عام ٢٠١٤م، باستخدام النتائج المالية لعام ٢٠١٣م كمعيار مرجعي، عن بعض النتائج ومنها: (١) بلغ متوسط صافي الإيرادات النفطية حوالي نصف قيمته فقط لعام ٢٠١٣م خلال الفترة ٢٠١٥م-٢٠٢١م، (٢) تحسن إجمالي الإيرادات غير النفطية بشكل مستمر منذ عام ٢٠١٧م، مما عوض جزئياً عن الانخفاض الحاصل في العائدات النفطية، (٣) بحلول عام ٢٠٢١م، انخفض إجمالي الإنفاق إلى ٨٩ في المائة من قيمته لعام ٢٠١٣م بسبب انخفاض مصروفات الدعم والمصروفات التنموية، (٤) على الرغم من ذلك، ظلت المصروفات الجارية مرتفعة بشكل طفيف مقارنة مع قيمتها المسجلة لعام ٢٠١٣م، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع الإنفاق الجاري لقطاع المحروقات خلال الفترة، (٦) على الرغم من انخفاض الأرصدة المالية العامة، ظل العجز المالي للقطاع غير النفطي أقل من قيمته المسجلة في عام ٢٠١٣م منذ عام ٢٠١٥م.

ويبدو أن الضوابط المالية والالتزام بالميزانيات المعتمدة غير كافيا وقد يكون مدعاة للقلق عند النظر إلى مستوى أداء المالية العامة في السلطنة خلال الفترة ٢٠١٥م-٢٠٢٠م، ويمكن الاستدلال على ذلك تبعا للحقائق التالية: أولاً، كان العجز المالي المحقق أعلى بنسبة ٣٨ في المائة، في المتوسط، من المستوى المعتمد، ولا يمكن تفسير هذا الانحراف بالكامل من خلال الانخفاض المفاجئ في أسعار النفط. ثانياً، خلال الفترة ذاتها، كانت الإيرادات غير النفطية المحققة سنوياً أقل من قيمتها المدرجة في الميزانية. ثالثاً، تجاوز إجمالي الإنفاق المحقق قيمته المدرجة في الموازنة في جميع السنوات باستثناء عامي ٢٠١٥م و٢٠٢٠م. وتشير هذه الحقائق إلى أن إدارة المالية العامة كان من الممكن أن تكون أكثر فاعلية خلال الفترة المشار إليها.

وختاماً، كان انخفاض أسعار النفط السبب الرئيسي لارتفاع العجز المالي في سلطنة عمان خلال الفترة ٢٠١٥م-٢٠٢٠م، إلا أن هذا العجز كان مدفوعاً أيضاً بعدم كفاية الانضباط المالي، وببطء عجلة التنويع الاقتصادي، وانخفاض كفاءة النظم الضريبية، والالتزام غير الكافي بالميزانيات المعتمدة. وعلى الرغم من وجود هذه التحديات قبل عام ٢٠١٥م بوقت طويل، إلا حدتها تزايدت نظراً للارتفاع الملحوظ في الإنفاق العام خلال الفترة ٢٠١١م-٢٠١٤م وجموده الهبوطي بعد تراجع أسعار النفط في ٢٠١٥م-٢٠١٦م. وقد أدى زيادة الاحتياجات التمويلية إلى ضرورة ضبط أوضاع المالية العامة. ومع ذلك، كانت

وتيرة إنفاذ هذه التدابير بطيئة نسبياً في البداية بسبب ارتفاع أسعار النفط في السنوات القليلة الماضية، والتصنيف الائتماني السيادي المرتفع في بداية الأمر، إلى جانب انخفاض مستويات الدين العام، والمستوى المرتفع نسبياً للاحتياطيات الأجنبية الرسمية. ومع استمرار العجز المزدوج، زادت التكلفة الاقتصادية لتمويل العجز، مما استلزم الحاجة إلى تسريع الإصلاحات المالية منذ عام ٢٠١٩م. وقد أدت استجابة الحكومة السريعة للصدمة المزدوجة في عام ٢٠٢٠م من خلال الشروع في إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة الرئيسية إلى تحسين أداء المالية العامة وتعزيز التزام الحكومة بتدابير الاستدامة المالية.

وتعتبر آثار هذه التطورات واضحة على أرض الواقع، حيث سجلت الإيرادات غير النفطية ارتفاعاً ملحوظاً، وانخفضت مصروفات الدعم والمصروفات التنموية للحكومة بشكل كبير، كما أصبحت الإيرادات والنفقات العامة أقل ارتباطاً بأسعار النفط. ومع ذلك، سجلت النفقات الجارية زيادة متواضعة، مما يعكس صلابتها المتدنية والتزامها بالحفاظ على توفير مستوى كافٍ من الخدمات الاجتماعية الأساسية. ومنذ عام ٢٠١٤م، اتسمت الإدارة المالية في السلطنة بأنها أكثر فاعلية خلال عامي ٢٠٢٠م و٢٠٢١م على الرغم من التداعيات السلبية الناجمة عن الصدمة المزدوجة.

ويمكن تقديم عدداً من التوصيات الخاصة بالسياسات العامة والمرتبطة بالتحلي والتقييم المشار إليه ومن بينها ما يلي:

• تحديد أهداف سنوية ملائمة لإدارة المالية العامة باستخدام مؤشرات مالية مستقلة عن أسعار النفط كرصيد الميزانية العامة (الأولي) غير النفطي أو سعر النفط الذي يحقق التعادل المالي، أو كليهما.

• إنشاء احتياطي خاص لتمويل الإنفاق المعاكس للدورات الاقتصادية خلال الفترات التي تسود فيها أسعار غير مواتية للنفط. ولعل أسعار النفط المرتفعة حالياً والتوقعات بتحقيق فائض مالي يجعلان عام ٢٠٢٢م توقيتاً مناسباً لتفعيل هذا المقترح.

• رفع درجة الالتزام بالميزانيات المعتمدة. وفي هذا الصدد، يمكن تبني معيار لفعالية إدارة المالية العامة ألا وهو أن قيمة الانحراف غير المرغوب فيه لرصيد الميزانية العامة عن قيمته المعتمدة يجب ألا تتجاوز قيمة انخفاض الإيرادات النفطية عن قيمتها المعتمدة. على أن يتم استغلال أية زيادة للإيرادات النفطية عن قيمتها المعتمدة في تحسين رصيد الميزانية العامة أو تحقيق أحد الأهداف الاقتصادية أو الاجتماعية الملحة.

• تعزيز كفاءة النظام الضريبي، خصوصاً فيما يخص الشمول والتحصيل.

التركيز على تحسين بيئة الأعمال وتعزيز مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وعلى خلفية ذلك، تشير التقديرات إلى أن إجمالي الإيرادات الحكومية خلال عام ٢٠٢٢م ستشهد انخفاضاً بنسبة ٥,٥ في المائة إلى ١٠,٥٨٠ مليون ريال عماني مقارنة مع ١١,١٩٥ مليون ريال عماني في عام ٢٠٢١م إلا أنها ستكون أعلى بنسبة ٢٢,٥ في المائة من تقديرات ميزانية عام ٢٠٢١م. وبناءً على سعر النفط المفترض البالغ ٥٠ دولاراً أمريكياً للبرميل، تم تقدير صافي إيرادات النفط ليلبغ ٤,٤٩٠ مليون ريال عماني، بزيادة قدرها ٢٦,٥ في المائة عن ميزانية عام ٢٠٢١م (أقل بنسبة ٢٠,٠ في المائة من الناتج الفعلي لعام ٢٠٢١م). وقُدرت إيرادات الغاز بنحو ٢,٧٥٠ مليون ريال عماني، بزيادة قدرها ٤٧,١ في المائة عن المستوى المدرج في ميزانية عام ٢٠٢١م (أعلى بنسبة ٤,٦ في المائة من الإيرادات الفعلية لعام ٢٠٢١م). وجانب آخر من المرجح أن تزيد الإيرادات الجارية غير النفطية بنسبة ٥,٣ في المائة في عام ٢٠٢٢م مقارنة بعام ٢٠٢١م، أي أعلى بنسبة ١٠,٠ في المائة من الإيرادات الفعلية لعام ٢٠٢١م (شكل ٣,١٠).

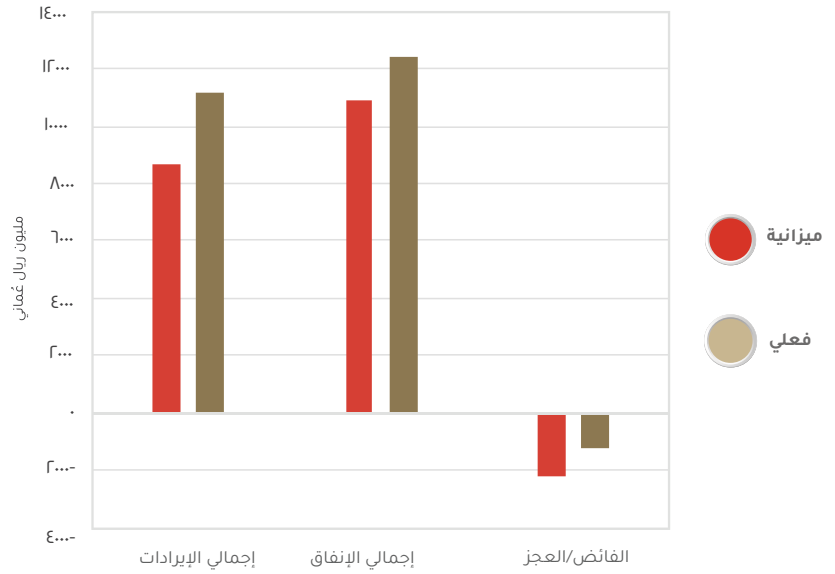
وتشير توقعات ميزانية ٢٠٢٢م إلى انخفاض إجمالي الإنفاق الحكومي بنسبة ٢,٣ في المائة ليصل إلى ١٢,١٣٠ مليون ريال عماني مقارنة بـ ١٢,٤١٨ مليون ريال عماني في الأرقام الفعلية لعام ٢٠٢١م إلا أنه أعلى بنسبة ١١,٥ في المائة من ميزانية عام ٢٠٢١م. ومع إنشاء شركة تنمية طاقة عُمان، تم فصل المصروفات الخاصة بإنتاج النفط والغاز من تقديرات الميزانية. إلا أن الأرقام الفعلية لعام ٢٠٢١م تضمنت المصروفات على إنتاج النفط والغاز حيث لم يتم البدء في تشغيل شركة تنمية طاقة عُمان بكامل طاقتها في عام ٢٠٢١م. وتعديلاً على هذه المصروفات، سيكون إجمالي النفقات المدرجة في الميزانية لعام ٢٠٢٢م أقل بنسبة ٢,٣ في المائة من النفقات الفعلية لعام ٢٠٢١م. وستشكل المصروفات الجارية نحو ٨٣,٨ في المائة من إجمالي الإنفاق، في حين ستبلغ حصة المصروفات الاستثمارية ٧,٤ في المائة، والمساهمات والنفقات الأخرى ٨,٨ في المائة من إجمالي تقديرات ميزانية عام ٢٠٢٢م (شكل ٣,١١). ومن المقرر أن تزيد المصروفات الجارية خلال عام ٢٠٢٢م بمقدار ٧٧١ مليون ريال عماني عن الأرقام الفعلية لعام ٢٠٢١م ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى زيادة الإنفاق

أدت قفزة أسعار النفط خلال عام ٢٠٢١م إلى التأثير إيجاباً على نتائج المالية العامة لهذا العام على الرغم من الأضرار الذي خلفها إعصار «شاهين» في المناطق المتضررة واتخاذ حكومة السلطنة للمزيد من التدابير لدعم الانتعاش الاقتصادي. وبالرغم من زيادة متطلبات الإنفاق، أظهرت النتائج المالية الفعلية لعام ٢٠٢١م تحسناً كبيراً في عجز المالية العامة مقارنة بالعام الذي سبقه وكذلك مقارنة بتقديرات الميزانية. وأشارت النتائج المالية الأولية لموازنة ٢٠٢١م إلى أن كلا من الإيرادات والمصروفات تجاوزت المستويات المدرجة في الموازنة، علاوة على تقلص العجز المالي بشكل ملحوظ حيث فاقت الزيادة في الإيرادات النفقات الإضافية. فوفقاً للنتائج الفعلية لعام ٢٠٢١م، تجاوز إجمالي الإيرادات تقديرات الميزانية بنسبة ٢٩,٦ في المائة بسبب ارتفاع العائدات النفطية. وظلت الإيرادات الجارية الأخرى أقل من المستوى المحدد في الموازنة بنسبة ٤,٢ في المائة. وكانت الزيادة في الإنفاق الحكومي الفعلي معتدلة نسبياً حيث بلغت ١٤,١ في المائة، حيث شهدت المصروفات الاستثمارية (صافية من استثمارات النفط والغاز) نمواً أعلى نسبياً عن المستوى المدرج في الميزانية. ونتيجة لهذه التطورات، انخفض العجز المالي الفعلي البالغ ١,٢ مليار ريال عماني بنسبة ٤٥,٤ في المائة عن تقديرات الميزانية (شكل ٣,٩).

الميزانية العامة للدولة لعام ٢٠٢٢م

تم إعداد ميزانية عام ٢٠٢٢م مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف التحديات التي قد تنشأ من تداعيات جائحة كوفيد ١٩ وتقلبات أسعار النفط. كم تم صياغة الميزانية تماشياً مع ضمن خطة التنمية الخمسية العاشرة (٢٠٢١م-٢٠٢٥م) ورؤية عمان ٢٠٤٠م التي تهدف إلى تحقيق الاستدامة المالية وتعزيز برامج التنويع الاقتصادي. واستناداً إلى ذلك، نصت ميزانية ٢٠٢٢م على أنه سيتم استخدام الإيرادات الإضافية في حالة تجاوز متوسط سعر النفط السعر المفترض البالغ ٥٠ دولاراً أمريكياً للبرميل لتقليل العجز المالي وتسديد قروض السلطنة. ومن بين الأمور التي تم أخذها في الاعتبار بشكل أساسي أثناء إعداد الميزانية هو الحفاظ على مستوى الإنفاق على الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والإسكان والرعاية الاجتماعية، فضلاً عن

رسم بياني (٩-٣): مقارنة الميزانية مع الأداء الفعلي ٢٠٢١م

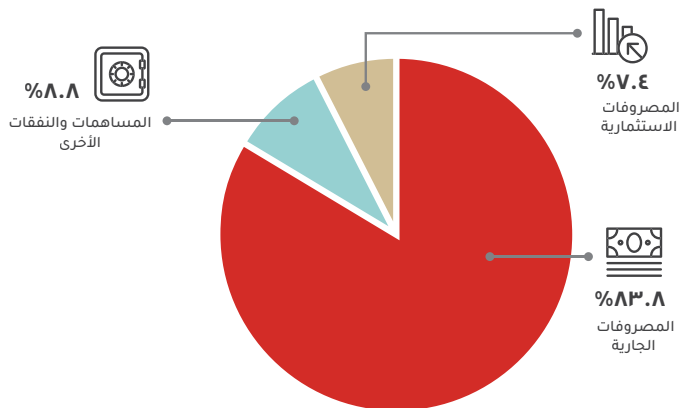


بشكل أساسي إلى الافتراض الحذر لأسعار النفط. ومع ذلك، بالنظر إلى اتجاه أسعار النفط حتى الآن خلال العام وتوقعات العام المقبل، فمن المرجح أن يكون العجز الفعلي أقل بكثير من المستوى المدرج في الميزانية، على أن يتم تمويل حوالي ٧٤ في المائة من العجز المتوقع من خلال الاقتراض الداخلي والخارجي، في حين أن سيتم تمويل النسبة المتبقية البالغة ٢٦ في المائة من خلال السحب من الاحتياطات.

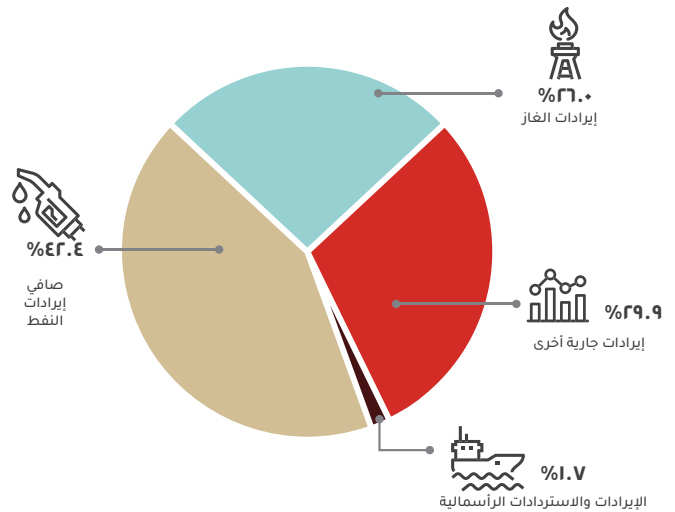
على مشتريات النفط والغاز (٤٦٧ مليون ريال عماني)، مما يعكس جزئياً التغيير في منهجية شراء الغاز ومدفوعات الفوائد (٢٤٠ مليون ريال عماني).

ولقد قدر العجز في ميزانية عام ٢٠٢٢م بنحو ١,٥٥٠ مليون ريال عماني (٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، مما يمثل تحسناً ملحوظاً في الانضباط المالي. ومقارنة بالناتج الفعلية لعام ٢٠٢١م، من المتوقع أن يرتفع عجز المالية العامة في عام ٢٠٢٢م بنسبة ٢٦,٧ في المائة وهو ما يرجع

رسم بياني (١١-٣) : تفاصيل الإنفاق العام الميزانية العامة المصادق عليها لعام ٢٠٢٢



رسم بياني (١٠-٣) : تفاصيل الإيرادات الحكومية الميزانية العامة المصادق عليها لعام ٢٠٢٢



جدول (١-٣)
مؤشرات إدارة المالية العامة

البيان	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١*
الفائض (+) / العجز (-) المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	١٢,١-	٧,٥-	٧,٧-	١٥,٥-	٣,٧-
إجمالي الإيرادات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	٢٧,٤	٣١,١	٣١,٣	٢٩,٩	٣٣,٩
إيرادات النفط (صافي) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	١٥,١	١٨,٦	١٨,٠	١٣,٨	١٧,٠
إجمالي الإنفاق كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	٣٩,٥	٣٨,٧	٣٩,٠	٤٥,٤	٣٧,٦
المصروفات الجارية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	٢٨,٧	٢٧,٨	٢٨,١	٣٣,٣	٢٨,٤
المصروفات الاستثمارية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	٨,٥	٨,٢	٨,١	٣,٨	٣,٦
المساهمات والنفقات الأخرى كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	٢,٣	٢,٧	٣,١	٣,٧	٣,٢
حصة إيرادات النفط من إجمالي الإيرادات (%)	٥٥,٠	٥٩,٧	٥٧,٦	٤٦,٣	٥٠,١
حصة المصروفات الجارية من إجمالي الإنفاق (%)	٧٢,٧	٧١,٩	٧٢,٠	٧٣,٢	٧٥,٦

* أرقام مبدئية
المصدر: وزارة المالية والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات



جدول (٢-٣) ملخص المالية العامة (مليون ريال عماني)							
البيان	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١*	نسبة التغير ٢٠٢٠/١٩ (%)	نسبة التغير ٢٠٢١/٢٠ (%)
الإيرادات	٨٥١٤,١	١٠٩٤٩,٦	١٠٥٨٨,٧	٨٥٠٣,٢	١١١٩٤,٨	١٩,٧-	٣١,٧
إيرادات النفط (صافي)	٤٦٨١,٨	٦٥٣٦,٤	٦٠٩٨,٥	٣٩٣٧,٥	٥٦١٣,٠	٣٥,٤-	٤٢,٦
إيرادات الغاز	١٥٢٤,٣	٢٠٣٠,٨	١٩٠٠,٥	١٨٦٠,٢	٢٦٢٨,٥	٢,١-	٤١,٣
إيرادات جارية أخرى	٢١٧٣,٧	٢٢٣٣,٣	٢٣٣١,٥	٢٠٨٧,١	٢٨٧٤,١	١٠,٥-	٣٧,٧
إيرادات رأسمالية	١٣٠,٤	١٣٣,٤	٧٠,٩	١٣٢,٩	٤٩,٤	٨٧,٤	٦٢,٨-
استرداد رأسمالية	٣,٩	١٥,٧	١٨٧,٣	٤٨٥,٥	٢٩,٩	١٥٩,٢	٩٣,٨-
إجمالي الإنفاق العام	١٢٢٧٣,٧	١٣٥٩٩,٢	١٣٢١١,٢	١٢٩٢٥,٧	١٢٤١٧,٧	٢,٢-	٣,٩-
المصروفات الجارية	٨٩١٨,٠	٩٧٧٣,٢	٩٥٠٦,٣	٩٠٣٤,٥	٩٣٨٨,٢	٥,٠-	٣,٩
الدفاع والأمن القومي	٣٤٨٧,٥	٣٨٧٨,٥	٣٣٥٨,٥	٢٨٣٤,٨	٢٧٨٥,٢	١٥,٦-	١,٧-
الوزارات المدنية	٤٥٥٠,١	٤٣٧٣,٧	٤٤٨٦,٨	٤٥٨٠,٦	٤٤١٥,٨	٢,١	٣,٦-
خدمة الدين العام	٣٧١,٤	٦١٨,٣	٦٨٣,٦	٨٩١,٩	١٠٥٤,٥	٣٠,٥	١٨,٢
مصرفات إنتاج النفط (جارية)	٣٢٩,٠	٣٧٧,١	٤٠٧,٢	-	-	-	-
مصرفات شراء ونقل الغاز	١٨٠,٠	٥٢٥,٦	٥٧٠,٢	٧٢٧,٢	١١٣٢,٧	٢٧,٥	٥٥,٨
المصرفات الاستثمارية	١٣٤٥,٤	١٢١١,١	١٤١٧,٤	١٠٧٩,٧	١٢٠٤,٣	٢٣,٨-	١١,٥
المصرفات الإنمائية للوزارات المدنية	١٣٣٤,١	١١٩٩,٩	١٣٢٤,٩	١٠٧١,٨	١١٩٢,٣	١٩,١-	١١,٢
المصرفات الإنمائية للشركات الحكومية	-	-	٨٣,١	-	-	-	-
المصرفات الرأسمالية للوزارات المدنية	١١,٣	١١,٢	٩,٤	٧,٩	١٢,٠	١٦,٠-	٥١,٩
مصرفات إنتاج النفط (رأسمالية)	١٣١,٠	١٦٧٧,٠	١٣٣٩,٦	١٧٦١,١	٧٧٩,٦	٣١,٥	٥٥,٧-
مصرفات إنتاج النفط و الغاز	٧٠٠,٣	٩٣٧,٩	٩٤٧,٩	١٠٥٠,٣	١٠٤٥,٦	١٠,٨	٠,٤-
المساهمات والنفقات الأخرى	٣٧٥٩,٦-	٢٦٤٩,٦-	٢٦٢٢,٥-	٤٤٢٢,٥-	١٢٢٢,٩-	٦٨,٦-	٧٢,٣
الفائض (+) / العجز (-)	٣٧٥٩,٦	٢٦٤٩,٦	٢٦٢٢,٥	٤٤٢٢,٥	١٢٢٢,٩	-	-
وسائل التمويل	٥٠٠,٠	٣٠٠,٠	٤٠٠,٠	٥٠٠,٠	٤٠٠,٠	-	-
تمويل من الاحتياطات	٤.٩٣,٣	٢٩٤١,١	١٦٨١,٠	١٢٢٢,٧	٩٢٠,٨	-	-
صافي الاقتراض	٤٠٠,٠	٤٠٠,٠	٢٠٠,٠	٧٣٩,١	٣٠٠,٠	-	-
صافي اصدار سندات حكومية	١٢٣٣,٧-	٩٩١,٥-	٣٤١,٥	١٩٦٠,٧	٣٩٧,٩-	-	-
صافي حركة الحسابات الحكومية	٣٧٥,٩-	١٢٣٣,٧-	٩٩١,٥-	٣٤١,٥	١٩٦٠,٧	-	-

* أرقام مبدئية
المصدر: وزارة المالية

جدول (٣-٣)						
تفاصيل الإيرادات الجارية الأخرى						
(مليون ريال عماني)						
البيان	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١*	نسبة التغير ٢٠٢١/٢٠ (%)
أ - إيرادات الضرائب والرسوم	١١٤٢,٠	١٢٦٣,٩	١٤٤٢,٧	١١٩٩,٢	١٤٩٢,٧	٢٤,٥
ضريبة الدخل على الشركات والمؤسسات	٣٦٦,٥	٤٦٣,١	٦٢٤,٨	٤٦٨,٤	٤٤٦,٠	٤,٨-
رسوم على الرخص وغيرها	٥١٣,٥	٥٢٣,٥	٥٨٣,٥	٥٤٥,١	٨٥٩,٣	٥٧,٦
رسوم (ضرائب) جمركية	٢٦٢,٠	٢٧٧,٣	٢٣٤,٤	١٨٥,٧	١٨٧,٤	٠,٩
ب - إيرادات غير ضريبية	١٠٣١,٧	٩٦٩,٤	٨٨٨,٧	٨٨٧,٩	١٣٨١,٤	٥٥,٦
إيرادات المياه	٩٧,٠	٥٣,٩	٥٠,٣	٢٠,٩	١٤,٣	٣١,٦-
إيرادات المطارات	٦٩,٧	٦٨,٨	٧١,٦	٤١,١	٣٦,١	١٢,٢-
إيرادات الموانئ	١,١	٠,٩	٠,٩	٠,٧	٠,٥	٢٨,٦-
الأتاوة مقابل خدمات الاتصالات العامة	٧٨,٢	٠,٢	٧٥,٧	٧٣,٧	٦٤,١	١٣,٠-
فائض الهيئات العامة	١١,٤	١٥,٣	١٠,٧	٩,٥	٢١,١	١٢٢,١
إيرادات تأجير عقارات حكومية	٢١,١	١٩,٣	٢١,٠	١٧,٩	٢٣,٩	٣٣,٥
دخل الاستثمارات الحكومية	١٨٦,١	٤٢٨,٤	٢٦٠,٦	٢٣٧,٥	٨٣٣,٢	٢٥٠,٨
فوائد على ودائع البنوك والإقراض	٢٩,٤	٤٩,١	٢٠,٧	٨,١	١٠,٢	٢٥,٩
رسوم الهجرة والجوازات	٥٩,٤	٦٢,٧	٥٢,٣	٤٠,٤	٤٨,٥	٢٠,٠
رسوم وأتعاب إدارية مختلفة	٥٨,٦	٧٥,٨	٥٥,٩	٥٠,١	٦٦,٦	٣٢,٩
تعويضات وغرامات وجزاءات	١١٣,٨	١٠٣,٩	١٢٥,٠	١٢٣,٩	٩٧,٦	٢١,٢-
إيرادات تعدين	١٥,٣	١٣,٤	١٠,٨	٧,٤	٧,٠	٥,٤-
إيرادات متنوعة	١١٧,٩	٤٧,٥	٦٠,٢	٢٢٥,٦	١٢٩,٣	٤٢,٧-
إيرادات أخرى	١٧٢,٧	٣٠,٢	٧٣,٠	٣١,١	٢٩,٠	٦,٨-
ج - صافي المعونات	-	-	-	-	-	-
المجموع	٢١٧٣,٧	٢٢٣٣,٣	٢٣٣١,٥	٢٠٨٧,١	٢٨٧٤,١	٣٧,٧

* أرقام مبدئية
المصدر: وزارة المالية

جدول (٤-٣) المصروفات المدنية الجارية حسب نوع الإنفاق (مليون ريال عماني)						
البيان	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١*	نسبة التغير ٢٠٢١/٢٠ (%)
أ - مجموع الرواتب والبدلات والمستحقات الأخرى	٣٣٦٦,٢	٣٢١٤,٤	٣٣٥٨,٣	٣٤٨٨,٤	٣٢٨٢,٩	-٥,٩
الرواتب والأجور	١٦٥٢,٢	١٥٩٣,٥	١٦٧٢,٧	١٨٠٩,٧	١٦١٠,٢	-١١,٥
البدلات	١٢٩٢,٤	١٢٠٨,٣	١٢٦٤,٠	١٣٥٢,٤	١١٧١,٦	-١٣,٤
المستحقات الأخرى	١٧٤,٧	١٦٧,١	١٧٦,١	٢٤٣,٩	٢٣٠,٤	-٥,٥
حصة الحكومة في صندوق تقاعد الموظفين	٢٤٦,٩	٢٤٥,٥	٢٤٥,٥	٨٢,٤	٢٧٩,٧	٢٣٩,٤
ب - مجموع المستلزمات السلعية والخدمية	٧٣٦,٥	٧١٥,٩	٧٥٠,٣	٧٥٤,٣	٨٧٣,٠	١٥,٧
المستلزمات السلعية	٢١٠,٤	١٨٩,٢	٢١٢,٣	٢٣٧,٣	٢٧٧,٢	١٦,٨
المستلزمات الخدمية	٤١٣,٦	٤١٣,٩	٤٢٧,٧	٤٠٠,٩	٤٣٦,٤	٨,٩
مصروفات خدمات حكومية	١١٢,٥	١١٢,٨	١٠٥,٦	١٠٨,٩	١٤٠,٩	٢٩,٤
أخرى	-	-	٤,٦	٧,٢	١٨,٥	١٥٦,٩
ج - مجموع الدعم والتحويلات الجارية الأخرى	٤٤٧,٤	٤٤٣,٤	٣٧٨,٢	٣٣٧,٩	٢٥٩,٩	-٢٣,١
جملة المصروفات المدنية الجارية	٤٥٥٠,١	٤٣٧٣,٧	٤٤٨٦,٨	٤٥٨٠,٦	٤٤١٥,٨	-٣,٦

* أرقام مبدئية
المصدر: وزارة المالية

جدول (٥-٣) المصروفات المدنية الجارية حسب التخصصات الوظيفية (مليون ريال عماني)						
البيان	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١*	نسبة التغير ٢٠٢١/٢٠ (%)
الخدمات العامة	٥٦١,٦	٥٥٨,٦	٥٨٨,٩	٥٥٢,٢	٥١٨,٩	-٦,٠
الدفاع	-	-	-	-	-٠,٥	-
الأمن والنظام العام	١٣٠,٠	١٢٥,٠	١٣١,٢	١٣٨,٩	١٢٨,٩	-٧,٢
التعليم	١٦٦٤,١	١٥٨٤,٨	١٧٠٥,٧	١٨١٠,١	١٦٩٤,٥	-٦,٤
الصحة	٧٤٢,٧	٦٦٠,٨	٧١١,١	٩٣٢,٠	٨٦٠,٤	-٧,٧
الضمان والرعاية الإجتماعية	٤٧٩,٤	٤٧١,٦	٤٥١,٩	٢٨١,٠	٥٠٢,٥	٧٨,٨
الإسكان	٥٦٠,٣	٤٩٤,٩	٤٧٨,٢	٤٢٩,٥	٣٠١,٥	-٢٩,٨
الترفيه والثقافة والشئون الدينية	٢٢٠,٦	٢١٨,٨	٢١٤,٣	٢٣٠,٨	١٨٩,٨	-١٧,٨
الطاقة والوقود	٤,٤	٤,٥	٥,١	٤,٧	٦,٩	٤٦,٨
الزراعة وشؤون الغابات وصيد الأسماك	٥٧,٨	٥٦,٢	٥٧,٢	٦٥,٤	٥٩,٦	-٨,٩
النقل والمواصلات	٥٦,٩	٥٩,٠	٦١,٣	٥٥,٤	٥٩,٥	٧,٤
شؤون إقتصادية أخرى	٦٠,٦	٦٣,١	٦٣,٢	٦٩,٨	٨٤,٣	٢٠,٨
أخرى	١١,٧	٧٦,٤	١٨,٧	١٠,٨	٨,٥	-٢١,٣
جملة المصروفات المدنية الجارية	٤٥٥٠,١	٤٣٧٣,٧	٤٤٨٦,٨	٤٥٨٠,٦	٤٤١٥,٨	-٣,٦

* أرقام مبدئية
المصدر: وزارة المالية

جدول (٦-٣) المصروفات المدنية الانمائية حسب التخصصات الوظيفية (مليون ريال عماني)

البيان	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١*	نسبة التغير ٢٠٢١/٢٠ (%)
الخدمات العامة	٩٩,١	١١٩,٣	١٦٢,٢	٧٢,٠	١٠٣,٣	٤٣,٥
الأمن والنظام العام	٦	٤,٨	٤,٠	٢٦,٣	٢,٩	٨٩,٠-
التعليم	١٦٧,٨	١٩٠,٩	١٧٩,٨	١٩٤,٥	٢١٢,٢	٩,١
الصحة	٢٠,٦	٢٥,٥	٢١,٦	٢١,٦	١١٤,٣	٤٢٩,٢
الضمان والرعاية الإجتماعية	٤,٤	٣,٤	٢,٨	٤٤,٣	٢٢,٩	٤٨,٣-
الإسكان	٣١٨,٢	٣٣٨,٠	٢٦٨,٣	٢٧١,٥	٣٧٥,٩	٣٨,٥
الترفيه والثقافة والشئون الدينية	١٥,١	٢٥,٥	٢٢,٤	١١,٧	٨,٥	٢٧,٤-
الطاقة والوقود	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٤	٢٥,٥	-
الزراعة وشؤون الغابات وصيد الأسماك	٢٩,٣	٢٥,٠	١٨,٠	١٧,٤	٢٩,٥	٦٩,٥
التعدين والتصنيع والإنشاء	٢,٥	٠,١	٥,١	٤٧,١	٧,٦	٨٣,٩-
النقل والمواصلات	٥٠٣,٣	٣٩٥,٩	٤٥٩,٤	٢٧٧,٤	٢٤٨,٣	١٠,٥-
شؤون إقتصادية أخرى	١٦٧,٧	٧١,٤	١٨١,٠	٨٧,٦	٤١,٤	٥٢,٧-
جملة المصروفات المدنية الجارية	١٣٣٤,١	١١٩٩,٩	١٣٢٤,٩	١٠٧١,٨	١١٩٢,٣	١١,٢

* أرقام مبدئية
المصدر: وزارة المالية

جدول (٧-٣) المساهمات والنفقات الأخرى (مليون ريال عماني)

البيان	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١*	نسبة التغير ٢٠٢١/٢٠ (%)
مساهمات في مؤسسات محلية وإقليمية ودولية	٨٢,٧	١١٥,٧	٧٨,١	٧٢,٨	٧,٥	٨٩,٧-
دعم فوائد القروض التنموية والإسكانية	٢٥,٢	٢٥,٩	٣٦,٩	٣١,١	٣٧,٧	٢١,٢
الدعم الحكومي لقطاع الكهرباء	٣٨,٠	٤٧٦,٦	٦٠٠,٠	٧٢٥,٣	٥٥٥,٦	٢٣,٤-
دعم السلع الغذائية الأساسية	٣,٩	٤,٨	٢,٩	١,٨	-	-
الدعم التشغيلي للشركات الحكومية	٧٢,٨	١٤٢,٨	١٩٠,١	١٥١,٢	-	-
دعم المنتجات النفطية	٢١,٠	٢٠,٠	٣٩,٩	٢٣,١	٣٩,٥	٧١,٠
المصروفات الإنمائية للشركات الحكومية	١١٤,٧	١٥٢,١	-	٤٥,٠	-	-
دعم قطاع المياه	-	-	-	-	٩٥,٤	-
دعم قطاع الصرف الصحي	-	-	-	-	٧٣,٧	-
دعم قطاع النفايات	-	-	-	-	٧٨,٧	-
مخصص سداد الديون	-	-	-	-	١٥٠,٠	-
دعم قطاعات أخرى	-	-	-	-	٧,٥	-
جملة المساهمات والنفقات الأخرى	٧٠٠,٣	٩٣٧,٩	٩٤٧,٩	١٠٥٠,٣	١٠٤٥,٦	٠,٤-

* أرقام مبدئية
المصدر: وزارة المالية

جدول (٨-٣) مؤشرات الدين الحكومي (مليون ريال عماني)

البيان	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١*	نسبة التغير ٢٠٢١/٢٠ (%)
إجمالي الدين الحكومي (مليون ريال عماني)	١١٦٢,٠	١٤٧٦,٦	١٦٧٩١,٤	١٩٨١٨,٠	٢٠٧٧٤,٠	٤,٨
مدفوعات لسداد أصل الدين (مليون ريال عماني)	٣٠٧,٢	٣٥٩,٥	٣٢٧,٣	١٠٧٢,٩	١٧٢٩,٣	٦١,٢
مدفوعات الفوائد (مليون ريال عماني)	٣٧١,٤	٦١٨,٣	٦٨٣,٦	٨٩١,٩	١٠٥٤,٥	١٨,٢
مؤشرات المديونية**						
أ. نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي	٣٧,٤	٤٢,٠	٤٩,٦	٦٥,٩	٦٢,٩	٤,٦-
ب. نسبة خدمة الدين (%)***	٢,٥	٣,٨	٤,١	٨,١	١٣,٢	٦٢,٨

* أرقام مبدئية
** لا تعكس هذه الأرقام دين السلطنة بشكل عام نظراً لأنها لا تشمل الديون غير الحكومية. وبالتالي فإنها غير قابلة نهائياً للمقارنة مع المؤشرات المعيارية للدين التي تنشرها الدول الأخرى.
*** تخص الدين الخارجي للحكومة فقط. وتتضمن نسبة خدمة الدين (مدفوعات سداد الأصل زائد مدفوعات الفائدة) كنسبة من إجمالي صادرات السلع والخدمات.
ملاحظات:
(١) تم زيادة كل من مدفوعات سداد أصل الدين (بند ٢) ومدفوعات الفوائد (بند ٣) لتمثيل كل من الديون المحلية والخارجية القائمة.
(٢) قد تختلف أرقام الدين عموماً عن البيانات المنشورة مسبقاً بسبب تضمين تسهيلات السحب على المكشوف المقدمة من جانب البنك المركزي العماني.
المصدر: وزارة المالية

جدول (٣-٩)
الأرقام التقديرية والفعلية للميزانية العامة
(مليون ريال عماني)

البيان	ميزانية ٢٠٢١	الفعلي ٢٠٢١	نسبة التغير (%) الفعلي ٢٠٢١ / ميزانية ٢٠٢١	ميزانية ٢٠٢٢	نسبة التغير (%) ميزانية ٢٠٢٢ / الفعلي ٢٠٢١
إجمالي الإيرادات:	٨٦٤٠,٠	١١١٩٤,٨	٢٩,٦	١٠٥٨٠,٠	٥,٥-
إيرادات النفط (صافي)	٣٥٥٠,٠	٥٦١٣,٠	٥٨,١	٤٤٩٠,٠	٢٠,٠-
إيرادات الغاز	١٨٧,٠	٢٦٢٨,٥	٤٠,٦	٢٧٥٠,٠	٤,٦
إيرادات جارية أخرى	٣٠٠,٠	٢٨٧٤,٠	٤,٢-	٣١٦,٠	١,٠
إيرادات رأسمالية	٢٠٠,٠	٤٩,٤	٧٥,٣-	١٧٠,٠	٢٤٤,١
استرداد رأسمالية	٢٠,٠	٢٩,٩	٤٩,٥	١٠,٠	٦٦,٦-
إجمالي الإنفاق العام:	١٠٨٨٠,٠	١٢٤١٧,٧	١٤,١	١٢١٣٠,٠	٢,٣-
(أ) المصروفات الجارية:	٩٠٢٠,٠	٩٣٨٨,٢	٤,١	١٠١٥٩,٠	٨,٢
الدفاع والأمن القومي	٢٩٦٥,٠	٢٧٨٥,٢	٦,١-	٢٩٦٥,٠	٦,٥
الوزارات المدنية	٤٠٧٥,٠	٤٤١٥,٨	٨,٤	٤٣٠٠,٠	٢,٦-
مصروفات شراء ونقل الغاز	٧٨٠,٠	١١٣٢,٧	٤٥,٢	١٦٠٠,٠	٤١,٣
خدمة الدين العام	١٢٠٠,٠	١٠٥٤,٥	١٢,١-	١٢٩٤,٠	٢٢,٧
(ب) المصروفات الاستثمارية:	٩٠٠,٠	١٢٠٤,٣	٣٣,٨	٩٠٠,٠	٢٥,٣-
المصروفات الإنمائية للوزارات المدنية	٩٠٠,٠	١١٩٢,٣	٣٢,٥	٩٠٠,٠	٢٤,٥-
المصروفات الرأسمالية للوزارات المدنية	-	١٢,٠	-	-	-
(ج) مصروفات إنتاج النفط والغاز	-	٧٧٩,٦	-	-	-
(د) المساهمات والنفقات الأخرى	٩٦٠,٠	١٠٤٥,٦	٨,٩	١٠٧١,٠	٢,٤
الفائض (+) / العجز (-) :	٢٢٤٠,٠-	١٢٢٢٢,٩-	٤٥,٤-	١٥٥٠,٠-	٢٦,٧
وسائل التمويل:	٢٢٤٠,٠	١٢٢٢٢,٩	-	١٥٥٠,٠	-
تمويل من الاحتياطي	٦٠٠,٠	٤٠٠,٠	-	٤٠٠,٠	-
صافي الاقتراض	٩٤٨,٠	٩٢٠,٨	-	٣٠٥,٠	-
صافي سندات التنمية	٦٩٢,٠	٣٠٠,٠	-	٨٤٥,٠	-
صافي حركة الحسابات الحكومية	٠,٠	٣٩٧,٩-	-	٠,٠	-

المصدر: وزارة المالية

النقود والبنوك والمؤسسات المالية





انعكس أداء المؤسسات المصرفية والمالية في سلطنة عمان خلال عام ٢٠٢١م بشكل إيجابي مع تخفيف حكومة السلطنة للقيود المتعلقة بجائحة كورونا واستئناف ظروف العمل كالمعتاد. ولقد حافظ البنك المركزي العُماني على التسهيلات التنظيمية وغيرها من التدابير التيسيرية التي تم الإعلان عنها خلال عام ٢٠٢٠م لمساعدة البنوك العاملة في السلطنة على أداء دورها المتمثل في توفير التمويل الميسور التكلفة لمختلف القطاعات الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، قام البنك المركزي العُماني بتوجيه البنوك لتقديم الدعم للفئات المتضررة من الظروف المغيرة التي شهدتها البلاد ومن بينها إعصار «شاهين» فضلا عن الأعداد الكبيرة للمتقاعدين التي يشهدها سوق العمل. وعلى الرغم من تلك الظروف، ظل القطاع المصرفي يتمتع بالمرونة والمتانة إذ تجلّى ذلك في محافظته على مستويات كافية من رأس المال وهوامش الأمان والسيولة دون ضغوط كبيرة. كما حافظت السياسة النقدية في السلطنة على ارتباطها بنظيرتها في الولايات المتحدة الأمريكية، نظراً إلى ارتباط العملة. وكنتيجة طبيعية لذلك، ظلت أسعار الفائدة قصيرة الأجل منخفضة خلال عام ٢٠٢١م تماشياً مع خفض أسعار الفائدة من قبل البنك المركزي العُماني في مارس ٢٠٢٠م.

وفي عام ٢٠٢٢م، قامت البنوك المركزية برفع أسعار فائدها الأساسية في محاولة لاحتواء معدلات التضخم المرتفعة. كما قام البنك المركزي العُماني برفع سعر الفائدة الأساسي لديه في عام ٢٠٢٢م تماشياً مع ارتفاع نظيره الفدرالي الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة عموماً في الاقتصاد العُماني.

المؤشرات النقدية والمصرفية

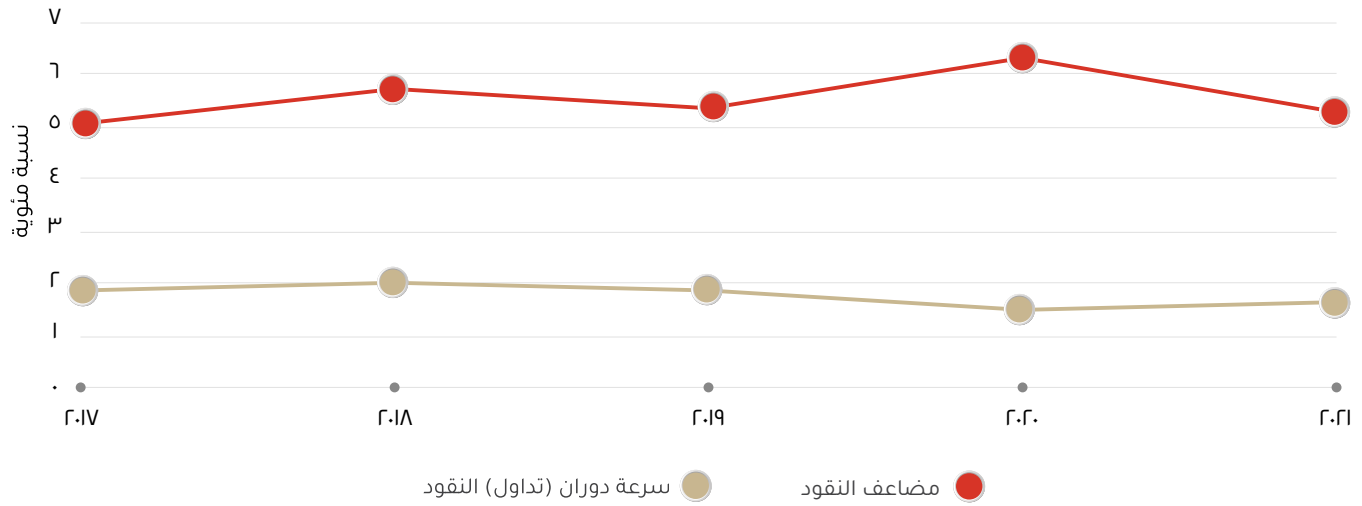
أظهر القطاع المصرفي نمواً حسناً خلال عام ٢٠٢١م حيث بدأت القطاعات الاقتصادية في استعادة نشاطها على الرغم من تجدد انعكاسات فيروس كوفيد-١٩ في النصف الأول من عام ٢٠٢١م. وفي ظل توسيع نطاق برنامج التحصين الوطني وتكيف قطاعات السلطنة مع الظروف المتغيرة، أصبحت القيود الاجتماعية والقيود المتعلقة بالحركة التي فرضتها تداعيات الجائحة في عام ٢٠٢١م أقل إرباكاً نسبياً. ولقد ساعد ارتفاع أسعار النفط، وتحسن الحيز المالي للحكومة، وظروف السيولة المناسبة في الدفع بنمو الأنشطة الاقتصادية من جديد.

سجل الحساب الختامي للبنك المركزي العُماني ارتفاعاً بنسبة ١٥,٩ في المائة خلال عام ٢٠٢١م بسبب الزيادة الكبيرة في الأصول الأجنبية بنسبة ٣١,٥ في المائة، في حين انخفضت المطلوبات من جانب الحكومة بشكل ملموس خلال العام في ضوء تحسن المركز المالي. وكانت ودائع الحكومة والبنوك من بين العناصر الرئيسية التي شهدت زيادة خلال العام بينما شهدت العملات المتداولة انكماشاً طفيفاً. وسجلت المؤشرات النقدية والمصرفية الأخرى نمواً معتدلاً خلال عام ٢٠٢١م، حيث أظهر إجمالي أصول القطاع المصرفي نمواً بنسبة ٧,٦ في المائة ليصل إلى ٣٨,٥ مليار ريال عماني بنهاية عام ٢٠٢١م. وارتفع الائتمان المصرفي بنسبة ٤,٤ في المائة إلى ٢٧,٨ مليار ريال عماني، بينما ارتفع إجمالي الودائع بزيادة بلغت ٦,٠ في المائة على مدار العام. ولقد حسنت البنوك من مركزها الرأسمالي خلال عام ٢٠٢١م مما أدى إلى زيادة نسبة كفاية رأس المال إلى ١٩,٤ في المائة في نهاية عام ٢٠٢١م مقارنة مع ١٨,٩ في المائة بنهاية عام ٢٠٢٠م. وعلاوة على ذلك، سجلت البنوك نسبة تغطية سيولة بلغت ١٢٢,١ في المائة في نهاية ديسمبر ٢٠٢١م ونسبة صافي التمويل المستقر بمقدار ١١٨,٦ في المائة. مما يشير إلى وضع سيولة الملائم. وأظهرت مؤشرات التعميق المالي انخفاضاً طفيفاً في عام ٢٠٢١م مقارنة بعام ٢٠٢٠م، على الرغم من التحسن الملحوظ الذي تم تسجيله خلال عام ٢٠١٩م. وانخفضت نسبة الائتمان المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٩٣,٨ في المائة في عام ٢٠٢٠م إلى ٨٢,٢ في المائة في عام ٢٠٢١م، في حين انخفضت نسبة الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٨٥,٠ في المائة إلى ٧٥,٥ في المائة خلال ذات الفترة. وفي المقابل، ارتفع معدل تسارع الدخل للنقد بمعناه الواسع في عام ٢٠٢١م إلى ١,٥ من ١,٧ في عام ٢٠٢٠م (شكل ٤,١ أ، ب، ج).

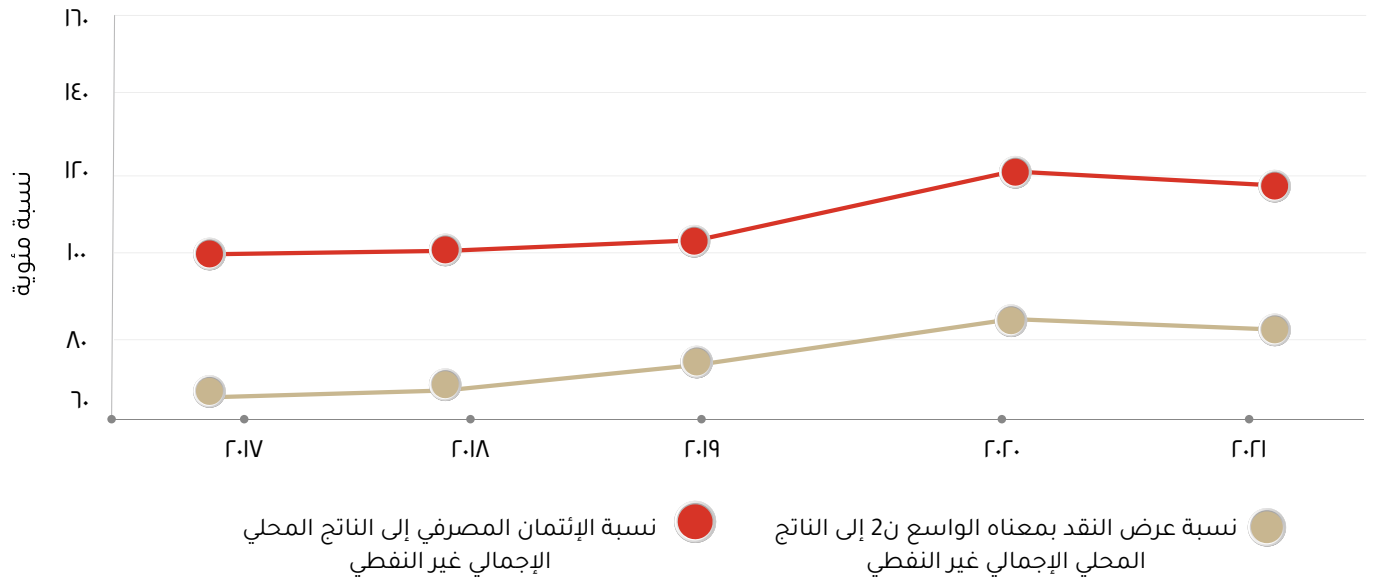
الإجماليات النقدية

أظهرت الإجماليات النقدية نمواً صحياً في عام ٢٠٢١م، على الرغم من حدوث بعض التباطؤ خلال العام السابق. وتوسع النقد الاحتياطي (القاعدة النقدية) بنسبة ٢٦ في المائة خلال العام بسبب الزيادة الكبيرة التي شهدتها ودائع البنوك (في شكل أرصدة مقاصة) والمحتفظ بها لدى البنك المركزي العُماني بنسبة ٦١,٨ في المائة، لتصل إلى ٢,١ مليار ريال عماني بنهاية ديسمبر ٢٠٢١م. ومن ناحية أخرى، سجل النقد المتداول تقلصاً بشكل طفيف بنسبة ١,٢ في المائة خلال عام ٢٠٢١م مما يعكس انخفاض الطلب على النقد بسبب تفشي الوباء (الجدول ٤,٢).

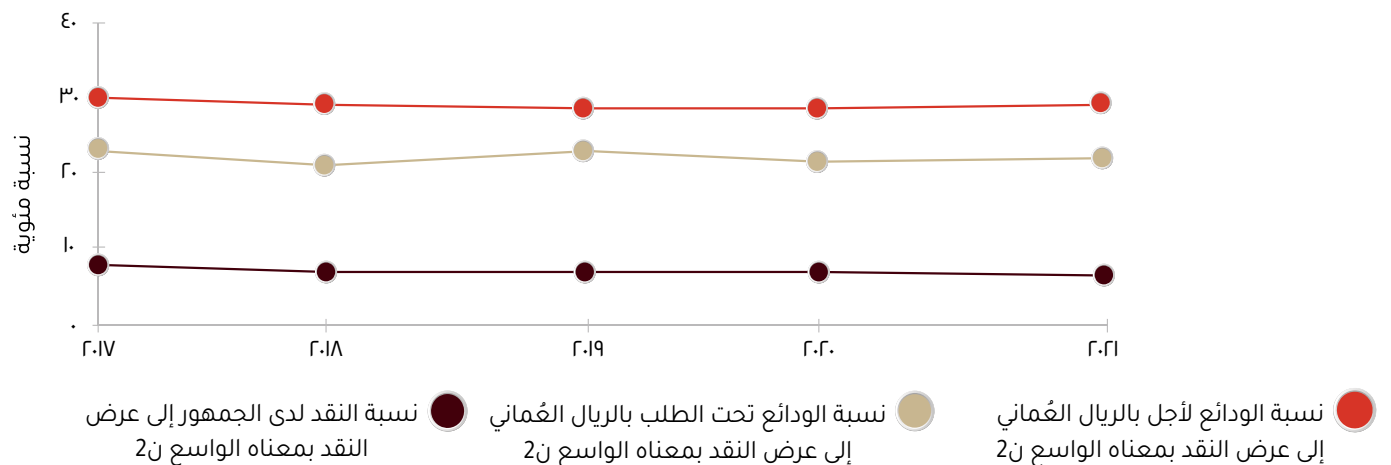
رسم بياني (٤-أ): سرعة دوران (تداول) النقود ومضاعف النقود



رسم بياني (٤-ب): نسبة السيولة المحلية (عرض النقد بمعناه الواسع المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي



رسم بياني (٤-ج): نسب النقد والودائع



السياسة النقدية للبنك المركزي العُماني

تتشكل السياسة النقدية للبنك المركزي العُماني من خلال إدارتها الفاعلة للسيولة المحلية للحفاظ على تضخم مستقر ودعم إتاحة الائتمان الكافي والميسور لقطاعات مختلفة في الاقتصاد الحقيقي، فضلاً عن الحفاظ على سعر الصرف الثابت. وكما هو معلوم يرتبط الريال العُماني بالدولار الأمريكي وتتبع السلطنة حساب رأسمالي مفتوح مما يقيد نطاق اتباع سياسة نقدية مستقلة. وفي ظل تبني نظام سعر الصرف هذا، يحدد البنك المركزي العُماني سعر سياسته (سعر إعادة الشراء) وفقاً للمعدل المستهدف على الأموال الفيدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية مع إضافة ٥٠ نقطة أساس لحساب علاوة المخاطر التفاضلية بين الدولتين. وقد قام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض معدل سياسته المستهدفة إلى نطاق تراوح بين ٠,٠ - ٠,٢٥ في المائة في أعقاب تفشي الجائحة وظل دون تغيير طوال عام ٢٠٢١م. وبناءً على ذلك، خفض البنك المركزي العُماني سعر إعادة الشراء بمقدار ٧٥ نقطة أساس إلى ٥,٠٠ في المائة في مارس ٢٠٢٠م وحافظ على هذا المستوى خلال عام ٢٠٢١م. وبالإضافة إلى معدل إعادة الشراء، استخدم البنك المركزي العُماني أيضاً أدوات أخرى لإدارة السيولة وتدابير تنظيمية مختلفة من أجل دعم البنوك لزيادة نمو الائتمان لمواجهة لحالات عدم اليقين التي نتجت عن انتشار الجائحة.

وبلغ المتوسط الشهري للسيولة التي تم ضخها من خلال عمليات إعادة الشراء نحو ٢٠٧,٣ مليون ريال عُماني خلال عام ٢٠٢١م (بمتوسط سعر إعادة شراء ٥,٠٠٪)، وهو أعلى بكثير من ١٥٤,٣ مليون ريال عُماني في عام ٢٠٢٠ (بمتوسط معدل إعادة الشراء ٠,٨٢٣ في المائة) (الجدول ٤,٥). وشهدت عمليات إعادة الشراء تذبذباً خلال العام بسبب تأثر الاقتصاد بفترات عودة الجائحة مرة أخرى الأمر الذي استدعى معه عودة تطبيق بعض القيود على الحركة.

أسواق المال

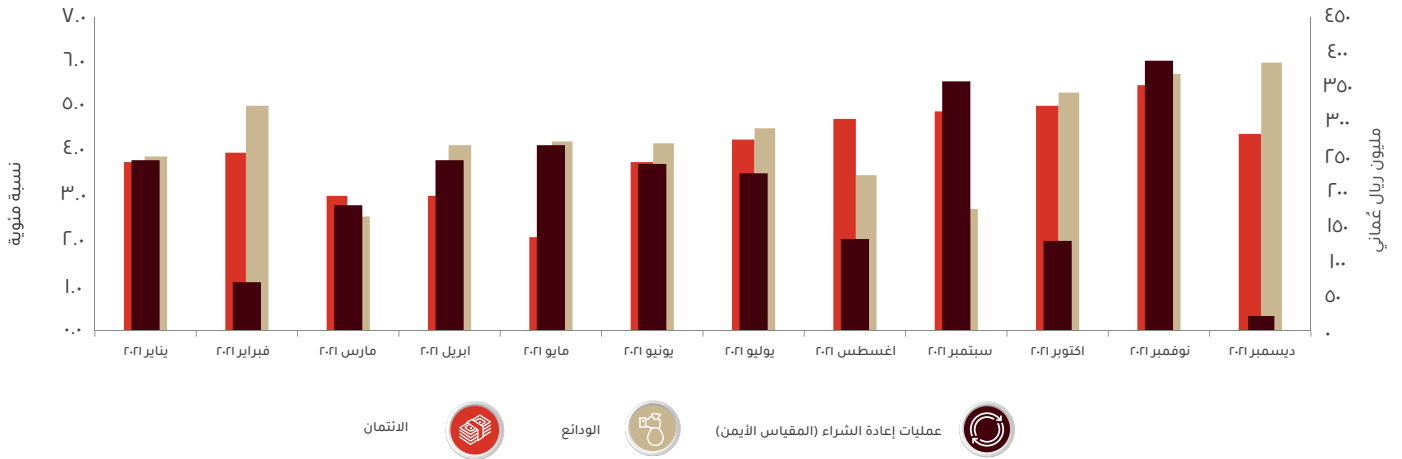
تعد الأسواق المالية العميقة والسائلة الركيزة الأساسية لبناء قطاع مالي متين بحيث لا يعمل على تسهيل الانتقال السلس لأثر السياسة النقدية فحسب بل يتكفل أيضاً بمهام تخصيص الموارد المحدودة بطريقة فعالة. وبالنظر إلى أهمية تعميق الأسواق المالية، يبذل صُنّاع السياسات جهوداً كبيرة لتطوير

وبالإضافة إلى ذلك، سجل عرض النقد بمعناه الواسع نمواً بنسبة ٤,٦ في المائة في عام ٢٠٢١م مقارنة بنمو بلغ ٨,٩ في المائة في العام السابق. ولوحظ تباطؤ عرض النقد بمعناه الواسع في معظم المكونات خلال عام ٢٠٢١م، بينما سجل النقد المتداول لدى الجمهور انخفاضاً بنسبة ٥,١ في المائة خلال العام. ويبدو أن انخفاض النقد المتداول لدى الجمهور قد ساهم جزئياً في زيادة الودائع تحت الطلب التي سجلت نمواً بنسبة ٦,١ في المائة في عام ٢٠٢١م مقارنة بنسبة ٢,٠ في المائة في العام السابق. ونتيجة لذلك، ارتفع عرض النقد بمعناه الضيق بنسبة ٣,٣ في المائة في عام ٢٠٢١م مقابل نمو بنسبة ٤,١ في المائة في عام ٢٠٢٠م. كما شهد شبه النقد زيادة بنسبة ٥,١ في المائة في عام ٢٠٢١م مقارنة بنمو ملحوظ بلغ ١١,٠ في عام ٢٠٢٠م. وفي الوقت الذي ارتفعت فيه الودائع بأجل وودائع التوفير بالعملة المحلية بنسبة ٦,٠ في المائة و٤,٣ في المائة على التوالي في عام ٢٠٢١م، ارتفعت الودائع بالعملات الأجنبية بوتيرة بغلت ١,٤ في المائة خلال العام (الجدول ٤,٣).

المسح النقدي

جاء التوسع بنسبة ٤,٦ في المائة في عرض النقد بمعناه الواسع مدعوماً بالنمو الكبير في الأصول الأجنبية، في حين شهد إجمالي الأصول المحلية للقطاع المصرفي انخفاضاً طفيفاً بنسبة ١,٤ في المائة خلال عام ٢٠٢١م (الجدول ٤,٤). ونمت الأصول الأجنبية بنسبة ٣١,٢ في المائة في عام ٢٠٢١م ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى الزيادة في الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي العُماني بنحو ١,٨ مليار ريال عُماني، في حين انخفضت الأصول الأجنبية لشركات الإيداع الأخرى بنسبة ٤٦,٦ في المائة (٦٧٩,٨ مليون ريال عُماني) للتعويض جزئياً عن الزيادة التي شهدتها الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي العُماني. ويرجع سبب زيادة الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي العُماني بشكل أساسي إلى تدفق النقد الأجنبي من الحكومة مما أدى إلى زيادة ودائعها لدى القطاع المصرفي بنسبة ١٦,٥ في المائة بنهاية ديسمبر ٢٠٢١م مقارنة مع مستواها قبل عام. وعليه، انخفض صافي مطالبات القطاع المصرفي على الحكومة بنسبة ٤,٠ في المائة خلال عام ٢٠٢١م مقارنة بزيادة قدرها ٥٥,٧ في المائة في العام السابق. ومن بين المصادر الأخرى لعرض النقد، ارتفعت نسبة مطالبات القطاع المصرفي على القطاع الخاص والمؤسسات العامة بمقدار ٢,٢ في المائة و١٩,٤ في المائة على التوالي في عام ٢٠٢١م، مما يعكس زيادة الطلب على الائتمان من هذه القطاعات.

رسم بياني (٢-٤): ضخ السيولة والنمو في الإئتمان والودائع



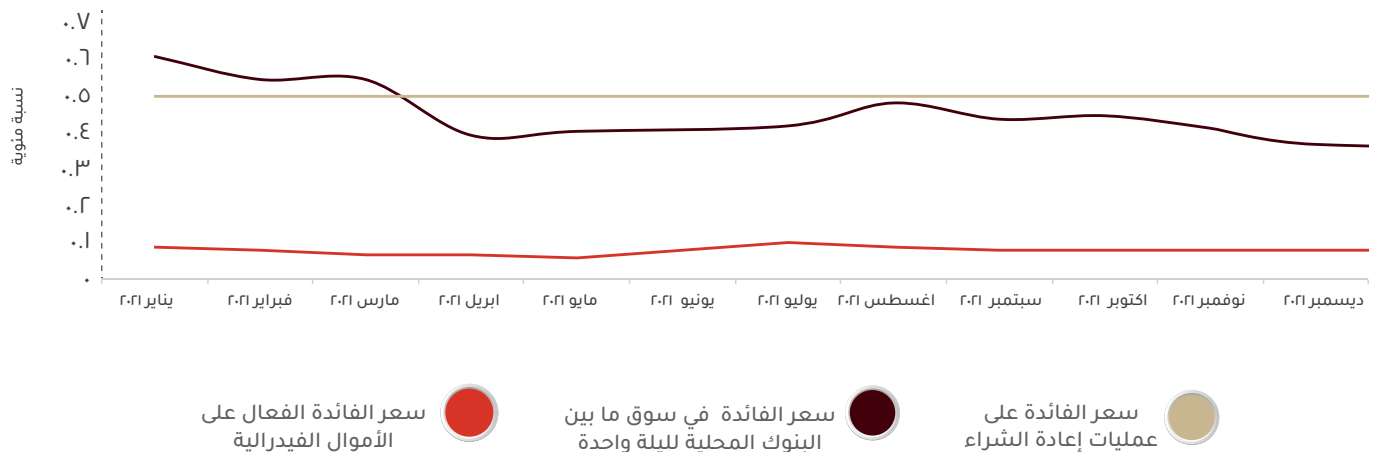
سوق النقد

يعدّ سوق النقد جزءاً أساسياً في عملية الوساطة المصرفية ونقل أثر السياسة النقدية. وتتم إدارة السيولة الإجمالية في النظام المصرفي من قبل البنك المركزي العماني من خلال توظيف أدوات غير مباشرة مثل اتفاقيات إعادة الشراء والتسهيلات القائمة الأخرى لضخ السيولة وشهادات الإيداع^٣. وبالتالي، تتم إدارة فجوة السيولة للاستحقاقات قصيرة الأجل من قبل البنك المركزي العُماني وتتأثر أسعار الفائدة قصيرة الأجل تبعاً لذلك، وذلك بناءً على موقف السياسة النقدية.

وتعكس الظروف النقدية المحلية في السلطنة على نطاق واسع تلك السائدة في الولايات المتحدة بسبب ربط العملة والحساب الرأسمالي المفتوح. ويوفر البنك

هذه الأسواق وتنميتها. ويعد تطوير البنية الأساسية للأسواق المالية عاملاً حيوياً لضمان مساهمة القطاع المالي بشكل فعال في تحقيق الأهداف المنشودة ضمن رؤية عُمان ٢٠٤٠. وبالإضافة إلى ذلك، تسهم الأدوات المناسبة للتمويل والتجارة ومشاركة المخاطر في إيجاد المجال المناسب للعمق المالي في سبيل تحسين أداء الأسواق المالية. ومع الأخذ بعين الاعتبار تبني السلطنة لحساب رأسمالي مفتوح ونظام سعر الصرف الثابت، تكون أنشطة الأسواق المالية مدفوعة بالتطورات الاقتصادية المحلية والعالمية على حد سواء. عليه، يناقش هذا الفصل مستجدات التطورات في الأسواق المالية في سلطنة عمان، وهي سوق النقد وسوق رأس المال وسوق النقد الأجنبي.

رسم بياني (٣-٤): سعر الفائدة في سوق ما بين البنوك المحلية لليلة واحدة وسعر الفائدة الفعال على الأموال الفيدرالية



^٣ تم وقف العمل بشهادات الإيداع لامتصاص السيولة واستبدالها بمزادات لأذون الخزينة. على الرغم من أن أذون الخزينة لا تقوم تماماً بدور شهادات الإيداع الخاصة بالبنك المركزي العماني في امتصاص السيولة.

المركزي العماني السيولة للبنوك من خلال عمليات إعادة الشراء بسعر إعادة الشراء المرتبط بالسعر المستهدف للأموال الفيدرالية. وتبعاً لذلك، لا تخضع أسعار الفائدة لسوق النقد في السلطنة لرقابة كاملة من قبل البنك المركزي العُماني وتتحرك بشكل متزامن مع نظيراتها السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية. وواصل الاحتياطي الفيدرالي في اتباع سياسة نقدية تيسيرية من خلال الحفاظ على أسعار فائدة قصيرة الأجل بالقرب من مستوى الصفر خلال عام ٢٠٢١م لتوفير الدعم اللازم للأنشطة الاقتصادية التي دخلت مرحلة التعافي من الجائحة. واستناداً إلى ذلك، ظلت أسعار سوق النقد في السلطنة منخفضة خلال العام، حيث بلغ سعر الفائدة ما بين البنوك لليلة الواحدة ٣,٦٩٪ في المائة بحلول ديسمبر ٢٠٢١م مقارنة مع ٧,٠٠٪ في المائة في عام ٢٠٢٠م.

تُظهر التحركات خلال العام بأن أسعار الفائدة ما بين البنوك لليلة الواحدة في السلطنة خلال عام ٢٠٢١م كانت أعلى من سعر الفائدة الفيدرالي الفعلي، على الرغم من اتباعها لسعر الفائدة الفيدرالي الفعلي وظلت أيضاً أقل من معدل إعادة الشراء الذي يطبقه البنك المركزي العماني (شكل ٤,٣). وانخفضت الأنشطة المصرفية (الاقتراض والإقراض) بين البنوك التقليدية بشكل طفيف من متوسط بلغ ٢٧,٩ مليون ريال عماني خلال عام ٢٠٢٠م إلى ٢٥ مليون ريال عماني في عام ٢٠٢١م. وعلاوة على ذلك، ولتلبية متطلبات السيولة المتبقية، ارتفع إجمالي السيولة التي توفرها البنوك من خلال اتفاقيات إعادة الشراء مع البنك المركزي العماني بنسبة ٣٤,٣ في المائة ليصل إلى ٢,٤٨٨ مليون ريال عماني في عام ٢٠٢١م مقارنة مع ١,٨٥٢ مليون ريال عماني في عام ٢٠٢٠م. كما ارتفع إجمالي قيمة أذون الخزينة الصادرة إلى ٥,٤٦٣ مليون ريال عماني في عام ٢٠٢١م مقارنة مع ١,٧٧٣ مليون ريال عماني في عام ٢٠٢٠م (الجدول ٤,٥). وتجدر الإشارة إلى أن أذون الخزينة لا تعمل على استيفاء احتياجات الحكومة من التمويل على المدى القصير فحسب، بل تسهم كذلك في تنمية سوق النقد من خلال توفير أسس مرجعية ملائمة.

سوق رأس المال

يلعب سوق رأس المال دوراً محورياً في تجميع وتوجيه رؤوس الأموال والادخار وتخصيص الموارد وتمويل الأنشطة الاستثمارية التي تسهم بدورها في

الدفع بالنمو الاقتصادي للدولة على المدى المتوسط والطويل. ويعمل سوق رأس المال من خلال سوق الدين وسوق الأسهم على الربط ما بين مقدمي رأس المال والباحثين عنه لتسهيل حركة تدفق الموارد المالية. ونظراً إلى أهميته، عمدت كلا من هيئة سوق المال (الجهة المنظمة للسوق) والحكومة إلى التركيز على وضع السياسات المناسبة والكفيلة بتطوير سوق رأس المال وتوسيع نطاق عمله في السلطنة. ومع تطور قطاع الأسهم بشكل ملحوظ، سجل قطاع الديون بعض التقدم خلال سنوات القليلة الماضية في ظل الإصدارات المنتظمة لسندات التنمية الحكومية بهدف المساهمة في تمويل عجز الميزانية. كما أن الإصدارات المنتظمة لسندات التنمية الحكومية من شأنها المساهمة في تحقيق المزيد من التطور في سوق أدوات الدين من خلال توفير منحى عائد خالٍ من المخاطر لأغراض المقارنة المرجعية والتسعير. وبالإضافة إلى ذلك، سيساهم تنمية سوق المال على الدفع بخطط التنوع الاقتصادي مما سيسهم في توليد مستويات طلب إضافية على التمويل عن طريق مصادر تمويل بديلة بما في ذلك سوق رأس المال.

أصدرت الحكومة سندات تنمية خلال عام ٢٠٢١م على مرحلتين وبآجال استحقاق مختلفة (تتراوح من ثلاث إلى سبع سنوات) بإجمالي ٤٠ مليون ريال عماني. وبلغ الرصيد الإجمالي لسندات التنمية الحكومية ٣١٠ مليون ريال عماني بنهاية عام ٢٠٢١م، بلغت حيازة البنوك التجارية والمتخصصة منها ١,٧٤٥ مليون ريال عماني. ويشير نمط الحيازة لسندات التنمية الحكومية (استناداً إلى الإصدار الأولي) مع نهاية عام ٢٠٢١م إلى أن حصة البنوك كانت هي الأعلى بنسبة بلغت ٥٦,٢٩ في المائة، تليها صناديق التقاعد بحصة بلغت ٣٤,٨ في المائة (الجدول ٤,٦ (أ)). وعلاوة على ذلك، شهدت أنشطة سوق سندات الشركات في عام ٢٠٢١م تحسناً جيداً الأمر الذي يعكس انتعاش الأنشطة الاقتصادية. ولقد تم إصدار خمس إصدارات أولية خلال العام بقيمة إجمالية بلغت ٧٧,٤٨٢ مليون ريال عماني مقارنة بإصدارين بقيمة إجمالية بلغت ٤,١٦٨ مليون ريال عماني في عام ٢٠٢٠م. وبالحديث عن مؤشرات سوق الأسهم، يشير الجدول (٤,٦ ب) إلى وجود تحسن في أسعار سوق مسقط للأوراق المالية حيث سجل مؤشر سوق مسقط ٣٠ ارتفاعاً بنسبة ١٢,٩ في المائة في عام ٢٠٢١م، مما يعكس تحسن مستوى الثقة مع انحسار الجائحة. وفي الوقت نفسه، ارتفعت القيمة السوقية بنسبة ٩,١ في المائة خلال عام ٢٠٢١م

لتصل إلى ٢٢,١ مليار ريال عماني بنهاية العام. وكشفت التحركات خلال عام ٢٠٢١م أن مؤشر سوق مسقط ٣٠ بلغ ذروته عند ٤١٢٩,٥٤٢ نقطة في ديسمبر بينما لامس أدنى مستوى له بمقدار ٣٦١٢,٣٧٨ نقطة في فبراير ٢٠٢١م. كما شهد مؤشر سوق مسقط المتوافق مع الشريعة الإسلامية تحسناً طفيفاً بنسبة ١,٦ في المائة من ٥٢٣,٦٠ نقطة في نهاية ٢٠٢٠م إلى ٥٣١,٧٧ نقطة بنهاية ٢٠٢١م.

سوق النقد الأجنبي

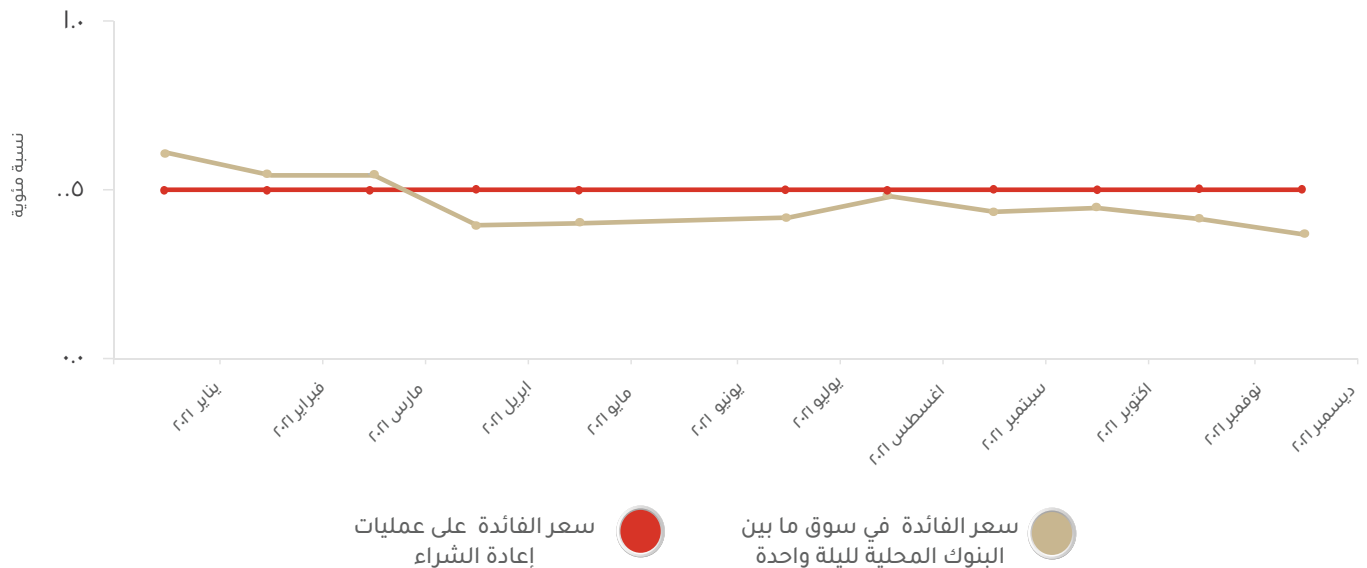
يعتمد اقتصاد السلطنة بشكل كبير على صادرات النفط التي تحتسب بالدولار الأمريكي كمصدر أساسي للعملة الأجنبية. ويعتبر تبني نظام سعر صرف ثابت الطريقة الأكثر ملائمة للسلطنة، إذ يسهم ربط الريال العماني بالدولار الأمريكي في حماية النشاط الاقتصادي من المخاطر المرتبطة بأسعار الصرف. وعلاوة على ذلك، نظراً إلى أن نظام سعر الصرف الثابت يعمل بمثابة مرساة اسمية موثوقة للوصول إلى جميع الأهداف الموضوعية بما فيها الاستقرار الاقتصادي الكلي، يعتبر الحفاظ عليه هدفاً رئيسياً يسعى البنك المركزي العماني إلى تحقيقه. وقد ظلت الحكومة هي المزود الأساسي للعملة الأجنبية للبنك المركزي، بينما استمرت البنوك التجارية بكونها المشتري الرئيسي للعملة الأجنبية من البنك المركزي. وضمن ذات السياق، اشترى البنك المركزي العماني خلال عام ٢٠٢١م ما مجموعه ١٩,٤ مليار دولار أمريكي من وزارة المالية والجهات الحكومية الأخرى، بينما بلغت مبيعاته للبنوك بالدولار الأمريكي ١٦,٩ مليار دولار أمريكي. كما استخدمت البنوك التجارية ما بحوزتها من ودائع بالعملة الأجنبية (معظمها محتسبة

بالدولار الأمريكي) في سبيل تلبية احتياجاتها من العملة الأجنبية بما في ذلك الإقراض بالعملة الأجنبية. وفي نهاية عام ٢٠٢١م، شكلت الودائع بالعملة الأجنبية ما نسبته ١٠,٦ في المائة من إجمالي الودائع لدى البنوك، في حين شكل الائتمان بالعملة الأجنبية ١٧,٩٦ في المائة من إجمالي الائتمان. وتجدر الإشارة إلى أن أداء سوق النقد الأجنبي اتسم بالسلاسة واليسر خلال العام دون وجود أي تحديات تذكر.

هيكل أسعار الفائدة وتطوراتها

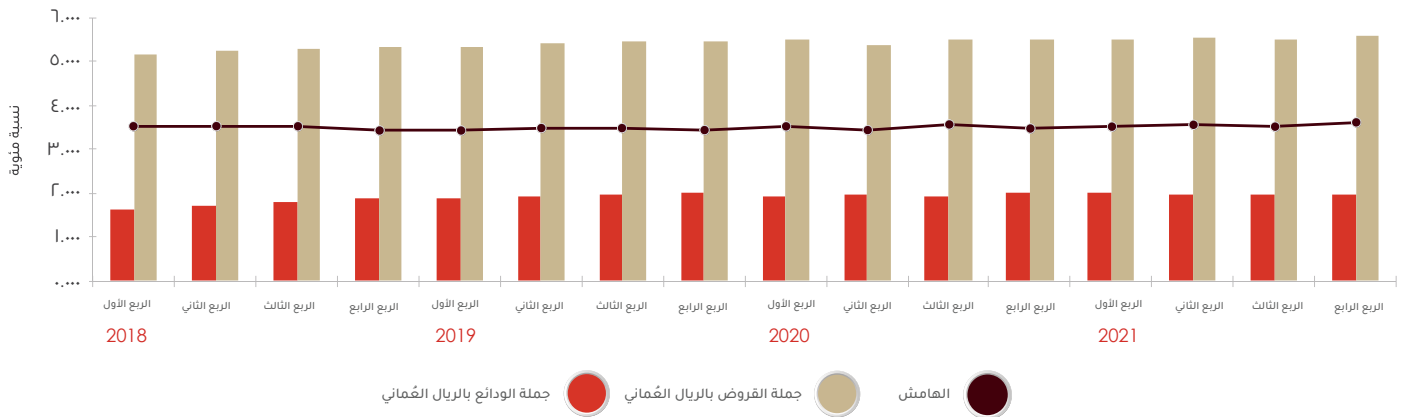
على الرغم من محدودية استقلالية البنك المركزي العُماني في صياغة السياسة النقدية، إلا أن البنك يقوم بعمليات إدارة السيولة باستخدام مجموعة من الأدوات كعمليات إعادة الشراء لضمان توافر مستويات السيولة الملائمة في النظام ومواكبة سعر الفائدة في سوق ما بين البنوك المحلية لليلة الواحدة ضمن المستوى المنشود. ولقد خفض البنك المركزي العُماني سعر إعادة الشراء ليصل إلى ٥,٥٠ نقطة في مارس ٢٠٢٠م تماشياً مع خفض الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لسعر الفائدة على مرحلتين في مارس ٢٠٢٠م واستمر محافظاً على نفس المستوى خلال عام ٢٠٢١م. وبناءً على ذلك، انخفض متوسط سعر الفائدة بين البنوك لليلة الواحدة في عام ٢٠٢١م إلى ٤,٥١، في المائة مقارنة مع ١,٣٤٥ في المائة خلال عام ٢٠٢٠م (شكل ٤,٤). كما انخفض متوسط سعر الفائدة المرجح على إجمالي الودائع (الريال العماني زائد الودائع بالعملة الأجنبية)، والذي بلغ ١,٩٦٦ في المائة في ديسمبر ٢٠٢٠م، ليصل إلى ١,٩١٠ في المائة في نهاية ديسمبر ٢٠٢١م. ومن ناحية أخرى، ظلت أسعار الإقراض

رسم بياني (٤-٤): أسعار الفائدة على المدى القصير



ثابتة إلى حد ما مع تسجيلها لارتفاع طفيف من ٥,١٤٠ في المائة في ديسمبر ٢٠٢٠م إلى ٥,١٥٣ في المائة بنهاية ديسمبر ٢٠٢١م. وسجلت أسعار الفائدة على الإقراض بالعملة المحلية ارتفاعاً من متوسط ٥,٥١١ في المائة إلى ٥,٥٧٠ في المائة، والأمر ذاته عند النظر إلى الإقراض بالعملة الأجنبية حيث سجل ارتفاعاً من ٣,٤٧٥ في المائة في ديسمبر ٢٠٢٠م إلى ٣,٥٢٠ في المائة في عام ٢٠٢١م. وعلى وجه مماثل، كما شهد الفارق ما بين أسعار الفائدة على كل من الودائع والإقراض بالريال العماني زيادة طفيفة من ٣,٤٩٨ في المائة في ديسمبر ٢٠٢٠م إلى ٣,٥٩٤ في المائة في ديسمبر ٢٠٢١م (الجدول ٤,٧ أ). ويكشف تحليل نمط توزيع إجمالي الودائع بالريال العماني المودعة لدى البنوك التقليدية في نهاية ديسمبر ٢٠٢١م أن ٥٦,١ في المائة

رسم بياني (٤-٥): المتوسط المرجح لأسعار الفائدة



التطورات على الصعيد التنظيمي والإشرافي

المركزي العماني بشأن أفضل الممارسات وتطوير نهج التقييم القائم على المخاطر. ومن بين الإنجازات الأخرى، تم إصدار توجيهات للبنوك لاستحداث مهام ضمان الجودة التي تهدف إلى مراجعة تنفيذ إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أن تكون المهام مستقلة وأن تتبع إما رئيس الامتثال أو أحد الدوائر ذات الصلة، بما يتناسب مع حجم مخاطر المؤسسة. ومن بين المستجدات الرئيسية الأخرى التي تم تحقيقها خلال عام ٢٠٢١م تحديد الأشخاص المعرضون

سياسيا للمخاطر بحكم مناصبهم، إذ تم إصدار تعميم يهدف إلى إيجاد منهجية موحدة لكافة المؤسسات المالية المرخص لها بالعمل في سلطنة عُمان، تُعنى بتحديد هذه الفئة من العملاء وتصنيفها وتطبيق إجراءات العناية الواجبة بشأنها.

يتبنى البنك المركزي العُماني أطر تنظيمية وإشرافية تماشياً مع أفضل الممارسات العالمية وسعياً لدعم معدلات النمو في القطاع المصرفي والحفاظ على الاستقرار المالي. ومن بين الإصلاحات التي تم تنفيذها ضمن القطاع المصرفي خلال السنوات الماضية، يأتي تبني نهج الإشراف المبني على المخاطر وتعليمات بازل وتطوير أنظمة حديثة للمدفوعات والتسويات. كما تم تطبيق المزيد من مبادرات التنظيمية والإشرافية الأخرى خلال عام ٢٠٢١م، إذ تم إنشاء آلية جديدة لتطبيق التدابير الوقائية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتعمل هذه الآلية على تسليط الضوء على الممارسات الجيدة والأقل أداءً التي تنفذها المؤسسات المالية (البنوك والشركات ومقدمي خدمات الدفع وشركات الصرافة وغيرها) في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلى جانب توصية البنك

بهدف تمكين مؤسسات الأعمال والأفراد من التعامل مع اضطرابات التدفقات النقدية الناجمة عن الوباء. أصدر البنك المركزي العماني التعليمات اللازمة للقطاع المصرفي للتخفيف من آثار هذه التداعيات على الاقتصاد. فتم توجيه البنوك لتمديد فترة تأجيل الأقساط الشهرية للمقترضين المتضررين من الوباء والموظفين العمانيين ذوي الأجور المخفضة حتى ديسمبر ٢٠٢١. وينطبق الشيء ذاته على العمانيين المسرحين من العمل حتى ديسمبر ٢٠٢٢م أو حتى يحصل المقترض المعني على وظيفة أخرى، أيهما أقرب. وفيما يتعلق بالموظفين العاملين في القطاع العام الذين

تعرضوا لاستقطاعات من علاواتهم، فتم توجيه البنوك لإعادة جدولة قروضهم. وعلاوة على ذلك، قام البنك المركزي العماني برفع الحد الأقصى للاستثمار في سندات التنمية الحكومية والصكوك من ٤٥ في المائة إلى ٥٥ في المائة من صافي أصول البنك وذلك لإتاحة الفرصة أمام البنوك لاستثمار الفائض من أموالها بما يتجاوز حدود نسبة الإقراض المنصوص عليها. كما أصدر البنك المركزي العماني لائحة تنفيذية بشأن حماية العميل في القطاع المالي بهدف زيادة الثقة والتنافسية في القطاع وتحسين نوعية وجودة الخدمات المالية المقدمة للعملاء. (المربع ١.٤).

مربع ١.٤: الثقافة المالية

يقصد بالثقافة المالية المعرفة والمهارات التي يكتسبها الفرد لإدارة موارده المالية بطريقة واعية تضمن استدامتها. وبمعنى أوسع، يشمل مصطلح الثقافة المالية فهم الفرد لمفاهيم مثل الميزانية والضرائب والاقتراض والادخار والاستثمار. ووفقا للبنك الدولي، فإن «المعرفة المالية تمثل مستوى الكفاءة في فهم الشؤون المالية الشخصية. وغالبًا ما يشير إلى الوعي والمعرفة بالمفاهيم المالية الأساسية المطلوبة لإدارة الشؤون المالية الشخصية ويستخدم بشكل عام كمصطلح أضيق من القدرة المالية» (البنك الدولي ٢٠١٤). وتهدف الثقافة أو المعرفة المالية إلى إيجاد وعي مالي بين المواطنين ومستخدمي الخدمات المالية لحماية أنفسهم من الاحتيال المالي وحالات النصب إلى جانب زيادة ثقتهم بالنظم المالية لدولهم.

ومن منظور الاستقرار المالي، تم تسليط الضوء بشكل أكبر على دور الثقافة المالية خلال فترة الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨م والتي أشارت إلى أن القصور الحاصل في ثقافة ومعرفة المستهلك قد لعب دورا أساسيا في نشأة الأزمة (البنك الدولي ٢٠١٤). وازدادت أهمية الثقافة المالية في الآونة الأخيرة بسبب مساهمتها في تحسين قرارات الإنفاق وبالتالي تخفيض أعباء الديون. وهذا بدوره ساعد في تجنب وقوع حالات مثل نقص السيولة أو الإفلاس أو حبس الرهن العقاري أو غير ذلك من العواقب ذات الصلة. كما تسلط المبادئ والممارسات الجيدة التي تبناها مجلس منظمة التعاون الاقتصادي

والتنمية الضوء على دور التثقيف المالي في حماية الأفراد وتجنبهم الوقوع ضحايا لعمليات الاحتيال المالي (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٢٠٠٥). ومن الأمور التي جعلت محو الأمية المالية أكثر أهمية مؤخرا هو الظهور الأخير لفئة أصول جديدة على شكل عملات مشفرة. ويمكن للحملات التسويقية المنظمة ورقمنة الخدمات المالية جذب الأفراد بسهولة لتمتلك هذا النوع من الأصول. ومع ذلك، فإن التقلب الشديد في أسعار هذه الأصول قد يجعل العديد من المستثمرين عرضة لتكبد خسائر مالية فادحة.

وتجدر الإشارة إلى أن أهمية الثقافة المالية لا تقتصر على الدول المتقدمة فحسب، بل في الدول النامية كذلك، إلا أن الآثار قد تختلف باختلاف مستوى الدخل. ففي البلدان التي تتسم بدخل مرتفع، يعتبر التثقيف المالي أمرا تكميليا لحماية المستهلكين، بينما في البلدان منخفضة الدخل، ينصب التركيز على إمكانية الوصول إلى مختلف المنتجات والخدمات المالية باعتبار أن السوق يعد أقل نضجاً (شو وزيا ٢٠١٢). عليه، بدأت حكومات العديد من الدول في تمويل مبادرات وبرامج وطنية شاملة، كما تم تمويل جزء من هذه البرامج من قبل المنظمات الدولية مثل البنك الدولي. وعلى سبيل المثال، تركز الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية المالية التي أطلقتها ماليزيا بشكل أساسي على أربعة مناهج رئيسية بما في ذلك تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتحسين الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية.

الإدارة، بالإضافة إلى إعداد الخطط السنوية ذات الصلة وتعزيز وعي المستهلك بالمخاطر والمكاسب الناتجة عن استخدام منتجاتها المالية. وتجدر الإشارة إلى أن التطبيق المتزايد للتقنيات المالية في القطاع المالي وزيادة تعقيد المنتجات المالية قد أكد على الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لزيادة المعرفة والوعي الماليين.

المصادر

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٢٠٠٥)، توصية بشأن المبادئ والممارسات الجيدة الخاصة بالتثقيف والتوعية المالية، يوليو، <https://www.oecd.org/pdf.351-856/finance/financial-education>

البنك الدولي (٢٠١٤)، برامج واستراتيجيات التثقيف المالي، يناير، <https://documents1.worldbank.org/BR1-Financ-1-81-4/pdf/9012114737190287053/curated/en1alEducationProgramsandStrategies-PUBLIC.pdf>

شو إل، وزيا بي (٢٠١٢)، محو الأمية المالية في جميع أنحاء العالم: نظرة عامة على الأدلة مع اقتراحات عملية للمضي قدمًا، ورقة عمل أبحاث سياسات البنك الدولي رقم ٦١٠٧.

وتحفيز السلوك المالي الإيجابي، والسعي لتعزيز سبل التواصل والاتصال الفعال. وعلى وجه مماثل، أطلق بنك مالطا المركزي برنامجًا توعويًا للمهنيين العاملين في المؤسسات المالية. كما يقدم هذه البرنامج سلسلة مواسم تعليمية على مدار العام لطلبة الجامعات والكليات المتخصصين في دراسة الاقتصاد والأعمال.

وعلى الصعيد الوطني، قام البنك المركزي العماني بتنفيذ بعض المبادرات المتعلقة بالتوعية المالية وحماية المستهلك. فعلى سبيل المثال، تم إصدار إطار الحماية التنظيمية للمستهلك المالي للبنوك المرخصة في ديسمبر ٢٠٢١م. وقد تمت صياغة الإطار بما يتماشى مع المعايير الدولية لحماية المستهلك، واحتوى على توجيهات تنظيمية للمؤسسات المستهدفة في سبيل إنشاء هيكل مؤسسي مناسب يحمي المستهلكين. ويتضمن الإطار خمسة قواعد عمل رئيسية، يرتبط أحدها بشكل خاص بالتعليم والقدرة المالية، ويغطي متطلبات تعزيز وعي العملاء. حيث تفرض هذه القاعدة على جميع المؤسسات المرخصة في السلطنة القيام بأنشطة توعوية وخاصة بالتثقيف المالي للمستهلكين، فضلًا عن تطوير وتنفيذ برامج متخصصة للقدرة المالية، وصياغة إستراتيجية لتوعية المستهلكين والتثقيف المالي والقدرة المالية واعتمادها من قبل مجلس



هذا وسجل إجمالي أصول البنك المركزي العماني نموًا بنسبة ١٥,٩ في المائة في عام ٢٠٢١م مقارنةً بانكماش بلغ ٦,٤ في المائة في عام ٢٠٢٠م. وساهمت الأصول الأجنبية بشكل رئيسي في ارتفاع الأصول بنسبة ٣١,٥ في المائة خلال عام ٢٠٢١م مقارنةً بانخفاض قدره ٩,٩ في المائة في عام ٢٠٢٠م مما يعكس بشكل رئيسي تحسن الوضع المالي للحكومة. ومن ناحية أخرى، انخفضت مطالبات البنك من الحكومة بمبلغ ٧٥٩ مليون ريال عماني (٨٧,٢ في المائة) خلال عام ٢٠٢١م بسبب انخفاض حاجة الحكومة للاقتراض من البنك المركزي العماني لتمويل عجزها. وقام البنك المركزي العماني باستثمار الزيادة الحاصلة في احتياطات النقد الأجنبي بشكل أساسي خلال العام كودائع في الخارج (أغلبها بالدولار الأمريكي). وتعكس الزيادة الحاصلة في الأصول الاحتياطية لدى صندوق النقد الدولي (٢٤٨,٤ في المائة)، والتي تشمل مخصصات سحب الخاصة من قبل صندوق النقد الدولي خلال عام ٢٠٢١م. ويشير التحليل المفصل إلى أن الأصول الأجنبية شكلت الحصة الأكبر من إجمالي الأصول بنسبة ٩٣,٠ في المائة وشكلت ١٦٢,٥ في المائة من الزيادة في أصول البنك المركزي العماني (الجدول ٤,٨ أ).

وفيما يتعلق بالخصوم، كان التوسع في ميزانية البنك المركزي العماني في عام ٢٠٢١م مدعومًا بزيادة التزامات البنك المركزي العماني تجاه الحكومة والتي بلغت ٨٧,٧ مليون ريال عماني (٥٧,٧ في المائة)، مما يعكس زيادة الودائع الحكومية لدى البنك المركزي العماني، بالإضافة إلى زيادة قدرها ٥٩١,٧ مليون ريال عماني (٣٨,٤ في المائة) في ودائع البنوك والمؤسسات الأخرى لدى البنك المركزي العماني. ويتم إيداع الودائع من قبل البنوك والمؤسسات الأخرى (بالريال العماني والعملات الأجنبية) لدى البنك المركزي العماني بشكل أساسي لأغراض تلبية متطلبات الاحتياطات النقدية والمقاصة. وشهدت عمليات إصدار العملة انخفاضًا طفيفًا بنسبة ١,٢ في المائة خلال عام ٢٠٢١م مع تراجع الطلب على النقد بسبب الجائحة. وبلغ رأس مال البنك المركزي العماني في نهاية عام ٢٠٢١م مليار ريال عماني، في حين بلغت الاحتياطات العامة ٤٤٧,٨ مليون ريال عماني أي ما يعادل ٢٦,١ في المائة من النقد المتداول في نهاية ديسمبر ٢٠٢١م. وانخفض صافي أصول البنك المركزي العماني بمقدار ٤,٠ في المائة في عام ٢٠٢١م بسبب الانخفاض في حساب تسوية تقييم الأصول

وحقق البنك المركزي العماني تقدماً كبيراً خلال العام فيما يتعلق بتمكين الابتكار في القطاع المالي، خاصة وأن الجائحة وما خلفته من تداعيات كبيرة فرضت تسريع توفير الخدمات المالية الرقمية في جميع أنحاء العالم. وبنهاية عام ٢٠٢٠م، أطلق البنك المركزي العماني البيئة التجريبية الرقابية للتكنولوجيا المالية (Fintech Regulatory Sandbox) الذي يمكن للمتقدمين من خلاله اختبار الخدمات المصرفية أو المدفوعات أو الخدمات المالية الأخرى التي يتم تمكينها بواسطة التقنيات الجديدة. ولقد حُصصت المرحلة الأولى من المبادرة لحلول المدفوعات خلال عام ٢٠٢١م، وتم قبول خمس شركات لاختبار حلولها المبتكرة في مراحل مختلفة. وبالإضافة إلى ذلك، وافق البنك المركزي العماني على تبني استراتيجية الخدمات المصرفية المفتوحة للقطاع المصرفي، إذ تهدف هذه الاستراتيجية إلى وضع خارطة طريق شاملة لإدخال وتوظيف هذه التقنيات في القطاع، والتي تتضمن معايير لتحديد الفرص والمخاطر والاستفادة من فرص التعاون مع مختلف أصحاب العلاقة وغيرها من المزايا. كما تمت الموافقة على إنشاء منصة وطنية إلكترونية تحت عنوان «اعرف عميلك» واستحداث أداة للمساعدة الرقمية خاصة بالعملاء تحت إشراف البنك المركزي العماني وتنفيذ من مركز عمان للمعلومات الائتمانية والمالية (ملاءة). وعلى الصعيد الداخلي للمؤسسة، استحدث البنك المركزي العماني ضمن هيكله دائرة خاصة تُعنى بالابتكار لتعزيز الأفكار والمبادرات الإبداعية داخل البنك المركزي العماني والقطاعين المالي والمصرفي في السلطنة.

عمليات البنك المركزي العماني

تعكس التغيرات في أصول وخصوم البنك المركزي العماني العمليات التي أجريت خلال العام كجزء من مهام البنك ومسؤولياته الأساسية. ويتضح بيان المركز المالي للبنك لعام ٢٠٢١م في الجدول (٤,٨ أ). كما عمد البنك المركزي العماني إلى تبني جميع المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ولجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية التابعة للمجلس. ومع ذلك، تختلف طريقة عرض بيان المركز المالي للبنك المركزي العماني والموضح في الجدول (٤,٨ أ) بشكل طفيف عن طريقة عرض القوائم المالية المدققة التي تظهر بشكل منفصل ضمن الفصل الخاص بحسابات البنك المركزي العماني ولوائحه التنظيمية. وذلك لأغراض تحليلية، وكذلك تماشياً مع متطلبات تحليل

المالية (على الاستثمارات المتاحة للبيع). وشهدت الخصوم الأجنبية للبنك المركزي العُماني نموا معتدلا نسبيا بنسبة ٤,٠ في المائة خلال العام.

وارتفع صافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي العُماني بنسبة ٣٥,٦ في المائة في عام ٢٠٢١م ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى النمو في ودائع الخارج فيما يخص جانب الأصول. ومن حيث القيمة الاسمية، ارتفع صافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي العُماني بمقدار ١,٧٨٦ مليون ريال عماني في عام ٢٠٢١م مقارنة بانخفاض بلغ ٧١,٨ مليون ريال عُماني في العام الذي سبقه.

عمليات البنوك التجارية وأدائها

أظهرت البنوك التجارية في السلطنة تحسنا في الأداء المالي والقدرة على الصمود خلال عام ٢٠٢١م وذلك بفضل تدابير السياسات الداعمة التي أصدرها البنك المركزي العُماني، إذ ساعدت التدابير التي تم اتخاذها خلال فترة الجائحة - قطاع الأعمال والقطاع المصرفي - على التغلب على الاضطرابات الناجمة عن القيود المفروضة على الحركة والقيود الاجتماعية المرتبطة بها. فعلى المستوى الكلي، سجلت المؤسسات المصرفية نموا مرتفعا في الائتمان والودائع خلال عام ٢٠٢١م مقارنة بعام ٢٠٢٠م. وفيما يتعلق بمؤشرات السلامة المالية، حافظت المؤسسات المصرفية على مستويات كافية من رأس المال واحتياطات السيولة بالتزامن مع استقرار مصادر الأموال. وارتفع معدل كفاية رأس المال ليصل إلى ١٩,٩ في المائة بنهاية ديسمبر ٢٠٢١م مقارنة بنسبة ١٨,٩ في المائة في العام الذي سبقه والنسبة المحددة من قبل البنك المركزي العماني البالغة ١٢,٢٥ في المائة (١١,٠ في المائة زائد احتياطي الحفاظ على رأس المال البالغ ١,٢٥ في المائة). أما نسبة كفاية رأس المال الأساسي من المستوى الأول (CET1) فبلغت ١٥,٥ في المائة بنهاية عام ٢٠٢١م مما يعني امتلاك البنوك لمستوى رسملة عالي الجودة. كما أظهرت مؤشرات السيولة مستوى سيولة ملائم للبنوك مع وصول نسبة تغطية السيولة (LCR) إلى ٢١٢,١ في المائة ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) إلى ١١٨,٦ في المائة بنهاية عام ٢٠٢١م، وهي معدلات أعلى بكثير من المتطلبات المحددة التي تكون فيها ١٠٠ في المائة. كما تمكنت البنوك من الحفاظ على جودة أصولها مع انخفاض معدل التأخر في السداد. وعلى الرغم من الاضطرابات المرتبطة بالوباء، ظل إجمالي القروض المتعثرة دون تغيير على نطاق واسع عند ٤,٢ في المائة بنهاية ديسمبر ٢٠٢١م. كما انخفضت نسبة القروض المتعثرة بالصافي لتصل إلى ١,٣ في

المائة بنهاية عام ٢٠٢١م من ١,٦ في المائة في عام ٢٠٢٠م. وارتفعت حصة القروض المعاد هيكلتها من إجمالي القروض لتصل إلى ٥,٨ في المائة في نهاية ديسمبر ٢٠٢١م من ٤,٣ في المائة في العام الذي سبقه.

وتوضح بيانات الميزانية المجمعة للبنوك التقليدية والإسلامية، أو ما يُعرف بشركات الإيداع الأخرى (ODCs) تفاصيل أداء البنوك التجارية في السلطنة، وتشمل هذه الميزانية القوائم المالية الخاصة بالبنوك التقليدية والبنوك والنوافذ الإسلامية التي تتكفل بالمهام الرئيسية للتوسط المالي (جدول ٤,٩). وعليه، توفر هذه الميزانية نظرة شاملة إلى حد كبير حول التوسط المالي في الاقتصاد الوطني. فقد سجلت الميزانية الإجمالية لمؤسسات الإيداع الأخرى نمواً بنسبة ٧,٦ في المائة في عام ٢٠٢١م وهو معدل أعلى من المسجل في عام ٢٠٢٠م والبالغ ١,٧ في المائة (الجدول ٤,٩). أما فيما يتعلق بالأصول، فقد تحسن نمو الائتمان إلى ٤,٥ في المائة خلال عام ٢٠٢١م مقارنة مع ٣,٣ في المائة في عام ٢٠٢٠م. ولا يزال الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، الذي سجل نمواً بنحو ٢,٣ في المائة في عام ٢٠٢١م، مشكلاً أكبر حصة من إجمالي الائتمان (٨٤ في المائة). وتجاوز النمو في الودائع النمو المسجل في الائتمان بهامش جيد مما سمح للبنوك بالحفاظ على انتعاش النمو في استثمارات القطاع. وبناءً على ذلك، سجلت استثمارات البنوك نمواً بلغ ١٢,٥ في المائة في عام ٢٠٢١م زائداً عن معدل النمو المسجل خلال عام ٢٠٢٠م والبالغ ٢,٥ في المائة.

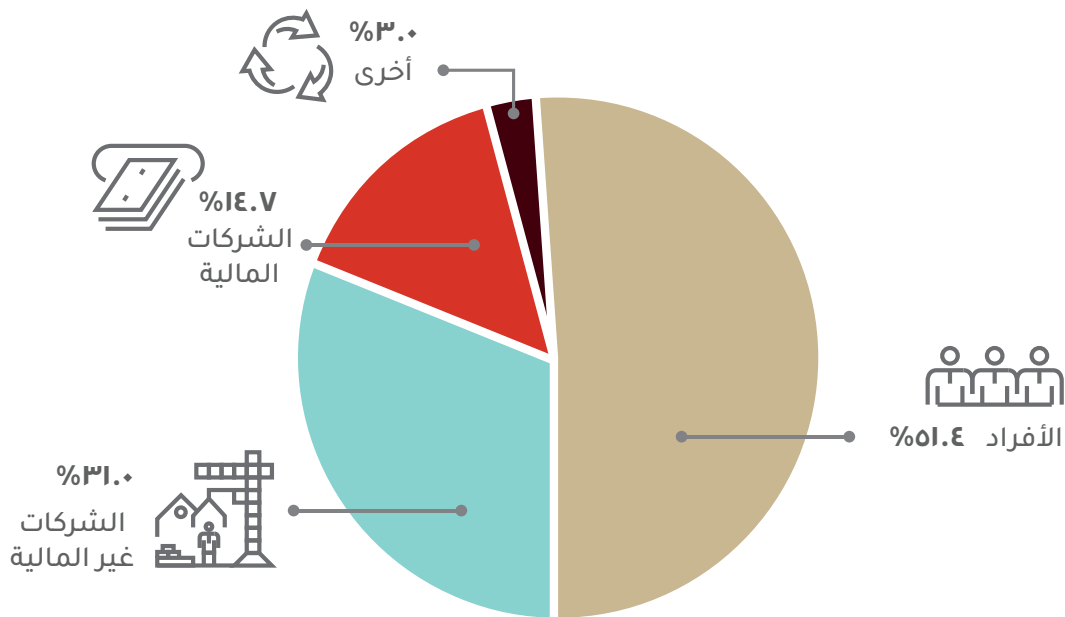
وفيما يتعلق بالخصوم، فقد نما إجمالي الودائع لدى مؤسسات الإيداع الأخرى بنسبة ٦,٠ في المائة في عام ٢٠٢١م، أي أعلى من ٢,١ في المائة المسجلة في عام ٢٠٢٠م. وبذلك ساهمت الودائع بنسبة ٨٢,٨ في المائة من إجمالي النمو العام في الميزانية. وعلى صعيد مؤسسات الصيرفة الإسلامية، فقد شكلت الودائع نسبة ١٧,٢ في المائة من ودائع مؤسسات الإيداع الأخرى في عام ٢٠٢١م مقارنة بـ ١٥,٧ في المائة المسجلة في نهاية عام ٢٠٢٠م. وشكلت ودائع القطاع الخاص الحصة الأكبر من إجمالي الودائع بنسبة ٦٧,٥ في المائة، تليها الودائع الحكومية بنسبة ٢٣,٨ في المائة. وأظهر التحليل الإضافي القطاعي أن حصة كلا من قطاع الأفراد وقطاع المؤسسات غير المالية من إجمالي الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص بلغت ٤٥,٣ في المائة و ٤٦,٠ في المائة على التوالي، بينما بلغت حصة كل منهما من إجمالي ودائع القطاع الخاص ١٥,٣ في المائة و ٣٠,٩ في المائة على التوالي بنهاية عام ٢٠٢١م (الشكل ٤,٦ أ وب). وقد تمكنت البنوك من الحفاظ

على معدل نمو صحي بنسبة ١,٤ في المائة في إجمالي رأس المال الأساسي والاحتياطيات، مما أتاح للبنوك المجال للتوسع في منح الائتمان.

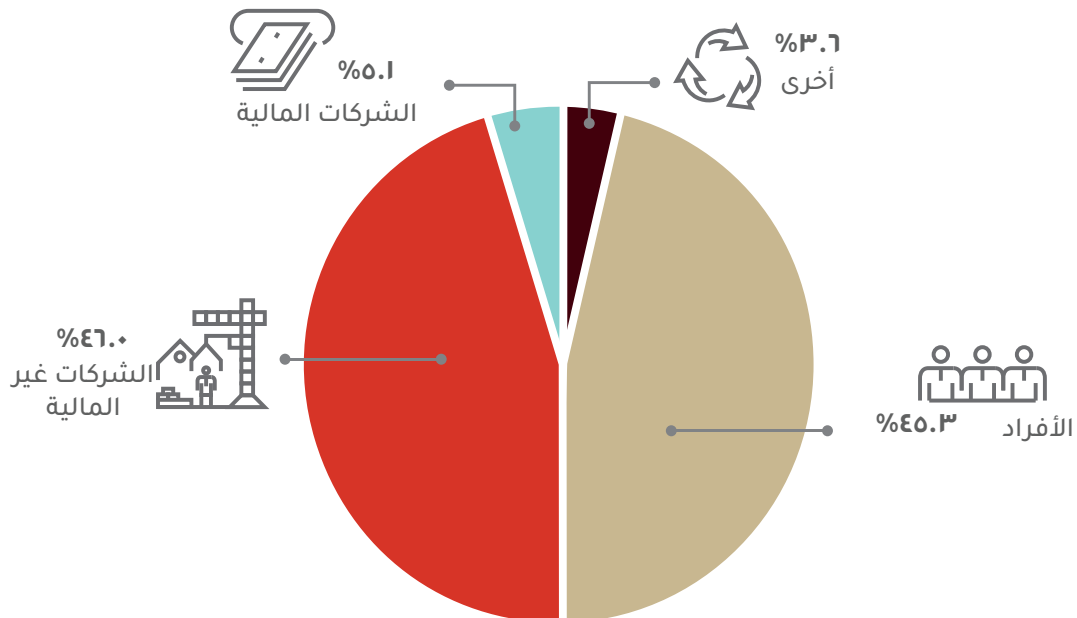
وسجل صافي أرباح مؤسسات الإيداع الأخرى نمواً بنسبة ٣٤,٤ في المائة خلال عام ٢٠٢١م مدعوماً بالنمو الذي شهده مستوى صافي الدخل من الفائدة والمتطلبات المخفضة للمخصصات (جدول ٤,١٢). ومع ارتفاع دخل هذه المؤسسات من الفوائد على الائتمان بمقدار ٢,٩ في المائة خلال عام ٢٠٢١م، شهدت مصروفات الفائدة ارتفاعاً بمقدار ٣,٢ في المائة خلال العام. عليه، نما صافي الفائدة من الدخل بنسبة ٢,٧ في المائة وشكل

معظم دخل البنوك، كما شهدت مصادر الدخل الأخرى مثل إيرادات النقد الأجنبي والرسوم والعمولات ارتفاعاً طفيفاً في حصتها من إجمالي الدخل خلال العام. هذا، وسجلت المصروفات التشغيلية نمواً بنسبة ٤,٩ في المائة خلال العام ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع والتكاليف الإدارية الناجمة عن عودة الأعمال إلى أنشطتها المعتادة في ظل انحسار الجائحة. وفي المقابل، سجلت المخصصات مقابل الأصول المتعثرة انخفاضاً بنسبة ١٦,٦ في المائة، الأمر الذي يعكس الانخفاض النسبي لتأثير الجائحة على جودة الأصول وبالتالي تعزيز مستوى صافي الأرباح.

رسم بياني ٦-٤ (أ): توزيع ودائع القطاع الخاص (ديسمبر ٢٠٢١م)



رسم بياني ٦-٤ (ب): توزيع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (ديسمبر ٢٠٢١م)





الميزانية المجمعة للبنوك التقليدية

شكلت الميزانية المجمعة للبنوك التقليدية ٨٤,٨ في المائة من إجمالي أصول مؤسسات الإيداع الأخرى. وشهدت إجمالي أصول البنوك التقليدية نمواً بنسبة ٦,٢ في المائة بنهاية ديسمبر من عام ٢٠٢١ مقارنة مع ٠,٩ في المائة في عام ٢٠٢٠ (جدول ٤,١٠ أ). وبالإضافة إلى ذلك، سجل إجمالي الائتمان الممنوح من قبل البنوك التقليدية لمختلف القطاعات الاقتصادية نمواً بمقدار ٣,١ في المائة خلال عام ٢٠٢١ مقارنة مع ٢,١ في المائة في العام الذي سبقه. ويعزى النمو الحاصل في إجمالي الائتمان بشكل رئيسي إلى حصة الحكومة التي ارتفعت بمقدار ٢٩,٨ في المائة، تليها حصة مؤسسات القطاع العام (٧,١ في المائة)، والقطاع الخاص (١,٩ في المائة). وفي المقابل، تراجعت حصة الائتمان الممنوح لغير المقيمين بنسبة ٤ في المائة خلال عام ٢٠٢١.

وسجلت استثمارات البنوك التقليدية في الأوراق المالية نمواً بنسبة ١٣,٠ في المائة حيث بلغت ٤,٨ مليار ريال عماني بنهاية ديسمبر من عام ٢٠٢١. خلال عام ٢٠٢٠، بينما شهدت قيمة استثمارات البنوك في سندات التنمية الحكومية والصكوك نمواً حاداً بنسبة قدرها ٢٠,٩ في المائة خلال العام، أي بمعدل أعلى مقارنة مع ١٠,٥ في المائة في العام الذي سبقه. كما شهدت استثمارات البنوك التقليدية في أذون الخزينة الحكومية نمواً سريعاً بلغ ١,٠ مليار ريال عماني (١٣,٣ في المائة) بينما انخفضت استثماراتها بشكل ملحوظ في الأوراق المالية الأجنبية لتصل إلى ٠,٨ مليار ريال عماني (٣,٧ في المائة) بنهاية عام ٢٠٢١.

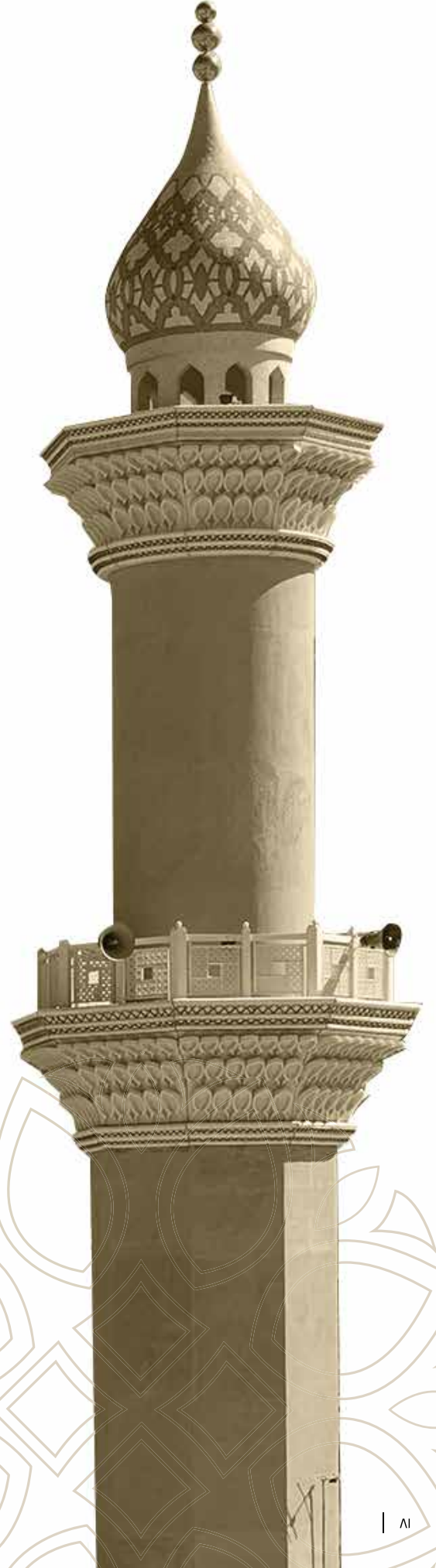
وفيما يتعلق بالخصوم، سجل إجمالي الودائع لدى البنوك التقليدية نمواً بمقدار ٤,١ في المائة خلال العام، ويأتي ذلك انعكاساً رئيسياً للزيادة الملموسة في وديعة مؤسسات القطاع العام التي ارتفعت بنسبة ٢٧,٢ في

المائة خلال عام ٢٠٢١. تليها وديعة الحكومة بنسبة زيادة بلغت ٩,٥ في المائة. كما سجلت وديعة القطاع الخاص، التي تعتبر المساهم الرئيسي في إجمالي وديعة البنوك التقليدية، نمواً طفيفاً بنسبة ٠,٦ في المائة بمعدل أقل بكثير مما كان مسجلاً في العام الذي سبقه (١,٩ في المائة).

ويشير تحليل مصادر الأموال (جدول ٤,١٠ ب) إلى أن الودائع شكلت الحصة الأكبر (٤٣,٣ في المائة) من إجمالي تدفق الموارد المالية الإضافية خلال عام ٢٠٢١. وعلاوة على ذلك، تعزى الحصة الأكبر من النمو في الودائع إلى مساهمة كلا من وديعة الحكومة (٥٠,٠ في المائة)، تليها وديعة مؤسسات القطاع العام التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً (٣,٠ مليار ريال عماني). ومن ناحية أخرى، تراجعت الزيادة السنوية في وديعة القطاع الخاص من ١,٤ مليار ريال عماني في عام ٢٠٢٠ إلى ٠,١ مليار ريال عماني في عام ٢٠٢١. وشكل اقتراض البنوك من الخارج ٢٥,٩ في المائة من الزيادة الحاصلة في إجمالي التمويل خلال عام ٢٠٢١. كما شكل القطاع الخاص أعلى حصة من إجمالي الأموال الإضافية بنسبة بلغت ٤٨,٣ في المائة، يليها مؤسسات القطاع العام (٣١,١ في المائة) خلال العام. ومن جانب آخر، انخفضت الزيادة السنوية في استخدام الأموال لأغراض الاستثمار من ٠,٧ مليار ريال عماني في عام ٢٠٢٠ إلى ٠,٥ مليار ريال عماني خلال عام ٢٠٢١. كما تشير البيانات الخاصة بأصول وخصوم غير المقيمين الموضحة في الجدول (٤,١٠ ج) إلى انخفاض الزيادة السنوية لاستثمارات البنوك في الأوراق المالية الأجنبية الأمر الذي قد يعزى بشكل رئيسي إلى انخفاض أصولها الأجنبية. وفي المقابل، شهدت الخصوم الأجنبية زيادة نظراً إلى الارتفاع الحاد في عمليات الاقتراض من البنوك الخارجية.

الميزانية المجمعّة للبنوك والنوافذ الإسلامية

يتكون قطاع الصيرفة الإسلامية من مصرفين مستقلين بالإضافة إلى النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك المحلية التقليدية الخمس والتي تساهم بشكل كبير في نشاط الوساطة المالية في السلطنة (جدول ٤,١١). ولقد استمرت مؤسسات الصيرفة الإسلامية منذ انطلاق أعمالها في بداية ٢٠١٣م في النمو بمعدلات إيجابية وصحية. وتشير الأرقام إلى أن إجمالي الأصول لهذه المؤسسات قد نما بنسبة بلغت ١٣,٦ في المائة خلال عام ٢٠٢١م. بمعدل أعلى من المسجل في عام ٢٠٢٠م و٢٠١٩م والبالغ ٦,٣ في المائة و١١,١ في المائة على التوالي. وجاء النمو في نسبة أصول ميزانية المؤسسات المصرفية الإسلامية مدفوعاً بنشاط التمويل الذي شهد زيادة بمقدار ١١,٦ في المائة وشكل ما نسبته ٨٢,٢ في المائة من إجمالي الأصول خلال عام ٢٠٢١م، وهي نسبة أقل نسبياً من المسجلة في العام الذي سبقه والتي بلغت ٨٣,٦ في المائة. وضمن هذا الإجمالي، فقد شكل التمويل الممنوح للقطاع الخاص وخصوصاً الشركات غير المالية وقطاع الأفراد ما نسبته ٤,٨ في المائة وبزيادة بلغت ١٨٠,٩ مليون ريال عماني، في حين شكلت حصة التمويل الممنوح لمؤسسات القطاع العام خلال عام ٢٠٢١م ما نسبته ١٥١,١ في المائة مقارنة بالعام الذي سبقه. وعلى صعيد استثمارات المؤسسات المصرفية الإسلامية، فقد شهدت ارتفاعاً بنسبة ٨,٧ في المائة خلال عام ٢٠٢١م ولكن بوتيرة أبطأ بالمقارنة مع ما شهدته العامين السابقين. عليه، انخفضت حصة الاستثمارات في ميزانية المؤسسات المصرفية الإسلامية لتصل إلى ٨,٧ في المائة بنهاية ديسمبر ٢٠٢١م مقارنة مع ٩,١ في المائة في عام ٢٠٢٠م. وتركزت معظم الاستثمارات الجديدة في الصكوك السيادية للسلطنة والأوراق المالية الأجنبية. أما بالنسبة للخصوم، نمت الودائع بمعدل بلغ ١٦,٢ في المائة خلال عام ٢٠٢١م مقارنة مع ٥,٤ في المائة في عام ٢٠٢٠م. وذلك نتيجة ارتفاع ودائع الأفراد والشركات غير المالية. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى نحو مشابه للبنوك التقليدية، فقد تمكنت المؤسسات المصرفية الإسلامية من تعزيز إجمالي رأس المال والاحتياطيات بنسبة بلغت ٢٠,٣ في المائة. كما شكلت أصول المؤسسات المصرفية الإسلامية ١٥,٣ في المائة من إجمالي أصول القطاع المصرفي بنهاية ديسمبر ٢٠٢١م.



والتصنيع (١٥,٤ في المائة)، والنقل والاتصالات (١٥,٢ في المائة)، والخدمات (١٤,٣ في المائة) وذلك خلال عام ٢٠٢١م. أما القطاعات التي شهدت تراجعاً في الائتمان الممنوح فقد تضمنت الإقراض لقطاعات التعدين والمحاجر (٣٢,٠ في المائة)، والكهرباء والغاز والمياه (١,٩ في المائة)، وسجلت القروض الشخصية، التي لا زالت تشكل الحصة الأكبر من إجمالي الائتمان بنسبة بلغت ٣٧,٩ في المائة بنهاية عام ٢٠٢١م، نمواً بمقدار ٢,٧ في المائة خلال العام مقارنة مع نمو طفيف مسجل في عام ٢٠٢٠م بلغ ٠,٣ في المائة. وفي إشارة أولية للانتعاش الحاصل في الأنشطة الاقتصادية، شهد الائتمان لقطاع الإنشاءات أيضاً نمواً طفيفاً بنسبة ٠,٦ في المائة في عام ٢٠٢١م مقارنة بانكماش بنسبة ٢,٤ في المائة في العام الذي سبقه. وسجل الائتمان الممنوح لقطاع الزراعة والأنشطة المرتبطة به قفزة جيدة بنسبة ١٣٢,٣ في المائة في عام ٢٠٢١م، على الرغم من أن الحصة صغيرة نسبياً ضمن المحفظة الائتمانية الإجمالية للبنوك. وحافظ الائتمان الممنوح للحكومة، على الرغم من صغر حصتها نسبياً، على مساره التصاعدي (نمو بنسبة ٢٩,٨ في المائة) ليصل إلى ٦٢٠,٤ مليون ريال عماني بنهاية عام ٢٠٢١م.

قام القطاع المصرفي بتوسيع عملياته خلال عام ٢٠٢١م، مع بدء انتعاش الأنشطة الاقتصادية بعد فترة الاضطرابات الناجمة عن الجائحة خلال عام ٢٠٢٠م. وتلبيةً لاحتياجات الأنشطة الاقتصادية من الائتمان خلال دعم مرحلة التعافي، عززت البنوك من أنشطة الإقراض مع تحسن نمو الائتمان الممنوح من قبل البنوك ليصل إلى ٤,٤ في المائة خلال العام مقارنة مع ٣,٣ في المائة في عام ٢٠٢٠م. وعلاوة على ذلك، يعمل البنك المركزي العُماني على سياسة نقدية تضمن قدرة القطاع المصرفي على دعم أنشطة الحكومة الخاصة ببرامج التنويع الاقتصادي من خلال تلبية احتياجاتها الائتمانية ضمن مستوى الطلب بشكل سلس. وبالنسبة للأحكام التنظيمية المعمول بها حالياً، يمكن للبنوك توجيه نسبة محددة من إجمالي محفظة الائتمان للقروض الشخصية، بالإضافة إلى تخصيص ٥ في المائة على الأقل من الائتمان المتوفر لديها لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومع الأخذ بهذه القيود في الاعتبار، يوضح الجدول ٤,١٣ والشكل ٤,٧ زيادة ملموسة في مستوى الائتمان الممنوح لتجارة الجملة والتجزئة (٢٢,٨ في المائة).

رسم بياني (٤-٧): توزيع الائتمان المصرفي وفقاً للقطاع الاقتصادي ديسمبر ٢٠٢١م





البنوك المتخصصة

الذي سبقه، وهو ما يعكس زيادة بنسبة ٣,٩ في المائة مقارنة بالعام الذي سبقه (المرفق الإحصائي جدول ٨ وجدول ٩).

شركات الصرافة

يتم ممارسة نشاط صرافة العملة في السلطنة خلال نوعين من المؤسسات، الأول ينشط في مجال تبادل العملة الأجنبية وإجراء التحويلات المالية، بينما يقتصر نشاط النوع الثاني على تبادل العملة الأجنبية فقط. وبنهاية ديسمبر من عام ٢٠٢١م، بلغ عدد الشركات المرخصة لتبادل العملة الأجنبية وإجراء التحويلات المالية ١٦ شركة تقوم بممارسة نشاطها من خلال ٣٨٢ فرعاً منتشرة في مختلف مناطق السلطنة. بالإضافة إلى ٢٨ مكتب مرخص لإجراء عمليات تبادل العملة. ويقوم البنك المركزي العُماني بفحص عمليات شركات الصرافة بشكل دوري لضمان التزامها باللوائح والنظم المعمول بها. وتشير الأرقام بنهاية ديسمبر من عام ٢٠٢١م إلى وصول إجمالي أصول شركات الصرافة إلى ٨٨,٦ مليون ريال عُماني مما يعكس زيادة بنسبة ٧,٥ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠م. وضمن هذه الأصول، تم إيداع ٤٢,٥ مليون ريال عُماني كأرصدة في البنوك في حين بلغ النقد في الخزينة نحو ٢٥,١ مليون ريال عُماني، وشكلت كلا الحصتين أصولاً سائلة بلغت ٦٧,٧ مليون ريال عُماني ما يعادل ٧٦,٣ في المائة من إجمالي الأصول. وفيما يخص قاعدة رأس المال، فقد بلغ إجمالي رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة لهذه الشركات ٦٦,٣ مليون ريال عُماني بنهاية ديسمبر ٢٠٢١م، أي بمقدار زيادة بلغ بنسبة ٢,٥ في المائة مقارنة بالمستوى المسجل خلال عام ٢٠٢٠م.

يعمل حالياً مصرفان متخصصان في السلطنة وكلاهما مملوكان للحكومة وهما بنك الإسكان العُماني وبنك التنمية العُماني. ويتمثل النشاط الرئيسي لبنك الإسكان العُماني في منح القروض الإسكانية المُيسَّرة لمختلف شرائح المجتمع العُماني. وقد سجل رصيد القروض الإسكانية الممنوحة من بنك الإسكان العُماني ارتفاعاً بنسبة ٦,٤ في المائة خلال عام ٢٠٢١م ليصل إلى ٦١٧,٥ مليون ريال عُماني. وفيما يتعلق بقاعدة رأس المال، فقد ظل رأس المال المدفوع للبنك عند ١٠٠ مليون ريال عُماني، بينما سجل إجمالي حقوق المساهمين للبنك ارتفاعاً ليصل إلى ٣٠٤,٥ مليون ريال عُماني بنهاية ديسمبر ٢٠٢١م مقارنة مع ٢٩١,١ مليون ريال عُماني في العام الذي سبقه. أي ما يعادل نمواً بنسبة ٤,٦ في المائة.

ويقوم بنك التنمية العُماني بتقديم الدعم للدفع بمعدلات النمو في الاقتصاد العُماني من خلال تمويل المشروعات التنموية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك قطاع الزراعة والثروة السمكية والسياحة والتعليم والصحة. وعلاوة على ذلك، يوفر البنك قروضاً للقطاعات الناشئة والجديدة كالمشاريع السياحية والطبية والزراعية والسمكية والتعليمية ومشاريع صغار المستثمرين لدعم القيمة المضافة الناتجة عن هذه المشاريع وتوليد المزيد من فرص العمل. وبنهاية ديسمبر ٢٠٢١م، ارتفع رصيد القروض والسلفيات الممنوحة من قبل بنك التنمية العُماني بنسبة ليصل إلى ١٦٦,١ مليون ريال عُماني أي ما يعادل نسبة زيادة بمقدار ١,٨ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠م. وظل رأس المال المدفوع للبنك عند ١٠٠ مليون ريال عُماني، بينما بلغ إجمالي حقوق المساهمين للبنك ١٦٥,٦ مليون ريال عُماني بنهاية ديسمبر من عام ٢٠٢١م بالمقارنة مع ١٦٤ مليون ريال عُماني بنهاية العام

المؤسسات الحكومية والشركات. وتشتمل أمثلة المبادرات الرئيسية نظام التسوية الإجمالية الآنية، وغرفة المقاصة الآنية، والمقاصة الإلكترونية للشيكات، بالإضافة إلى تنفيذ مشروع شبكة عُمان للصرافات الآلية ونقاط البيع، والبوابة الوطنية لتسوية مدفوعات التجارة الإلكترونية. ولقد وفر قانون أنظمة المدفوعات الوطنية الذي تم إصداره في ٢٠١٨م بالإضافة إلى لائحته التنفيذية التي تم إقرارها في عام ٢٠١٩م السند والإطار القانوني لأنشطة الدفع في السلطنة.

وفرضت جائحة كوفيد ١٩ تدابيراً للتباعد الاجتماعي استدعت استخدام التقنية في إتمام عمليات الدفع. وخلال عام ٢٠٢١م، أصدر البنك المركزي العماني إطاراً خاصاً بالمؤسسات الصغيرة في السلطنة لاستخدام خدمات الدفع الإلكتروني. كما أدخل البنك المركزي العماني أيضاً نظاماً لإدارة الخصم المباشر والتفويض لأتمتة عملية تحصيل الديون بهدف تقليل الشيكات المؤجلة للدفعات المتكررة الأمر الذي من شأنه أن يقلل من المخاطر المرتبطة بمقاصة الشيكات وتسويتها. كما تم تطبيق أنظمة مقاصة وتسوية المدفوعات عبر الهاتف النقال (MPCSS) التي تم تحديثها لتحويل الأموال باستخدام رقم الهاتف المحمول أو رمز الاستجابة السريعة أو الأسماء المستعارة. وتشهد هذه الأنظمة نمواً قوياً من حيث القيمة وحجم تبني الخدمة. وللمضي قدماً، يعمل البنك المركزي العماني على عدد من المشاريع لتطوير القطاع بشكل أشمل ومن بينها: نظام التسوية الإجمالية الآنية المحسن لضمان تفعيله على مدار الساعة وتمكين المدفوعات العابرة للحدود ضمن منطقة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك من خلال نظام التسوية الإجمالية الآنية لدول مجلس التعاون الخليجي «آفاق». ويستعرض كلا من الجدول ٤،١٥ والشكل ٤،٨ و٤،٩ إحصائيات حول حجم وقيمة المعاملات لكل نظام.

يوجد في السلطنة حالياً خمس شركات متخصصة في التمويل والتأجير تمارس نشاطها في السلطنة من خلال ٤١ فرعاً. وقد شهد إجمالي أصول شركات التمويل والتأجير ارتفاعاً بنسبة ٩،٠ في المائة في عام ٢٠٢١م مقارنة مع العام الذي سبقه على الرغم من انخفاض إجمالي الائتمان/التأجير (بالصافي بعد خصم المخصصات) بنسبة ٢،٤ في المائة (جدول ٤،١٤). وشهد إجمالي النقد والأرصدة لهذه الشركات لدى البنوك ارتفاعاً بنسبة ٣٥،٨ في المائة خلال عام ٢٠٢١م، ويأتي ذلك انعكاساً لتحسن مستوى السيولة. ويبدو إجمالي القروض المتعثرة لشركات التمويل والتأجير مستقرًا مسجلاً زيادة نسبية طفيفة بمقدار ٥،٠ في المائة خلال عام ٢٠٢١م، إلا أن نسبتها من إجمالي محفظة القروض/التأجير شهدت ارتفاعاً بنسبة ١٩،٥ في المائة بنهاية ديسمبر من عام ٢٠٢١م مقارنة مع ١٨،٩ في المائة في العام الذي سبقه مما يعكس انخفاضاً في المقام (محفظة القروض/التأجير). ولا تزال شركات التمويل والتأجير تعتمد بشكل أساسي على الاقتراض من البنوك وغيرها من المؤسسات المالية الأخرى لتلبية احتياجاتها من الأموال، حيث مولت هذه المصادر نحو ٦٣،٥ في المائة من إجمالي أصول شركات التمويل والتأجير بنهاية ديسمبر من عام ٢٠٢١م، أي أقل من المعدل المسجل خلال عام ٢٠٢٠م والبالغ ٦٤،٦ في المائة. ولقد شهد صافي أرباح شركات التمويل والتأجير بعد خصم المخصصات والضرائب تحسناً بنسبة ٦١،٩ في المائة خلال العام.

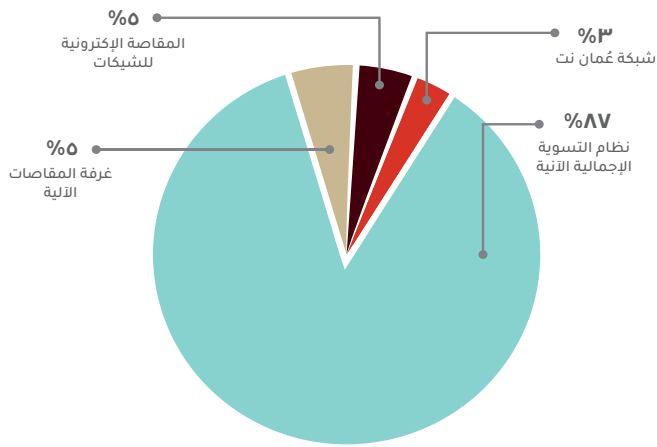
أنظمة المدفوعات والتسويات

تعتبر رقمنة أنظمة المدفوعات من أهم المرتكزات لرؤية عُمان ٢٠٤٠ والتي من شأنها أن تكفل استمرارية تسوية المدفوعات على مدار الساعة في السلطنة. وتعمل مبادرات رقمنة هذه الأنظمة على توفير خدمات دفع ميسرة ومتاحة تمهيداً لتحقيق شمولية النظام المالي للمواطنين والمقيمين والسياح فضلاً عن

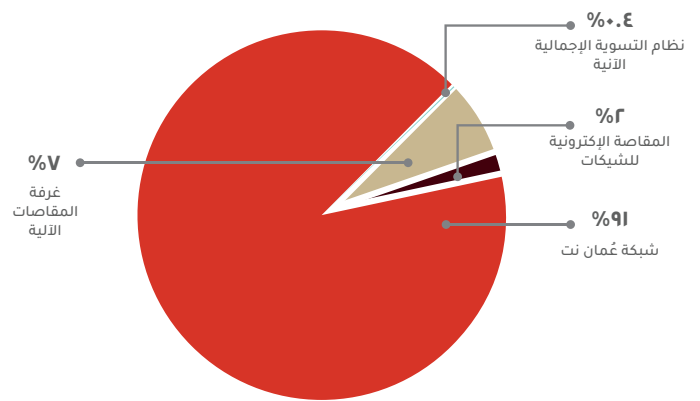




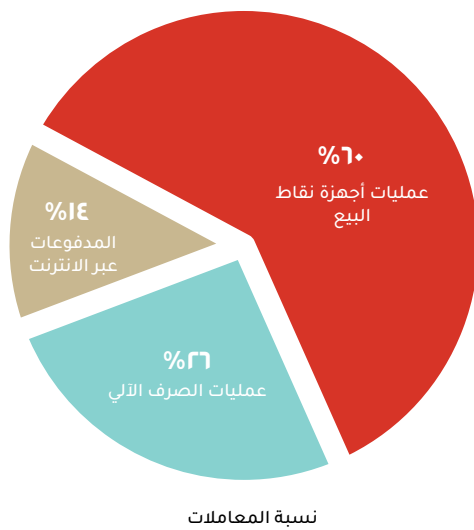
رسم بياني ٨-٤(ب): توزيع نشاط أنظمة المدفوعات إجمالي قيمة العمليات (ديسمبر ٢٠٢٠م)



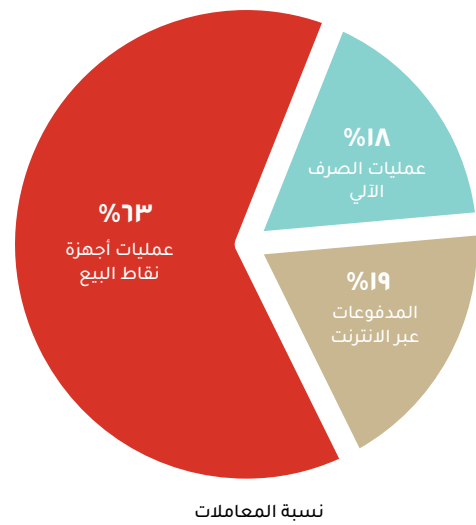
رسم بياني ٨-٤(أ): توزيع نشاط أنظمة المدفوعات إجمالي عدد العمليات (ديسمبر ٢٠٢١م)



رسم بياني ٩-٤(ب): الاتجاهات الاقتصادية لشبكة عمان نت (ديسمبر ٢٠٢٠م)



رسم بياني ٩-٤(أ): الاتجاهات الاقتصادية لشبكة عمان نت (ديسمبر ٢٠٢١م)



جدول (١-٤)
مؤشرات نقدية ومصرفية مختارة

البيان	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
المؤشرات النقدية					
النقد الاحتياطي (مليون ريال عُُماني)	٣١٩٧	٣٠٤٥	٣٣٢٧	٣٠٥٤	٣٤٤٣
النقد لدى الجمهور (مليون ريال عُُماني)	١٢٦٦	١٢٤٢	١٢٤٥	١٣٧٩	١٣٠٧
عرض النقد بمعناه الضيق (مليون ريال عُُماني)	٤٩٤١	٤٩٣٠	٥٣٤٤	٥٥٦٢	٥٧٤٧
عرض النقد بمعناه الواسع (مليون ريال عُُماني)	١٦٠٦٩	١٧٤٠٠	١٧٧٥٢	١٩٣٣٧	٢٠٢٢١
الأصول الأجنبية للبنك المركزي العُماني (مليون ريال عُُماني)	٦١٨٦	٦٦٨٦	٦٤٠٧	٥٧٧١	٧٥٨٧
نسبة صافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي العُماني إلى النقد الاحتياطي (%)	١,٦	٢,٠	١,٧	٣,٦	٥,٢
نسبة صافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي إلى عرض النقد M٢ (%)	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٦	٠,٦
المؤشرات المصرفية					
عدد البنوك التقليدية	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦
عدد فروع البنوك التقليدية	٤٣٦	٤٤٩	٤٣٥	٤٥٣	٤٣٨
عدد فروع مؤسسات الصيرفة الإسلامية	٧٦	٨١	٨٤	٩١	٩٣
عدد أجهزة الصرف الآلي لدى البنوك التقليدية	١٢٨٨	١٢٣٩	١٤٧٧	١٤٨٧	١٥٠٧
عدد أجهزة الصرف الآلي لدى مؤسسات الصيرفة الإسلامية	٧٩	٨٠	١٣٥	١٤٩	١٦٠
اجمالي الاصول لشركات الإيداع الأخرى (مليون ريال عُُماني)	٣١٤٨٩	٣٣٩٥٩	٣٥٢٢١	٣٥٨١٤	٣٨٥٢٢
اجمالي الودائع لشركات الإيداع الأخرى (مليون ريال عُُماني)	٢١٥٧٠	٢٣٢٥٥	٢٣٦٥٧	٢٤١٦٦	٢٥٦١٠
اجمالي الائتمان لشركات الإيداع الأخرى (مليون ريال عُُماني)	٢٣٥٤٤	٢٥٠٥٨	٢٥٨٣٠	٢٦٦٦٦	٢٧٨٤٨
نسبة كفاية رأس المال (%)	١٧,٤	١٧,٩	١٨,٥	١٨,٩	١٩,٩
مؤشرات التعميق المالي					
نسبة الائتمان المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	٧٥,٧	٧١,٢	٧٦,٣	٩٣,٨	٨٤,٣
نسبة الائتمان المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (%)	٩٩,٢	١٠٠,٧	١٠٤,٤	١٢٠,٣	١١٥,٨
نسبة الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	٦٩,٤	٦٦,١	٦٩,٩	٨٥,٠	٧٧,٦
نسبة الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (%)	٩٠,٩	٩٣,٤	٩٥,٦	١٠٩,٠	١٠٦,٥
نسبة شبه النقد إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	٣٥,٨	٣٥,٤	٣٦,٦	٤٨,٤	٤٣,٨
نسبة عرض النقد M٢ إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	٥١,٧	٤٩,٥	٥٢,٤	٦٨,٠	٦١,٢
نسبة عرض النقد M٢ إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (%)	٦٧,٧	٦٩,٩	٧١,٧	٨٧,٢	٨٤,١
نسبة النقد لدى الجمهور إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	٤,١	٣,٥	٣,٧	٤,٨	٤,٠
نسبة النقد لدى الجمهور إلى النقد الاحتياطية (%)	٣٩,٦	٤٠,٨	٣٧,٤	٤٥,١	٣٤,٠
نسبة النقد لدى الجمهور إلى عرض النقد M٢ (%)	٧,٩	٧,١	٧,٠	٧,١	٦,٥
سرعة دوران عرض النقد M٢	١,٩	٢,٠	١,٩	١,٥	١,٦
مضاعف النقود (عرض النقد M٢ على النقد الاحتياطية)	٥,٠	٥,٧	٥,٣	٦,٣	٥,٣
نسبة القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	٥٧,٧	٥١,٧	٥٥,٤	٧١,٢	٦٦,٩
نسبة القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (%)	٧٥,٧	٧٣,٠	٧٥,٨	٩١,٣	٩١,٩

ملاحظة: تشمل شركات الإيداع الأخرى البنوك التقليدية والبنوك والنوافذ الإسلامية.
المصدر: البنك المركزي العُماني

جدول (٢-٤)
القاعدة النقدية ومصادرها
(مليون ريال عماني)

مقدار التغير						
٢٠٢٠/١٩	٢٠١٩/١٨	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧
٢٠,٨-	١٢٥,٤	١٧١٦,١	١٧٣٦,٩	١٦١١,٥	١٦٠٥,٣	١٦٣٧,٥
٤١٠,٠	٣٩٨,٤-	١٧٢٧,٠	١٣١٧,٠	١٧١٥,٣	١٤٣٩,٩	١٥٥٩,٠
٣٨٩,٢	٢٧٣,٠-	٣٤٤٣,١	٣٠٥٣,٨	٣٣٢٦,٨	٣٠٤٥,٢	٣١٩٦,٦
القاعدة النقدية (M٠)						
أصول البنك المركزي العُماني						
١٨١٦,٢	٦٣٦,٠-	٧٥٨٦,٧	٥٧٧٠,٦	٦٤٠٦,٦	٦٦٨٦,٠	٦١٨٦,٣
٧٥٩,٠-	٩١,٦	١١١,٥	٨٧٠,٥	٧٧٨,٩	٧٧٥,٧	٥٦٥,٩
٦٠,٦	٦١,٢	٤٥٧,٧	٣٩٧,١	٣٣٥,٩	٣٦٩,٣	٤٢٦,٣
ناقصاً: خصوم البنك المركزي العُماني						
٦٧,٣-	١٨٢,٤	١٦٠٨,٥	١٦٧٥,٧	١٤٩٣,٣	١٤٤٠,٠	١٤٣٢,٧
٥٨٧,٧	٣٨٤,٦-	١٦٠٥,٦	١٠١٧,٩	١٤٠٢,٥	١٢٣٧,٤	٧٧٥,٦
٣٠,٢	٧٤,٦	٧٩٠,٧	٧٦٠,٥	٦٨٥,٨	٦٨١,٧	٩٢٢,٨
١٧٧,٩	٨٢,٧-	٧٠٨,١	٥٣٠,٣	٦١١,٠	١٤٢٦,٧	٨٥٠,٨

(*) لا تشمل شهادات الإيداع التي يصدرها البنك المركزي العُماني حيث أنها تقع ضمن خصوم أخرى.
المصدر: البنك المركزي العُماني

جدول (٣-٤)
مكونات عرض النقد بمعناه الواسع (M٢)
(أ) بالمليون ريال عماني

نهاية الفترة				
٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧
٥٧٤٦,٦	٥٥٦١,٨	٥٣٤٣,٩	٤٩٣٠,٢	٤٩٤٠,٥
عرض النقد (M١)				
١٣٠٧,١	١٣٧٨,٦	١٢٤٤,٨	١٢٤١,٩	١٢٦٦,٢
٤٤٣٩,٤	٤١٨٣,١	٤٠٩٩,١	٣٦٨٨,٣	٣٦٧٤,٣
١٤٤٧٤,٣	١٣٧٧٥,٤	١٢٤٠٧,٨	١٢٤٧٠,٢	١١١٢٨,٢
شبه النقد				
٦٣١٨,٠	٦٠٥٦,١	٥٢٧٣,٠	٤٩٧٩,٦	٤٨٠٧,٨
٥٨٦٨,٢	٥٥٣٥,٠	٥١٢٧,٧	٥٠٨٤,٦	٤٨٣٤,١
١٩٢٣,٩	١٨٩٦,٦	١٧٦٥,٠	٢١٤٢,٠	١١٨١,١
٣٦٤,٢	٢٨٧,٧	٢٤٢,٠	٢٦٤,٠	٣٠٥,٢
عرض النقد بمعناه الواسع (ن٢)				
٢٠٢٢٠,٨	١٩٣٣٧,٢	١٧٧٥١,٧	١٧٤٠٠,٣	١٦٠٦٨,٧

(ب) حصة من الإجمالي

نهاية الفترة				
٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧
٢٨,٤	٢٨,٨	٣٠,١	٢٨,٣	٣٠,٧
عرض النقد (M1)				
٦,٥	٧,١	٧,٠	٧,١	٧,٩
٢٢,٠	٢١,٦	٢٣,١	٢١,٢	٢٢,٩
٧١,٦	٧١,٢	٦٩,٩	٧١,٧	٦٩,٣
شبه النقد				
٣١,٢	٣١,٣	٢٩,٧	٢٨,٦	٢٩,٩
٢٩,٠	٢٨,٦	٢٨,٩	٢٩,٢	٣٠,١
٩,٥	٩,٨	٩,٩	١٢,٣	٧,٤
عرض النقد بمعناه الواسع (ن2)				
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: البنك المركزي العُماني

الجدول (٤-٤) المسح النقدي*							
مقدار التغير مليون ر.ع		القيمة بالمليون ريال عُماني					نهاية الفترة
نسبة التغير (%)	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	
٤,٦	٨٨٣,٦	٢٠٢٢٠,٨	١٩٣٣٧,٢	١٧٧٥١,٧	١٧٤٠٠,٣	١٦٠٦٨,٧	١. عرض النقد بمعناه الواسع (أ+ب)
٣,٣	١٨٤,٨	٥٧٤٦,٦	٥٥٦١,٨	٥٣٤٣,٩	٤٩٣٠,٢	٤٩٤٠,٥	أ. النقد
٥,٢-	٧١,٥-	١٣٠٧,١	١٣٧٨,٦	١٢٤٤,٨	١٢٤١,٩	١٢٦٦,٢	١. النقد لدى الجمهور
٦,١	٢٥٦,٣	٤٤٣٩,٤	٤١٨٣,١	٤٠٩٩,١	٣٦٨٨,٣	٣٦٧٤,٣	٢. ودائع تحت الطلب بالريال العماني
٥,١	٦٩٨,٨	١٤٤٧٤,٣	١٣٧٧٥,٤	١٢٤٠٧,٨	١٢٤٧٠,٢	١١١٢٨,٢	ب. شبه النقد
١,٤	٢٧,٤	١٩٢٣,٩	١٨٩٦,٦	١٧٦٥,٠-١٤٢٤	٢١٤٢,٠٣٢٥٨٨	١١٨١,١	(منه: ودائع بالعملات الأجنبية)
٣١,٢	١١٠٦,٤	٤٦٥١,٣	٣٥٤٤,٨	٤٩٥١,١	٥١٣٤,٨	٤٣١٩,٦	٢. الأصول الأجنبية (صافي)
٣٥,٦	١٧٨٦,٠	٦٧٩٦,٠	٥٠١٠,١	٥٧٢٠,٨	٦٠٠٤,٣	٥٢٦٣,٥	البنك المركزي
٤٦,٤	٦٧٩,٦-	٢١٤٤,٨-	١٤٦٥,٢-	٧٦٩,٦-	٨٦٩,٥-	٩٤٣,٩-	شركات الابداع الاخرى
١,٤-	٢٢٢,٨-	١٥٥٦٩,٦	١٥٧٩٢,٤	١٢٨٠٠,٦	١٢٢٦٥,٦	١١٧٤٩,١	٣. الأصول المحلية
٤٠,٠	٨٢٣,٦-	٢٨٨٤,٤-	٢٠٦٠,٨-	٤٦٤٧,٢-	٥٠٤٦,٦-	٤٥٩٤,٦-	أ) مطلوبات من الحكومة (صافي) (٢-١)
٥,٩	٢٦٨,٥	٤٨٢٧,٢	٤٥٥٨,٧	٣٤٠١,٧	٢٨٣٣,١	٢٥٤٤,٩	١) قروض الحكومة
١٦,٥	١٠٩٢,١	٧٧١١,٦	٦٦١٩,٤	٨٠٤٨,٩	٧٨٧٩,٧	٧١٣٩,٥	٢) ودائع الحكومة (-)
٢,١	٤٧٨,٢	٢٣٦٣٤,٠	٢٣١٥٥,٧	٢٢٩٥١,٠	٢٢٣٣٧,٤	٢١٢٥٥,٤	ب) مطلوبات محلية من القطاع الخاص
١٩,٤	٦١٠,٥	٣٧٥٢,٣	٣١٤١,٧	٢٧٢٤,٧	٢٦٦٣,٦	٢٣٣٨,٩	ج) مطلوبات من المؤسسات العامة
٥,٨	٤٨٧,٩	٨٩٣٢,٣	٨٤٤٤,٣	٨٢٢٧,٩	٧٦٨٨,٨	٧٢٥٠,٦	د) البنود الأخرى (صافي) (-)
١٤,٧	٥١٠,٨	٣٩٩٤,٨	٣٤٨٤,٠	٣٨٥٢,٤	٤٣٠٠,٧	٣٧٨٧,٧	١) البنك المركزي
٠,٥-	٢٢,٨-	٤٩٣٧,٥	٤٩٦٠,٣	٤٣٧٥,٥	٣٣٨٨,١	٣٤٦٢,٩	٢) شركات الابداع الاخرى

* تشمل إجماليات المسح النقدي البنوك التجارية التقليدية بالإضافة إلى البنوك والنوافذ الإسلامية.
المصدر: البنك المركزي العُماني.

الجدول (٥-٤) امتصاص وضخ السيولة من قبل البنك المركزي العُماني خلال عام ٢٠٢١م					
ضخ السيولة (عمليات إعادة الشراء مع البنك المركزي العُماني)*			امتصاص السيولة (أذون الخزينة)		الشهر
سعر الفائدة على إعادة الشراء (في المائة سنوياً)	رصيد عمليات إعادة الشراء في نهاية الشهر (مليون ر.ع)	القيمة المعاد شرائها خلال الشهر (مليون ر.ع)	الرصيد القائم من أذون الخزينة في نهاية الشهر (مليون ر.ع)	القيمة المصدرة خلال الشهر (مليون ر.ع)	
٠,٥٠٠	٥٥,٠	٢٤٥,٠	٤٤٧,٠	٢٤٤,٠	يناير
٠,٥٠٠	٢٥,٠	٧٠,٠	٥٩٠,٥	٣٤٠,٥	فبراير
٠,٥٠٠	٨٠,٠	١٨٠,٠	٩٨٢,٠	٨٣٦,٠	مارس
٠,٥٠٠	١٦٢,٥	٢٤٢,٨	٩٢٩,٦	٢٨١,٦	إبريل
٠,٥٠٠	١٦٢,٥	٢٦٥,٥	٩٠١,٤	٢١٦,٤	مايو
٠,٥٠٠	٨٤,٠	٢٣٩,٠	٩٣٣,٩	٧١٢,٩	يونيو
٠,٥٠٠	٢٦٠,٠	٢٢٦,٠	١٠٢١,٩	٤٢٨,٤	يوليو
٠,٥٠٠	١٨٠,٠	١٣٠,٠	١٠٢٤,٩	٢٧٩,٠	أغسطس
٠,٥٠٠	٢٧١,٠	٣٥٦,٠	١١٨٥,٤	٨٩٠,٠	سبتمبر
٠,٥٠٠	١٤٦,٠	١٢٨,٠	١١٦٥,٤	٤٨٣,٤	أكتوبر
٠,٥٠٠	٣٢٦,٠	٣٨٥,٣	١٣٤٨,٤	٢٩٢,٠	نوفمبر
٠,٥٠٠	١١٥,٠	٢٠,٠	١٠٤٨,٨	٤٥٨,٤	ديسمبر

(*) تشمل عمليات إعادة الشراء في أدوات مثل أذون الخزينة وسندات التنمية الحكومية. ويتم استثناء عمليات إعادة الشراء التي تتم خلال اليوم الواحد.
المصدر: البنك المركزي العُماني.

**الجدول (٦-٤) (أ)
نمط الحياة لسندات التنمية الحكومية*
(نهاية عام ٢٠٢١م)**

البيان	جهات محلية (مليون ريال عماني)	جهات خارجية (مليون ريال عماني)	إجمالي الحيازات (مليون ريال عماني)	الحصة من الإجمالي (%)
البنوك	١٧٢٤,١	٢١,٠	١٧٤٥,١	٥٦,٣
هيئات حكومية محلية	٣,٣	٠,٠	٣,٣	٠,١
صناديق التقاعد	١٠٧٨,٤	٠,٠	١٠٧٨,٤	٣٤,٨
مؤسسات مالية أخرى	٢١٨,٧	٠,٠	٢١٨,٧	٧,١
مؤسسات غير مالية	١١,٩	٠,٠	١١,٩	٠,٤
الأفراد	٤٢,٤	٠,١	٤٢,٥	١,٤
المجموع	٣٠٧٨,٩	٢١,١	٣١٠٠,٠	١٠٠,٠

* لا يشمل الاستثمار في الصكوك الحكومية
ملاحظة: يُصنف نمط الحياة بناءً على الإصدار الأولي.
المصدر: البنك المركزي العماني.

**الجدول (٦-٤) (ب)
مؤشرات سوق مسقط للأوراق المالية**

	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧
١) مؤشر سوق مسقط ٣٠	٤١٢٩,٥٤	٣٦٥٨,٧٧	٣٩٨١,١٩	٤٣٢٣,٧٤	٥٠٩٩,٢٨
٢) عدد الاسهم المتداولة (مليون)	٤١٣٥,٠	٢٢٨٢,٠	٣٨٦٣,٥	٤٠١٥,٠	٤٢٦٤,٠
٣) عدد السندات المتداولة (مليون)	٧٤,٤	٢٥,٣	٣٣,٤	٦,٢	١١,٦
٤) إجمالي حجم التداول (مليون ر.ع)	٨١٨	٤٤١	٧١٢	٧٦٣	٩٩٣
أ) قيمة الاسهم المتداولة (مليون ر.ع)	٦٤٥	٤٠١	٦٦٢	٧٣٩	٩١٧
ب) قيمة السندات المتداولة (مليون ر.ع)	١٧٣	٤٠	٥٠	٢٤	٧٦
٥) عدد أيام التداول	٢٤٦	٢٤٣	٢٤٥	٢٤٧	٢٤٧
٦) المتوسط اليومي لحجم التداول (مليون ر.ع)	٣,٣٠	١,٨١	٢,٩٠	٣,٠٩	٤,٠٢
٧) القيمة السوقية (مليون ر.ع)	٢٢٠٩١	٢٠٢٤٢	١٨٧٦٧	١٨١٧٦	١٧٩٥١

المصدر: سوق مسقط للأوراق المالية



الجدول (٧-٤) (أ) المتوسط المرجح لأسعار الفائدة* (في المائة سنوياً) نهاية الفترة								
نهاية الفترة	سعر الفائدة على الودائع							
	جملة الودائع بالريال العُماني (١)	جملة الودائع بالعملة الأجنبية	إجمالي الودائع (بالريال العُماني + بالعملة الأجنبية) (٢)	جملة القروض بالريال العُماني (٤)	جملة القروض بالعملة الأجنبية (٥)	إجمالي القروض (بالريال العُماني + بالعملة الأجنبية) (٦)	الريال العُماني (١)-(٤)	العملة الأجنبية (٢)-(٥)
الإجمالي (٣)-(٦)	سعر الفائدة على الإقراض							
الهامش								
مارس ٢٠١٧	١,٥٩٥	٠,٨٨٤	١,٥١٩	٥,١١٨	٣,٦٥١	٤,٩١٧	٣,٥٢٤	٢,٧٦٧
يونيو ٢٠١٧	١,٦٢١	١,٠١٨	١,٥٥١	٥,١٢٣	٣,٦٩٠	٤,٩٢٦	٣,٥٠٢	٢,٦٧٢
سبتمبر ٢٠١٧	١,٦٧٢	٠,٩٩٣	١,٥٨٧	٥,١٩٠	٣,٨٣١	٥,٠٠٤	٣,٥١٩	٢,٨٣٨
ديسمبر ٢٠١٧	١,٦٦٧	١,٠٠٥	١,٥٩٤	٥,٢٠٣	٤,١١٦	٥,٠٣٨	٣,٥٣٦	٣,١١١
مارس ٢٠١٨	١,٦٤٤	١,١٨٦	١,٥٩١	٥,١٦١	٤,٤١٧	٥,٠٤٨	٣,٥١٨	٣,٢٣٢
يونيو ٢٠١٨	١,٧١٧	١,٢٧٢	١,٦٦٥	٥,٢٤٠	٤,٨٥٨	٥,١٨٥	٣,٥٢٣	٣,٥٨٦
سبتمبر ٢٠١٨	١,٧٨٦	١,٣٦٦	١,٧٢٨	٥,٢٩٤	٥,٠٣٨	٥,٢٥٤	٣,٥٠٧	٣,٧١٢
ديسمبر ٢٠١٨	١,٨٩٩	١,٤٧٥	١,٨٣٥	٥,٣٢٩	٥,٢٥٠	٥,٣١٧	٣,٤٣٠	٣,٧٧٥
مارس ٢٠١٩	١,٨٩٠	١,٥٥٨	١,٨٥٠	٥,٣٤٨	٥,٣١٧	٥,٣٤٣	٣,٤٥٧	٣,٧٥٩
يونيو ٢٠١٩	١,٩٤٣	١,٦٦١	١,٩٠٩	٥,٤١٦	٥,١٩٦	٥,٣٨١	٣,٤٧٣	٣,٥٣٥
سبتمبر ٢٠١٩	١,٩٨٧	١,٦٧١	١,٩٤٨	٥,٤٦٣	٤,٩٠٤	٥,٣٧٢	٣,٤٧٧	٣,٦٣٣
ديسمبر ٢٠١٩	٢,٠٠٦	١,٧٧٤	١,٩٧٧	٥,٤٦١	٤,٦٣٩	٥,٣٢٤	٣,٤٥٥	٢,٨٦٥
مارس ٢٠٢٠	١,٩٣٦	١,٥٥٧	١,٨٨٤	٥,٤٧٩	٤,٢٨٢	٥,٢٦٨	٣,٥٤٣	٢,٧٢٥
يونيو ٢٠٢٠	١,٩٥١	١,٥٦٥	١,٩٠٤	٥,٣٨١	٣,٨٠٤	٥,٠٩٥	٣,٤٣٠	٢,٢٣٩
سبتمبر ٢٠٢٠	١,٩١٦	١,٦٥١	١,٨٨٢	٥,٤٨١	٣,٥٤٣	٥,١٣٣	٣,٥٦٥	١,٨٩٢
ديسمبر ٢٠٢٠	٢,٠١٣	١,٦٤٠	١,٩٦٦	٥,٥١١	٣,٤٧٥	٥,١٤٠	٣,٤٩٨	١,٨٣٥
مارس ٢٠٢١	٢,٠٠٩	١,٦٧٢	١,٩٦٦	٥,٥١١	٣,٥٢٩	٥,١٤٧	٣,٥٠٢	١,٨٥٧
يونيو ٢٠٢١	١,٩٥٢	١,٦١٨	١,٩١٠	٥,٥٢٤	٣,٥٣٧	٥,١٤٨	٣,٥٧٢	١,٩١٩
سبتمبر ٢٠٢١	١,٩٥٧	١,٤٧٣	١,٨٩٦	٥,٤٩٥	٣,٤٩٧	٥,١٠٥	٣,٥٣٨	٢,٠٢٤
ديسمبر ٢٠٢١	١,٩٧٦	١,٤٣٨	١,٩١٠	٥,٥٧٠	٣,٥٢٠	٥,١٥٣	٣,٥٩٤	٢,٠٨٢

* تشمل البنوك التجارية فقط

الجدول (٧-٤) (ب) توزيع جملة الودائع بالريال العُماني حسب شريحة الفائدة									
سعر الفائدة	نهاية ديسمبر ٢٠١٧	نهاية ديسمبر ٢٠١٨	نهاية ديسمبر ٢٠١٩	نهاية ديسمبر ٢٠٢٠	نهاية ديسمبر ٢٠٢١				
(في المائة سنوياً)	القيمة (مليون ريال عُماني)	الحصة (%)	القيمة (مليون ريال عُماني)	الحصة (%)	القيمة (مليون ريال عُماني)	الحصة (%)	القيمة (مليون ريال عُماني)	الحصة (%)	القيمة (مليون ريال عُماني)
حتى ٢٪	٩٩٩١,٩	٦,٠٤	٩٤٢١,٦	٥٥,٥	٩٦٦٤,٧	٥٥,٠	١٠١٨٠,٧	٥٧,١	١٠٤٣٨,٨
أكثر من ٢٪ وحتى ٣٪	١١٢٩,٠	٦,٨	٧٩٣,٩	٤,٧	٦٩٠,٤	٣,٩	٤٨٦,٩	٢,٧	٧٥٩,٢
أكثر من ٣٪ وحتى ٤٪	٣١٢٧,٠	١٨,٩	٣٢٤٢,٨	١٩,١	٢٠٤٨,٤	١١,٦	١١٦١,٨	٦,٥	٢٢٧٢,٠
أكثر من ٤٪ وحتى ٥٪	١٨٣٧,١	١١,١	٣٠٠٨,٨	١٧,٧	٤٦٥٣,٦	٢٦,٥	٤٧٢٢,٠	٢٦,٥	٣٧٨٤,٦
أكثر من ٥٪ وحتى ٦٪	٤٤٨,٩	٢,٧	٥٠٤,٤	٣,٠	٤٧٤,٥	٢,٧	١١٧٠,٨	٦,٦	١٣١٤,٧
أكثر من ٦٪ وحتى ٧٪	٩,٥	٠,١	٤,٥	٠,٠	٥٣,٥	٠,٣	١٠٥,٧	٠,٦	٣٨,٥
أكثر من ٧٪ وحتى ٨٪	٠,٤	٠,٠	٠,٥	٠,٠	٠,٥	٠,٠	٠,٤	٠,٠	٠,٢
أكثر من ٨٪ وحتى ٩٪	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
أكثر من ٩٪ وحتى ١٠٪	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
أكثر من ١٠٪	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الإجمالي	١٦٥٤٣,٩	١٠٠,٠	١٦٩٧٦,٥	١٠٠,٠	١٧٥٨٥,٥	١٠٠,٠	١٧٨٢٨,٤	١٠٠,٠	١٨٦٠٧,٨
المتوسط المرجح لأسعار الفائدة (%)	١,٦٦٧	١,٨٩٩	٢,٠٠٦	٢,٠١٣	١,٩٧٦				

المصدر: البنك المركزي العُماني.

الجدول (٧-٤) (ج) توزيع الودائع لأجل بالريال العُماني حسب شريحة الفائدة											
سعر الفائدة		نهاية ديسمبر ٢٠١٧		نهاية ديسمبر ٢٠١٨		نهاية ديسمبر ٢٠١٩		نهاية ديسمبر ٢٠٢٠		نهاية ديسمبر ٢٠٢١	
(في المائة سنوياً)	القيمة مليون ريال عُماني	الحصة (%)	القيمة مليون ريال عُماني	الحصة (%)	القيمة مليون ريال عُماني	الحصة (%)	القيمة مليون ريال عُماني	الحصة (%)	القيمة مليون ريال عُماني	الحصة (%)	
حتى ٢٪	٦٨٩,٩	٩,٩	٦٢٩,٣	٨,٣	٥٤١,٥	٧,٢	٧١٦,٥	٩,٦	٦٧٠,٢	٩,١	
أكثر من ٢٪ وحتى ٣٪	٩٢٨,٨	١٣,٣	٤٧٣,١	٦,٢	٤٧٨,٦	٦,٤	٢٨٨,٧	٣,٩	٣٠٤,٠	٤,١	
أكثر من ٣٪ وحتى ٤٪	٣٠٦٨,٧	٤٤,١	٣٠١٠,٣	٣٩,٥	١٣٣٢,٦	١٧,٧	٦٣٢,٥	٨,٥	١٣٩١,٩	١٨,٩	
أكثر من ٤٪ وحتى ٥٪	١٨٢٢,١	٢٦,٢	٢٩٩٧,٥	٣٩,٤	٤٦٤٠,١	٦١,٧	٤٥٣٦,٩	٦٠,٩	٣٦٥٥,٣	٤٩,٦	
أكثر من ٥٪ وحتى ٦٪	٤٤٦,٢	٦,٤	٥٠١,٥	٦,٦	٤٧٤,٣	٦,٣	١١٧٠,٥	١٥,٧	١٣١٢,٧	١٧,٨	
أكثر من ٦٪ وحتى ٧٪	٩,٥	٠,١	٤,٥	٠,١	٥٣,٥	٠,٧	١٠٥,٧	١,٤	٣٨,٥	٠,٥	
أكثر من ٧٪ وحتى ٨٪	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
أكثر من ٨٪ وحتى ٩٪	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
أكثر من ٩٪ وحتى ١٠٪	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
أكثر من ١٠٪	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
الإجمالي	٦٩٦٥,٢	١٠٠,٠	٧٦١٦,١	١٠٠,٠	٧٥٢٠,٦	١٠٠,٠	٧٤٥٠,٩	١٠٠,٠	٧٣٧٢,٦	١٠٠,٠	
المتوسط المرجح لأسعار الفائدة (%)	٣,٤٧٧	٣,٧٣١	٣,٩٩٥	٤,١٥٣	٤,٠٦٧						

المصدر: البنك المركزي العُماني.

الجدول (٧-٤) (د) توزيع جملة القروض بالريال العُماني حسب شريحة الفائدة										
نهاية ديسمبر ٢٠٢١		نهاية ديسمبر ٢٠٢٠		نهاية ديسمبر ٢٠١٩		نهاية ديسمبر ٢٠١٨		نهاية ديسمبر ٢٠١٧		البيان
الحصة (%)	القيمة (مليون ريال عُماني)	الحصة (%)	القيمة (مليون ريال عُماني)	الحصة (%)	القيمة (مليون ريال عُماني)	الحصة (%)	القيمة (مليون ريال عُماني)	الحصة (%)	القيمة (مليون ريال عُماني)	
٢,٨	٥٠٧,١	٣,٠	٥٤١,١	٣,٣	٦٠١,٨	٢,٨	٥٠٣,٦	٣,٩	٦٧٢,٦	حتى ٢%
٩,٩	١٨٠٧,٧	١١,٧	٢١٢٩,٠	١٢,١	٢١٩٦,٩	١٥,٣	٢٧٦٨,٧	١٦,٨	٢٩٢١,٥	أكثر من ٢% وحتى ٤%
١٦,٣	٢٩٨٦,٧	١٥,١	٢٧٦١,٣	١٩,١	٣٤٧٥,٥	٢١,٧	٣٩١٥,٥	٢٤,١	٤١٨٥,١	أكثر من ٤% وحتى ٥%
٦١,٩	١١٣٤٦,٧	٦١,٦	١١٢٣٩,٥	٥٤,٨	٩٩٧٨,٤	٤٩,٩	٩٠٠٤,٠	٤٤,٨	٧٧٩٩,٤	أكثر من ٥% وحتى ٧%
٦,١	١١١٤,٨	٥,٦	١٠٣١,١	٧,٨	١٤١٩,٩	٧,٧	١٣٩٢,٠	٧,٦	١٣٢٨,٤	أكثر من ٧% وحتى ٨%
١,٠	١٨١,٣	١,١	٢٠٥,٤	١,٠	١٨٣,٣	٠,٩	١٥٧,٦	١,٠	١٧٢,٠	أكثر من ٨% وحتى ٩%
٠,٣	٤٥,٩	٠,٣	٤٩,٩	٠,٢	٣٨,٠	٠,٣	٤٩,٩	٠,٣	٥١,٤	أكثر من ٩% وحتى ١٠%
٠,٢	٤٥,١	٠,٢	٤٣,٦	٠,٢	٤٠,٦	٠,٢	٤٤,٦	٠,٤	٦٤,٠	أكثر من ١٠% وحتى ١١%
٠,٨	١٤٢,٣	٠,٧	١٣١,٨	٠,٩	١٥٨,٠	٠,٥	٩٨,٧	٠,٦	٩٨,٢	أكثر من ١١% وحتى ١٢%
٠,٠	٥,١	٠,١	١٩,٨	٠,٠	٧,٣	٠,٠	٨,٥	٠,٠	٨,١	أكثر من ١٢% وحتى ١٣%
٠,٧	١٣٤,١	٠,٦	١٠٧,٩	٠,٧	١٢١,٤	٠,٦	١٠٨,٥	٠,٦	٩٩,٩	أكثر من ١٣%
١٠٠,٠	١٨٣١٦,٩	١٠٠,٠	١٨٢٦٠,٤	١٠٠,٠	١٨٢٢١,٠	١٠٠,٠	١٨٠٥١,٦	١٠٠,٠	١٧٤٠٠,٦	الإجمالي
٥,٥٧٠		٥,٥١١		٥,٤٥٣		٥,٣٢٩		٥,٢٠٣		المتوسط المرجح لأسعار الفائدة (%)

المصدر: البنك المركزي العُماني.

**الجدول (٧-٤) (هـ)
سعر فائدة الإقراض ما بين البنوك في السلطنة ليلية واحدة (البنوك التقليدية)**

٢٠٢١		٢٠٢٠		٢٠١٩		البيان
المتوسط الشهري المرجح لسعر الفائدة (%)	المتوسط اليومي لحجم الإقراض (مليون ر.ع)	المتوسط الشهري المرجح لسعر الفائدة (%)	المتوسط اليومي لحجم الإقراض (مليون ر.ع)	المتوسط الشهري المرجح لسعر الفائدة (%)	المتوسط اليومي لحجم الإقراض (مليون ر.ع)	
٠,٦١٠	٢٨,٦	١,٨٦٥	٣٢,٩	٢,٤١٥	٤٤,١	يناير
٠,٥٤٧	١٩,٥	١,٨٦٨	٤٥,١	٢,٤٦٣	٦٠,١	فبراير
٠,٥٤٧	١٠,٥	٢,٠٨٨	٤٦,٤	٢,٥٨١	٤٩,٨	مارس
٠,٥٦٨	١٩,٥	١,٩٤١	٤١,٥	٢,٤٨٧	٥١,٣	متوسط الربع الأول
٠,٣٩٤	١٧,٩	١,٨٣٦	٣٤,٣	٢,٦٣٨	٦٨,١	إبريل
٠,٤٠٥	٢٥,٣	١,٥٥٢	٢٦,٤	٢,٦٦٨	٧٩,٧	مايو
٠,٣٣٦	١٩,٣	١,٥٧٠	٣١,٠	٢,٧٤٤	٧٩,١	يونيو
٠,٣٧٨	٢٠,٨	١,٦٥٣	٣٠,٦	٢,٦٨٣	٧٥,٦	متوسط الربع الثاني
٠,٤٢٠	٤٤,٢	٠,٩٧٧	١٦,٤	٢,٧٧٠	٨٠,٦	يوليو
٠,٤٨٢	٢٨,٠	١,١٠٠	١٣,٧	٢,٧٣٦	٧٤,٩	أغسطس
٠,٤٣٨	٣٧,٣	٠,٧٨٠	٢١,١	٢,٦٧٥	٧٦,٣	سبتمبر
٠,٤٤٧	٣٦,٥	٠,٩٥٢	١٧,١	٢,٧٢٧	٧٧,٣	متوسط الربع الثالث
٠,٤٤٧	٢٧,٧	٠,٨٥٩	٢٤,٦	٢,٣٩٧	٥٠,٩	أكتوبر
٠,٤١٣	٢٣,٩	٠,٩٤٨	١٨,٦	٢,١٦٣	٦١,٩	نوفمبر
٠,٣٦٩	١٨,٤	٠,٧٠٠	٢٤,٢	٢,١٣٩	٤٣,٤	ديسمبر
٠,٤١٠	٢٣,٣	٠,٨٣٦	٢٢,٥	٢,٢٣٣	٥٢,١	متوسط الربع الرابع

* مرجح بمقدار المعاملات الفردية
المصدر: البنك المركزي العُماني.

الجدول (٤-٨أ) الأصول والخصوم للبنك المركزي العماني (مليون ريال عُماني)						
البيان	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	نسبة التغير (%) ٢٠٢١/٢٠٢٠
الأصول الأجنبية						
أ) السبائك	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٧	٠,٦	٦,٢-
ب) الحساب الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي	٩٧,١	٩٤,٨	١١٠,٣	١٢٧,١	٤٤٢,٧	٢٤٨,٤
ج) إيداعات بالعملة الأجنبية بالخارج	١٥٣٥,٨	٣٠٢١,٢	٢٧٣١,٢	٢٣٢٧,١	٤٠٧١,٩	٧٥,٠
د) الأوراق المالية	٤٥٥٣,٠	٣٥٦٩,٥	٣٥٦٤,٧	٣٣١٥,٧	٣٠٧١,٥	٧,٤-
مستحقات على الحكومة	٥٦٥,٩	٧٧٥,٧	٧٧٨,٩	٨٧٠,٥	١١١,٥	٨٧,٢-
مستحقات على البنوك والمؤسسات الأخرى*	٠,١	٠,١	٠,١	٦٥,٢	١١٥,٦	٧٧,٣
الأصول الثابتة	٤٣,٧	٤٣,٩	٤٥,١	٤٥,٢	٥٨,٠	٢٨,٣
الأصول الأخرى	٣٨٢,٤	٣٢٥,٤	٢٩٠,٧	٢٨٦,٨	٢٨٤,٢	٠,٩-
مجموع الأصول/ الخصوم	٧١٧٨,٤	٧٨٣١,٠	٧٥٢١,٤	٧٠٣٨,٢	٨١٥٦,٠	١٥,٩
النقد المصدر	١٦٣٧,٥	١٦٠٥,٣	١٦١١,٥	١٧٣٦,٩	١٧١٦,١	١,٢-
القيمة الصافية	١٤٣٢,٧	١٤٤٠,٠	١٤٩٣,٣	١٦٧٥,٧	١٦٠٨,٥	٤,٠-
أ) رأس المال	١٠٠٠,٠	١٠٠٠,٠	١٠٠٠,٠	١٠٠٠,٠	١٠٠٠,٠	٠,٠
ب) الاحتياطات العامة	٣٢٣,٤	٣٧٣,٨	٣٦٥,٥	٤٢٦,٠	٤٤٧,٨	٥,١
ج) أخرى	١٠٩,٣	٦٦,٣	١٢٧,٨	٢٤٩,٧	١٦٠,٦	٣٥,٧-
مستحقات للحكومة	٧٧٥,٦	١٢٣٧,٤	١٤٠٢,٥	١٠١٧,٩	١٦٠٥,٦	٥٧,٧
مستحقات للبنوك والمؤسسات الأخرى	٢١٢٧,٧	٢٥٩٧,٧	٢٠٠١,٨	١٥٣٩,٨	٢١٣١,٥	٣٨,٤
الخصوم الأجنبية**	٩٢٢,٨	٦٨١,٧	٦٨٥,٨	٧٦٠,٥	٧٩٠,٧	٤,٠
الخصوم الأخرى	٢٨٢,١	٢٦٨,٩	٣٢٦,٥	٣٠٧,٥	٣٠٣,٦	١,٢-
أ) شهادات إيداع	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	-
ب) أخرى	٢٨٢,١	٢٦٨,٩	٣٢٦,٥	٣٠٧,٥	٣٠٣,٦	١,٢-

** تشمل مخصصات حقوق السحب الخاصة
المصدر: البنك المركزي العماني.

جدول (٤-٨ب) الأصول الأجنبية للبنك المركزي العماني (مليون ريال عُماني)						
البيان	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	مقدار التغير ٢٠٢١/٢٠٢٠
١. إجمالي الأصول الأجنبية						
أ) السبائك	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٧	٠,٦	٠,٠
ب) الحساب الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي	٩٧,١	٩٤,٨	١١٠,٣	١٢٧,١	٤٤٢,٧	٣١٥,٧
ج) إيداعات بالعملة الأجنبية بالخارج	١٥٣٥,٨	٣٠٢١,٢	٢٧٣١,٢	٢٣٢٧,١	٤٠٧١,٩	١٧٤٤,٨
د) الأوراق المالية	٤٥٥٣,٠	٣٥٦٩,٥	٣٥٦٤,٧	٣٣١٥,٧	٣٠٧١,٥	٢٤٤,٢-
ناقص:						
مستحقات للحكومة بالعملة الأجنبية	٧٧٤,٤	٨٥١,٩	١٤٠١,٤	١٠١٧,٥	١٦٠٤,٩	٥٨٧,٤
مستحقات للبنوك بالعملة الأجنبية	٥٦٨,٧	١١٥٧,٨	٢٨٦,٨	٢٢٢,٨	٤٠٥,٠	١٨٢,٢
٢. الأصول الأجنبية للبنك المركزي العماني	٤٨٤٣,٢	٤٦٧٦,٣	٤٧١٨,٤	٤٥٣٠,٢	٥٩٨١,٩	١٤٥١,٦

المصدر: البنك المركزي العُماني.

الجدول (٩-٤)
الميزانية الإجمالية لشركات الإيداع الأخرى
(مليون ريال عُُماني)

البيان	ديسمبر ٢٠١٧	ديسمبر ٢٠١٨	ديسمبر ٢٠١٩	ديسمبر ٢٠٢٠	ديسمبر ٢٠٢١	نسبة التغير ٢٠٢١/٢٠
النقد والودائع لدى البنك المركزي العماني	٢٤٨٢,٥	٢٩٢٣,٢	٢٣٧٧,١	١,٨٧٤,٤	٢٥٢٦,١	٣٤,٨
المستحقات على المركز الرئيسي والشركات الحليفة والبنوك الأخرى في الخارج	١٤٠,٨	١٠٣,٩	١٤٧٢,١	٨٨٣,٣	١١٠٧,٥	٢٥,٤
اجمالي الائتمان	٢٣٥٤٤,٥	٢٥٠٥٧,٦	٢٥٨٣٠,٤	٢٦,٦٧٦,٢	٢٧٨٤٨,٤	٤,٤
اجمالي الاستثمارات	٣١٠٨,٥	٣٤٤٧,٥	٣٩٥٢,٣	٤,٧٦٢,٨	٥٣٥٩,٦	١٢,٥
صافي الاصول الثابتة	٢٧٩,٣	٢٧٦,٥	٣١٦,٢	٣٠٨,٢	٣٢٤,٦	٥,٣
الاصول الاخرى	٦٧٢,٠	١٢٢٢,٨	١٢٧٢,٩	١,٣٠٩,١	١٣٥٥,٦	٣,٥
إجمالي الأصول / الخصوم	٣١٤٨٨,٦	٣٣٩٥٨,٦	٣٥٢٢١,٠	٣٥٨١٤,١	٣٨٥٢١,٩	٧,٦
اجمالي الودائع	٢١٥٦٩,٩	٢٣٢٥٥,٣	٢٣٦٥٧,٣	٢٤,١٦٥,٥	٢٥٦١٠,٤	٦,٠
مستحقات المركز الرئيسي والشركات الحليفة والبنوك الأخرى في الخارج	٢٢١٧,٥	٢٤١,٩	٢٨٧٢,٣	٢,٧٠٧,٤	٣٢١٢,٠	١٨,٦
رأس المال والاحتياطيات	٤٩١٥,٥	٥٣٠,٢	٥٥٩٩,٠	٥,٦٨٦,٤	٦٠٨٧,٤	٧,١
رأس المال الاضافي	٣٧٠,٨	١٨٣,١	١٥٣,٩	٩٥,٩	٧٦,٩	١٩,٨-
اجمالي المخصصات والفوائد المحتفظ بها	٧٥٨,٥	٨٦٨,٨	٩٥٢,٣	١,١٧٩,٠	١٣٣٠,٩	١٢,٩
(منها مخصصات عامة)	(٢٩٩,٠)	(٣٦,٤)	(٣٢٧,٤)	(٤٠٢,٦)	(٤٤٧,٩)	١١,٣
الخصوم الأخرى	١٦٥٦,٤	١٩٣٩,٣	١٩٨٦,٢	١,٩٧٩,٩	٢٢٠٤,٣	١١,٣

ملاحظة: تشمل شركات الإيداع الأخرى البنوك التقليدية والبنوك والنوافذ الإسلامية.
المصدر: البنك المركزي العُماني

الجدول (١-٤) (أ)
الميزانية المجمعة للبنوك التقليدية
(مليون ريال عُُماني)

البيان	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	نسبة التغير ٢٠٢١/٢٠٢٠
النقد والودائع لدى البنك المركزي العماني	٢١٣٠,٧	٢٤٨٨,٨	٢٠٠١,٠	١٦٥٠,٤	٢١٥٥,٤	٣٠,٦
مستحقات على المركز الرئيسي والشركات الحليفة والبنوك في الخارج	١٣٣٧,٤	١٣٥٩,٠	١٧٥٩,٧	١١٦٧,٦	١٣٧٣,٠	١٧,٦
إجمالي الائتمان	٢٠٥١١,٥	٢١٤٨٦,٠	٢١٨٦٤,٦	٢٢٣٣١,٤	٢٣٠٠٠,٩	٣,٠
(أ) قروض للقطاع الخاص	١٨٢٠٧,٥	١٨٧١٨,٤	١٨٨٩٨,٥	١٨٧٧٢,٣	١٩٠٩٥,٩	١,٧
(ب) قروض للمؤسسات العامة	١٩٩٧,٢	٢٤٠٦,٢	٢٥٢٤,٠	٢٩٢٧,٢	٣١٣٦,٥	٧,١
(ج) قروض للحكومة	٣٤,٦	٣٩,٥	١٣٦,٩	٤٧٧,٨	٦٢٠,٤	٢٩,٨
(د) قروض لغير المقيمين	٢٧٢,٣	٣٢١,٩	٣٠٤,٨	١٥٤,١	١٤٨,٢	٣,٨-
الأوراق المالية	٢٨٧٩,٨	٣١٩٧,٤	٣٥٦٨,٦	٤٢٩٠,٢	٤٨٤٦,٩	١٣,٠
(أ) أذونات الخزينة	٤٥٤,٩	٢٧٧,١	٢٩٤,٨	٥١٢,٥	١٠٤١,٩	١٠٣,٣
(ب) السندات الحكومية*	١٢١٧,١	١٤٣٣,٦	١٦٢٦,٨	١٧٩٨,٥	٢١٧٣,٦	٢٠,٩
(ج) شهادات ايداع البنك المركزي العماني	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	-
(د) الاسهم المحلية	٩٤,٧	١٠١,٦	٦٨,٩	١٧٠,٣	١٦١,٦	٥,١-
(هـ) اوراق مالية محلية أخرى	٣٤٣,٦	٣٠٨,٠	٤٥٠,٩	٦٥٩,٨	٦٧٤,٠	٢,١
(و) اوراق مالية أجنبية	٧٦٩,٥	١٠٧٧,١	١١٢٧,٢	١١٤٩,١	٧٩٥,٨	٣٠,٧-
أصول ثابتة	٢٤٧,٥	٢٤٦,٨	٢٨٦,٢	٢٧٩,٨	٢٩٤,٨	٥,٤
أصول أخرى	٨٠٦,٢	١٢١٦,٨	١٣٢٦,٧	١٣٦٥,٩	١٣٣١,٤	٢,٥-
إجمالي الأصول/الخصوم	٢٧٩١٣,١	٢٩٩٩٤,٧	٣٠٨٠٦,٤	٣١٠٨٥,٤	٣٣٠٠٢,٤	٦,٢
إجمالي الودائع	١٨٦٠١,٧	١٩٩٩٥,٨	٢٠٠٦٢,١	٢٠٣٧٧,٠	٢١٢٠٧,٢	٤,١
(أ) ودائع الحكومة	٤٩٣٧,٥	٥٣٥١,٩	٥٣٨٩,١	٤٣٦٨,٣	٤٧٨٣,٣	٩,٥
(ب) ودائع المؤسسات العامة	٨٧٨,١	١٧٥١,٥	١٢٧٠,١	١٠٨٢,٠	١٣٨١,٢	٢٧,٧
(ج) ودائع القطاع الخاص	١٢٥٢٠,٤	١٢٥٣٨,٤	١٣٠٣١,٤	١٤٤٥٢,٢	١٤٥٣٩,٠	٠,٦
(١) تحت الطلب	٣٧٧٧,٨	٣٦٩٢,٩	٣٦٦٤,١	٣٩٧٧,٦	٤٠٩٦,٩	٣,٠
(٢) توفير	٤٥٤٣,٠	٤٥٦٦,٨	٤٧٤٥,٢	٥٣٦٢,٧	٥٤٥٥,٥	١,٧
(٣) لأجل	٣٩١١,٧	٤٠٣١,١	٤٣٩٥,٩	٤٨٣٨,٦	٤٧١٣,٤	٢,٦-
(د) دفعات تجارية تمت مقدماً	٢٨٧,٩	٢٤٧,٦	٢٢٦,٢	٢٧٣,٣	٢٧٣,٢	٠,٠
(منها بالعملة الأجنبية)	(١٠٤٥,٣)	(١١٢٤,٦)	(١٣٥٣,٥)	(١٥٥٦,٥)	(١٤٦٢,٤)	٦,٠-
ودائع غير المقيمين	٢٦٥,٧	٣٥٤,١	٣٧١,٥	٤٧٤,٦	٥٠٣,٧	٦,١
مستحقات للمركز الرئيسي والشركات الحليفة والبنوك في الخارج	٢٠٨٠,١	٢٢٤٦,٠	٢٦٩٥,٨	٢٥١١,٨	٣٠٠٨,٦	١٩,٨
رأس المال الأساسي والاحتياطيات	٤٦٥١,٠	٥٠٠٠,٦	٥٢٧٢,٠	٥٣٢٠,٩	٥٦٠٢,٠	٥,٣
رأس المال الإضافي	٣٦٩,٧	١٩٠,١	١٥٨,٩	١٠١,٠	٧٩,٨	٢١,٠-
إجمالي المخصصات والفوائد المحتفظ بها	٧١٣,٢	٨٠٨,٣	٨٧٦,٣	١٠٧٠,٧	١١٩٦,٢	١١,٧
(منها احتياطيات عامة)	(٢٦١,٥)	(٣٢٣,٣)	(٢٧٧,٤)	(٣٤٠,٥)	(٣٦٨,٤)	٨,٢
خصوم أخرى	١٤٩٧,٤	١٧٥٣,٩	١٧٤١,٣	١٧٠٣,٩	١٩٠٨,٥	١٢,٠

*تشمل الاستثمار في الصكوك الحكومية.

المصدر: البنك المركزي العُماني.

**الجدول (١٠-٤) (ب)
مصادر واستخدامات الأموال لدى البنوك
(مليون ريال عماني)**

ديسمبر ٢٠٢١	ديسمبر ٢٠٢٠	الاستخدامات	ديسمبر ٢٠٢١	ديسمبر ٢٠٢٠	مصدر الأموال
٦٦٩,٥	٤٦٧,٢	الزيادة في إجمالي الائتمان	٨٣٠,٢	٣١٤,٩	١. الزيادة في إجمالي الودائع
١٤٢,٥	٣٤١,٠	(أ) ائتمان للحكومة	٤١٥,٠	١٠١٨,٩-	(أ) ودائع الحكومة
٢٠٩,٢	٤٠٣,٢	(ب) ائتمان للمؤسسات العامة	٢٩٩,٢	١٩٠,١-	(ب) ودائع المؤسسات العامة
٣٢٣,٦	١٢٦,٢-	(ج) ائتمان للقطاع الخاص	٨٦,٨	١٤٢١,١	(ج) ودائع القطاع الخاص
٢٧,٤	٦٧,٥-	١. الشركات المالية	١١٥,٩	٣٤,٩-	١. الشركات المالية
٥٥,٩	٠,٠	٢. الشركات غير المالية	٧٦,٧-	٦٠٢,١	٢. الشركات غير المالية
١٧٦,١	٤٢,٧-	٣. القطاع العائلي (الأفراد)	٢٨,٠	٧٩٩,٦	٣. القطاع العائلي (الأفراد)
٦٤,٢	١٦,٠-	٤. قطاعات أخرى	١٩,٧	٥٤,٣	٤. قطاعات أخرى
٥,٩-	١٥٠,٧-	(د) قروض لغير المقيمين	٢٩,١	١٠٣,١	(د) ودائع غير مقيمة
٥٥٦,٦	٧٢١,٦	الاستثمارات في الأوراق المالية	٤٩٦,٦	١٨٢,٦-	٢. الاقتراض من بنوك في الخارج
٢٠٥,٣	٥٩٢,١-	توظيفات لدى بنوك في الخارج	٣٨٥,٤	١٨٥,٥	٣. الزيادة في مجموع رأس المال والاحتياطيات والمخصصات
٥٠٥,٠	٣٥٠,٦-	النقد والودائع لدى البنك المركزي العماني	٢٠٤,٨	٣٨,٧-	٤. خصوم أخرى
١٥,٠	٦,٤-	الأصول الثابتة			
٣٤,٥-	٣٩,٢	أصول أخرى			
١٩١٧,٠	٢٧٩,٠	إجمالي استخدامات الأموال	١٩١٧,٠	٢٧٩,٠	إجمالي مصادر الأموال

المصدر: البنك المركزي العماني.

**الجدول (١٠-٤) (ج)
الأصول والخصوم غير المقيمة للبنوك التقليدية
(مليون ريال عماني)**

مقدار التغير ٢٠٢١/٢٠	ديسمبر ٢٠٢١	ديسمبر ٢٠٢٠	ديسمبر ٢٠١٩	ديسمبر ٢٠١٨	ديسمبر ٢٠١٧	المصادر
١٤٤,٦-	٢٣٥٩,٦	٢٥٠٤,٣	٣٢٢١,٦	٢٨٠١,٤	٢٤١١,١	الأصول الأجنبية
٢٠٥,٣	١٣٧٣,٠	١١٦٧,٦	١٧٥٩,٧	١٣٥٩,٠	١٣٣٧,٤	مستحقات على بنوك في الخارج
٥,٩-	١٤٨,٢	١٥٤,١	٣٠٤,٨	٣٢١,٩	٢٧٢,٣	ائتمان ممنوح لجهات في الخارج
٣٥٣,٣-	٧٩٥,٨	١١٤٩,١	١١٢٧,٢	١٠٧٧,١	٧٦٩,٥	استثمار في أوراق مالية أجنبية
٩,٢	٤٢,٧	٣٣,٥	٢٩,٩	٤٣,٤	٣١,٩	أصول أخرى
٥٠١,٣	٤٣٥٧,١	٣٨٥٥,٩	٣٦٨٦,٨	٣٣٧١,٩	٣٣٠٢,٣	الخصوم الأجنبية
٢٩,١	٥٠٣,٧	٤٧٤,٦	٣٧١,٥	٣٥٤,١	٢٦٥,٧	الودائع
٠,٢-	٥٨٢,٩	٥٨٣,١	٥٨١,٩	٦٩٦,٢	٦١٧,٨	سندات طويلة الأجل
٤٩٦,٦	٣٠٨,٠	٢٥١١,٤	٢٦٩٤,٠	٢٢٤٤,٦	٢٠٨٠,١	مستحقات لبنوك في الخارج
٢٤,٢-	٢٦٢,٦	٢٨٦,٨	٣٩,٣	٧٧,١	٣٣٨,٧	خصوم أخرى
٦٤٥,٩-	١٩٩٧,٥-	١٣٥١,٦-	٤٦٥,٢-	٥٧٠,٦-	٨٩١,٢-	صافي الأصول الأجنبية

المصدر: البنك المركزي العماني.

الجدول (١١-٤) الميزانية المجمعّة للبنوك والنوافذ الاسلاميّة (مليون ريال عُمانِي)						
البيان	ديسمبر ٢٠١٧	ديسمبر ٢٠١٨	ديسمبر ٢٠١٩	ديسمبر ٢٠٢٠	ديسمبر ٢٠٢١	نسبة التغير ٢٠٢١/٢٠
النقد والودائع لدى البنك المركزي العماني	٣٥١,٨	٤٣٤,٥	٣٧٦,١	٢٢٤,١	٣٧٠,٧	٦٥,٥
مستحقّات على المركز الرئيسي والشركات الحليفة والبنوك الأخرى في الخارج	٦٤,٤	٥٩,٧	٥٩,٩	٣٠,٤	٢٧,٧	٨,٧-
إجمالي التمويل	٣.٣٣,٠	٣٥٧١,٦	٣٩٦٦,٢	٤٣٤٤,٧	٤٨٤٧,٥	١١,٦
إجمالي الاستثمارات	٢٢٨,٧	٢٥٠,١	٣٨٣,٧	٤٧١,٧	٥١٢,٨	٨,٧
صافي الأصول الثابتة	٣١,٨	٢٩,٨	٣٠,٢	٢٨,٤	٢٩,٨	٤,٨
الأصول الأخرى	١٠٣,٦	٥٢,٩	٦٨,٤	٩٥,٢	٨٤,٢	١١,٦-
إجمالي الأصول / الخصوم	٣٨١٣,٣	٤٣٩٨,٥	٤٨٨٤,٦	٥١٩٤,٤	٥٩٠٠,٣	١٣,٦
إجمالي الودائع	٢٩٦٨,٢	٣٢٥٩,٥	٣٥٩٥,١	٣٧٨٨,٥	٤٤٠٣,٢	١٦,٢
مستحقّات المركز الرئيسي والشركات الحليفة والبنوك الأخرى في الخارج	١٣٧,٣	١٦٦,٣	١٧٧,١	١٧٥,٨	٢٠٤,٠	١٦,١
رأس المال والاحتياطيات	٤٥٨,٠	٥٠٦,١	٥٤٤,٦	٦٣٥,٠	٧٦٣,٩	٢٠,٣
الخصوم الأخرى	٢٤٩,٨	٤٦٦,٥	٥٦٧,٧	٥٩٥,١	٥٢٩,٢	١١,١-

المصدر: البنك المركزي العُماني.

الجدول (١٢-٤) ربحية شركات الإيداع الأخرى (مليون ريال عُمانِي)						
البيان	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	نسبة التغير (٢٠٢٠/١٩) (%)
١. دخل الفائدة	١٢٣٤,٦	١٣٩٣,١	١٥١٤,٨	١٥١٣,٣	١٥٥٧,٨	٢,٩
٢. (مصروفات الفائدة)	(٤٩٢,٦)	(٥٨١,٨)	(٦٦١,٦)	(٦٥٣,١)	(٦٧٤,٣)	٣,٢
٣. صافي دخل الفائدة	٧٤٢,٠	٨١١,٢	٨٥٣,٢	٨٦٠,٢	٨٨٣,٤	٢,٧
٤. إيرادات النقد الأجنبي	٦٧,٤	٩٠,٨	٨٥,٤	٧٠,٣	٦٤,٥	٨,٢-
٥. الرسوم والعملات	١٠٧,٧	١٠٩,١	١٠٥,٠	٩٥,١	٨٨,٥	٩,٥-
٦. إيرادات أخرى	٢٣٦,٢	١٩٧,٣	٢٠٩,٧	١٦٣,٠	٢١٦,٢	٣٢,٦
٧. الدخل الإجمالي (٦+٥+٤+٣)	١١٥٣,٣	١٢٠٨,٤	١٢٥٣,٣	١١٨٨,٦	١٢٥٢,٦	٥,٤
٨. المصروفات التشغيلية	٥١٧,٦	٥٤٤,٢	٥٦٧,٦	٥٦٨,٨	٥٩٦,٦	٤,٩
أ) المصروفات الإدارية	٤٨٢,٩	٥٠٧,٩	٥١٧,٣	٥٠٣,٦	٥٤٧,١	٨,٦
ب) الإهلاك	٣٣,٧	٣٤,٧	٤٩,٨	٦٤,٦	٤٩,٢	٢٣,٨-
ج) مصروفات أخرى	١,٠	١,٦	٠,٥	٠,٥	٠,٣	٤٣,٥-
٩. الربح الإجمالي (٨-٧)	٦٣٥,٦	٦٦٤,٢	٦٨٥,٧	٦١٩,٨	٦٥٦,٠	٥,٨
١٠. مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها *	١٨٩,٨	١٦٣,٤	٢١٧,٨	٣٢٥,٧	٢٧١,٦	١٦,٦-
١١. الربح بعد المخصصات (١٠-٩)	٤٤٥,٨	٥٠٠,٨	٤٦٧,٩	٢٩٤,١	٣٨٤,٤	٣٠,٧
١٢. مخصصات الضرائب	٦٨,١	٧٧,٩	٧٠,٦	٥٢,٨	٥٩,٩	١٣,٦
١٣. صافي الربح بعد المخصصات والضرائب (١٢-١١)	٣٧٧,٧	٤٢٢,٨	٣٩٧,٣	٢٤١,٤	٣٢٤,٥	٣٤,٤

* إجمالي المخصصات التي تم الاحتفاظ بها خلال العام، أما ما تم استرداده من الديون المدعومة سابقاً فيظهر تحت بند "دخل آخر".
ملاحظة: شركات الإيداع الأخرى تشمل البنوك التقليدية بالإضافة إلى البنوك والنوافذ الإسلامية.
المصدر: البنك المركزي العماني

الجدول (١٣-٤)
توزيع الائتمان الممنوح من شركات الإيداع الأخرى* وفقاً للقطاع الاقتصادي
(مليون ريال عماني)

نهاية الفترة	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
الاستيراد	١١٣٤,٨	١١٠٤,٨	١٠١٠,٥	٨٥٥,٩	٨٨٥,٧
التصدير	٢٠,٥	١٦,٩	٢٨,٣	٤٠,٤	٤٠,٤
تجارة الجملة والتجزئة	٨٥٨,٣	٩٤٩,٠	١٠٧٥,٧	١٠٤٩,٢	١٢٨٨,٧
التعدين واستغلال المحاجر	١٠٥٤,٥	٩٨٤,٣	١١١٣,٢	١٤٢٦,٤	٩٧٠,٣
الإنشاءات	٢٦٣,٣	٢٧٦٣,٠	٢٨٠٣,٢	٢٧٣٥,٤	٢٧٥١,١
الصناعة التحويلية	١٥٩٣,٣	١٩٠٥,٥	٢١٧٢,٩	٢١٦٨,٤	٢٥٠٢,٥
الكهرباء والغاز والمياه	٩٣٥,٤	١٠٤١,٩	١٣٠٢,٢	١٤٣٣,٧	١٤٠٦,٦
المواصلات والنقل	١١١٨,٩	١٢٦٤,٧	١٢٤٠,٦	١٣٦٧,٩	١٥٧٥,٥
المؤسسات المالية	١٠١٩,٩	١٢٠١,٦	١٢٤٤,٨	١١٦٧,٤	١٢١٤,١
الخدمات	٢١٠٢,٠	٢٤٧٠,٧	٢١٩٣,٦	٢٥١٢,٠	٢٨٧١,٠
القروض الشخصية	٣٤,٦	٣٩,٥	١٣٦,٩	٤٧٧,٨	٦٢٠,٤
الزراعة والأنشطة المرتبطة بها	٩٦٤٢,٦	١٠٠٠,٦,٩	١٠٢٤٢,١	١٠٢٦٩,٦	١٠٥٤٢,١
قروض مقدمة للحكومة	٦٣,٦	٥٥,٣	٥٠,٢	٧٣,٧	١٧١,١
الإقراض لغير المقيمين	٢٧٨,٣	٣٢٧,٥	٣٠٩,٢	١٥٧,١	١٥٠,١
جميع البنود الأخرى	١٠٥٧,٤	٩٢٦,١	٩٠٧,٠	٩٤١,٠	٨٥٨,٨
إجمالي الائتمان	٢٣٥٤٤,٥	٢٥٠٥٧,٦	٢٥٨٣٠,٤	٢٦٦٧٦,٠	٢٧٨٤٨,٤

ملاحظة: شركات الإيداع الأخرى تشمل البنوك التقليدية بالإضافة إلى البنوك والنوافذ الإسلامية.
المصدر: البنك المركزي العُماني

الجدول (١٤-٤)
المؤشرات الخاصة بشركات التمويل والتأجير
(مليون ريال عُماني)

نهاية الفترة	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
إجمالي الأصول/ الخصوم	١٠٦٩,٦	١١١٦,٦	١١٢٧	٩٩٣,٧	١٠٠٢,١٥٢
محفظة التمويل والتأجير (بالصافي)*	١٠٢٠,١	١٠٣٥,٣	٩٩٦,٥	٨٨٣,٢	٨٦١,٨
إجمالي القروض المتعثرة والفائدة المحتفظ بها	٩٣,٢	١٣٣,٨	١٦٢	١٦٧,١	١٦٨
النقد والأرصدة لدى البنوك	٣٥,٤	٥٦,٥	١٠٣,٥	٨٤,٦	١١٤,٨٥٣
قروض من البنوك والمؤسسات المالية	٦٧٠,٩	٦٩٢,٢	٧٢٥,٢	٦٤٢,٣	٦٣٥,٨٩٨
رأس المال المدفوع	١٧٠,٥	١٧٠,٦	١٧٤,٣	١٧٤,٣	١٧٤,٨١٢
مجموع رأس المال والاحتياطيات	٢٨٣,٤	٢٩٩,٥	٣٠٤,٦	٣٠١,٨	٣١٢,٥٥٣
مخصصات الديون المعدومة والفائدة المحتفظ بها	٦٧,١	٨٠,٤	٩٨	١١٢	١٢٦,١٢٨
صافي الربح (بعد خصم الضرائب والمخصصات)	٢٩,٢	٢٥,٧	١٨,٤	١٠,٥	١٧,٠٠٤
عدد الفروع بما في ذلك المركز الرئيسي	٤١	٣٩	٣٩	٤١	٤١

* بعد استبعاد المخصصات والفوائد المحتفظ بها.
المصدر: التقارير السنوية لشركات التمويل والتأجير.

أنظمة المدفوعات والتسوية

الجدول (١٥-٤) (ب) نشاط غرفة المقاصة الآلية		
السنة	عدد العمليات	القيمة (مليون ر.ع)
٢٠١٦	٤٧٨٦٥٢	٣١٤٦
٢٠١٧	٥١٧٩١٠٥	٣٣٥٨
٢٠١٨	٧٢٣٩٦٨٧	٤٦٧٩
٢٠١٩	٨٧٠٧٤٧٨	٥٥٦٥
٢٠٢٠	١٠٤٥٣...	٦٠٣٠
٢٠٢١	١٤٥٤٨٥٦٦	٩١٧٨

الجدول (١٥-٤) (أ) نشاط نظام التسوية الإجمالية الآنية (RTGS)		
السنة	عدد العمليات	القيمة (مليون ر.ع)
٢٠١٦	٤٩٦٤٣٣	١٥٢٢٧٥
٢٠١٧	٥٧٨٦٥٨	١٥٨٨١١
٢٠١٨	٥٩٧١٩١	١٧٨٩٠٧
٢٠١٩	٦٤٩٧٢٣	٢١٢١٥٧
٢٠٢٠	٧٥٤٦١٦	١٥٥٥٤٢
٢٠٢١	٧٥٧٩٢٧	١٥٤٦٤٩

الجدول (١٥-٤) (د) نشاط نظام شبكة عُمان (Oman Net)		
السنة	عدد العمليات	القيمة (مليون ر.ع)
٢٠١٦	٤٥٢٦٣٠٥٣	٢٩٤٥
٢٠١٧	٥٩٢٠١١٨٣	٣٣٢٣
٢٠١٨	٨٢٤٣٦٦٦	٣٤٤٧
٢٠١٩	١٠٠٣٣٩٥٢٧	٣٩٨٨
٢٠٢٠	١٢٨٧٥٧٦٥٥	٤٥٤٧
٢٠٢١	١٨٠٨٢١٤٠٠	٥١٦٧

الجدول (١٥-٤) (ج) نشاط نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات		
السنة	عدد العمليات	القيمة (مليون ر.ع)
٢٠١٦	٤٣٨٣٠٣٥	١٨١٩٦
٢٠١٧	٤٦٤١٧٧٢	١٦٦٨٠
٢٠١٨	٤٦٩٧٠٤٢	١٥٥٤٨
٢٠١٩	٤٦٢٠٤٠٨	١٤٩٥٩
٢٠٢٠	٣٩١٠٩٦٢	١١٧٧١
٢٠٢١	٣٧٨٠٠٠٩	٩٧٩٦

المصدر: البنك المركزي العُماني

تطورات القطاع الخارجي







التقييم العام

الحفاظ المالية لزيادة احتياطات البنك المركزي العماني من العملة الأجنبية مما أدى إلى انخفاض صافي التدفقات الداخلة ضمن الحساب المالي العام.

وفي إشارة إلى التحسن الكبير في نشر البيانات وتعزيز مبادئ الشفافية، أظهر وضع الاستثمار الدولي للسلطنة (IIP) زيادة في صافي الخصوم. ومع ذلك، تكشف الصورة العامة للمشهد الحالي عن بعض المؤشرات الإيجابية في مجال الاستثمار الدولي للسلطنة. وضمن بند الخصوم، أظهر الاستثمار الأجنبي المباشر وسندات الدين نمواً صحيحاً خلال عام ٢٠٢١م مما يشير إلى زيادة ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد العماني بالإضافة إلى فعالية جهود السلطنة المستمرة لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحسين بيئة الأعمال والأنظمة القانونية وتعزيز الإنتاجية الوطنية. وفيما يتعلق بالأصول، ارتفعت الأصول الاحتياطية للبنك المركزي العماني بشكل ملحوظ خلال عام ٢٠٢١م مما حسن من قدرة تحمل ومرونة نظام ربط العملة.

هذا ومن المؤمل أن يستفيد القطاع الخارجي في سلطنة عُمان من أسعار النفط العالمية، والتي من المرجح أن تحافظ على ارتفاعها خلال السنوات القادمة. ومن المتوقع أيضاً أن يدعم الانتعاش الاقتصادي بعد الوباء الصادرات العمانية غير النفطية. كما سيسهم تركيز الحكومة على استمرار تفعيل إجراءات الضبط المالي في احتواء حجم الواردات ضمن المستوى المطلوب. ومع ذلك، ينبغي على السلطنة أن تأخذ بعين الاعتبار احتمالية نشوء بعض المخاطر المرتبطة بالتطورات الجيوسياسية ومعدل التضخم العالمي والتشديد النقدي من قبل معظم البنوك المركزية مما قد يؤدي إلى تباطؤ نمو الأنشطة الاقتصادية العالمية.

أدى انتعاش الأنشطة الاقتصادية العالمية وزيادة الطلب إلى جانب ارتفاع أسعار النفط العالمية إلى تخفيف الضغط بشكل كبير على القطاع الخارجي للاقتصاد العماني. ولقد ساهمت التأثيرات الإيجابية للتطورات العالمية في الدفع بجهود الحكومة نحو ضبط أوضاع المالية العامة في إطار خطة التوازن المالي متوسطة المدى (MTFP) التي سعت إلى احتواء الطلب المحلي وواردات السلطنة. وفي الوقت الذي سجلت فيه كلاً من الصادرات والواردات زيادة ملحوظة خلال عام ٢٠٢١م، كان نمو الواردات ضعيفاً نسبياً مقارنة بمعدل نمو الصادرات مما أدى إلى تحسن ملحوظ في الحساب التجاري وميزان المدفوعات الإجمالي للسلطنة. ومن ناحية أخرى، شهد حساب الخدمات زيادةً في نسبة العجز مما يعكس زيادة المدفوعات الخارجية بسبب تحسن الأنشطة الاقتصادية. وارتفع العجز في حساب الدخل الأولي إلى حد ما خلال عام ٢٠٢١م، مما يعزى بشكل رئيسي إلى ارتفاع نسبة إعادة توزيع الأرباح من قبل الشركات الأجنبية وزيادة مدفوعات الفائدة. وعلى الرغم من ذلك، انخفض عجز حساب الدخل الثانوي خلال العام بسبب انخفاض تحويلات العمالة الوافدة. عليه، تحسن عجز الحساب الجاري إلى نسبة الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠٢١م بمقدار ١١,٣ نقطة مئوية.

وشهد الحساب المالي خلال عام ٢٠٢١م انخفاضا في صافي التدفقات الداخلة انعكاساً لتحسن الحساب الجاري على الرغم من زيادة صافي التدفقات الداخلة ضمن الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات الحوافز المالية خلال العام، مما يعكس انتعاش الأنشطة الاقتصادية وتحسن ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد العماني. وتم استغلال التدفقات الداخلة المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات

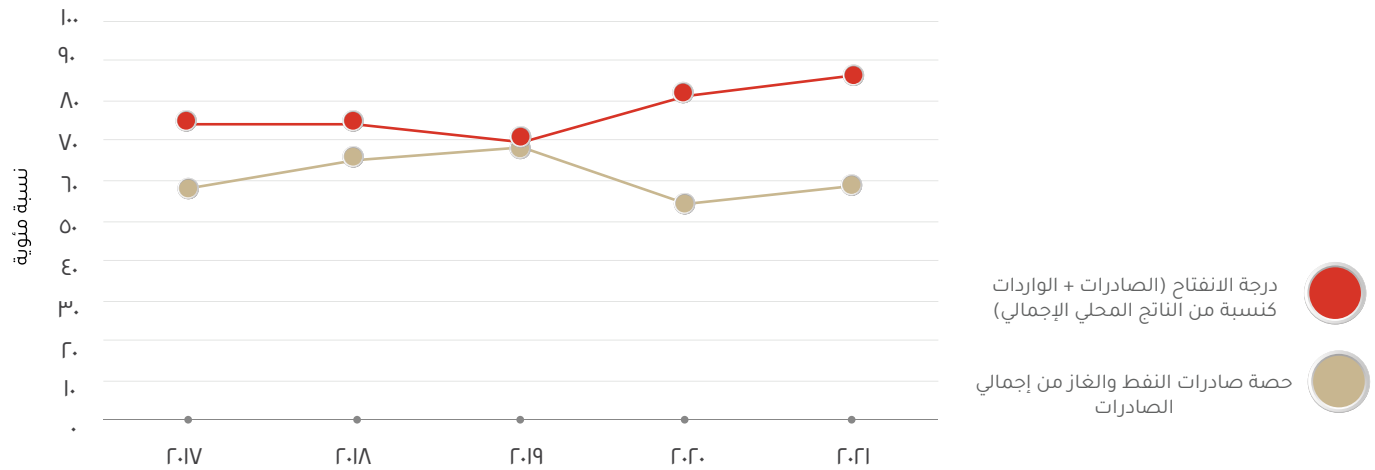
التجارة الخارجية

واسعة النطاق باستثناء البضائع المعاد تصديرها. وترجع الزيادة في الصادرات النفطية بشكل رئيسي إلى أسعار النفط الخام التي شهدت ارتفاعاً بنسبة ٣٩,٧ في المائة في عام ٢٠٢١م. ونتيجة لذلك، ارتفعت مساهمة صادرات النفط والغاز في إجمالي الصادرات السلعية إلى ٥٨,٥ في المائة في عام ٢٠٢١م مقارنة بـ ٥٤,٤ في المائة في عام ٢٠٢٠م. وتُعزى الزيادة في الصادرات غير النفطية بشكل أساسي إلى تخفيف القيود الوبائية في النصف الثاني من عام ٢٠٢١م، حيث حققت الصادرات غير النفطية نمواً بنسبة ٤١ في المائة في عام ٢٠٢١م مما يعكس تقدماً صحياً نحو تجارة دولية أكثر تنوعاً وتقليل الاعتماد على الصادرات النفطية.

وزادت واردات البضائع (سيف) بنسبة ١٠,٥ في المائة في عام ٢٠٢١م ووصلت إلى ٣٥,٥ في المائة من إجمالي الناتج المحلي، مما يعكس ارتفاع الطلب بسبب التعافي من تداعيات الجائحة، وزيادة أسعار الواردات نتيجة الاضطرابات في سلسلة التوريد العالمية.

ارتفع مؤشر الانفتاح التجاري للسلطنة مقاساً بنسبة الصادرات (فوب) زائد الواردات (سيف) إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٨١ في المائة في عام ٢٠٢٠م إلى ٨٦ في المائة في عام ٢٠٢١م حيث شهد حجم التجارة توسعاً كبيراً مقابل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي وسط تعافي أسعار النفط وتخفيف قيود الحركة والنقل المرتبطة بوباء كوفيد-١٩. وتعكس الزيادة المستمرة في نسبة الانفتاح التجاري الأهمية الكبيرة للتجارة الدولية للاقتصاد العماني. علاوة على ذلك، كانت الزيادة في نسبة الانفتاح التجاري نتيجة لارتفاع نسبة الصادرات، بما في ذلك الصادرات النفطية وغير النفطية، إلى جانب نسبة الواردات وسط التعافي الاقتصادي من الجائحة وزيادة الطلب (شكل ١-٥). ومن حيث القيمة الاسمية، شهدت صادرات البضائع (فوب) زيادة بشكل ملحوظ بنسبة بلغت ٣٣ في المائة خلال عام ٢٠٢١م (شكل ٢-٥). ونتيجة لذلك، لا تزال الصادرات هي الدعامة الأساسية للإنتاج المحلي بحصة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت ٥,٦ في المائة. واتسمت الزيادة في الصادرات بأنها جاءت

رسم بياني (١-٥): درجة الانفتاح التجاري



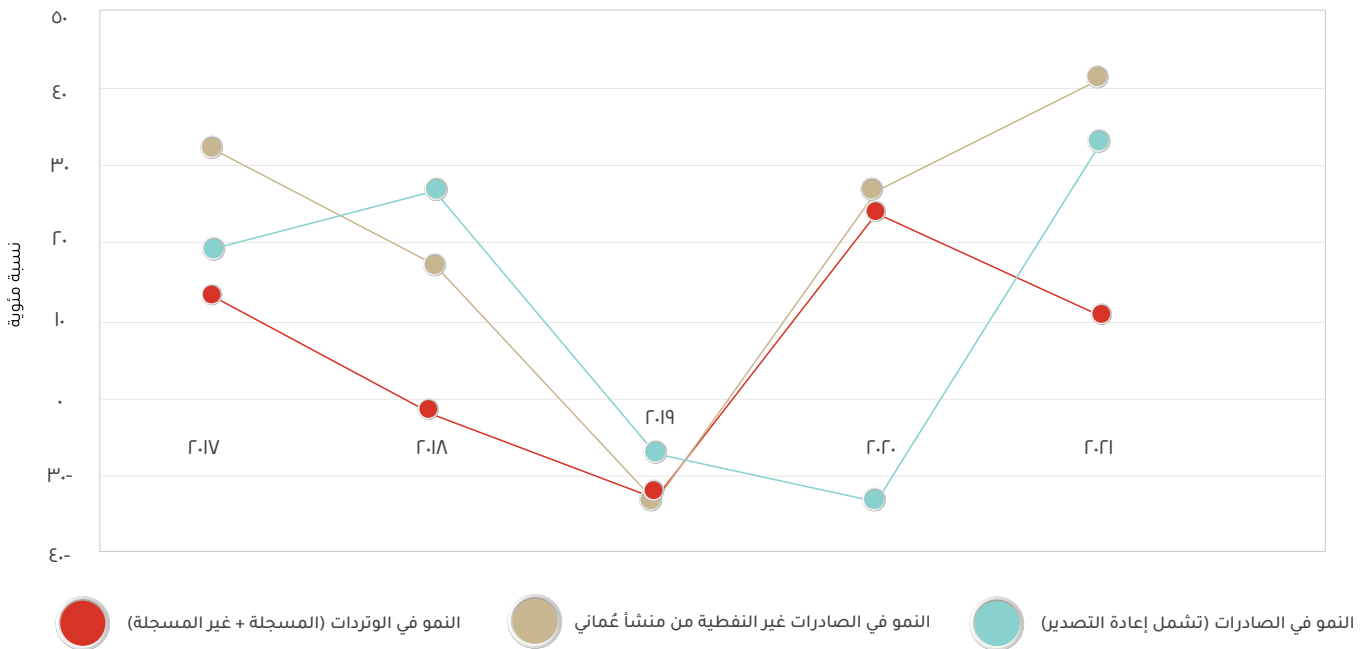


ميزان التجارة السلعية

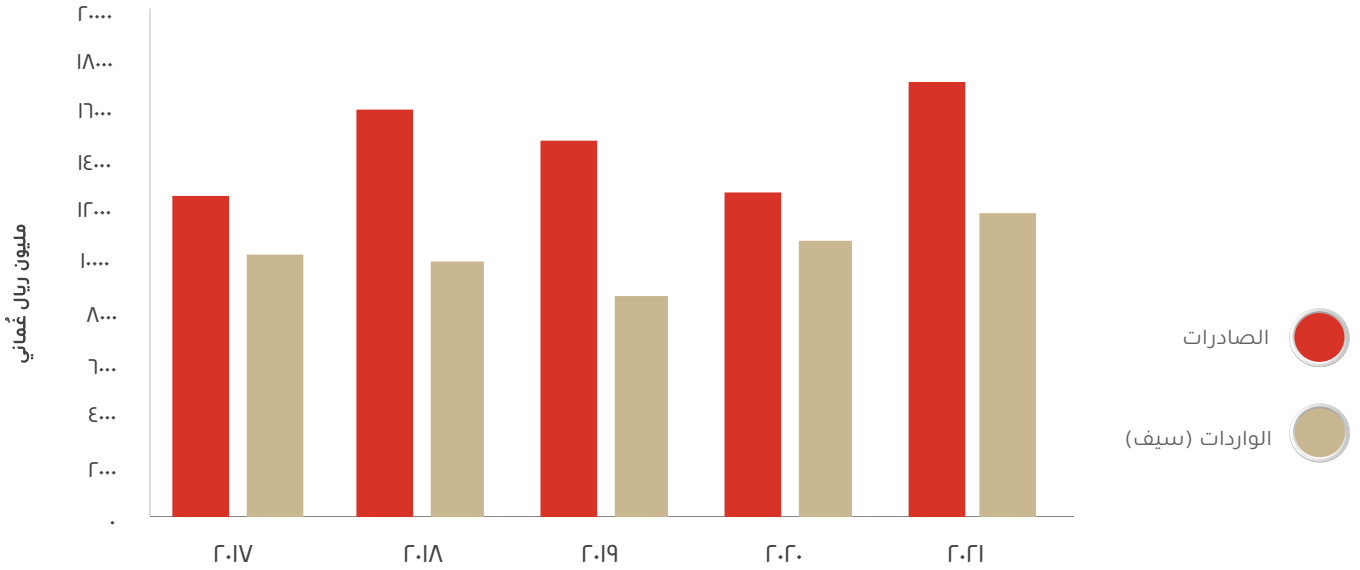
مليون ريال عماني، مما أدى إلى زيادة الفائض التجاري بمقدار ٣,١٢٨ مليون ريال عماني في عام ٢٠٢١م. وارتفع فائض تجارة البضائع كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الاسمي إلى ١٥ في المائة في عام ٢٠٢١م من ٦,٨ في المائة في عام ٢٠٢٠م (شكل ٤-٥).

نتيجةً للتوسع الحاد في نسبة الصادرات مقابل نسبة الواردات، ارتفع الفائض التجاري للبضائع بنسبة ١٥٨ في المائة في عام ٢٠٢١م (الجدول ١-٥ والشكل ٣-٥). وبالقائمة المطلقة، زادت الصادرات بمبلغ ٤,٢٧١ مليون ريال عماني بينما بلغت الزيادة في الواردات خلال العام حوالي ١,١٤٣

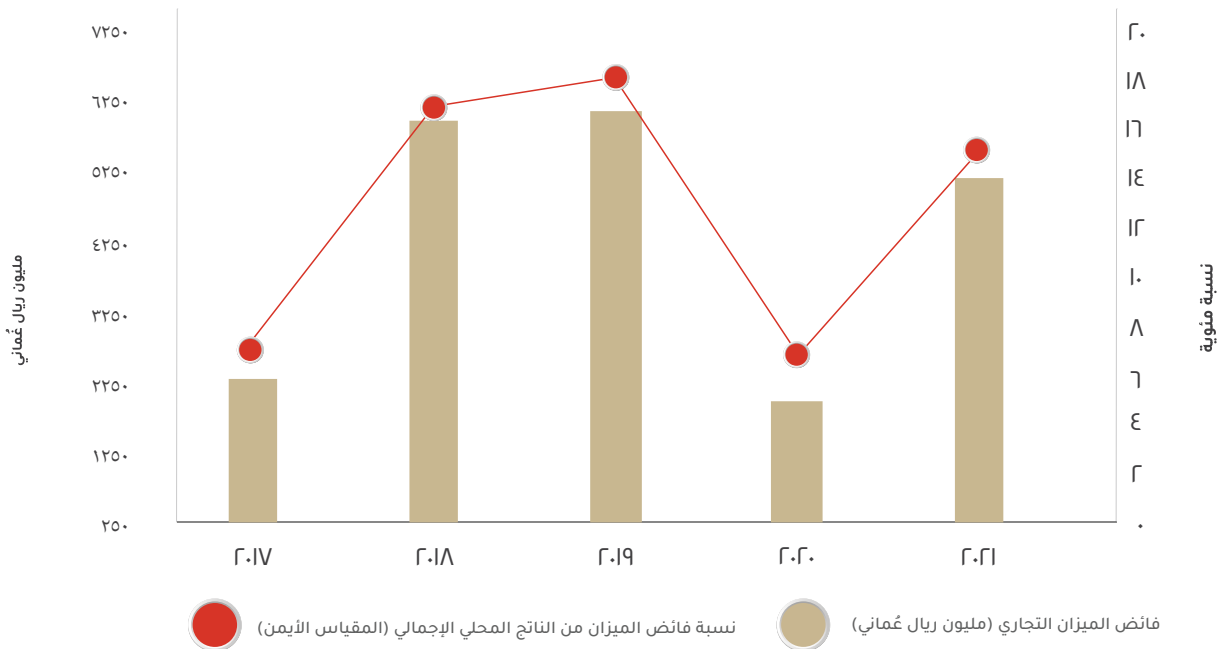
رسم بياني (٢-٥): النمو في الصادرات والواردات



رسم بياني (٣-٥): التجارة السلعية



رسم بياني (٤-٥): الميزان التجاري السلعي



الصادرات

طوال عام ٢٠٢١م، كما زادت قيمة الصادرات من الغاز بشكل كبير في ٢٠٢١م بنحو ٢٧ في المائة بسبب ارتفاع الأسعار العالمية للغاز الطبيعي المسال. وسجلت الصادرات غير النفطية زيادة كبيرة بنسبة ٤١,٤ في المائة خلال عام ٢٠٢١م مما يعكس زيادة الطلب على الصادرات العمانية من الشركاء التجاريين الرئيسيين. ومع ذلك، سجلت البضائع المعاد تصديرها انخفاضا قدره ٢٥,٧ في المائة وسط انخفاض في إعادة تصدير «المركبات والطائرات والسفن ومعدات النقل المرتبطة بها» و «الآلات والأجهزة الميكانيكية».

جاءت الزيادة في الصادرات خلال عام ٢٠٢١م مدفوعة بصادرات النفط والغاز والصادرات غير النفطية، في حين شهدت البضائع المعاد تصديرها انخفاضا خلال العام. وارتفعت قيمة صادرات النفط (بما في ذلك النفط المصفى) بنسبة ٤٧,٢ في المائة، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى انتعاش أسعار النفط والاستقرار النسبي لحجم الصادرات النفطية. وسجل إنتاج النفط وحجم الصادرات النفطية خلال عام ٢٠٢١م نموا طفيفا بنسبة ١,٩ في المائة و٧,٧ في المائة على التوالي، مقارنة بالعام السابق مما يعكس الالتزام بقرار أوبك+ للحد من الإنتاج



الصادرات غير النفطية

ذلك، نمت الصادرات غير النفطية إلى الولايات المتحدة الأمريكية والهند بشكل ملحوظ بنسبة ٨٢,٢ في المائة ٣,٩٥ في المائة على التوالي.

أنشطة إعادة التصدير

على عكس الصادرات النفطية وغير النفطية، شهدت أنشطة إعادة التصدير للسلطنة انخفاضاً ملحوظاً بنسبة ٢٥,٦ في المائة خلال عام ٢٠٢١م، حيث أظهرت معظم بنود أنشطة إعادة التصدير الرئيسية انكماشاً خلال العام. وانخفضت أكبر فئة من البضائع المعاد تصديرها وهي «المركبات والطائرات والسفن ومعدات النقل المرتبطة بها» بنسبة ٣٥,٤ في المائة خلال عام ٢٠٢١م (الجدول ٥,٣). كما سجلت العناصر الأخرى التي ساهمت في تراجع أنشطة إعادة التصدير مثل «المعادن الأساسية ومصنوعاتها» و «المنتجات المعدنية» انخفاضاً بنسبة ٦٨,٧ في المائة و ١١,٦ في المائة على التوالي خلال عام ٢٠٢١م. وفي المقابل، شهد بند «المواد الغذائية والمشروبات والتبغ والمنتجات ذات الصلة» و«منتجات الصناعات الكيماوية والصناعات المرتبطة بها» و «الحيوانات الحية ومنتجاتها» بنسبة ٤٧,٢ في المائة و ٦٧,٣ في المائة و ١٧١,٩ في المائة على التوالي، مما أدى إلى زيادة توزيع تركيبة أنشطة إعادة التصدير بالتساوي. واحتلت دولة الإمارات العربية المتحدة الوجهة الأولى لأنشطة إعادة التصدير على الرغم من تسجيلها انخفاضاً بنسبة ١٧,١ في المائة، تليها إيران بعد أن سجلت نمواً كبيراً بنسبة ٧,٦ في المائة خلال العام (الجدول ٥,٥). وتراجعت أنشطة إعادة التصدير إلى قطر بنسبة ٧٦,٣ في المائة، مما أدى إلى انخفاض حصة الدولة في البضائع المعاد تصديرها من ٣,٥ في المائة إلى ٩,٧ في المائة، لتحل المرتبة الثالثة كأفضل وجهة في عام ٢٠٢١م وسط رفع الحصار التجاري المفروض على قطر من قبل بعض دول مجلس التعاون الخليجي.

سجلت الصادرات غير النفطية زيادةً بنسبة ٤١,٤ في المائة من ٤,٩٧ مليون ريال عماني في عام ٢٠٢٠م إلى ٥,٧٩٢ مليون ريال عماني في عام ٢٠٢١م (الجدول ٢-٥). ولقد شكل انحسار الوعاء حافزاً لانتعاش الطلب على الصادرات غير النفطية. ومع ذلك، ظل حجم الصادرات خلال عام ٢٠٢١م ثابتاً على نطاق واسع مما يشير إلى أن الزيادة في قيمة الصادرات ترجع أساساً إلى ارتفاع سعر وحدة الصادرات وسط انتشار الضغوط التضخمية في جميع أنحاء العالم (الجدول ٩-٥).

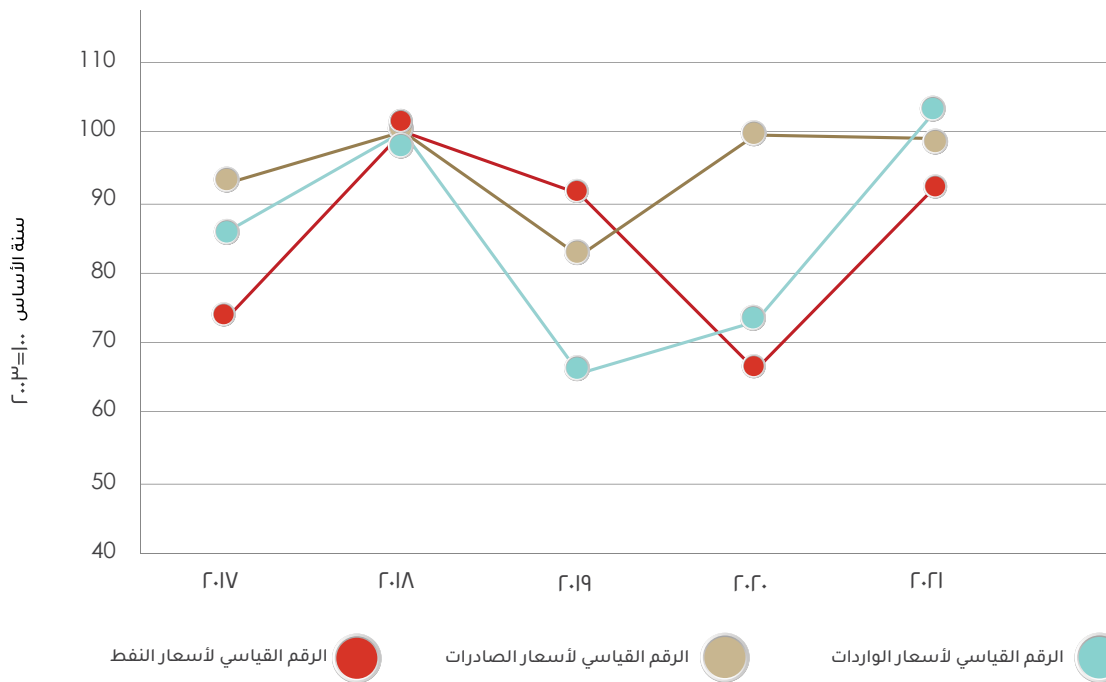
وعند الحديث عن مجموعات المنتجات، شكلت صادرات «منتجات الصناعات الكيماوية والصناعات المرتبطة بها» و «المنتجات المعدنية» و «المعادن الأساسية ومصنوعاتها» مجتمعة حوالي ٨,٨ في المائة من إجمالي الصادرات غير النفطية وزادت قيمتها بنسبة ٦٢,٥ في المائة في عام ٢٠٢١م، في حين أظهرت صادرات «البلاستيك والمطاط ومصنوعاته» و «المواد الغذائية والمشروبات والتبغ والمنتجات ذات الصلة» و «الحيوانات الحية ومنتجاتها» نمواً بنسبة ٧٣,٦ في المائة و ٨,٦ في المائة و ١,١ في المائة على التوالي (الجدول ٢-٥). وفي الوقت نفسه، انخفضت «منتجات الخضروات» و «المنسوجات ومصنوعاتها» بنسبة ٣,٥ في المائة و ١,٨ في المائة على التوالي في عام ٢٠٢١م. أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي لهذه المنتجات، فلا تزال كلاً من الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية والهند والصين وقطر تحتل مراكز الصدارة كأبرز الوجهات الرئيسية للصادرات العمانيّة غير النفطية، حيث سجلت مجتمعة حوالي ٥٧ في المائة من إجمالي الصادرات العمانيّة. وسجلت الصادرات غير النفطية إلى الإمارات العربية المتحدة، التي تعتبر الوجهة الأبرز للصادرات العمانيّة، زيادةً بنسبة ٢٠ في المائة خلال عام ٢٠٢١م. وفي الوقت نفسه، سجلت صادرات السلطنة إلى المملكة العربية السعودية والصين نمواً بنسبة ٩,٥ في المائة و ٢٧,٦ في المائة على التوالي. وعلاوة على

الواردات

والمعدات الكهربائية وأجزائها» بنسبة ١٨,٤ في المائة. بينما انخفضت «المركبات والطائرات والسفن ومعدات النقل المرتبطة بها» بنسبة ٣,٥ في المائة خلال عام ٢٠٢١م. أما بالنسبة للدول المصدرة لواردات السلع، فلا تزال دولة الإمارات العربية المتحدة أكبر دولة مصدرة للواردات إلى سلطنة عمان، مسجلة زيادة بنسبة ٥,١ في المائة لتصل إلى ٤,٢٣٨,٣ مليون ريال عماني، بحيث شكلت حصتها ٣٥,٦ في المائة من إجمالي الواردات خلال عام ٢٠٢١م. كما سجلت الواردات من الصين والمملكة العربية السعودية نمواً بنسبة ٨,٠ في المائة و ٤,٧ في المائة على التوالي في عام ٢٠٢١م، وشكلت حصتها ٧,٠ في المائة و ٤,٧ في المائة من إجمالي الواردات على التوالي.

ارتفعت الواردات المسجلة (سيف) بنسبة ١٠,٧ في المائة في عام ٢٠٢١م لتبلغ ١١,٩٠٦,٧ مليون ريال عماني. ويمكن أن تُعزى هذه الزيادة إلى النمو في إجمالي الطلب خلال عام ٢٠٢١م بسبب انتعاش النشاط الاقتصادي وسط تخفيف قيود الجائحة. وعند الحديث عن مجموعات المنتجات، كان التوسع في الواردات مدفوعاً بالارتفاع السريع في «المنتجات المعدنية» المستوردة بنسبة ٧١,١ في المائة، وهي أهم فئة مستوردة من حيث القيمة. كما شهدت واردات «المعادن الأساسية ومصنوعاتها» و «منتجات الصناعات الكيماوية والصناعات المرتبطة بها» نموا ملحوظا في عام ٢٠٢١م بزيادة بلغت ٧,٥ بالمائة و ١٦,٣ بالمائة على التوالي. وفي المقابل، انخفضت الواردات المعمرة التي تشمل «الآلات والأجهزة الميكانيكية

رسم بياني (٥-٥): الأرقام القياسية لوحدة القيمة للصادرات والواردات



الحركة التجارية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - 2021م

٢٠٢٠م. ومن المتوقع أن تشهد تجارة السلطنة مع دول مجلس التعاون الخليجي زيادة مضطردة مع بداية ربط الطرق المباشرة مع المملكة العربية السعودية وشبكة السكك الحديدية المخطط لها.

سعر الصرف الاسمي الفعلي

يتم احتساب مؤشر سعر الصرف الاسمي الفعلي عن طريق المتوسط المرجح لسعر الصرف الاسمي للريال العماني مقابل ١٨ عملة لعدد من الدول التي تمثل شركاء التجارة الرئيسيين للسلطنة (الموردين) باستخدام سنة الأساس (١٩٩٩=١٠٠). ويشير الارتفاع المسجل في المؤشر إلى ارتفاع في قيمة الريال العماني مقابل سلة عملات الشركاء في حين يشير انخفاضه إلى العكس.

وتشير التحركات المسجلة خلال العام أن مؤشر سعر الصرف الاسمي ظلّ إلى حد كبير في مسار تصاعدي خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١م، حيث ارتفع من ١٠٢,٥ في نهاية يناير من عام ٢٠٢١م إلى ١٠٣,٩ في نهاية مارس من نفس العام. وبعد شهر مارس من عام ٢٠٢١م، ارتفع المؤشر ليبلغ ١٠٤,٠ في يونيو ٢٠٢١م و١٠٥,٠ بحلول سبتمبر ٢٠٢١م و١٠٦,٢ بحلول نهاية العام (شكل ٦-٥).

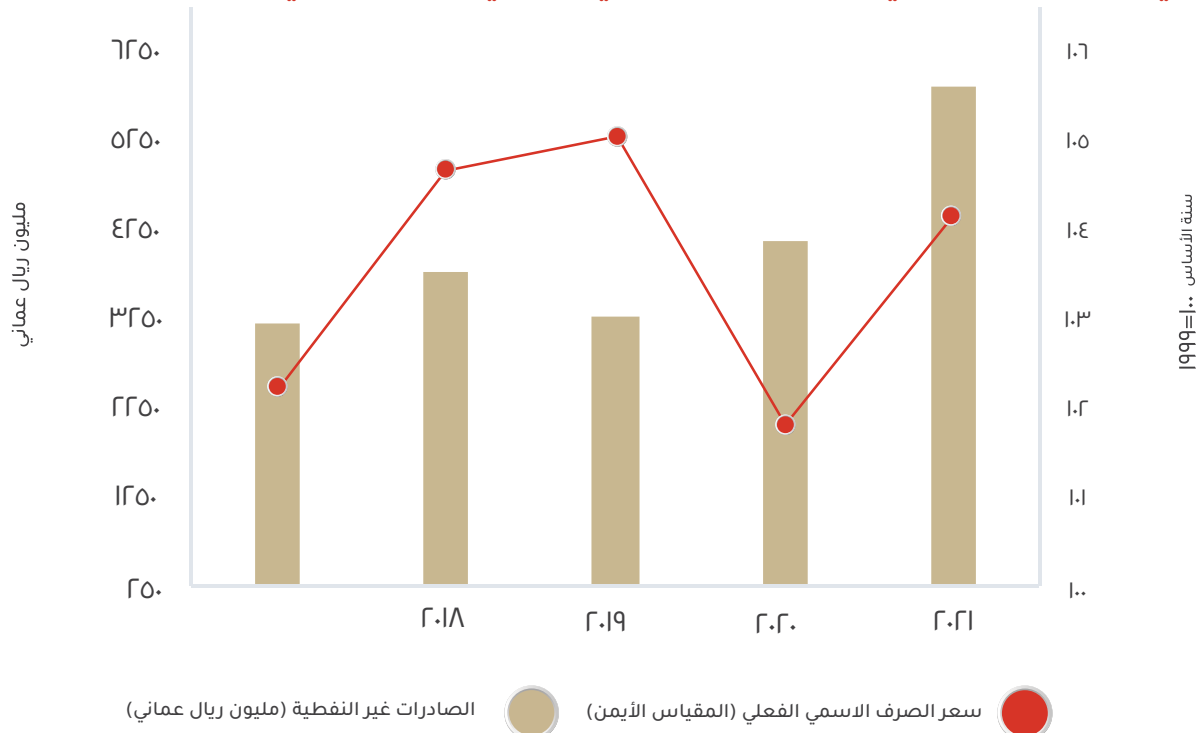
ويشير هذا الارتفاع في المؤشر إلى ارتفاع قيمة الريال العماني مقابل شركاء التجارة الرئيسيين للسلطنة خلال عام ٢٠٢١م. ويتماشى هذا الارتفاع مع ارتفاع الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى. كما كان لمؤشر سعر الصرف الاسمي الفعلي تأثيراً إيجابياً على معدلات التضخم، إذ لا يزال التضخم المستورد أحد المحركات الرئيسية لظروف التضخم في السلطنة.

سجلت دول مجلس التعاون الخليجي انخفاضاً بنسبة ٨,٧ في المائة بالنسبة لوارداتها من الصادرات العمانية غير النفطية (بما في ذلك أنشطة إعادة التصدير)، حيث بلغت ٢,٦٩٢,٩ مليون ريال عماني في عام ٢٠٢١م مقارنة مع ٢,٩٤٨,٤ مليون ريال عماني في عام ٢٠٢٠م (الجدول ٨-٥).

وشكلت حصص الصادرات العمانية غير النفطية للإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ٧٩,٦ في المائة و٨,٦ في المائة على التوالي. وظلت الإمارات العربية المتحدة الوجهة الأولى للصادرات العمانية غير النفطية إذ شهدت صادرات السلطنة إليها نمواً بنسبة ٤,٤ في المائة في عام ٢٠٢١م. وبحصة بلغت ٢٤,٧ في المائة، جاءت المملكة العربية السعودية ك ثاني أكبر وجهة للصادرات العمانية غير النفطية إلى دول مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠٢١م.

ومن ناحية أخرى، ارتفعت واردات السلطنة من دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة ١١,٤ في المائة لتصل إلى ٥,٩٥٨,٠ مليون ريال عماني في عام ٢٠٢١م. وسجلت الواردات من دولة الإمارات العربية المتحدة، أكبر مصدر للواردات إلى السلطنة بين دول مجلس التعاون الخليجي، ارتفاعاً بنسبة ٥ في المائة. ومع ذلك، انخفضت حصة الإمارات من إجمالي واردات دول مجلس التعاون الخليجي من ٧٥,٤ في المائة في عام ٢٠٢٠م إلى ٧١ في عام ٢٠٢١م. وبالإضافة إلى ذلك، سجلت الواردات من دولة قطر زيادة بنسبة ٤٠ في المائة في عام ٢٠٢١م، في حين انخفضت حصة الواردات من المملكة العربية السعودية من إجمالي الواردات من دول مجلس التعاون الخليجي إلى ٩,٤ في المائة في عام ٢٠٢١م من ١٠ في المائة في عام

رسم بياني (٦-٥): الرقم القياسي لسعر الصرف الفعلي الاسمي للريال العماني والصادرات غير النفطية



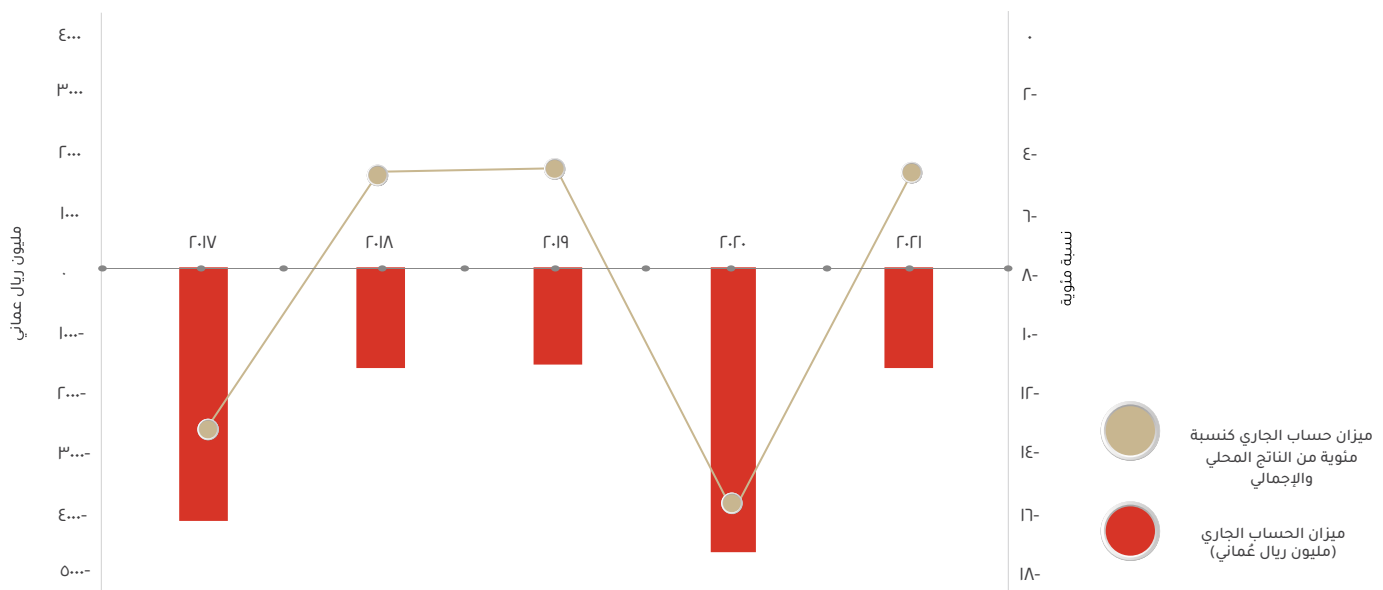
الحساب الجاري

في عام ٢٠٢٠م (شكل ٥،٧).

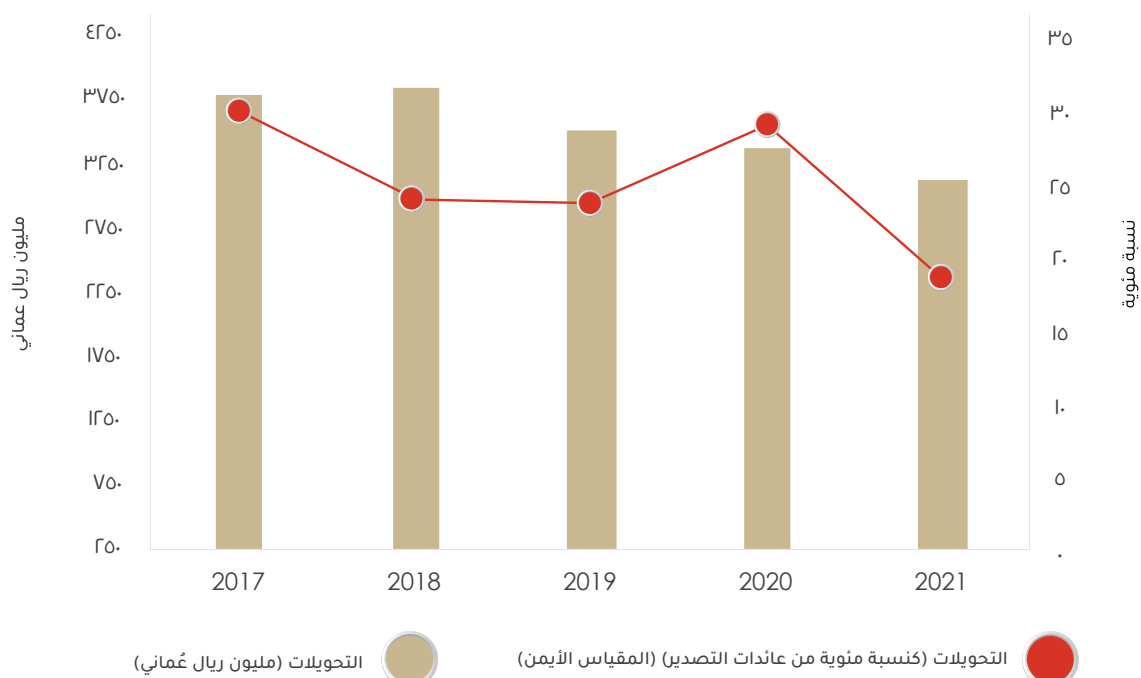
وسجلت الخدمات والدخل الأولي والدخل الثانوي عجوزات أعلى من تلك التي لوحظت خلال عام ٢٠٢٠م حيث زاد الطلب المحلي على الخدمات في عام ٢٠٢١م تماشيًا مع بدء الانتعاش الاقتصادي. وسجلت هذه الحسابات مجتمعة صافي تدفق للخارج قدره ٨,٠٠٩ مليون ريال عماني في عام ٢٠٢١م، وهو ما يمثل زيادة بنحو ٤,٤ في المائة عن عام ٢٠٢٠م. وانخفضت التحويلات الجارية (التي تشمل تحويلات العاملين حصرًا) بنسبة ٧,٥ في المائة في عام ٢٠٢١م بالإضافة إلى انخفاض بنسبة ٤,٠ في المائة في العام الذي سبقه (شكل ٥-٨).

شهد القطاع الخارجي للسلطنة تحسنًا ملحوظًا خلال عام ٢٠٢١م مع انخفاض عجز الحساب الجاري مدعومًا بارتفاع أسعار النفط الدولية وانتعاش الطلب العالمي بعد رفع القيود التي فرضتها جائحة كورونا. إذ تحسن عجز الحساب الجاري ليبلغ ١,٦٤٩ مليون ريال عماني بنهاية عام ٢٠٢١م من ٤,٧٣٢ مليون ريال عماني في عام ٢٠٢٠م، مدفوعًا بشكل رئيسي بالتحسن الملحوظ في الميزان التجاري. وسجل الميزان التجاري السلعي فائضًا أعلى بلغ ٦,٣٦٠ مليون ريال عماني في عام ٢٠٢١م مقارنة مع ٢,٩٣٧ مليون ريال عماني في عام ٢٠٢٠م. ونتيجة لذلك، انخفضت نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤,٩ في المائة في عام ٢٠٢١م من ١٦,٢ في المائة

رسم بياني (٥-٧): ميزان الحساب الجاري



رسم بياني (٥-٨): تحويلات العمالة الوافدة



الحساب المالي

وشهدت الاستثمارات الأخرى صافي تدفقات إلى الداخل قدرها ٥٣ مليون ريال عماني في عام ٢٠٢١م والتي كانت أقل بكثير من ١,٧١٧ مليون ريال عماني المسجلة في العام الذي سبقه. وزاد صافي الاستحواذ على الأصول المالية بمبلغ ٨٢١ مليون ريال عماني في عام ٢٠٢١م مقابل انخفاض قدره ٧٤٣ مليون ريال عماني في عام ٢٠٢٠م، ويرجع ذلك أساساً إلى الزيادة في بند «حسابات أخرى مستحقة الدفع» و «ودائع المقيمين بالخارج». وارتفع صافي تحمل الخصوم بحوالي ٨٧٤ مليون ريال عماني في عام ٢٠٢١م مقارنة بزيادة قدرها ٩٧٣ مليون ريال عماني في عام ٢٠٢٠م. وزادت الودائع الأجنبية بمبلغ ٥٦٩ مليون ريال عماني في عام ٢٠٢١م مقابل انخفاض قدره ٨٠ مليون ريال عماني في العام الذي سبقه. في حين كانت الزيادة في القروض معتدلة نسبياً عند ١٨٢ مليون ريال عماني في عام ٢٠٢١م مقارنة بزيادة قدرها ١,١٦٣ مليون ريال عماني في عام ٢٠٢٠م، حيث أن جزءاً من هذه القروض تم سدادها من قبل الحكومة والشركات خلال عام ٢٠٢١م.

الأصول الاحتياطية

سجلت الأصول الاحتياطية ارتفاعاً بمبلغ ١,١٨٨ مليون ريال عماني في عام ٢٠٢١م مقارنة بانخفاض قدره ٨٠٣ مليون ريال عماني في عام ٢٠٢٠م. وبلغت الأصول الأجنبية للبنك المركزي العماني في نهاية عام ٢٠٢١م نحو ٧,٥٨٧ مليون ريال عماني مقارنة مع ٥,٧٧١ مليون ريال عماني في العام الماضي مسجلة زيادة قدرها ١,٨١٦ مليون ريال عماني (بما في ذلك تغييرات التقييم) (شكل ٩-٥). ومن جانب آخر، انخفضت الأصول الحكومية بمقدار ٥٧٨ مليون ريال عماني (باستثناء آثار التقييم) مما يعكس استخدام الحكومة للاحتياطيات لتمويل عمليات إدارة الدين.

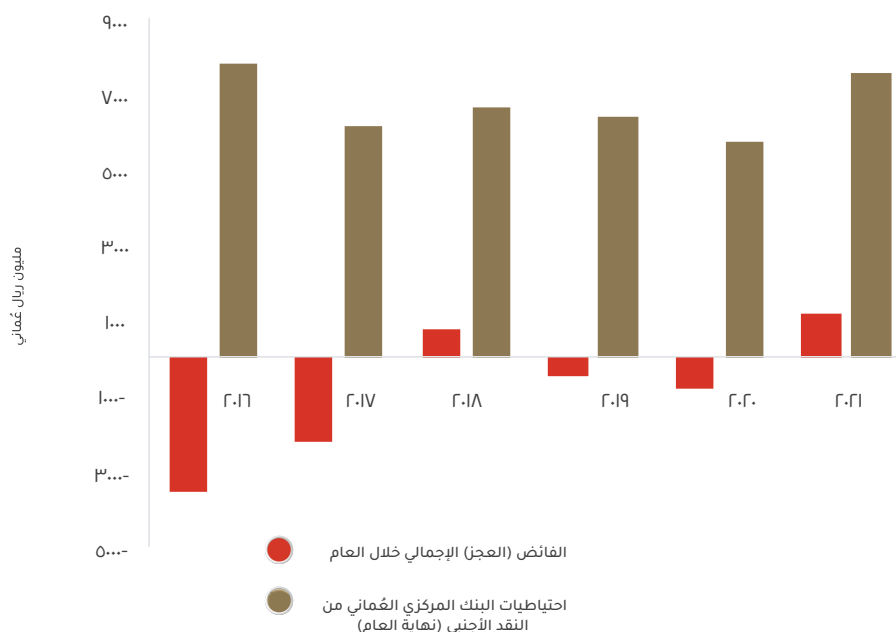
وارتفعت نسبة غطاء الواردات (نسبة واردات البضائع إلى احتياطيات النقد الأجنبي) إلى ٦,٨ شهراً في عام ٢٠٢١م من ٥,٥ شهراً في عام ٢٠٢٠م، بينما ارتفعت نسبة الغطاء من حيث مدفوعات الحساب الجاري إلى ٤,١ شهراً في عام ٢٠٢١م من ٣,٢ شهراً في عام ٢٠٢٠م.

أدى التحسن الذي شهده عجز الحساب الجاري في عام ٢٠٢١م إلى تقليل الحاجة إلى التدفقات الداخلة في إطار الحساب المالي الذي سجل صافي تدفقات إلى الداخل بنحو ١,٩٨٣ مليون ريال عماني (بما في ذلك الأصول الاحتياطية) خلال العام مقارنة بصافي تدفقات إلى الداخل بنحو ٤,٨٣٥ مليون ريال عماني في العام السابق (الجدول ٥,١). وفي الوقت الذي ارتفع فيه صافي التدفقات الداخلة ضمن الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات الحوافظ المالية في عام ٢٠٢١م، شهدت الاستثمارات الأخرى انخفاضاً في صافي التدفقات الداخلة خلال العام. ومن جهة أخرى، شهدت الأصول الاحتياطية تدفقات صافية إلى الخارج خلال العام تمثل بشكل أساسي زيادة في الاحتياطيات بلغت ١,١٨٨ مليون ريال عماني في عام ٢٠٢١م تشمل زيادة احتياطيات البنك المركزي العماني بمقدار ١,٧٦٧ مليون ريال عماني وسحب ٥٧٨ مليون ريال عماني من احتياطيات الحكومة لتمويل عمليات إدارة الديون السيادية.

وسجل الاستثمار الأجنبي المباشر تدفقات صافية إلى الداخل بلغت ١,٦٩٨ مليون ريال عماني في عام ٢٠٢١م مقارنة بتدفقات إلى الداخل بلغت ١,٣٧٩ مليون ريال عماني في عام ٢٠٢٠م. وانخفض صافي حيازة الأصول المالية ضمن الاستثمار المباشر بمقدار ١٥٣ مليون ريال عماني بينما زاد صافي تحمل الخصوم بمقدار ١,٥٤٦ مليون ريال عماني. وتعزى هذه الزيادة إلى حد كبير إلى ارتفاع أسعار النفط الذي أدت إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع النفط والغاز.

وشهدت استثمارات الحافطة تدفقات صافية إلى الداخل بلغت ١,٤٢٠ مليون ريال عماني في عام ٢٠٢١م مقارنة بـ ٩٣٦ مليون ريال عماني في عام ٢٠٢٠م. وزاد صافي اقتناء الأصول المالية في إطار استثمارات الحافطة بمبلغ ٤٨٦ مليون ريال عماني، في حين زاد صافي تحمل الخصوم بمقدار ١,٩٠٦ مليون ريال عماني بسبب إصدار سندات حكومية وسندات الشركات بقيمة ١,٠٦٥ مليون ريال عماني وإصدار صكوك حكومية بقيمة ٦٠,٥ مليون ريال عماني.

رسم بياني (٩-٥): الفائض في الميزان الكلي للمدفوعات واحتياطيات البنك المركزي العُماني من النقد الأجنبي



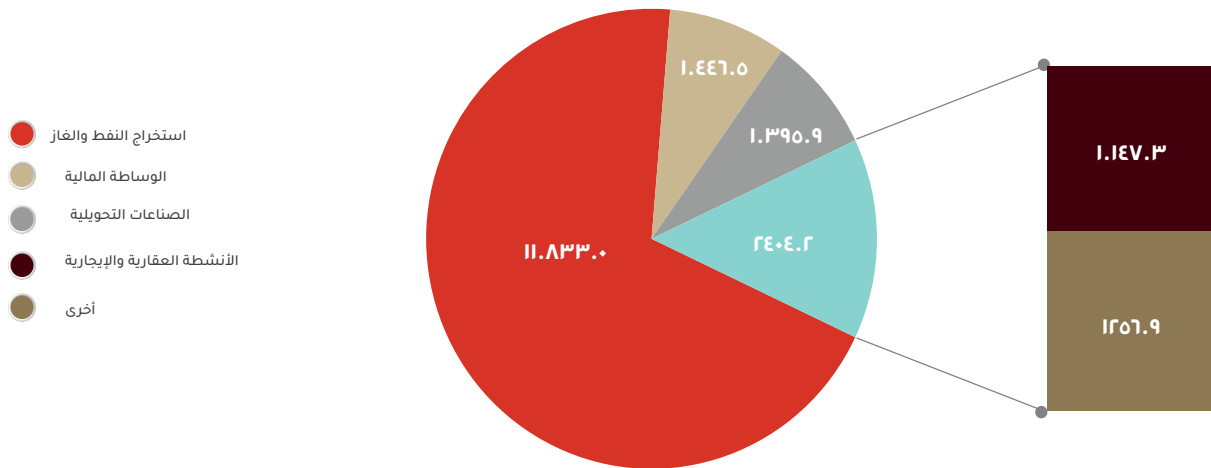
الاستثمار الأجنبي المباشر

٨,٢ في المائة. وتشكل حصة أنشطة التأجير العقاري والأعمال ٦,٧ في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما تستحوذ القطاعات الأخرى على الحصة المتبقية البالغة ٧,٤ في المائة (شكل ١٠-٥).

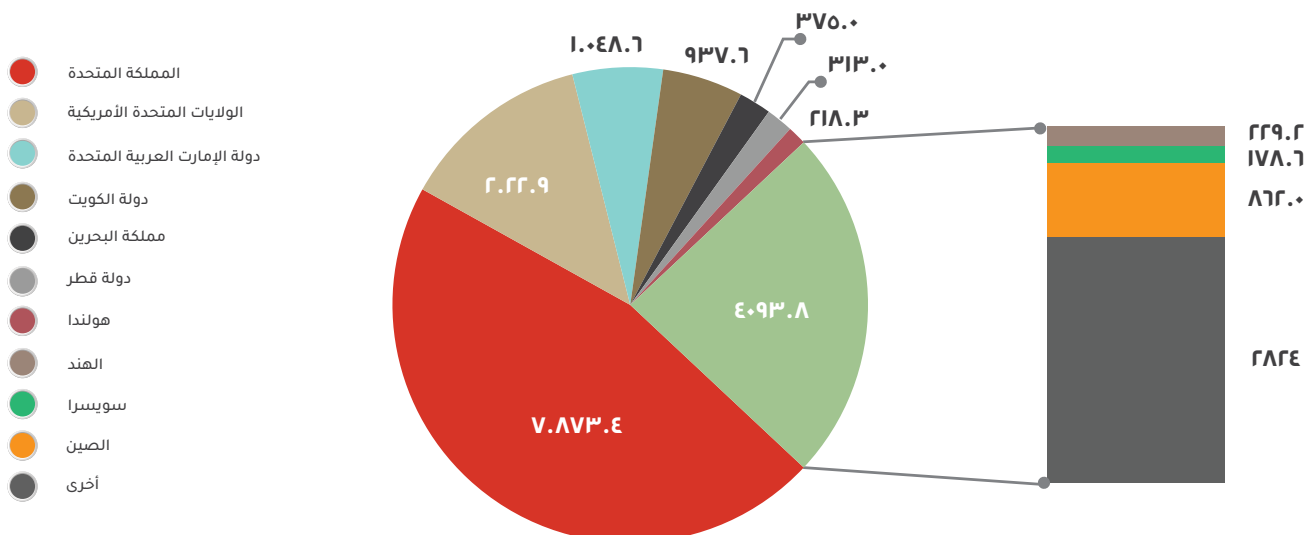
وتعد المملكة المتحدة أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي في السلطنة، حيث بلغت استثماراتها ٧,٨٧٣,٤ مليون ريال عماني بنهاية عام ٢٠٢١م مقارنة مع ٧,٨٦١,١ مليون ريال عماني بنهاية عام ٢٠٢٠م، إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية بحصة بلغت ٢,٢٢٠,٩ مليون ريال عماني بنهاية عام ٢٠٢١م مقارنة مع ١,٨٨٨,٩ مليون ريال عماني في العام الذي سبقه. وبلغت الاستثمارات من دولة الإمارات العربية المتحدة والكويت والصين ١,٠٤٨,٦ مليون ريال عماني و ٩٣٧,٦ مليون ريال عماني و ٨٦٢ مليون ريال عماني على التوالي بنهاية عام ٢٠٢١م (شكل ١١-٥).

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً حيوياً في تدعيم المدخرات المحلية وتمكين استراتيجية التنويع الاقتصادي للبلاد وتوظيف التقنيات الحديثة إلى جانب تحسين فرص العمل. عليه، تركز رؤية عُمان ٢٠٤٠ على تشجيع جذب المزيد من التدفقات إلى الداخل ضمن الاستثمار الأجنبي المباشر. ووفقاً للبيانات الأولية الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ارتفع الرصيد القائم من الاستثمار الأجنبي المباشر في السلطنة بنسبة ٧,٧ في المائة في عام ٢٠٢١م. ويعد قطاع النفط والغاز القطاع الرئيسي المتلقي لأكبر حصة من الاستثمار الأجنبي المباشر بلغت ٦٩,٣ في المائة، كما سجل أعلى زيادة بنسبة ١٥,١ في المائة في عام ٢٠٢١م، مقارنة بزيادة قدرها ٥,٥ في المائة في عام ٢٠٢٠م. يليه قطاع الوساطة المالية بحصة بلغت ٨,٥ في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم قطاع التصنيع بنسبة

رسم بياني (١٠-٥): رصيد الاستثمار الأجنبي على حسب القطاع مليون ريال عُماني



رسم بياني (١١-٥) رصيد الاستثمار الأجنبي على حسب الدول مليون ريال عُماني

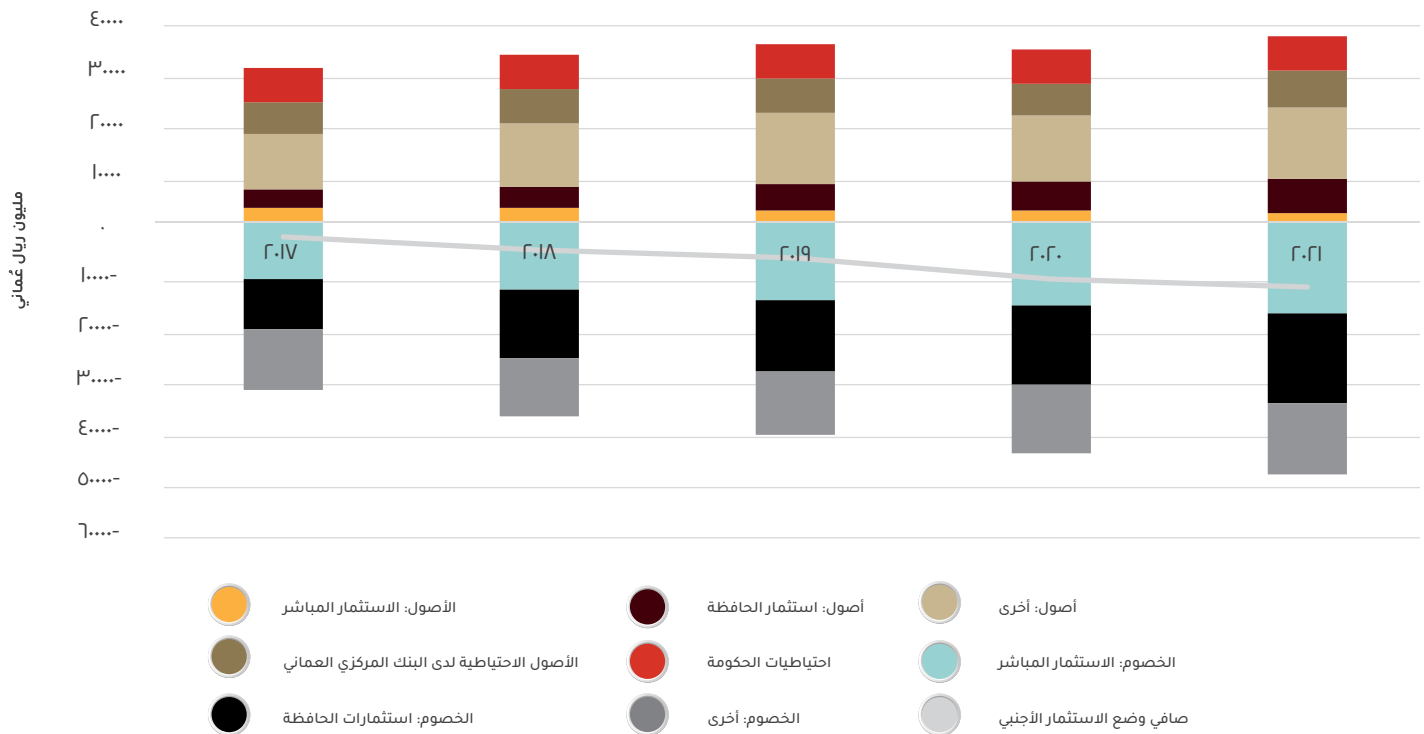


هذه الفترة مما يدل على الثقة المستمرة للمستثمرين الأجانب في الاقتصاد العماني.

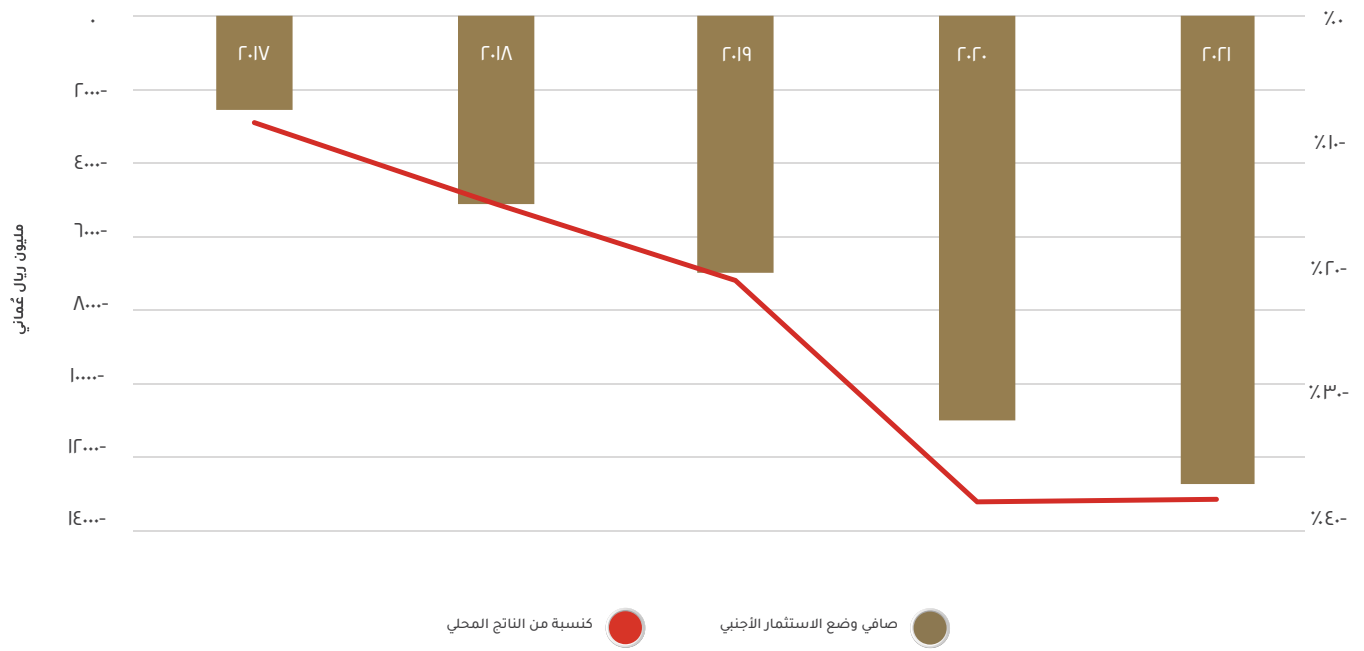
وبالنظر إلى التطورات السنوية، ارتفع رصيد الأصول الأجنبية بنسبة ٧,٨ في المائة ليصل إلى ٣٦,٥٧٥ مليون ريال عماني بنهاية عام ٢٠٢١م مقارنة بـ ٣٣,٩٣٦ مليون ريال عماني في عام ٢٠٢٠م. وجاءت الزيادة الرئيسية في الأصول مدفوعة بنمو محفظة الاستثمار في الخارج للمقيمين في السلطنة. وفي الوقت ذاته، ارتفع رصيد الخصوم الأجنبية بنسبة ٩,٧ في المائة ليصل إلى ٤٩,٣٧٥ مليون ريال عماني في عام ٢٠٢١م مقابل ٤٥,٠٢١ مليون ريال عماني في العام الذي سبقه. وتُعزى الزيادة في الخصوم خلال العام إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات الحافطة التي نمت بنسبة ٩,٦ في المائة و١٢,٥٥ في المائة على التوالي. ونتيجة لذلك، استمر صافي اقتراض الاستثمار الأجنبي في التوسع، حيث وصل إلى -١٢,٨٠٠ مليون ريال عماني بنهاية عام ٢٠٢١م مقارنة بـ -١١,٠٥٨ مليون ريال عماني في العام الذي سبقه، وإن كان أقل كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (شكل ١٢-٥).

يوضح وضع الاستثمار الدولي القيمة الإجمالية للأصول والخصوم الأجنبية التي يحتفظ بها المقيمون مقابل غير المقيمين في اقتصاد ما في وقت معين. ويأتي نشر بيانات وضع الاستثمار الدولي في السلطنة في تقرير البنك المركزي العماني للعام ٢٠٢١م لأول مرة، وهو ما يمثل علامة فارقة في تعزيز مبادئ الشفافية ونشر البيانات. وتظهر السنوات الأخيرة الماضية نموًا أعلى في الخصوم الأجنبية مقابل الأصول الأجنبية التي يحتفظ بها المقيمون تجاه غير المقيمين مما أدى إلى زيادة صافي الخصوم خلال الفترة بين ٢٠٢١-٢٠١٧م (الجدول ٥-١٢). وفي عام ٢٠١٧م، كانت التزامات المقيمين العمانيين تجاه غير المقيمين أعلى من أصولهم في الخارج بمقدار ٢,٥٩٩ مليون ريال عماني. وقد اتسع هذا الفارق على مدى السنوات الخمس الماضية حتى بلغ ١٢,٨٠٠ مليون ريال عماني في عام ٢٠٢١م. ويمكن تفسير النمو في رصيد الخصوم من خلال تطورات الحساب المالي، وتحديدًا إصدار الحكومة لسندات الدين لتمويل نفقاتها الجارية والرأسمالية. وبصرف النظر عن ذلك، شهد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى السلطنة تدفقًا ثابتًا خلال

رسم بياني (٥-١٢): وضع الاستثمار الأجنبي



رسم بياني (٥-١٣): وضع الاستثمار الأجنبي كنسبة من الناتج المحلي



الجدول (١-٥) المعاملات التجارية (مليون ريال عماني)						
البيان	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	نسبة التغير ٢٠٢١/٢٠ (%)
الواردات (سيف)	١٠٣٦٢,٧	١٠١٠٨,١	٨٧٨٨,٤	١٠٨٩٦,٦	١٢,٠٣٩,٢	١٠,٥
الصادرات (فوب)	١٢٦٤٤,٧	١٦٠٤٥,٢	١٤٨٧٤,٥	١٢,٨٧٤,٣	١٧,١٤٥,٢	٣٣,٢
النفط الخام	٥٧٩٥,٣	٧٧٢٨,٢	٧٥٥٥,٩	٥٠٥٣,٦	٧١٨٤,٨	٤٢,٢
منتجات النفط المكررة	٤٠٤,٧	١٠٤١,٩	٩٢٩,١	٦٣٢,١	١,١٨٢,١	٨٧,٠
الغاز الطبيعي المسال	١١٦٦,٢	١٧١٦,٦	١٧١٠,١	١٣١٢,٢	١٦٦٤,٦	٢٦,٩
صادرات غير نفطية	٣١٧٦,٤	٣٧٢٧,٠	٣٢٣٠,٦	٤٠٩٦,٥	٥,٧٩١,٧	٤١,٤
إعادة التصدير	٢١٠٢,١	١٨٣١,٥	١٤٤٨,٨	١٧٨٠,٠	١٣٢٢,٠	٢٥,٧-
الميزان التجاري	٢٢٨١,٩	٥٩٣٧,١	٦٠٨٦,١	١٩٧٧,٧	٥,١٠٦,٠	١٥٨,٢
نسبة (الصادرات + الواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي %	٨٤,٨	٧٥,٠	٧٠,٩	٨١,٤	٨٦,١	٥,٧
نسبة الفائض في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي %	٨,٤	١٧,٠	١٨,٢	٦,٨	١٥,١	١٢٢,٢
نسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي % *	١٩,٤	١٥,٩	١٤,٠	٢٠,١	٢١,٠	٤,٢

ملحوظة: أرقام الواردات الواردة في هذا الجدول تتضمن الواردات المسجلة و غير المسجلة. وبالتالي يمكن ألا تتطابق مع أرقام الواردات التي ترد في جداول أخرى والتي تتضمن فقط الواردات المسجلة. وعلى نحو مشابه. فقد تم احتساب أرقام الواردات في هذا الجدول على أساس (سيف) وبالتالي يمكن ألا تتطابق مع أرقام الواردات والميزان التجاري التي ترد في جداول أخرى والتي تم احتساب الواردات فيها على أساس (فوب).

تم توسيع تغطية التجارة غير النفطية في عام ٢٠٢٠ لتشمل المعاملات الدولية في مناطق التجارة الحرة. عليه . فإن البيانات من عام ٢٠٢٠ وما بعده ليست قابلة للمقارنة مع البيانات غير النفطية من السنوات السابقة.

* تشمل السلع المعاد تصديرها

المصدر: الإدارة العامة للجمارك والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

جدول (٢-٥) قيمة الصادرات غير النفطية من منشأ عُماني (*) (مليون ريال عماني)						
البيان	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	نسبة التغير ٢٠٢١/٢٠ (%)
حيوانات حية ومنتجاتها	١٦٤,٢	٢٢٥,٤	١٩٩,٩	٢٥٥,٠	٢٥٨,٠	١,١
منتجات نباتية	٦٣,٢	٦٨,٣	٦٩,١	٨٠,٨	٧٨,٠	٣,٥-
الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية	٧٤,١	٦٨,٥	٥٨,٢	٧٣,١	٩٥,٧	٣٠,٩
الأغذية والمشروبات والتبغ	١٣٧,٢	١٤١,٠	١٤٧,٥	١٩٦,٥	٢١٣,٥	٨,٦
منتجات معدنية	٨٥٩,٦	٦٦٢,٥	٣٧٣,٢	٤٥٤,٨	٨٤٢,١	٨٥,١
منتجات الصناعات الكيماوية والصناعات المرتبطة بها	٨٠٧,٢	٨٥٨,٦	٨٥٦,٥	٧٤٤,٦	١,٢٣٤,٥	٦٥,٨
البلاستيك والمطاط ومنتجاتها	٢٠٤,٩	٢٥٥,٠	١٩٦,٠	٥٠٩,٧	٨٨٤,٨	٧٣,٦
المنسوجات ومنتجاتها	٦,٥	٧,٨	٥,٩	٤٢,٦	٤١,٨	١,٨-
المعادن الأساسية ومصنوعاتها	٦٢٤,٩	٩٩٩,٥	٨٥٥,٦	٨٩٥,٦	١,٣٢٧,٠	٤٨,٢
أخرى	٢٣٥,٠	٤٤٠,٤	٤٦٨,٧	٨٤٣,٧	٨١٦,٤	٣,٢-
المجموع	٣١٧٦,٤	٣٧٢٧,١	٣٢٣٠,٦	٤٠٩٦,٥	٥٧٩١,٧	٤١,٤

(*) لا تشمل السلع المعاد تصديرها

المصدر: الإدارة العامة للجمارك والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

جدول (٣-٥) مكونات السلع المعاد تصديرها (مليون ريال عماني)							البيان
نسبة التغير ٢٠٢١/٢٠ (%)	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	
١٧١,٩	٦٧,٢	٢٤,٧	٢٠,٧	٤٢,٥	١٨,٢	٤١,٨	حيوانات حية ومنتجاتها
٣٤,٧	٣٠,٤	٢٢,٦	١٨,٢	١٦,١	١٨,٩	١٢,٤	منتجات نباتية
٢٧,٥	١,٧	١,٣	٢,٩	١,٧	٣,٥	١,٢	الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية
٤٧,٢	١٢٩,٨	٨٨,٢	٢١٧,٧	١٦٥,٦	١٥٨,٨	٥٢,٢	الأغذية والمشروبات والتبغ
١١,٦-	٣٧,٨	٤٢,٧	٦٩,٥	٤٥٥,١	٦٩٤,٧	٦٥٥,٣	منتجات معدنية
٦٧,٣	٥٠,١	٣٠,٠	٤٤,٨	٥٨,٥	٦٨,١	٢٧,٩	منتجات الصناعات الكيماوية والصناعات المرتبطة بها
١٨,٦	٢٤,٥	٢٠,٦	٢٨,٦	٢٦,٩	٢٤,٥	١٣,٢	البلاستيك والمطاط ومنتجاتها
١٤,٨-	٢٥,٨	٣٠,٣	٣٦,٧	٣٥,١	٣١,٣	٣,٨	المنسوجات ومنتجاتها
٦٨,٧-	٢٨,٠	٨٩,٥	٥٥,٤	٥٢,٨	٤٧,٤	٢٨,٩	المعادن الأساسية ومصنوعاتها
٣٥,٤-	٥٤٤,٥	٨٤٢,٥	٤٥٤,٢	٤٧٥,٥	٥٩٠,٩	٩٩٢,٦	سيارات، طائرات، سفن، آلات ومعدات نقل
٣٥,٠-	٣٨٢,١	٥٨٧,٦	٥٠٠,١	٥٠١,٧	٤٤٥,٨	٢٢٧,٠	أخرى
٢٥,٧-	١٣٢٢,٠	١٧٨٠,٠	١٤٤٨,٨	١٨٣١,٥	٢١٠٢,١	٢٠٥٦,٣	المجموع

المصدر: الإدارة العامة للجمارك والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

جدول (٤-٥) التوزيع الجغرافي للصادرات غير النفطية من منشأ عُماني* (مليون ريال عماني)							
الدولة	٢٠١٨		٢٠١٩		٢٠٢٠		٢٠٢١ مبدئي
	الصادرات غير النفطية	الحصة من الإجمالي (%)	الصادرات غير النفطية	الحصة من الإجمالي (%)	الصادرات غير النفطية	الحصة من الإجمالي (%)	الصادرات غير النفطية
الإمارات العربية المتحدة	٦٨٧,٤	١٨,٤	٨٢٢,٢	٢٠,١	٨٢٢,٢	٢٠,١	٩٨٦,٥
الهند	٣٨١,٢	١٠,٢	٣٦٥,٥	٨,٩	٣٦٥,٥	٨,٩	٤٧٨,٥
الصين	٢٦٩,٣	٧,٢	٢٩٥,٦	٧,٢	٢٩٥,٦	٧,٢	٣٧٧,٠
المملكة العربية السعودية	٦١١,٧	١٦,٤	٥١٧,٠	١٢,٦	٥١٧,٠	١٢,٦	٥٦٦,٣
كوريا الجنوبية	٦١,٧	١,٧	٤٩,٧	١,٢	٤٩,٧	١,٢	٨٨,٦
قطر	٣٤٨,٨	٩,٤	٢٦٧,٠	٦,٥	٢٦٧,٠	٦,٥	٢٥٣,٩
الولايات المتحدة الأمريكية	٢١٩,١	٥,٩	٣٤٦,٧	٨,٥	٣٤٦,٧	٨,٥	٦٣١,٧
العراق	٣٤,٢	٠,٩	٤٩,٦	١,٢	٤٩,٦	١,٢	٤١,٩
باكستان	٣٦,٥	١,٠	٣٨,٦	٠,٩	٣٨,٦	٠,٩	٥٧,٢
اندونيسيا	٤٩,٤	١,٣	١٦,٨	٠,٤	١٦,٨	٠,٤	٦١,٠
هولندا	٧٧,٣	٢,١	٢٣,١	٠,٦	٢٣,١	٠,٦	٧٥,٦
الصومال	٤٢,٩	١,٢	٥٨,٣	١,٤	٥٨,٣	١,٤	٦٤,٧
ماليزيا	٧٦,٥	٢,١	٧٣,١	١,٨	٧٣,١	١,٨	٦١,٣
الكويت	١١٥,٨	٣,١	٨٦,٨	٢,١	٨٦,٨	٢,١	٨٩,٥
تايوان	٣٠,١	٠,٨	٣٩,٢	١,٠	٣٩,٢	١,٠	٥٥,٤
أخرى	٦٨٤,٨	١٨,٤	١٠٤٣,٦	٢٥,٥	١٠٤٧,٤	٢٥,٦	١,٩٠٢,٤
المجموع	٣٧٢٧,٠	١٠٠,٠	٤٠٩٢,٧	١٠٠,٠	٤٠٩٦,٥	١٠٠,٠	٥٧٩١,٧

(*) لا تشمل السلع المعاد تصديرها
المصدر: الإدارة العامة للجمارك والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

جدول (٥-٥)
التوزيع الجغرافي لإعادة التصدير (مليون ريال عماني)

الدولة	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١ مبدئي
السلع المُعاد تصديرها	الحصة من الإجمالي (%)	السلع المُعاد تصديرها	الحصة من الإجمالي (%)	السلع المُعاد تصديرها
الإمارات العربية المتحدة	٤٢٨,٤	٢٣,٤	٣٨٤,٩	٢٦,٦
إيران	١٥٩,٨	٨,٧	٢٦,٤	١٤,٩
المملكة العربية السعودية	٢٧,١	١,٥	٣٢,٢	٢,٢
المملكة المتحدة	٧٠,١	٣,٨	٤٥,٩	٣,٢
هونغ كونج	٤٨,٢	٢,٦	٣٢,٩	٢,٣
سنغافورة	٣٧,٧	٢,١	١٢,٥	٠,٩
بلجيكا	٦,٠	٠,٣	٤,٤	٠,٣
اليمن	١٠١,٦	٥,٥	٢٩,٢	٢,٠
الصين	٢٨,٣	١,٥	٢٦,٥	١,٨
العراق	٦,٣	٣,٣	٦,٤	٠,٤
ليبيا	٣,٠	٠,٢	٤,٤	٠,٣
ألمانيا	١٣,٨	٠,٨	١٢,٦	٠,٩
الهند	٣٢,٥	١,٨	١٩,٣	١,٣
قطر	٣٤١,٣	١٨,٦	٣٢٥,٢	٢٢,٤
السودان	٤,١	٠,٢	٣,٨	٠,٣
باكستان	١٠٠,٨	٥,٥	٢,١	٠,١
غيرها	٣٦٨,٥	٢٠,١	٢٩٠,٢	٢٠,٠
المجموع	١٨٣١,٥	١٠٠,٠	١٤٤٨,٨	١٠٠,٠

المصدر: الإدارة العامة للجمارك والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات



جدول (٥-٦)
مكونات الواردات المسجلة (مليون ريال عماني)

البيان	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	نسبة التغير ٢٠٢١/٢٠ (%)
حيوانات حية ومنتجاتها	٤٥١,٠	٥٠٠,٤	٥١١,٠	٥٢١,٠	٥٧٧,٤	١٠,٨
منتجات نباتية	٣٦٩,٩	٤٠٦,٢	٤٣٤,٤	٥٩٩,٠	٦٧٧,٥	١٣,١
الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية	٤٨١,٨	٤٨٥,٥	٥٤٠,٤	٥٣٣,٣	٦٠٥,٤	١٣,٥
منتجات معدنية	١٠٦٧,٠	٩٠٠,٢	٥٥٥,١	١٢٧٥,٢	٢,١٨١,٦	٧١,١
منتجات الصناعات الكيماوية والصناعات المرتبطة بها	٧٥١,٦	٧٧٧,٢	٧٥٩,٧	٩٨٨,٠	١,١٤٩,٠	١٦,٣
البلاستيك والمطاط ومنتجاتها	٣٨٩,٨	٤٢١,٢	٤٠١,٧	٤٠٦,٠	٤٦٦,١	١٤,٨
المنسوجات ومنتجاتها	١٧٠,٥	١٨٦,٠	١٨٩,٦	١٩٧,٩	٢٢٢,١	١٢,٢
مصنوعات من الحجر أو الجبس أو الأسمنت	١٧٣,٥	١٥٩,٨	١٤١,٧	١٤٤,٠	١٢٥,٨	١٢,٦-
المعادن العادية ومصنوعاتها	١٣٥٨,٨	١٦٥٦,٩	١٢٥٥,٧	١٤٠٦,٣	١,٥١١,١	٧,٥
الآلات وأجهزة ومعدات كهربائية وأجزائها	٢٣٥٢,٦	٢٤٩٣,٨	٢٠١٨,٢	٢٤٣٩,٠	١,٩٨٩,٧	١٨,٤-
سيارات، طائرات، سفن، آلات ومعدات نقل	١١٠١,٥	٦٤٦,٢	٦٩١,٢	١٢٦٠,٣	١٢١٥,٨	٣,٥-
أخرى	١٢٦٩,٦	١٠٧٠,٤	٩٩٣,٥	٩٨٤,٣	١,١٨٥,١	٢٠,٤
المجموع	٩٩٣٧,٥	٩٧٠٣,٧	٨٤٩٢,٢	١٠٧٥٤,٣	١١٩٠٦,٧	١٠,٧

ملحوظة: الأرقام الواردة في هذا الجدول تشمل الواردات المسجلة فقط وبالتالي يمكن ألا تتطابق مع أرقام الواردات في الجداول (١-٥) و (١١-٥).
المصدر: الإدارة العامة للجمارك والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

جدول (٧-٥) التوزيع الجغرافي للواردات المسجلة (مليون ريال عماني)								
الدولة	٢٠١٨		٢٠١٩		٢٠٢٠		٢٠٢١ مبدئي	
	الواردات	الحصة من الإجمالي (%)	الواردات	الحصة من الإجمالي (%)	الواردات	الحصة من الإجمالي (%)	الواردات	الحصة من الإجمالي (%)
الإمارات العربية المتحدة	٤,٥٤٥,٨	٤٦,٨	٣٦٤١,٦	٤٢,٩	٤٠٣٣,٢	٣٧,٥	٤٢٣٨,٣	٣٥,٦
اليابان	١٠٥,٠	١,١	١٢٧,٢	١,٥	٥٢٣,٠	٤,٩	٤٧٣,٧	٤,٠
إيطاليا	٢٢٤,٨	٢,٣	١٤٩,٦	١,٨	١٥١,٠	١,٤	١٣٨,٧	١,٢
المملكة المتحدة	١٧٢,٢	١,٨	١٦٣,٧	١,٩	٩٩,٧	٠,٩	٩٥,٩	٠,٨
ألمانيا	٢٤٠,٧	٢,٥	٢٠١,٨	٢,٤	١٨٩,٨	١,٨	١٧٣,٠	١,٥
الولايات المتحدة	٣١٧,٣	٣,٣	٢٥٤,٤	٣,٠	٢٦٣,٢	٢,٤	٢٧٥,٢	٢,٣
فرنسا	٧٠,٦	٠,٧	٧٣,٣	٠,٩	٦١,٤	٠,٦	٥٨,٥	٠,٥
الهند	٤٣٤,٨	٤,٥	٤٤٤,٨	٥,٢	٧٢٥,٧	٦,٧	٧٨٢,١	٦,٦
هولندا	١٠٥,٠	١,١	١١٠,١	١,٣	١٢٧,٢	١,٢	١٠١,١	٠,٨
كوريا الجنوبية	١٧٤,١	١,٨	١١٦,٨	١,٤	٢٣٤,٧	٢,٢	١٠٦,٢	٠,٩
استراليا	٩٢,٤	١,٠	١٠١,٦	١,٢	٩٢,٧	٠,٩	١٣٦,٧	١,١
الصين	٥٨٤,٦	٦,٠	٦٠٥,٤	٧,١	٧٧٠,٦	٧,٢	٨٣٢,٣	٧,٠
المملكة العربية السعودية	٣١٧,٩	٣,٣	٣٥٢,٧	٤,٢	٥٣٦,٠	٥,٠	٥٦١,٣	٤,٧
سنغافورة	٦٠,٢	٠,٦	٥٧,٩	٠,٧	٥٥,٦	٠,٥	١١٢,١	٠,٩
بلجيكا	١٢٠,٩	١,٢	٨٣,٠	١,٠	١٢١,٤	١,١	١٣٩,٤	١,٢
البرازيل	٢٣١,٥	٢,٤	٣٧٩,١	٤,٥	٣١٢,٨	٢,٩	٥٧٩,١	٤,٩
أخرى	١,٩٠٥,٩	١٩,٦	١,٦٢٩,٢	١٩,٢	٢,٤٥٦,٣	٢٢,٨	٣,١٠٣,١	٢٦,١
المجموع	٩٧٠٣,٧	١٠٠,٠	٨,٤٩٢,٢	١٠٠,٠	١٠,٧٥٤,٣	١٠٠,٠	١١,٩٠٦,٧	١٠٠,٠

المصدر: الإدارة العامة للجمارك والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

جدول (٨-٥)
التبادل التجاري مع دول مجلس التعاون
(مليون ريال عماني)

٢٠٢١ مبدئي				٢٠٢٠				٢٠١٩				الدولة
الواردات المسجلة		الصادرات العمانيّة (غير النفطية *)		الواردات المسجلة		الصادرات العمانيّة غير النفطية (*)		الواردات المسجلة		الصادرات العمانيّة (غير النفطية *)		
النسبة من الإجمالي (%)	القيمة	النسبة من الإجمالي (%)	القيمة	النسبة من الإجمالي (%)	القيمة	النسبة من الإجمالي (%)	القيمة	النسبة من الإجمالي (%)	القيمة	النسبة من الإجمالي (%)	القيمة	
٧١,١	٤٢٣٨,٣	٥٤,٩	١,٤٧٧,٧	٧٥,٤	٤٠,٣٣,٢	٤٨,٠	١,٤١٥,٠	٨٢,٥	٣,٦٤١,٦	٤٤,٤	١٠,٣٧,٧	الإمارات العربية المتحدة
٩,٤	٥٦١,٣	٢٤,٧	٦٦٤,٧	١٠,٠	٥٣٦,٠	١٩,٤	٥٧٢,٢	٨,٠	٣,٥٢,٧	٢٦,٤	٦١٦,٥	المملكة العربية السعودية
٤,٧	٢٧٨,٤	١,٧	٤٥,٠	٣,٣	١٧٨,١	١,٦	٤٨,٠	٣,٦	١,٥٩,١	٢,٦	٦١,١	مملكة البحرين
١,٩	١١٥,٠	٤,٦	١٢٣,٦	١,٠	٥٢,٦	٣,٦	١٠٤,٩	٠,٣	١٥,٠	٣,٣	٧٨,٠	دولة الكويت
١٢,٨	٧٦٤,٩	١٤,٢	٣,٨٢,٠	١,٢	٥٤٦,٤	٢٧,٤	٨٠٨,٤	٥,٥	٢,٤٣,٧	٢٣,٢	٥٤٢,١	دولة قطر
١٠٠,٠	٥,٩٥٨,٠	١٠٠,٠	٢,٦٩٢,٩	١٠٠,٠	٥٣٤٦,٣	١٠٠,٠	٢,٩٤٨,٤	١٠٠,٠	٤,٤١٢,١	١٠٠,٠	٢,٣٣٥,٤	المجموع

* تشمل السلع المعاد تصديرها
المصدر: الإدارة العامة للجمارك والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

جدول (٥-٩) قيمة وكمية الصادرات غير النفطية وإعادة التصدير والواردات								
الصادرات النفط		الواردات المسجلة		السلع المُعاد تصديرها		الصادرات غير النفطية من منشأ عُُماني (*)		السنة
الوزن (ألف طن)	القيمة (مليون ر.ع)	الوزن (ألف طن)	القيمة (مليون ر.ع)	الوزن (ألف طن)	القيمة (مليون ر.ع)	الوزن (ألف طن)	القيمة (مليون ر.ع)	
٢٤,٣	٣٠٦,٢	٤٩٠,١	٢٣٠٩,١	٤٧٥,٢	٧٢٦,٧	١٧٢٧,٨	٢٦١,٦	٢٠٠٢
٢٧,٨	٢٨٧,٧	٥٦٤٣,١	٢٥٢٧,٠	٤٩٢,١	٦٠٠,٨	١٩٧٣,٠	٣٠٤,١	٢٠٠٣
٣٤,٤	٢٦٣,٦	٥٧١٣,٧	٣٣١٣,٨	٣٠٠,٣	٥٣٨,٣	٢١٦٧,٨	٤٢٠,٣	٢٠٠٤
٥٠,٣	٢٦٢,١	٥٥٦٦,٩	٣٣٩٤,٥	٣٣٨,٨	٥٨٣,٩	٣٠١٣,١	٥٥٥,٣	٢٠٠٥
٦١,٧	٢٣٣,٢	٥٨٢٢,٧	٤١٩٠,١	٣١٨,٢	٧٦٦,٩	٥٤٨٨,١	٨١٢,٥	٢٠٠٦
٦٥,٢	٢٢٢,٠	٧٣٩٨,٧	٦١٤٦,٥	٣٣٨,٧	١٠٠٣,٥	٦٣٣٥,١	١٢٩٠,٧	٢٠٠٧
١٠١,١	٢١٦,٧	١٠٤٧٦,٣	٨٨١٣,١	٦٠٨,٣	١٥١٥,٨	١٠١٥٦,٩	١٩٦٢,٩	٢٠٠٨
٥٦,٧	٢٤٢,٩	٩٤٣١,٨	٦٨٦٢,٧	١٢٤٥,٤	١٨٣٤,٨	١١٣٤٠,٣	١٨٤٩,٥	٢٠٠٩
٧٦,٦	٢٧١,٨	١٢٨٢٦,٩	٧٥٩٠,١	١١٤٣,٧	١٩٢١,٧	٢٤٠٥٢,٩	٢٤٤٨,٢	٢٠١٠
١٠٣,٠	٢٦٩,٤	١٥٦٥١,٨	٩٠٨١,٨	٢١٢٩,٧	٢٢٤٧,٦	٣١٧٧٥,٣	٣٠٣٣,٢	٢٠١١
١٠٩,٦	٢٧٩,٨	١٧٨٦٥,٥	١٠٨١١,٣	٢٥٧٢,٦	٢٤٨٦,٣	١٥٩٢١,١	٣٥٩٤,١	٢٠١٢
١٠٥,٥	٢٩٩,٣	٢٩٧٤٦,٦	١٣٢٠١,٠	٣٩٤٠,٦	٣٥٤١,٤	٣٠٢٣٧,٦	٣٨٠٦,٠	٢٠١٣
١٠٣,٢	٢٩٢,٢	٢٣١٧٥,٣	١١٢٦٧,٧	٢٨٨٧,٢	٢٩٤٤,١	١٨٧٣١,٣	٤١٢٥,٥	٢٠١٤
٥٦,٥	٣٠٨,١	٣٥٥٧٠,٤	١١١٥٣,٣	٢٢١٧,٤	٢٥٧١,٦	١٤٩٠٢,٠	٣٠٠٣,٩	٢٠١٥
٤٠,١	٣٢١,٩	٤١٨٤٥,٠	٨٩٠٠,٢	٣٠٠٥,٧	٢٠٥٦,٣	١٩٠٦٠,١	٢٣٩٨,٧	٢٠١٦
٥١,٣	٢٩٤,٢	٣٣٧٢٤,٠	٩٩٣٧,٥	٣١٨٣,٥	٢١٠٢,١	٤٠٠١٣,٥	٣١٧٦,٤	٢٠١٧
٦٩,٧	٢٨٩,٣	٣٠٥٨٥,٠	٩٧٠٣,٧	١٩٣١,٢	١٨٣١,٥	٤٠٢٩٠,٩	٣٧٢٧,١	٢٠١٨
٦٣,٦	٣١٠,٣	٣٢٤٩٣,٧	٨٤٩٢,٢	١٩٩٢,٩	١٤٤٨,٨	٥٣٤٠٢,٩	٣٢٣٠,٦	٢٠١٩
٤٦,٠	٢٨٧,٠	٣٣٩٩٩,٢	١٠٧٥٤,٣	١٢٦٨,٢	١٧٨٠,٠	٦٠٥٤٣,٢	٤٠٩٦,٥	٢٠٢٠
٦٤,٣	٢٨٩,٠	٣٧٩٢٧,٥	١١٩٠٦,٧	٩٦١,١	١٣٢٢,٠	٦٠٧٨٦,٧	٥٧٩١,٧	٢٠٢١

(*) لا تشمل السلع المُعاد تصديرها
المصدر: الإدارة العامة للجمارك، ووزارة النفط والغاز والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

جدول (١٠-٥)
الأرقام القياسية لسعر الصرف الفعلي الاسمي للريال العُماني
(سنة الأساس ١٩٩٩=١٠٠)

نهاية السنة:	المتوسط السنوي المرجح بالواردات	المتوسط السنوي غير المرجح
٢٠٠٩	٩٢,٥	٨٧,٦
٢٠١٠	٩٢,٥	٨٧,٦
٢٠١١	٩٢,٣	٨٩,٣
٢٠١٢	٩٢,٩	٨٨,٦
٢٠١٣	٩٦,٢	٩١,١
٢٠١٤	١٠١,٦	٩٧,٤
٢٠١٥	١٠٥,٢	١٠٤,٥
٢٠١٦	١٠٧,٣	١٠٨,٤
٢٠١٧	١٠٢,١	١٠٠,٧
٢٠١٨	١٠٤,٦	١٠٧,٨
٢٠١٩	١٠٥,٠	١١٠,١
٢٠٢٠	١٠٤,٩	١١٠,٨
نهاية الشهر خلال ٢٠٢١:		
يناير	١٠٢,٥	١٠٦,٧
فبراير	١٠٢,٦	١٠٦,٤
مارس	١٠٣,٩	١٠٧,٦
أبريل	١٠٣,٢	١٠٦,٥
مايو	١٠٢,٥	١٠٥,٤
يونيو	١٠٤,٠	١٠٧,٩
يوليو	١٠٣,٩	١٠٨,٦
أغسطس	١٠٤,١	١٠٩,١
سبتمبر	١٠٥,٠	١١٠,٧
أكتوبر	١٠٥,٤	١١٠,٦
نوفمبر	١٠٦,١	١١٢,٤
ديسمبر	١٠٦,٢	١١٢,٣

ملاحظة: زيادة الرقم القياسي يشير إلى ارتفاع قيمة الريال العُماني.
المصدر: البنك المركزي العُماني.



جدول (١١-٥)
ميزان المدفوعات (مليون ريال عماني)

البيان	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١ (أولي)
متوسط سعر برميل النفط	\$٥١,٣	\$٦٩,٧	\$٦٣,٦	\$٤٦,٠	\$٦٤,٣
الحساب الجاري	-٤,١٧١	-١,٥٣٩	-١,٥٤٥	-٤,٧٣٢	-١,٦٤٩
دائن	١٤,٥٥٣	١٨,٦٦٠	١٧,٦١٥	١٤,٠١٤	١٨,٣٤٢
مدين	١٨,٧٢٥	١٩,٧٩٩	١٨,٧٦٠	١٨,٧٤٦	١٩,٩٩١
السلع والخدمات	٧٢٦	٤,٢٠٩	٤,٢٣٥	٦٥٣	٣,٧٧٧
دائن	١٤,١٦٩	١٧,٨١١	١٦,٧٥٨	١٣,٧٣٤	١٧,٨١٢
مدين	١٣,٤٤٢	١٣,٦٠٢	١٢,٥٢٣	١٣,٠٨٢	١٤,٠٣٥
السلع	٣,٣٧٠	٦,٩٥٣	٧,٠٠٩	٢,٩٣٧	٦,٣٦٠
دائن	١٢,٦٤٥	١٦,٠٤٥	١٤,٨٧٥	١٢,٨٧٤	١٧,١٤٥
مدين	٩,٢٧٥	٩,٠٩٢	٧,٨٦٦	٩,٩٣٧	١٠,٧٨٥
البضائع العامة	٣,٣٧٠	٦,٩٩٨	٧,٠٠٩	٢,٩٣٧	٦,٣٦٠
دائن	١٢,٦٤٥	١٦,٠٤٥	١٤,٨٧٥	١٢,٨٧٤	١٧,١٤٥
النفط	٦,٢٠٠	٨,٧٧٠	٨,٤٨٥	٥,٦٨٦	٨,٣٦٧
النفط الخام	٥,٧٩٥	٧,٧٢٨	٧,٥٥٦	٥,٠٥٤	٧,١٨٥
النفط المصفى	٤٠٥	١,٠٤٢	٩٢٩	٦٣٢	١,١٨٢
الغاز الطبيعي	١,١٦٦	١,٧١٧	١,٧١٠	١,٣١٢	١,٦٦٥
صادرات أخرى	٣,١٧٦	٣,٧٢٧	٣,٢٣١	٤,٠٩٧	٥,٧٩٢
إعادة التصدير	٢,١٠٢	١,٨٣١	١,٤٤٩	١,٧٨٠	١,٣٢٢
الواردات(قوب)	٩,٢٧٥	٩,٠٤٧	٧,٨٦٦	٩,٩٣٧	١٠,٧٨٥
الخدمات	-٢,٦٤٤	-٢,٧٤٥	-٢,٧٧٤	-٢,٦٨٤	-٢,٥٨٤
دائن	١,٥٢٤	١,٧٦٥	١,٨٨٣	٨٦٠	٦٦٦
مدين	٤,١٦٨	٤,٥١٠	٤,٦٥٧	٣,١٤٤	٣,٦٥٠
النقل	-٩٥٣	-٩٠٥	-٧٦٩	-٩٣٨	-١,٢١٤
دائن	٦٢٦	٨٣٤	٩١٢	٤٢٢	٢٣٩
مدين	١,٥٧٩	١,٧٤٠	١,٦٨١	١,٣٦٠	١,٤٥٣
السفر	-٢٢٦	-٣٠١	-٣١٧	-١٣١	-٢١٦
دائن	٦٧٢	٦٧٦	٦٩٦	١٧٥	١٣٩
مدين	٨٩٨	٩٧٧	١,٠١٣	٣٠٦	٣٥٥
البناء	-٤٩٤	-٤٦٣	-٤١١	-١٩٨	-١٦٧
دائن	٢٠	١٥	١٥	١٥	١٤
مدين	٥١٤	٤٧٨	٤٢٦	٢١٣	١٨١
خدمات التأمين ومعاشات التقاعد	-٣٧٩	-٣٩٤	-٣٩٨	-٣٩٢	-٤١٨
دائن	١٥	١٥	١٦	١٥	٢٢
مدين	٣٩٤	٤٠٩	٤١٤	٤٠٧	٤٤١
خدمات مالية	-٩٢	-١٢٠	-١٢٩	-١٣٤	-١٣١
دائن	٥	٦	٦	٦	٧
مدين	٩٦	١٢٥	١٣٦	١٤٠	١٣٧
خدمات الاتصالات والكمبيوتر والمعلومات	-٤٢	-٥٣	-٩٢	-١٠٩	-٩٦
دائن	٤٣	٧٥	٨٥	٨٨	٩٣
مدين	٨٥	١٢٨	١٧٧	١٩٧	١٨٩

جدول (١١-٥)
ميزان المدفوعات (مليون ريال عماني)

البيان	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠ مبدئي
خدمات أخرى	٤٥٧-	٥٠٧-	٦٥٨-	٣٨٢-	٣٤٢-
دائن	١٤٥	١٤٥	١٥٢	١٣٩	١٥٣
مدين	٦٠٢	٦٥٢	٨١١	٥٢١	٤٩٤
الدخل الأولي	١,١٢٤-	١,٩١٩-	٢,٢٦٩-	٢,٠١٢-	٢,٣٠٤-
دائن	٣٨٥	٤٤٩	٤٥٧	٢٨٠	٥٣٠
مدين	١,٥٠٨	٢,٣٦٨	٢,٧٢٥	٢,٢٩١	٢,٨٣٤
تعويضات العاملين	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥
دائن	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥
مدين	.	.	.	.	.
دخل الاستثمار	١,١٣٩-	١,٩٣٤-	٢,٢٨٤-	٢,٠٢٧-	٢,٣١٩-
دائن	٣٧٠	٤٣٤	٤٤٢	٢٦٥	٥١٥
مدين	١,٥٠٨	٢,٣٦٨	٢,٧٢٥	٢,٢٩١	٢,٨٣٤
الاستثمار المباشر	٩٥٤-	١,٣٤١-	١,٥٧٣-	١,١١٨-	١,٣٧٣-
دائن	٥٩	٦٨	٧٣	٦٢	٦٢
مدين	١,٠١٣	١,٤٠٩	١,٦٤٦	١,١٨٠	١,٤٣٥
استثمارات الحافطة	٣٤-	١٥٧-	٢٢٣-	٣٢٠-	١٩-
دائن	١٣٠	١٧٢	١٧٩	١٠٣	٣٨٠
مدين	١٦٤	٣٣٠	٤٠٢	٤٢٤	٣٩٩
الاستثمارات الأخرى	١٥٠-	٤٣٥-	٤٨٧-	٥٨٨-	٩٢٨-
دائن	١٨١	١٩٤	١٩٠	٩٩	٧٣
مدين	٣٣١	٦٣٠	٦٧٧	٦٨٧	١,٠٠١
الدخل الثانوي	٣,٧٧٤-	٣,٨٢٩-	٣,٥١٢-	٣,٣٧٣-	٣,١٢١-
دائن	.	.	.	.	.
مدين	٣,٧٧٤	٣,٨٢٩	٣,٥١٢	٣,٣٧٣	٣,١٢١
الشركات المالية والشركات غير المالية والأسر المعيشية والمؤسسات الغير هادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	٣,٧٧٤-	٣,٨٢٩-	٣,٥١٢-	٣,٣٧٣-	٣,١٢١-
دائن	.	.	.	.	.
مدين	٣,٧٧٤	٣,٨٢٩	٣,٥١٢	٣,٣٧٣	٣,١٢١
التحويلات الشخصية	٣,٧٧٤-	٣,٨٢٩-	٣,٥١٢-	٣,٣٧٣-	٣,١٢١-
دائن	.	.	.	.	.
مدين	٣,٧٧٤	٣,٨٢٩	٣,٥١٢	٣,٣٧٣	٣,١٢١
الحساب الرأسمالي	١٠٠	٣٩	٣٦	٦٩	١٥
دائن	١١١	١١٦	٥٥	٨٠	٢٤
مدين	١٢	٧٦	١٩	١١	٨
التحويلات الرأسمالية	١٠٠	٣٩	٣٦	٦٩	١٥
دائن	١١١	١١٦	٥٥	٨٠	٢٤
مدين	١٢	٧٦	١٩	١١	٨
صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-) (من الحسابين الجاري والرأسمالي)	٤,٠٧٢-	١,٥٠٠-	١,٥٠٩-	٤,٢٢٣-	١,٦٣٤-

جدول (١١-٥) يتبع ميزان المدفوعات (مليون ريال عماني)					
البيان	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١ (أولي)
الحساب المالي	٤,٤٤٨-	١,٧٢٤-	١,٧٢٣-	٤,٨٣٥-	١,٩٨٣-
صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-) (من الحساب المالي)	٤,٤٤٨-	١,٧٢٤-	١,٧٢٣-	٤,٨٣٥-	١,٩٨٣-
الاستثمار المباشر	٢١٧-	٢,٢٠٧-	١,٨٠٨-	١,٣٧٩-	١,٦٩٨-
صافي إقتناء الأصول المالية	٩٣٢	٢٧٦	١٧٩-	٢٦٨-	١٥٣-
صافي تحمل الخصوم	١,١٤٩	٢,٤٨٢	١,٦٢٩	١,١١١	١,٥٤٦
استثمارات الحافطة	٢,٤٩٧-	٢,٥٨١-	١٢٩-	٩٣٦-	١,٤٢٠-
صافي إقتناء الأصول المالية	٥٤٣	٧٨٩	٩١٩	٢٧٩	٤٨٦
حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار	٢٧٠	٣٨٠	٦٦	٤٩٢	٧٤٤
شركات تلقي الودائع. باستثناء البنك المركزي	.	.	.	.	.
القطاعات الأخرى	٢٧٠	٣٨٠	٦٦	٤٩٢	٧٤٤
سندات الدين	٢٧٣	٤١٠	٢٥٤	٢١٣-	٢٥٨-
شركات تلقي الودائع. باستثناء البنك المركزي	٢٣٩	٣٣٢	٢٣	٦	٣٤٣-
القطاعات الأخرى	٣٣	٧٨	٢٣١	٢٣٩-	٨٥
صافي تحمل الخصوم	٣,٠٣٩	٣,٣٧٠	١,٠٤٨	١,٢١٥	١,٩٠٦
حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار	١٩٢	٣٣٢-	١٥٥	٤٣٢	٢٣٨
شركات تلقي الودائع. باستثناء البنك المركزي	٥٥-	١٠٤-	٨	٢٨-	١٠٤-
القطاعات الأخرى	٢٤٧	٢٢٨-	١٤٧	٤٦٠	٣٤٢
سندات الدين	٢,٨٤٧	٣,٧٠٢	٨٩٣	٧٨٣	١,٦٦٨
شركات تلقي الودائع. باستثناء البنك المركزي	١٨	٧٧	١٣٣-	١١	٢
الحكومة العامة	٢,٦٣٧	٣,٠٤٩	١,٠٦٦	٧٧٢	١,٢٠٨
القطاعات الأخرى	١٩٢	٥٧٦	.	.	٤٥٩
استثمارات أخرى	٥٣٤	٢,٢٧٨	٧٥٠	١,٧١٧-	٥٣-
صافي إقتناء الأصول المالية	١,٤٠٠	١,٤٤٢	١,٨٥٧	٧٤٣-	٨٢١
العملة والودائع	٢	١٦	٣٨٦	٦٣١-	٢٠٢
الائتمانات التجارية و السلف	١٤٥	١٨٨	١٧٥	١٧٤	١٨٩
القروض	٨	٥٤	١٨-	١٥٢-	٧-
حسابات اخرى مستحقة القبض	١,٢٤٥	١,١٨٥	١,٣١٥	١٣٥-	٤٣٧
صافي تحمل الخصوم	٨٦٧	٨٣٥-	١,١٠٨	٩٧٣	٨٧٤
العملة والودائع	٥٠	٢٧٣	٤٧٧	٨٠-	٥٦٩
الائتمانات التجارية و السلف	١٨٣-	٢٠٥-	١٩٠-	١٨٣-	١٧٤-
القروض	٢,٢٤٠	٦٣٤-	٨١٩	١,١٦٣	١٨٢
شركات تلقي الودائع. باستثناء البنك المركزي	٨	٢-	٣٧	٣٣	٣٦
الحكومة العامة	١,٦٣٢	١٣٣-	٢٢١	٣١٩	٣٥٦-
القطاعات الأخرى	٦٠٠	٤٩٩-	٥٦١	٨١٢	٥٠٢
حسابات اخرى مستحقة الدفع	١,٢٤٥-	٢٦٨-	٢	٧٠	١٩
حقوق السحب الخاصة	٥	٢-	١-	٤	٢٧٨
الأصول الاحتياطية	٢,٢٦٨-	٧٨٥	٥٣٦-	٨٠٣-	١,١٨٨
البنك المركزي العماني	١,٦٨٢-	٥٠٠	٣١٣-	٧٢٠-	١,٧٦٧
احتياطيات الحكومة	٥٨٥-	٢٨٦	٢٢٣-	٨٣-	٥٧٨-
صافي السهو والخطأ	٣٧٦-	٢٢٥-	٢١٤-	١٧٢-	٣٥٠-

ملحوظة: بناءً على تحسين عملية تبادل المعلومات نتيجة المسح السنوي، تمت مراجعة البيانات التي تخص الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمارات الأخرى وتدفقات دخل الاستثمار على نحو معمق خلال السنوات الماضية. ونظراً للتحسن المتواصل الذي يشهده المسح كل عام من حيث التغطية مع زيادة عدد المستجيبين الذين يفصحون عن بيانات تخص سنوات سابقة أيضاً، فمن المتوقع أن تستمر عملية المراجعة السنوية هذه حتى يصبح المسح شاملاً مع تغطية كاملة.

المصدر: البنك المركزي العماني ٢٠٢٢م

جدول (٥-١٢) وضع الاستثمار الدولي (مليون ريال عُمانى)						
التغيير %		٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧
٢٠/٢٠٢١	١٩/٢٠٢٠	مبدئي	مبدئي			
١٥,٥	٥٧,٥	١٢,٨٠٠-	١١,٠٨٥-	٧,٠٣٦-	٥,١٨١-	٢,٥٩٩-
صافي وضع الاستثمار الدولي						
٧,٨	٢,١-	٣٦,٥٧٥	٣٣,٩٣٦	٣٤,٦٨١	٣٢,٥٧٢	٣٠,١٧٢
أ. الأصول						
٧,٢-	٨,١-	١,٩٦٦	٢,١١٨	٢,٣٠٥	٢,٧٣٨	٢,٥٨٨
(١) الاستثمار المباشر:						
٨,٣	٩,٣	٦,٣٤٠	٥,٨٥٤	٥,٣٥٦	٤,٤٣٧	٣,٦٨٨
(٢) استثمارات الحافطة:						
١٧,٥	٢٠,١	٤,٩٨٦	٤,٢٤٢	٣,٥٣١	٢,٨٦٦	٢,٥٦٦
(٢,١) حقوق الملكية وأسهم صناديق الاستثمار						
٠,٠	٠,٠	٠	٠	٠	٠	٠
(٢,١,١) شركات تلقي الودائع، باستثناء البنك المركزي:						
١٧,٥	٢٠,١	٤,٩٨٦	٤,٢٤٢	٣,٥٣١	٢,٨٦٦	٢,٥٦٦
(٢,١,٢) القطاعات الأخرى:						
١٦,٠-	١١,٧-	١,٣٥٤	١,٦١٢	١,٨٢٥	١,٥٧١	١,١٦٢
(٢,٢) سندات الدين:						
٣١,٤-	٢,٤	٧٥٠	١,٠٩٣	١,٠٦٧	١,٠٤٤	٧١٢
(٢,١,١) شركات تلقي الودائع، باستثناء البنك المركزي:						
١٦,٤	٣١,٥-	٦٠٤	٥١٩	٧٥٨	٥٢٧	٤٤٩
(٢,١,٢) القطاعات الأخرى						
٦,٢	٥,٥-	١٣,٩٦٦	١٣,١٤٥	١٣,٩١٠	١٢,٣٨٤	١١,١٥٤
(٣) استثمارات أخرى:						
١٨,٥	٣٦,٤-	١,٢٨٥	١,٠٨٤	١,٧٠٥	١,٤٣٦	١,٤٧٦
(٣,١) العملة والودائع:						
٤,٣-	٤٨,٣-	١٥٦	١٦٣	٣١٥	٣٣٧	٢٨٣
(٣,٢) القروض:						
٣١,١	٤٠,٢	٧٩٦	٦٠٧	٤٣٣	٤٥٢	٣٧١
(٣,٣) الائتمانات التجارية و السلف						
٣,٩	١,٤-	١١,٧٢٨	١١,٢٩١	١١,٤٥٧	١٠,١٥٩	٩,٠٢٤
(٣,٤) الحسابات الاخرى مستحقة القبض						
١١,٦	٢,٢-	١٤,٣٠٣	١٢,٨١٩	١٣,١١١	١٣,٠١٤	١٢,٧٤١
(٤) الأصول الاحتياطية						
٣١,٥	٩,٩-	٧,٥٨٧	٥,٧٧١	٦,٤٠٧	٦,٦٨٦	٦,١٨٦
(٤,١) البنك المركزي						
٤,٧-	٥,١	٦,٧١٧	٧,٠٤٨	٦,٧٠٤	٦,٣٢٨	٦,٥٥٥
(٤,٢) احتياطيوات الحكومة						
٩,٧	٧,٩	٤٩,٣٧٥	٤٥,٠٢١	٤١,٧١٧	٣٧,٧٥٢	٣٢,٧٧١
(ب) الخصوم						
٩,٦	٦,٨	١٧,٦٢٧	١٦,٠٨٨	١٥,٠٦٣	١٣,٢٦٣	١٠,٩٧٤
(١) الاستثمار المباشر						
١٢,٥	٨,٣	١٧,٤٧٦	١٥,٥٣٤	١٤,٣٤٧	١٣,٢٩٧	٩,٩٧٢
(٢) استثمارات الحافطة						
٦,٣	١٠,٢	٤,٦٣١	٤,٣٥٧	٣,٩٥٣	٣,٧٩٧	٤,١٧٤
(٢,١) حقوق الملكية وأسهم صناديق الاستثمار						
٤٢,١-	١٠,٥-	١٤٣	٢٤٧	٢٧٦	٢٦٨	٣٧٢
(٢,١,١) شركات تلقي الودائع، باستثناء البنك المركزي:						
٩,٢	١١,٨	٤,٤٨٨	٤,١١٠	٣,٦٧٧	٣,٥٢٩	٣,٨٠٢
(٢,١,٢) القطاعات الأخرى:						
١٤,٩	٧,٥	١٢,٨٤٥	١١,١٧٧	١٠,٣٩٤	٩,٥٠١	٥,٧٩٨
(٢,٢) سندات الدين:						
٠,١	١,٤	٨٢٦	٨٢٥	٨١٤	٩٤٧	٨٧٠
(٢,١,١) شركات تلقي الودائع، باستثناء البنك المركزي:						
١٣,١	٩,٢	١٠,٤٠٧	٩,١٩٩	٨,٤٢٧	٧,٤٠١	٤,٣٥١
(٢,٢,٢) الحكومة العامة						
٣٩,٨	٠,٠	١,٦١٢	١,١٥٣	١,١٥٣	١,١٥٣	٥٧٧
(٢,١,٣) القطاعات الأخرى:						
٦,٥	٨,٩	١٤,٢٧٢	١٣,٣٩٨	١٢,٣٠٨	١١,١٩٢	١١,٨٢٥
(٣) استثمارات أخرى:						
١٧,٩	٢,٥-	٣,٧٣٦	٣,١٦٨	٣,٢٤٨	٢,٧٧١	٢,٤٩٧
(٣,١) العملة والودائع:						
٢,١	١٥,٨	٨,٦٩٦	٨,٥١٤	٧,٣٥٢	٦,٥٣٣	٧,١٦٧
(٣,٢) القروض						
٤٢,٩-	٤,٢-	٢٣٢	٤٠٦	٤٢٤	٥٨٨	٦٠٨
(٣,٣) الائتمانات التجارية والسلف						
١,٦	١,٩	١,٢٣٠	١,٢١١	١,١٨٩	١,٢٠٥	١,٤٥٤
(٣,٤) الحسابات الاخرى مستحقة الدفع						
٢٨٠,٨	٤,٢	٣٧٧	٩٩	٩٥	٩٦	٩٨
(٣,٥) حقوق السحب الخاصة						

المصدر: البنك المركزي العماني ٢٠٢٢م

حسابات البنك المركزي العُماني





تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى مجلس محافظي البنك المركزي العماني التقرير حول تدقيق القوائم المالية

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية لـ البنك المركزي العماني («البنك»)، والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وقائمة الدخل وقائمة التغيرات في رأس المال والاحتياطيات وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وإيضاحات حول القوائم المالية، تتضمن السياسات المحاسبية الهامة ومعلومات إيضاحية أخرى.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تُعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للسياسات المحاسبية للبنك كما هي مبينة في إيضاح ٢ من القوائم المالية المرفقة والقانون المصرفي رقم ٢٠٠/١١٤.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة أكثر في فقرة «مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية» من تقريرنا. إننا مستقلون عن البنك وفقاً لقواعد السلوك المهني الدولية للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) بالإضافة إلى متطلبات أخلاقيات المهنة المتعلقة بتدقيقنا للقوائم المالية في سلطنة عُمان، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ووفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. هذا ونعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا.

التأكيد على مسألة - أساس المحاسبة

نود أن نجذب الانتباه إلى إيضاح رقم ٢ حول القوائم المالية والذي يشير إلى أساس المحاسبة. تم إعداد القوائم المالية لمساعدة البنك على الامتثال لمتطلبات المرسوم السلطاني للقانون المصرفي رقم ٢٠٠/١١٤. نتيجة لذلك، قد لا تكون القوائم المالية مناسبة لغرض آخر. لم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.

مسألة أخرى

تم تدقيق البيانات المالية للبنك كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ من قبل مدقق حسابات آخر، والذي أبدى رأياً غير معدل حول تلك القوائم المالية في ٢٩ أبريل ٢٠٢١.

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للسياسات المحاسبية للبنك المبينة في إيضاح ٢ من القوائم المالية المرفقة والقانون المصرفي لعام ٢٠٠٠، وعن الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لإعداد القوائم المالية بصورة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على مواصلة أعماله وفقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح حيثما يكون مناسباً عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية وإعتماد مبدأ الاستمرارية المحاسبي، إلا إذا كانت الإدارة تعتزم تصفية البنك أو إيقاف عملياته أو لم يكن لديها بديل فعلي غير القيام بذلك.

إن القائمين على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للبنك.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى مجلس محافظي البنك المركزي العماني (تابع)

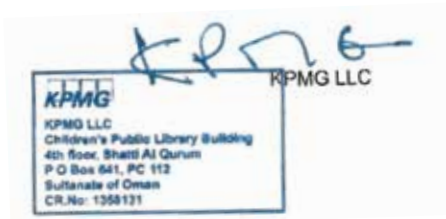
مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيدات معقولة حول ما إذا كانت القوائم المالية، بشكل مجمل، خالية من الأخطاء المادية، التي تنتج عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا، إن التأكيد المعقول هو عبارة عن درجة عالية من التأكيد، لكنه ليس ضماناً بأن أعمال التدقيق التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكتشف دائماً أي خطأ مادي عند وجوده. قد تنشأ الأخطاء نتيجة الاحتيال أو الخطأ وتُعتبر هذه الأخطاء مادية إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر بصورة فردية أو جماعية على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

كجزء من أعمال التدقيق التي يتم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، نقوم بوضع أحكام مهنية مع اتباع مبدأ الشك المهني خلال عملية التدقيق. كما نقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في القوائم المالية، سواء كانت نتيجة الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تكون أعلى مقارنةً بالأخطاء المادية الناتجة عن الخطأ نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم نظام الرقابة الداخلية المتعلق بأعمال التدقيق وذلك بغرض تصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف الراهنة، وليس بغرض إبداء الرأي حول فعالية الرقابة الداخلية للبنك.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة الموضوعية من قبل الإدارة.
- التحقق من مدى ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية المتعلقة بمبدأ الاستمرارية وتحديد ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تُثير شكوكاً جوهرياً حول قدرة البنك على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية. في حال خلصنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقرير مدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية، أو نقوم بتعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تعتمد استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ إصدار تقرير مدقق الحسابات. إلا أن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف البنك عن مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

نتواصل مع مسؤولي الحوكمة بخصوص عدة أمور من ضمنها نطاق أعمال التدقيق والإطار الزمني المحدد لها والنتائج الجوهرية المترتبة على أعمال التدقيق بما في ذلك أي قصور جوهري يتم اكتشافه في نظام الرقابة الداخلية خلال تدقيقنا.



كي بي ام جي ش.م.م.
مسقط، سلطنة عمان
١٨ مايو ٢٠٢٢

البنك المركزي العماني

بيان المركز المالي

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢٠٢٠	٢٠٢١	الإيضاح	أصول
ريال عماني	ريال عماني		
بآلاف	بآلاف		
٦٨٩	٦٤٦	٤	سبائك
			إحتياطيات محتفظ بها بالخارج
٢,٣١٠,٥١٠	٤,٠٣٨,٦٧٦	٥	ودائع بالعملة الأجنبية
٣,٣١٥,٦٨٣	٣,٠٧١,٤٧٥	٦	إستثمارات متاحة للبيع
١,٠٠٩,٩٧٣	٣٢١,٨٧٧	٧	أصول أخرى
			صندوق النقد الدولي
٧٢,٣٨٤	٧٠,٣٣٣	٨	الحصة الإحتياطية
٢٢٩,٠٨٦	٢٢٢,٦١١	٨	حصة العملة
٣٠١,٤٧٠	٢٩٢,٩٤٤		
٥٤,٦٩٥	٣٧٢,٣٨٩	٨	حيازات حقوق السحب الخاصة
٣٥٦,١٦٥	٦٦٥,٣٣٣		
٤٥,١٦٤	٥٧,٩٥٤	٩	العقارات والمعدات
٧,٠٣٨,١٨٤	٨,١٥٥,٩٦١		إجمالي الأصول
			إلتزامات
١,٧٣٦,٨٦٠	١,٧١٦,٠٥٢	١٠	عملة متداولة
٣,٢١٩,١٤٥	٤,١٥٠,٨٧٠	١١	ودائع وحسابات جارية
٥٤,٣١٩	٥٢,٨٥٢	٢٢	منافع الموظفين
٢٣,٩٨٥	٢٨,٠٣٥	١٢	إلتزامات أخرى
			صندوق النقد الدولي
١٩١,٨٧٦	٢٠١,٦٤٨		أوراق مالية غير محملة بفوائد تستحق عند الطلب
٣٧,٢٥٣	٢١,٠١٨		حسابات أخرى
٢٢٩,١٢٩	٢٢٢,٦٦٦		
٩٩,٠٢٦	٣٧٧,٠٢٣		تخصيصات حقوق السحب الخاصة
٣٢٨,١٥٥	٥٩٩,٦٨٩		
٥,٣٦٢,٤٦٤	٦,٥٤٧,٤٩٨		إجمالي الإلتزامات
			رأس المال والإحتياطيات
١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١٣	رأس المال
٤٢٦,٣٧	٤٤٧,٨٤٤	١٤	إحتياطي عام
٤٧,٥٠٠	٤٧,٥٠٠	١٥	إحتياطي تذبذب أسعار السندات
٢٩,٠٠٠	٢٩,٠٠٠	١٦	إحتياطي تذبذب أسعار العملات
٨٣,٩٥٢	٤٩,٤٠٦	١٦	حساب إحتياطي تسوية تقييم العملة
٨٩,٢٣١	١٩,٤٢٤	١٧ (أ)	حساب تسوية تقييم الأصول المالية لإستثمارات متاحة للبيع
-	١٥,٢٨٩	١٧ (ب)	رأس المال العيني
١,٦٧٥,٧٢٠	١,٦٠٨,٤٦٣		إجمالي رأس المال والإحتياطيات
٧,٠٣٨,١٨٤	٨,١٥٥,٩٦١		إجمالي الإلتزامات ورأس المال والإحتياطيات

تم اعتماد القوائم المالية من قبل مجلس محافظي البنك المركزي العماني بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠٢١ ووقعها نيابة عنهم:



علي بن مسلم بن سليمان العاصمي
مسئول دائرة العمليات المصرفية



سعادة/ طاهر بن سالم بن عبدالله العمري
الرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

البنك المركزي العماني بيان الدخل للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢٠٢٠ ريال عماني بالآلاف	٢٠٢١ ريال عماني بالآلاف	الإيضاح	
٨٣,٥٦١ (٦,٥٤٧)	٤٧,٧٠٥ (١,٧٣٢)	١٨	إيرادات فوائد مصرفات فوائد
٧٧,٠١٤ ٣٤,٤٨٩	٤٥,٩٧٣ ٢٤,٦٩٣	١٩	صافي إيرادات الفوائد الإيرادات الأخرى
١١١,٥٠٣	٧٠,٦٦٦		إيرادات التشغيل
(٢١,١١٨) (١,٥١٨) (١٣,٧٨٨) (١٠,٣٤٠) (٤,٢١٧) (٥٠,٩٨١)	(٢٢,٣٧٧) (٢,٠٨٠) (١٤,٢٧٩) (٥,٦٩٢) (٤,٤٣١) (٤٨,٨٥٩)	٢٠	مصرفات التشغيل تكاليف العاملين مصرفات إصدار العملة مصرفات إدارية المساهمة في صناديق التقاعد استهلاك عقارات ومعدات
		٩	إجمالي مصرفات التشغيل
٦٠,٥٢٢	٢١,٨٠٧		ربح السنة

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.
تقرير مدقق الحسابات المستقل مُدرج بالصفحات من ١ إلى ٣.

الملحق الإحصائي





جدول رقم ١ المدخرات المحلية والقومية (مليون ريال عماني)					
البيان	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	*٢٠٢١
١-الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية	٣١٠,٨٩,٤	٣٥١,٨٤,٠	٣٣٨,٥٩,٤	٢٩١,٨٧,٢	٣٣٩,٠٩,٨
٢- اجمالي الاستهلاك النهائي	١٩,٧٩٧,٤	١٩,٨٣,٠,٤	٢٠,٥٢٧,٩	٢٠,٤٧٢,٨	٢٢,٦٠٦,٢
٣ - المدخرات المحلية (٢-١)	١١,٢٩٢,٠	١٥,٣٥٣,٧	١٣,٣٣١,٥	٨,٧١٤,٤	١١,٣٠٣,٦
٤ - صافي عوائد الدخل مع العالم الخارجي	٤٨٩٧,٨-	٥٧٤٧,٦-	٥٧٨٠,٥-	٥٣٨٤,٦-	٥٤٢٥,٤-
٥ - المدخرات القومية (٤-٣)	٦,٣٩٤,٢	٩,٦٠٦,١	٧,٥٥١,٠	٣,٣٢٩,٨	٥,٨٧٨,٢
٦ - نسبة المدخرات المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي % (٣ على ١)	٣,٦,٣	٤٣,٦	٣٩,٤	٢٩,٩	٣٣,٣
٧ - نسبة المدخرات القومية إلى الناتج المحلي الإجمالي % (٥ على ١)	٢٠,٦	٢٧,٣	٢٢,٣	١١,٤	١٧,٣

* أرقام مبدئية
المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

جدول رقم ٢ الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق الجارية (مليون ريال عماني)					
البيان	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	*٢٠٢٠	*٢٠٢١
١. الإنفاق على الاستهلاك النهائي	١٩٧٩٧,٤	١٩٨٣٠,٤	٢٠٥٢٧,٩	٢٠٤٧٢,٨	٢٢٥٣٤,٥
الأسري	١٢١٤٦,٥	١٢٢١٧,١	١٢٦٧٥,٤	١٢٨٣٦,٧	١٤٩٩٧,٦
الحكومي	٧٦٢٥,٧	٧٥٨٥,٢	٧٨٢٤,٤	٧٦٠٧,٩	٧٥٠٧,٧
المؤسسات غير الربحية	٢٥,٢	٢٨,١	٢٨,٢	٢٨,٢	٢٩,٢
٢. اجمالي تكوين رأس المال #	١٠٣٥٩,٥	١٠٧٢٨,١	٩٨٠٣,٤	٩٢١٥,٧	٨٦٨٧,٥
البناء والتشييد	٨١٨٣,٢	٧٩٠٤,٧	٧٥٢٥,٩	٦٥٠٦,٨	٦١٥٩,٣
الآلات والمعدات	١١٥٩,٧	١٦٨٥,٩	١٠٩٠,٠	١٥١٠,٩	١٤١٩,٨
الأصول الثابتة	١٠١٦,٦	١١٣٧,٥	١١٨٧,٦	١١٩٨,٠	١١٠٨,٤
التغير في المخزون	١٦٢,٢	٤١٦,٥	٧٠٧,١-	١١٥٤,٠-	١٠٨٨,٧-
٣. صافي الصادرات من السلع والخدمات	٧٧٠,٣	٤٢٠٩,١	٤٢٣٥,١	٦٥٢,٧	٣٧٧٦,٦
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية	٣١٠,٨٩,٤	٣٥١,٨٤,٠	٣٣٨,٥٩,٤	٢٩١,٨٧,٢	٣٣٩,٠٩,٩

* أرقام مبدئية
لا تشمل التغير في المخزونات
المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

جدول رقم ٣ هيكل أسعار الفائدة على الودائع لدى البنوك التجارية ديسمبر ٢٠٢١م (القيمة بالآلاف ريال عماني)												
سعر الفائدة (في المائة سنوياً)				جملة الودائع بالريال العماني				جملة الودائع بالعملة الأجنبية				إجمالي الودائع
	عدد الحسابات	المبلغ	%	عدد الحسابات	المبلغ	%	%	عدد الحسابات	المبلغ	%	%	%
بدون فائدة	٣,٧٣٦,٨٦٠	٩٤,١	٨,٠٢٥,٨٥١	٤٣,١	٢٢,١٥١	٨٠,٢	٨٠٣,٥٧١	٣٠,٩	٣,٧٥٩,٠١١	٩٤,٠	٨,٨٢٩,٤٢٢	٤١,٦
أكثر من ٠% وحتى ٢%	٢١٨,١٠٨	٥,٥	٢,٤١٢,٩٢٨	١٣,٠	٥,١٠٧	١٨,٦	٨٦٨,٧٣٩	٣٣,٤	٢٢٣,٢١٥	٥,٦	٣,٢٨١,٦٦٧	١٥,٥
أكثر من ٢% وحتى ٣%	٣,٩٧١	٠,١	٧٥٩,١٥١	٤,١	١٢١	٠,٨	٤٤٩,٠٩٤	١٧,٣	٤,٠٩٢	٠,١	١,٢٠٨,٢٤٤	٥,٧
أكثر من ٣% وحتى ٤%	٦,٨١٤	٠,٢	٢,٢٧٢,٠١٠	١٢,٢	٤٢	٠,٣	٤٠٦,٧٣٤	١٥,٦	٦,٨٥٦	٠,٢	٢,٦٧٨,٧٤٤	١٢,٦
أكثر من ٤% وحتى ٥%	٥,٩٥٠	٠,١	٣,٧٨٤,٥٩٩	٢٠,٣	١٢	٠,١	٦٩,٣٩٢	٢,٧	٥,٩٦٢	٠,١	٣,٨٥٣,٩٩١	١٨,٢
أكثر من ٥% وحتى ٦%	٥٩٥	٠,٠	١,٣١٤,٦٥٨	٧,١	٣	٠,٠	٢,٠٩٣	٠,١	٥٩٨	٠,٠	١,٣١٦,٧٥١	٦,٢
أكثر من ٦% وحتى ٧%	٤	٠,٠	٣٨,٤٨٣	٠,٢	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٤	٠,٠	٣٨,٤٨٣	٠,٢
أكثر من ٧% وحتى ٨%	١٤	٠,٠	١٥٧	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	١٤	٠,٠	١٥٧	٠,٠
أكثر من ٨% وحتى ٩%	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠
أكثر من ٩% وحتى ١٠%	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠
أكثر من ١٠% وحتى ١١%	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠
أكثر من ١١% وحتى ١٢%	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠
أكثر من ١٢%	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠
المجموع	٣,٩٧٢,٣١٦	١٠٠	١٨,٦٠٧,٨٣٧	١٠٠	٢٧,٤٣٦	١٠٠,٠	٢,٥٩٩,٦٢٣	١٠٠,٠	٣,٩٩٩,٧٥٢	١٠٠,٠	٢١,٢٠٧,٤٥٩	١٠٠,٠
(%) المتوسط المرجح لأسعار الفائدة		١,٩٧٦			١,٤٣٨						١,٩١٠	

المصدر: البنك المركزي العماني

جدول رقم ٤ توزيع الودائع لأجل للقطاع الخاص حسب سعر الفائدة ومدة الاستحقاق ديسمبر ٢٠٢١م (القيمة بالآلاف ريال عماني)												
المجموع			سنة وأكثر			٦ شهور وحتى أقل من سنة			٧ أيام وحتى أقل من ٦ شهور			سعر الفائدة (في المائة سنوياً)
الإجمالي	بالعملة الأجنبية	بالريال العماني	الإجمالي	بالعملة الأجنبية	بالريال العماني	الإجمالي	بالعملة الأجنبية	بالريال العماني	الإجمالي	بالعملة الأجنبية	بالريال العماني	
٦٤٩	١١٣	٥٣٦	١٣٦	٩٩	٣٧	١٣	١٣	.	٥٠٠	١	٤٩٩	بدون فائدة
٨٠٩,٧٢٨	٣٩٤,٩٩٣	٤١٤,٧٣٥	٣٩٦,٦٩٢	٥٨,٩٣٤	٣٣٧,٧٥٩	١٥٧,٩١٢	١٤٦,٦١٤	١١,٢٩٨	٢٥٥,١٢٤	١٨٩,٤٤٦	٦٥,٦٧٨	أكثر من ٠٪ وحتى ٢٪
٤٦٧,٨٦٨	٢٩٣,٠٢٥	١٧٤,٨٤٤	٢٠٥,٥٩٨	١١٦,٨١١	٨٨,٧٨٧	١٤٠,٩٤١	٩٦,٦٦٥	٤٤,٢٧٦	١٢١,٣٣٠	٧٩,٥٤٩	٤١,٧٨١	أكثر من ٢٪ وحتى ٣٪
١,٢٧٣,٤٠١	٢٤٩,٨٣٢	١,٠٢٣,٥٦٩	١,٠٩٦,٥٨٢	٢٤٩,٧٢٠	٨٤٦,٨٦١	١٥١,٧٠٣	١٠	١٥١,٦٩٣	٢٥,١١٧	١٠٢	٢٥,٠١٥	أكثر من ٣٪ وحتى ٤٪
٢,٢٢٢,٥٦٣	٣٨,٦٣٣	٢,١٨٣,٩٣٠	١,٩٦٢,٦٣٣	٣٨,٣٤٧	١,٩٢٤,٢٨٦	٢٢٩,٧٦١	.	٢٢٩,٧٦١	٣٠,١٦٩	٢٨٦	٢٩,٨٨٣	أكثر من ٤٪ وحتى ٥٪
٣٥٠,٦٣٩	١٨	٣٥٠,٦٢١	٣٢١,٢٨٨	١٨	٣٢١,٢٧٠	٤,٦٧٨	.	٤,٦٧٨	٢٤,٦٧٣	.	٢٤,٦٧٣	أكثر من ٥٪ وحتى ٦٪
٨,٠٦٦	.	٨,٠٦٦	٨,٠٦٦	.	٨,٠٦٦	.	.	.	.	.	.	أكثر من ٦٪ وحتى ٧٪
.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	أكثر من ٧٪ وحتى ٨٪
.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	أكثر من ٨٪ وحتى ٩٪
.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	أكثر من ٩٪ وحتى ١٠٪
.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	أكثر من ١٠٪ وحتى ١١٪
.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	أكثر من ١١٪ وحتى ١٢٪
.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	أكثر من ١٢٪
٥,١٣٢,٩١٥	٩٧٦,٦١٤	٤,١٥٦,٣٠١	٣,٩٩٠,٩٩٦	٤٦٣,٩٢٩	٣,٥٢٧,٠٦٧	٦٨٥,٠٠٧	٢٤٣,٣٠٢	٤٤١,٧٠٥	٤٥٦,٩١٢	٦٦٩,٣٨٤	١٨٧,٥٢٩	المجموع
٣,٥٨٨	٢,٢٢٨	٣,٩٠٨	٣,٨٥٩	٣,٠١٣	٣,٩٧٠	٣,٠٦٧	١,٥٩٦	٣,٨٧٧	٢,٠٠٩	١,٤٤٨	٢,٨١٥	(%) المتوسط المرجح لأسعار الفائدة

المصدر: البنك المركزي العماني

جدول رقم ٥ هيكل أسعار الفائدة على الائتمان الممنوح من البنوك التجارية ديسمبر ٢٠٢١م (القيمة بالألف ريال عماني)												
سعر الفائدة (في المائة سنوياً)				جملة الإقراض بالريال العماني				جملة الإقراض بالعملة الأجنبية				إجمالي الإقراض (بالريال العُماني وبالعملة الأجنبية)
عدد الحسابات	%	المبلغ	%	عدد الحسابات	%	المبلغ	%	عدد الحسابات	%	المبلغ	%	
بدون فائدة	١٦,٣٥٩	٢,٦	١٨٥,٨٤٠	١,٠	١٣٠	٤,١	٦,١٦٣	١,٠	٢,٦	١٦,٤٨٩	٢,٦	١٩٢,٠٠٢
أكثر من ٠٪ وحتى ٢٪	١,٨٦٥	٠,٣	٣٢١,٣٠٥	١,٨	٤٩٦	١٥,٥	١٦٦,٦٣٨	٣,٦	٠,٤	٢,٣١٦	٠,٤	٤٨٧,٩٤٢
أكثر من ٢٪ وحتى ٤٪	٢٣,٧٥٢	٣,٧	١,٨٠٧,٦٩٨	٩,٩	٤١٠	١٢,٨	٣,١٩٤,٠٢٦	٦٨,٢	٣,٨	٢٤,١٦٢	٣,٨	٥,٠٠١,٧٢٥
أكثر من ٤٪ وحتى ٥٪	١٠٠,٤٧٢	١٥,٨	٢,٩٨٦,٧٢١	١٦,٣	٢٦٩	٨,٤	٧٨٨,٤٦٤	١٦,٨	١٥,٧	١٠٠,٧٤١	١٥,٧	٣,٧٧٥,١٨٤
أكثر من ٥٪ وحتى ٧٪	٣٧٤,٣٥١	٥٨,٧	١١,٣٤٦,٧٣٠	٦١,٩	٣٤٤	١٠,٨	٥٢١,٢٥٢	١١,١	٥٨,٥	٣٧٤,٦٩٥	٥٨,٥	١١,٨٦٧,٩٨١
أكثر من ٧٪ وحتى ٨٪	١٠٢,٩٧٥	١٦,١	١,١١٤,٧٨٠	٦,١	١,٤٩٥	٤٦,٧	٤,٥٤٢	٠,١	١٠,٤٤٧	١٦,٣	١,١١٩,٣٢٢	٤,٩
أكثر من ٨٪ وحتى ٩٪	٦,٧١٥	١,١	١٨١,٢٦٤	١,٠	٤	٠,١	٠	٠,٠	٦,٧١٩	١,٠	١٨١,٢٦٤	٠,٨
أكثر من ٩٪ وحتى ١٠٪	٥٧٨	٠,١	٤٥,٨٧٨	٠,٣	٤	٠,١	٢,٨٤٤	٠,١	٥٨٢	٠,١	٤٨,٧٢٢	٠,٢
أكثر من ١٠٪ وحتى ١١٪	٣,٨٣٦	٠,٦	٤٥,١٤٦	٠,٢	٢٢	٠,٧	٣٥	٠,٠	٣,٨٥٨	٠,٦	٤٥,١٨١	٠,٢
أكثر من ١١٪ وحتى ١٢٪	٤,٠٣٩	٠,٦	١٤٢,٣٢٥	٠,٨	١	٠,٠	٠	٠,٠	٤,٠٤٠	٠,٦	١٤٢,٣٢٥	٠,٦
أكثر من ١٢٪ وحتى ١٣٪	٣٣٩	٠,١	٥,٠٩٠	٠,٠	٦	٠,٢	٠	٠,٠	٣٤٥	٠,١	٥,٠٩٠	٠,٠
أكثر من ١٣٪ وحتى ١٤٪	٤١٢	٠,١	١٠,٠٠٨	٠,١	٢	٠,١	٠	٠,٠	٤١٤	٠,١	١٠,٠٠٨	٠,٠
أكثر من ١٤٪ وحتى ١٥٪	٣٦٥	٠,١	١١,٨٠٥	٠,١	١	٠,٠	١١	٠,٠	٣٦٦	٠,١	١١,٨١٦	٠,١
أكثر من ١٥٪ وحتى ١٦٪	١,١٣٦	٠,٢	٨,١٨٩	٠,٠	٢	٠,١	٠	٠,٠	١,١٣٨	٠,٢	٨,١٨٩	٠,٠
أكثر من ١٦٪ وحتى ١٧٪	٤	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٤	٠,٠	٠	٠,٠
أكثر من ١٧٪ وحتى ١٨٪	١١	٠,٠	١٠٣,٤٨١	٠,٦	١٤	٠,٤	٣٤	٠,٠	٢٥	٠,٠	١٠٣,٥١٥	٠,٥
أكثر من ١٨٪ وحتى ٢٠٪	٤٣٧	٠,١	٦٥١	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٤٣٧	٠,١	٦٥١	٠,٠
أكثر من ٢٠٪	١	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	١	٠,٠	٠	٠,٠
المجموع	٦٣٧,٦٤٧	١٠٠	١٨,٣١٦,٩١٠	١٠٠	٣,٢٠٠	١٠٠	٤,٦٨٤,٠٠٨	١٠٠	٦٤٠,٨٤٧	١٠٠	٢٣,٠٠٠,٩١٨	١٠٠
(%) المتوسط المرجح لأسعار الفائدة	٥,٥٧٠				٣,٥٢٠				٥,١٥٣			

المصدر: البنك المركزي العماني

جدول رقم ٦
توزيع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص حسب سعر الفائدة ومدة الاستحقاق
ديسمبر ٢٠٢١م
(القيمة بالألف ريال عماني)

الإجمالي		قروض وسلفيات أخرى						بطاقات الائتمان			سحب على المكشوف			سعر الفائدة (في المائة سنوياً)
		أقل من سنة			سنة وأكثر									
بالعملة الأجنبية	بالريال العماني	الإجمالي	بالعملة الأجنبية	بالريال العماني	الإجمالي	بالعملة الأجنبية	بالريال العماني	الإجمالي	بالعملة الأجنبية	بالريال العماني	الإجمالي	بالعملة الأجنبية	بالريال العماني	
٦,١٢٧	١٨٥,١١١	١٢٩,٤٧٣	٣,٢٣٩	١٢٦,٢٣٤	٢٤,٤١٥	٢,٨٦٦	٢١,٥٤٩	٢١٧	.	٢١٧	٣٧,١٣٢	٢١	٣٧,١١٠	بدون فائدة
١٠٢,٧٣٢	٣١٤,٧٥٤	١٥٢,٣٢٣	٦٢,٩٧٧	٨٩,٣٤٦	٩٥,٥٩١	٣٩,٧٥٤	٥٥,٨٣٧	.	.	.	١٦٩,٥٧١	.	١٦٩,٥٧١	أكثر من ٠٪ وحتى ٢٪
١,٤٠٧,١٨٣	١,٠٤٤,٧٣٥	١,٧٥٩,٧٥٠	١,١٨٨,٤٦٧	٥٧١,٢٨٣	٦٥٩,٩٩٦	٢١٨,٥٩١	٤٤١,٤٠٥	٤٦٨	.	٤٦٨	٣١,٧٠٤	١٢٥	٣١,٥٧٩	أكثر من ٢٪ وحتى ٤٪
٤٩٧,٣٢٧	٢,٧١٨,٩٨٧	٢,٤٧٤,٦٠٩	٣٣٠,٨٩٨	٢,١٤٣,٧١١	٧٠٦,٧٥٥	١٦٣,٣٠٢	٥٤٣,٤٥٣	.	.	.	٣٤,٩٥٠	٣,١٢٧	٣١,٨٢٣	أكثر من ٤٪ وحتى ٥٪
٤٠٧,٧٨٩	١,٠٨٨٧,٢١٢	٩,٨٤٢,٧٩٥	٣١٧,٨٥٦	٩,٥٢٤,٩٤٠	١,٠٣١,٩٦٤	٧٨,٩٥٥	٩٥٣,٠٠٩	١,٢٤٥	.	١,٢٤٥	٤١٨,٩٩٧	١,٩٧٨	٤٠٨,٠١٩	أكثر من ٥٪ وحتى ٧٪
٤,٥٤٢	١,١١٠,٨٥٢	٩٠٣,٨٥٢	٤,٤٥٧	٨٩٩,٣٩٥	١٠٥,٠٤٦	٥٩	١٠٤,٩٨٧	١,٣٤٢	.	١,٣٤٢	١٠٥,١٥٤	٢١	١٠٥,١٢٨	أكثر من ٧٪ وحتى ٨٪
.	١٨١,٢٦٤	١١٤,٥٣٧	.	١١٤,٥٣٧	٥٣,١٧١	.	٥٣,١٧١	٣٥٣	.	٣٥٣	١٣,٢٠٣	.	١٣,٢٠٣	أكثر من ٨٪ وحتى ٩٪
٢,٨٤٤	٤٥,٨٧٨	٢٥,٩٤٨	٢,٧٤٩	٢٣,١٩٩	٢٠,٢٧٠	٩٥	٢٠,١٧٥	.	.	.	٢,٥٠٤	.	٢,٥٠٤	أكثر من ٩٪ وحتى ١٠٪
٣٥	٤٥,١٤٦	٨,٦٠٠	٢٢	٨,٥٧٨	٥٠,٣٨	.	٥٠,٣٨	.	.	.	٣١,٥٤٤	١٣	٣١,٥٣١	أكثر من ١٠٪ وحتى ١١٪
.	١٤٢,٣٢٥	٣٠,٣٦	.	٣٠,٣٦	٤٧٢	.	٤٧٢	٧٥٥	.	٧٥٥	١١١,٠٦٢	.	١١١,٠٦٢	أكثر من ١١٪ وحتى ١٢٪
.	٥٠,٩٠	٢,٣٨٥	.	٢,٣٨٥	١١٨	.	١١٨	١,٤٢٢	.	١,٤٢٢	١,١٦٥	.	١,١٦٥	أكثر من ١٢٪ وحتى ١٣٪
.	١٠,٠٠٨	٣٠,٤٩	.	٣٠,٤٩	١,٠٢٩	.	١,٠٢٩	٣٧	.	٣٧	٥,٨٩٣	.	٥,٨٩٣	أكثر من ١٣٪ وحتى ١٤٪
١١	١١,٨٠٥	٣,٧٣١	.	٣,٧٣١	٢١	.	٢١	.	.	.	٨,٠٦٤	١١	٨,٠٥٣	أكثر من ١٤٪ وحتى ١٥٪
.	٨,١٨٩	.	.	.	.	.	.	.	.	.	٨,١٨٩	.	٨,١٨٩	أكثر من ١٥٪ وحتى ١٦٪
.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	أكثر من ١٦٪ وحتى ١٧٪
٣٤	١٠٣,٤٦٣	.	.	.	٧٧٥	.	٧٧٥	١٠٢,٦٩٥	٣٤	١٠٢,٦٦١	٢٧	.	٢٧	أكثر من ١٧٪ وحتى ١٨٪
.	٦٥١	.	.	.	.	.	.	٦٥١	.	٦٥١	.	.	.	أكثر من ١٨٪ وحتى ٢٠٪
.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	أكثر من ٢٠٪
٢,٤٢٨,٦٢٣	١٦,٨١٥,٤٧٠	١٥,٤٥١,٠٩٠	١,٩١٠,٦٦٥	١٣,٥٤٠,٤٢٥	٢,٧٠٤,٦٦٠	٥٠٣,٦٢٢	٢,٢٠١,٠٣٨	١٠٩,١٨٥	٣٤	١٠٩,١٥١	٩٧٩,١٥٨	١٤,٣٠٢	٩٦٤,٨٥٧	المجموع
٣,٧٣٥	٥,٦٩٤	٥,٤٤٨	٣,٧٠٨	٥,٦٩٤	٤,٧٩٥	٣,٧٨٤	٥,٠٢٦	١٧,٠٢١	١٧,٥٠٠	١٧,٠٢١	٥,٩٣١	٥,٦٥٠	٥,٩٣٥	(%) المتوسط المرجح لأسعار الفائدة

المصدر: البنك المركزي العماني

جدول رقم ٧
البنوك المرخصة للعمل في سلطنة عمان
٣١ ديسمبر ٢٠٢١م

أسماء البنوك	تاريخ التأسيس	الفروع المرخصة	الفروع العاملة
البنوك المحلية			
١- البنك الوطني العماني	١٩٧٣	٦٣	٦٢
٢- بنك عمان العربي	١٩٧٣	٥٦	٥٥
٣- أتبش إس بي سي بنك عمان	١٩٧٥	٤٤	٤٤
٤- بنك مسقط	١٩٨١	١٤٧	١٤٧
٥- بنك ظفار	١٩٩٠	٥٥	٥٥
٦- بنك صحار	٢٠٠٧	٣٠	٣٠
٧ - البنك الاهلي	١٩٩٧	٢٤	٢٣
البنوك الأجنبية			
١- ستاندرد تشارتد بنك	١٩٦٨	٢	٢
٢- حبيب بنك المحدود	١٩٧٢	٦	٦
٣- بنك ملي إيران	١٩٧٤	١	١
٤- بنك ابوظبي الاول	١٩٧٦	٨	٨
٥- بنك صادرات ايران	١٩٧٦	٢	٢
٦- بنك برودا	١٩٧٦	٣	٣
٧- ستيت بنك أوف انديا	٢٠٠٤	١	١
٨- بنك بيروت	٢٠٠٦	٤	٤
٩- بنك قطر الوطني	٢٠٠٧	٥	٥
البنوك المتخصصة			
١- بنك الإسكان العماني	١٩٧٧	٩	٩
٢- بنك التنمية العماني	١٩٧٧	٢٠	٢٠
البنوك الإسلامية والنوافذ			
١- بنك نزوى	٢٠١٢	١٩	١٥
٢- بنك العز الإسلامي	٢٠١٣	١٧	١٥
٣- الميثاق (بنك مسقط)	٢٠١٣	٢٤	٢٤
٤- المزن (البنك الوطني العماني)	٢٠١٣	٦	٦
٥- الميسرة (بنك ظفار)	٢٠١٣	١٠	١٠
٦- الهلال (البنك الأهلي)	٢٠١٣	١٥	١٥
٧- بنك صحار الإسلامي	٢٠١٣	٩	٨
المجموع		٥٨٠	٥٧٠

المصدر: البنك المركزي العماني

جدول رقم ٨
الميزانية العمومية لبنك الإسكان العماني
(بالألف ريال عماني)

البيان	ديسمبر ٢٠٢١	ديسمبر ٢٠٢٠
الأصول		
أرصدة نقدية وبنكية	١٠,٧٣٥	١٤,٨٨٦
حسابات قروض عقارية	٦١٧,٤٦٥	٥٨٠,٠٧٧
مستحق من حكومة سلطنة عُمان-رأس المال	٢,٤٢٣	٩١١
أصول أخرى	٤,٧٤٧	٩,٣٢٩
ممتلكات ومعدات	١٣,٩٢٢	٥,١٣٧
إجمالي الأصول	٦٤٩,٢٩٢	٦١٠,٣٤٠
الإلتزامات وحقوق المساهمين		
مستحق إلى البنوك	٢٠,٠٠٠	٢٣,٠٠٠
ودائع العملاء	٦١,٦٨٧	٧٣,١٥٨
إلتزامات أخرى	١٥,٠٨٦	١٣,٩٨٢
قرض من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	١١٥,٤٠٣	٨٠,٢٣٧
قروض من حكومة سلطنة عُمان	١٠٨,٨٣٠	١٠٣,٨٣٠
قروض من البنوك	٢٣,٧٥٠	٢٥,٠٠٠
إجمالي الإلتزامات	٣٤٤,٧٥٦	٣١٩,٢٠٧
حقوق المساهمين		
رأس المال	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
إحتياطي قانوني	٢٨,١٢٧	٢٦,١٨٧
إحتياطي خاص	٧٠,٢٥٣	٦٦,٧٦٠
إحتياطي انخفاض القيمة	٨,٣٨٨	٧,٨٥٧
إحتياطي إعادة تقييم	٢,٨٠١	٢,٨٠١
أرباح محتجزة	٩٤,٩٦٧	٨٧,٥٢٨
إجمالي حقوق المساهمين	٣٠٤,٥٣٦	٢٩١,١٣٣
إجمالي الإلتزامات وحقوق المساهمين	٦٤٩,٢٩٢	٦١٠,٣٤٠
ارتباطات قروض عقارية	٤٠,٦٦٨	١٦,١٦٨

المصدر: بنك الإسكان العُماني ش.م.ع.م.

جدول رقم ٩
الميزانية العمومية لبنك التنمية العماني
(بالألف ريال عماني)

البيان	ديسمبر ٢٠٢١	ديسمبر ٢٠٢٠
الأصول		
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي العماني	٩٣٨	٥٧٥
أرصدة لدى البنوك	٢٣,١٠٣	١٢,٧٦١
قروض وسلف للعملاء	١٦٦,١١٩	١٦٣,١٧١
إستثمارات	١٦,١٢٧	١٥,٨٧٨
قروض سكنية للموظفين	٩٦٣	١,٠٨١
مستحق القبض من الحكومة	٣,٧٧٧	٨,٦٦٠
ممتلكات ومعدات	٩٩٤	٨١٦
مدفوعات مقدماً ومديونيات أخرى	١,١٦٢	١,٠٠٥
إجمالي الأصول	٢١٣,١٨٤	٢٠٣,٥٤٨
الالتزامات وحقوق المساهمين		
الالتزامات		
ودائع العملاء (ازدهان)	٥٠٩	٤٤٥
مستحق إلى الحكومة	٧١٣	٤٦٣
دائنيات ومستحقات	٨,٦٦٣	٥٩٥٠
اقتراضات	٣٨,٠٨٤	٣٧٣٣٢
إجمالي الالتزامات	٤٧,٥٦٩	٤٤,١٩٠
حقوق المساهمين		
رأس المال	١,٠٠٠	١,٠٠٠
إحتياطي قانوني	٨١٠٧	٧٤٧١
إحتياطي إعادة تقييم الاستثمار	٤٥٦	٥٦٠
إحتياطي خاص	٥٥٤١	٥٥٤١
إحتياطي انخفاض القيمة	.	.
أرباح محتجزة	٥١,٥١١	٤٥,٧٨٥
إجمالي حقوق المساهمين	١٦٥,٦١٥	١٥٩,٣٥٨
إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين	٢١٣,١٨٤	٢٠٣,٥٤٨
صافي قيمة الأصول للسهم الواحد	١,٦٥٦	١,٦٤٨
ارتباطات والتزامات عرضية	١٩١٧٨	٢١٦٧٩

المصدر: بنك التنمية العُماني ش.م.ع.ع



